



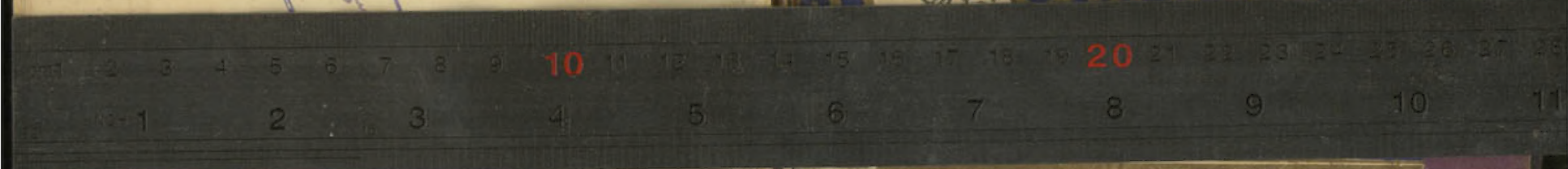
بازرسی شد
۶ - ۲۷



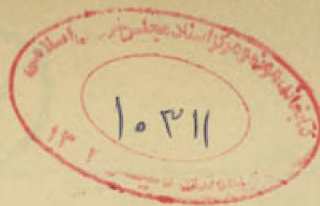
فصل پنجم
در تاریخ

F. W. L.
à Nots
(Suisse)

کتابخانه
شاه



Q, r.



بازدید شد
۱۳۸۴

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب و حکایت (ایرانی و عربی)

مؤلف: شیخ محمد باقر

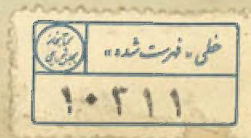
مترجم: میرزا محمد

موضوع: تاریخ

شماره قفسه: ۳۷۷

شماره ثبت کتاب: ۵۸۹۵

۹۴۹۹





مكتبة
٩٨٢١

مكتبة
٩٨٢١



لا نسبة كاسر اعنان الكاسرة بالث وقاب القياسة مروج الملة الحنفية البيض
معاهدة التريفة الغزاة في الارضين عياث الاسلام والمسلمين عامه لاداس
سوراه المودة بالثايد والنصر اليه في امير المؤمنين ابي المظفر شهاب الدين شاجها
بادشاه صاحب القرن الثاني لازالت سرادقات دولته ركنية الاوتاد وقباب لطيفة
مرفوعة اليه يوم **الشمس** وهو قفلا لما يحبه الله ويرضى ومتنصبا للنبية وحبيبه المصطفى
ما دامست اليه اوقات العلى ويرحم عبد اقال امينا **قوله** هكذا وجد عبارة آه كذا مركب
منه كذا في التفسير واسم الاشارة وليس بكنية عن غير العدد لان دخول هاء التثنية على
غير اسم الاشارة لم يثبت على ما في الرضي في موقع الحال والمفعول الثاني لوجود وليس بشدة
بالعلم العايد في الخبر والمعنى وجد عبارة المتن في كثير من النسخ ما نقل في الشرح
وهما مختلفان من حيث الوجود الكتابي يعتقد ان من حيث الذات وهو معني
التمثيل وفيه كذا عبارة المتن اشارة الى ان خبر قوله ولجى الى الشايع لا لان على
تقدير رجوعه الى المصنف لا ينبغي ان يقال هكذا وجد في كثير من النسخ وهذه الجملة
اعتذر من قبل الشايع لا لاختياره هذه النسخة مع استلزامها التكرار **قوله** ههنا في
في تعداد الاجزاء **قوله** وقعت آه فيه ما لفت حيث نب السهول الى القلم دون الكتاب
وفي لفظ الناسخ رضى الى ان هذه الزيادة نسخ عبارة المتن **قوله** يد على ذلك آه لان
اما موضوعه لزوم ما بعد الغاء لما قبله باقاسة المزوم القصدى مقام المزوم الادعاء
اعنى الشرط المحذوف وكل من ذلك يقتضى كمال عنانية المتكلم بالحكم بكون المقالات ثلثا
وعلم به سابقا فيكون الثلث المذكور سابقا لزيدا فان دفع ما قبل ان التكرار حصل
في الثلثي فالحكم بزيادته على ما دهم لان منشأ الحكم بالزيادة ليس لزوم التكرار بل انقضاء
بالمقالات وكذا ما قبل ان الاعادة لبعد العهد وما
بالنسخ الحكم بالثنية المعقودة يكون اولها في المفردات لان التثنية لكونها معلومة
بلق لا تصح ان يكون مقصوده ولو قيد بالفت قيد مع ان ترك العاطف في المقالة

قوله حاصل الكل مطلقا **قوله** اذا لمعنى للشرع فيه أو أي لا يتحقق الشرع في المنطق بالشرع
 في جزء من اجزائه التي هي ادوات اجزائه فلا بد ان الشرع فيه يتحقق بالجزء من
 اجزائه بالشرع فيه غير عن عدم تحقق الكل بدون جزء من ادواته بالشرع فيه
 سبغت وليس ذلك نصه لانه فضلا عن ان يكون مجامعا وانما فاقطع عرف الشرع
 التي عرفت للناظرين **قوله** موقوف على المقدمة بناء على ما ذكر في وجه المحرر **قوله**
 فيكون الشرع في المنطق أه لان المقدمة ذات الجزء ونظيرة لا يمكن حصولها بالشرع
 فيها فان قيل لاحاجة لهذه المقدمة اذ يكفي ان يقال الشرع في المقدمة شرع في
 المنطق وهو موقوف على المقدمة فيكون الشرع في المقدمة موقوفا على المقدمة
 فيكون يحصل المقدمة موقوفا على حصولها وهو محال قلت اللهم المتعاطلة فان يحصل
 في المنطق موقوف على ما لا يكون في المقدمة على وجه يكون الشرع فيها شرعا في المنطق موقوف على حصولها بوجه ما
 لما ان الشرع فيها امر اختياري يتوقف على تصور ما بوجه ما والتصديق بقوله
 يترب عليها نعم لولم كون الشرع في المقدمة موقوفا على حصول ما هو الوجه الذي
 قصد تحصيلها بالشرع فيها لكان محالا **قوله** نفقوا أي اذا علمت مقدماتها
 فنقول في تحصيلها بالشرع أه فان جعل تعدد الشرع بحسب اجزائه المقدمة والمنطق
 تعددا حقيقيا كانت المقضيان كليتين وان جعل اعتبارا كما لنا تخمينتين و
 التخصيص في حكم الكلية والشكل الاول **قوله** الشرع في المقدمة شرع في المنطق وهي
 المقدمة التي لزم من فرض جزئية المقدمة المشار اليها بقوله والاذ كانت المقدمة
 جزءا منه **قوله** والشرع في المنطق أي مطلقا موقوف على الشرع في المقدمة بناء على
 على ما ذكر في وجه المحرر ولوقيد الشرع بوجه البعيرة لا يترتب الدور على تغييره **القبيل**
 هكذا الشرع في المقدمة شرع في المنطق مطلقا والشرع فيه بوجه البعيرة موقوف
 على الشرع في المقدمة فلا يتركه لا وسط ولا يصح تقييد المذكور في الصغير كما لا يخفى
 قيل ان اللازم ما تقدم ان الشرع في المقدمة مع قصد تحصيل المنطق شرع فيه وهو

لا يمكن ان يكون الشرع في المنطق موقوفا على الشرع في المقدمة
 فيكون الشرع في المنطق موقوفا على الشرع في المقدمة
 فيكون الشرع في المنطق موقوفا على الشرع في المقدمة
 فيكون الشرع في المنطق موقوفا على الشرع في المقدمة
 فيكون الشرع في المنطق موقوفا على الشرع في المقدمة
 فيكون الشرع في المنطق موقوفا على الشرع في المقدمة

موقوف على الشرع في المقدمة مطلقا فلا بد ان الشرع فيه يتحقق بالجزء من اجزائه
 بالشرع فيه لان تعاريف الجزئين في الوقوف والوقوف عليه انما يفيد اذ كانتا موثرتين
 في الوقت فكانا الوقوف والوقوف عليه الجزئيات وهما لا تأثير لمقارنته تصدق
 المنطق في الوقوف **قوله** وذلك محال لانه يستلزم تقدم الشيء على نفسه وحصوله
 قبل حصوله **قوله** أي ما يجب ان يعلم في كتب المنطق أي في جميعها فلا يترك في كتاب
 منه وهو ما يكون جزءا من المنطق او مرتبطا به ارتباطا تاما وفيه احتراز عن
 الخطئية وسلب اجزاء العلوم اذ لا اختصاص لها بالمنطق وظهير ذلك وجه اول وجه جعل
 القسم ملجبا ان يعلم دون المذكور لاحتمال وجه التخصيص **قوله** فيلزم ان يكون أو لا يترك
 لا يترك ذكر ما يجب ان يعلم في الكتب لا تأمل فلا بد ان ما يجب ان يعلم في
 الكتب لا يلزم ان يكون مذكور فيها لان الرجزية التخصيص **قوله** فاندفع المحذور ان
 معالي يقيدها لاسد لانها سببان على جزئية المقدمة للفتن **قوله** لان المقصود
 الرسالة **قوله** لا يلزم ان يكون كل ما هو جزء الفتن مذكور في الرسالة ولان يكون
 كل ما في الرسالة جزء الفتن فلو لم يقدر المضاد لم يفد الوجه المذكور لمخصص الرسالة
 في الامور الخمسة **قوله** يلقى به ان يترتب أه اشارة الى ان الوجوب المستفاد ما يجب ان
 واللياقة بالنظر الى الوجه الذي ذكره الشارح في فلا بد ان يعلم ان يكون الترتيبات الواجبة
 في الكتب غير لا يفتر **قوله** اما ان يتوقف عليه أي وقدان يتوقف عليه اوصاف ذلك
 نفس على ذلك ما عداه فليكن ان تفرق بين المصدر والفعل المصكمان وعدم صحة
 حمل الادب على ما يجب لانهم يستلزم عدم صحة حمل الثاني **قوله** فهو المقدمة للحمل
 بين على المسمى **قوله** لا يتباط بين اللفظ والمعنى وأمره فمؤدول المقدمة
 وكذا في المسألة **قوله** اما ان يكون البحث فيه عن المفردات البحث في اللغة السبعين
 وهي اصطلاحات اثبات الحمول للموضوع فالعنى اما ان تثبت فيه لحوال المفردات
 لها بان يكون عنوان المسائل نفوذات يتعدى الحكم منها الى المفردات وقب

ان الشرع في المنطق موقوفا على الشرع في المقدمة
 فيكون الشرع في المنطق موقوفا على الشرع في المقدمة
 فيكون الشرع في المنطق موقوفا على الشرع في المقدمة
 فيكون الشرع في المنطق موقوفا على الشرع في المقدمة
 فيكون الشرع في المنطق موقوفا على الشرع في المقدمة

لما جئنا حاجت العياشي اه الجار والبحر وسعني بطن فلم للاهم ان القوم
 قد تفرقوا الى الامكنة التي في البحر
 وقد تفرقوا الى الامكنة التي في البحر
 وقد تفرقوا الى الامكنة التي في البحر

ثم الاشارة بالمنع من غير هذه القوة المودعة في الاعضاء ومن هذا يعلم ان تصوير
المشعر من مقدم على غيره وانما نادى لا يمكن ان يكون تصويره في غير مشعر

الحمد لله

لأنه يتصور أن أي قبل الشروع في تأليف كتاب ما كان عليه من قبله من حال عدم
تصوره برسم من الوجوه فكان طالب الجوارح المتألق في هذا العلم وهو محال لا
متناع لرجه النفس والقبول منها على ما لم يتصوره فلهذا لا يطلب الذي هو عبارة
عن قصد تحصيله والمعلم عليه فاندفع الشكوك التي عطفها على هذا العلم **قوله** لا يكون
الشرع يعني المدعي الذي ذكره بقوله ما على تصور العلم **قوله** فليس أي علم يشهد
بالدليل المذكور **قوله** فلا يتم التعقيب عرفوا الدليل بما يدر من العلم به العلم بشي
آخر ومعنى اللزوم أن يكون بينهما مناسبة صحيحة للانتقال من الشيء إلى الشيء
والجدي فإذ لم يوجد اللزوم أصلا لفساد المادة أو الصورة لم يتم الدليل وإذا
وجد اللزوم في الجملة لكنه لا إلى المدعي بأن يكون المدعي عاما والدليل يستلزم
أو بالعكس أو يكون المدعي مطلقا والدليل يثبت المقيد أو بالعكس لم يتم التعقيب
وعنى تأييد الدليل أو التعقيب أن لا يكون مدخلا فيه ولما كان مستلزما
الدخل منه شاع في عباراتهم فلا يتم الدليل ولا يتم التعقيب دون هذا دليل ولا
تقريب إذ درود الاعتراض لا يستلزم التقبي **قوله** هو متوقف الدليل أي التقريب لجزء الدليل
على وجه يستلزم المدعي قد عرفت أن الدليل يتم الاستقراء والتمثيل فالاستدلال عبارة
عن المناسبة الصحيحة للانتقال والتطبيق عبارة عن إيراد الدليل على وجه يوافق
المدعي فالاحتلاف بين التعريفين بالعبارة وما قيل أن الأول مختص بالاعتراض
إذا استلزم فيه والثاني شامل للاستقراء والتمثيل فالاحتلاف معنوي **قوله**
أراد به أنه خلاصة العلوم والكلام للمبدء والمبدء بالمنع معناه أن في أعني
ما قبل الشروع في المقصود فلا يرد أن الرسم ليس مذكور في الشرح **قوله** وأثناء المقيد
جمع ثني بالكسر في الصحاح ثني بالكسر يك تاء أو تاءها أي في أجزاء المقيد وما جازمها
فأقبل ليس المقصود إيرادها أثناء المقدمة بل إيرادها في المقدمة سواء كان في أولها
أو في آخرها أو أثنائها **قوله** ولا يمكن أنه إذا العلم لا يحصل المقيد في ضمن الخاص

تحصيله

قوله الاستدلال على أصله لتعلق الاختيار والقصد به وإنما الاختيار على آخره مثل
كذلك للوجوب التام والتمام على رأي الحكماء أو مجرأ لإرادة على ما هو رأي المتيقن **قوله** للفقير
ففي توقف الشروع عليه لا توقفه على غيره كما قيل في مبادئ العلم أعني ما يتوقف
عليه ليس بالإنه ما يتوقف على غيره إذا لا توقف للمسئلة على دليل خاص فلا يرد أن
التصور بالرسم مستغنى عنه في تحصيل ما هو الوجه لحصوله بقصور الرسم ويمكن
تحصيله بالرسم لأن تعني التوقف ح استلزامه لا يتوقف عليه وهو لا ينبغي الاستغناء
عنه وإليه استدلوا من سواه قوله وكون غيره مستلزما لذلك الوجه أه والكان ذلك
التعريف ليقا على القصور بالرسم كما في القصور بالوجه الخصوص غير الرسم إذا كان كبيرا
قوله لا يختار لاحدا بعينه فاصل اختياره لاستلزامه ما هو الوجه للخصوصه ويجوز
غيره سوى لإرادة أو لفساد **قوله** حيث قال فلا يرد أن الظاهر أن أوليته بالنظر إلى
المذكور السابق فذلك قال الشارح في أوله يستعمل الذي يعني الصواب **قوله** وكان
أراد برسمه برسم أي بالتصور **قوله** تصور العلم برسمه فيكون المراد بقوله لم يتصور
أي تصور برسمه ليصح قياس الخلف في لأم الحازمة المذكورة لجواز أن يكون
متصورا برسمه غير الرسم فلا يلزم طلب الجوارح المطابق المتطابق إنما يلزم ذلك إذا
لم يكن متصورا أصلا **قوله** لا بد من تصور العلم برسمه أي رسم كان كيدل عليه العرف
حيث قال الشارح **قوله** في ما هيبة المنطق أي تصور ما هيبة بالرسم لاستيعاد الحد
واختيار الرسم للخصوص للانتفاع عليه كما يشعر به قوله وسواء فلا يرد ما قيل
أن السلوك وارد عليه أيضا لأنه إن أراد به التصور بالرسم مطلقا فلا يتم التعقيب إذ
مقصود بيان سبب **قوله** الرسم للخصوص وإن أراد به التصور كجزء الرسم فلا
يستلزم الحازمة لجوارح حصوله **قوله** البصيرة برسم آخر على أن الشارح في علم
توفد البصيرة عليه بل حصولها به حيث قال يكون على بصيرة في طلبه فالمقدمة
على الاستيفاد من كلامه ما يفيد البصيرة قبل الشروع في العلم **قوله** لا يكون أه أي وجب

البصيرة

مجلس

ما يقع من بطلان هذه المسئلة عند حوزة بلان موضوعه ذلك الشيء **قوله** ليست البصيرة
الشرعية في أصل الشرع لا يحصل ضرورة بل يوجد **قوله** بل يزاد وريادة البصيرة
بصورة جديدة في الحقيقة بل لا يوقف عليه المخرج على وجه البصيرة **قوله** تصور العلم
بوجه ما ليس هو العلم الأول أو برسمه على قدره **قوله** فلا بد على بوجه الحلال لعل
من الوضع واللدائنة والمزاد والتركيب والاشتراك والتزاد وغير ذلك وكونه ما بين
الشرع والحق في الثاني توقف الاستهانة ولا فائدة عليها **قوله** لأن المصنع أو ردها أو ثلثه
الشرع لا ينفك عن المصنع والعني حتى أنه كلما انقطع تفعل المعاني عن تحصيل لفظ بيان
الشرع العلم أي في التحصيل بالقديم والتأخير بالقياس إلى علم الآخر **قوله** ويبان شره وله
جنت الوضع فما كان موضوعه علم فهو شره والدلائل فيما كان دلائله أقوى فهو
والغاية فما كان غايته النفع فهو أشرف **قوله** ولا حسن والتعليم أو إشارته إلى دفع ما في
المشايخ القضاة في من أن البصيرة ليست المرصودة حتى يقال لا يوقف على الأمر
المشرف ولا يحصل بولده منها وبأكثر منها **قوله** ولا فائدة أنما قال ذلك لأنه قد عرفت أن
ما لا يوقف عليه الشرع على وجه البصيرة هو العائنة لأن هذه العبارة تظهر في
من النافذة والمرد بها المعلوم كما هو السابق إلى الفهم **قوله** فإن علمه أو تصوير الحكم الكلي
في شيء كإيد عليه قوله لا وليس باستدلالاً فعلا المكلفين أو إشارته إلى أن ليس مؤثراً
فعل المكلفين مطلقاً ولا ما كان للبحث عن الأنواع المخصوصة في ذلك حيث عولجهم
أن الظاهر فلهما يبحث ليكن بيان الأحوال والحق أنه متعلق بالعرض المقوم من
الحكم فأن قيد العرض والعقبة مطلق العمل والرمية والبعث عند القول والقرينة
فلا بد أن البصيرة مؤثرة في الموضوع فلا يكون بحثها عما حال من حيث الخاصية تطاي
يصلح الاستدلال عليها بل لا يفسد الاستدلال بعثت عنه **قوله** وليكان بيان الحاجة
بما في آ في التاج الأنبياء دون أشد في أخبائه دون السوق أشارة إلى أن الاستدلال
أياه من غير منخل التجزأ المصنف وهذا العرض قد سئل الاستدلال أياه في نفس المستند
الشرع

المطلق فان في كونه مذكور بكونه حقا وان المطلق ينال المقيد ويثبت على ذلك بان لا
 خروبي ومشار الاشياء عدم الفرق بين ذات المطلق وبينه مع وصف المطلق **قوله**
 فان قيل لا يجوز ان يمنع الحصر العود فيها كذا والجواب ان ذلك لا يمنع المساواة لان لا
 احتمال للعود الى ما كان في قوله لان معنى اي لو عاد الى العلم فلا يعود له
 والحل على ان كانت المقيدة الى نوعه وهم **قوله** لتوسط تعريفه بين التعريفين **قوله**
 القسم بين العلم وتعريفه مع تاليفها لتسمية القسم في الذكر وكون التعريف مقبولا
 بالذات **قوله** بالذات اضرب عن قوله لان معنى آة لتسمية على ان الحد لا يتغير
 التاخير وان كان جائزا لكنه لا ينبغي لان القسم ان كان معلوما بوجه يكفي لتقسيم
 وترد تعريفه وان كان محبوذا لا بد من تعريفه او لا يمكن تقسيمه والذات ان
 يكون الوضع مطابقا للطبع فينبغي التقديم في الذكر وما قبل ان التوسط بجوازها يكون
 للاهتمام بالتقسيم فاما لا ينبغي ان يوسط بين الكلام **قوله** فان قلت انه ابتداء في ترتيب
 على اعتبار العود الى محذور التصور كان الاستفهام على حقيقة وان جعل الكبار
 كان اجلا لا يطرأ عليه **قوله** استلزامه انما هو علم الفائدة ويجوز ان
 يجعل معارضة ما الفائدة آة فان التعارض تقدم التعريف على التقسيم
 ان لم يكن معلوما بوجه يكفي للتقسيم او تركه الكان معلوما اما الافتتاح بالتقسيم الشعر
 بمعلومية القسم ثم لا يبان بتعريف مرفوعه الذي هو تعريف في الحقيقة الشعر لا حاجة
 الى التعريف مع توسط الماداة فلا فائدة فيه **قوله** الفائدة في ذلك الى الفائدة
 في ذلك المذكور التسمية على كون التعريف عدة فيه وهو حاصل بالا فتتاح بالتقسيم
 لان شأنهم تقديم اهم وعدم كون تعريفه عدة وذلك حاصل بتعريف مرفوعه الذي
 هو مذكور تحت التسمية فان تعريفه يكون مذكور بوجه تعريف قسمه فتقوله ووجه
 تعريفه بيان لما لا يثبت اليه المقصود وقوله لان آة دليله والمقصود دفع ما يتوهم من
 اشتراك لا يكون التعريف عدة والتقسيم موقوف عليه **قوله** او التسمية على آة فان لا

والعامة انما هي الاشياء
 معلومة في العلم والتقسيم

لا بد من العلم والتقسيم
 على كونه حقا وان لا يكون
 عروفا

فتساج بالتقسيم مع ان الشايع لتعليم التعريف تبيين على ان تبيينه مشهور للحاجة الى التوكيد وان
 كان العلم غير متحتاج الى التبيين ففسر مطلق المقصود بعرض القسم بذلك التعريف لا بغيره
 انه مرفوع فانه يحصل به بعرضه التقسيم فائدة العلم بالمراد منه فتقوله ففسر معطوف على
 قوله التبيين على انه بتعليمه الشرط هذا هو الترجيح المظن بالحق بالقبول كذا
 لا يلقى ان يقال فان قلت آة اعترض على قوله ففسر مطلق آة وحاصله انه لا حاجة للعلم
 بالمعرفة الا للعلم **قوله** فدل على ان معنى التقسيم ضم فتوهم مختلف او متباينة الى القسم وهو بان
 ضم المقصود الى المقصود فلو لم يكن مراد العلم لم يكن التقسيم تقيما للعلم واما لا اعتراض بان الاثر
 من ذلك ان يكون المراد منها وحكا لان يكون المعنى الموضوع لرواها قد دفع بان
 الظ في الاطلاق الحقيقة وذلك كان في المقام فلي **قوله** فلا حاجة في ذلك اي في العلم با
 المراد من التعريف مطلق المقصود الذي هو غير مقصود وذلك تعريف المقصود فقط الذي
 هو المقصود **قوله** واما المطلق اه جوابي دخل مقدر وهو ان المقصود من تعريف مطلق المقصود
 التبيين على اشتراك بين التعيين وادراكه العلم والتقسيم لا يقيد الاخير كما يدل عليه قوله
 الشايع في بينها على ان التبيين به حيث امره كلا المبرين تحت التبيين **قوله** ولا للتقسيم
 آة دخول في دفع السؤال المقصود بل فائدة المرفوع بتعلق بالمقام الحال على ما ذكرت من قوله قلت
 ان التقسيم كان للعلم بالمراد **قوله** لكن التعريف تبيين فالمراد بالعلم في قوله يعلم المراد منه
 العلم المستفاد بالتبيين **قوله** وهذا التبيين فائدة تعلم ومرفوع لا اعتراض الواردة على التقسيم
 المشهور قاله الساجران يعود ان قوله بالرفع في من القسم الشايع للمبتدأ وان ذلك
 بالعلم كما هو المشهور في فرائس لا التسمية وان يعود خبره والمعنى لامن عوده لا يجوز
 ان يكون ان يعود فاعليه كذا استغنت بها على الاسم عن الخبر كما استغناء المبتدأ في
 ما قاله زيد بالغا على وان استخرجها بعض الاوكياء لان عملها حمل ان خبر من نواصب
 القسم التبيين من المبتدأ ولا سقطت تنوينه اما البناء وذا لا يجوز لان شرط البناء
 ان لا يكون اسمها عاملا واما الاضافة فابعد في موضع الحذف فلا يكون فاعلا سادا

مسئلة الحكم **قوله** وانما عرفت سطره **قوله** سابق بيان كونه تعريف المطلق المقصود
 دون الصور فقط وهذا بيان لمخرج **قوله** فانما عرفت دون الصور فقط يعني انما عرفت
 التصور دون الصور فقط مع ان المقصود بالتحريف قد مر على ان الموضع مع
 المقصود وهذا غير ما ذكره السيد قدس سره بقوله **قوله** سطره **قوله** سابق بيان كونه تعريف المطلق المقصود
 المقصود قد مر مره وان سطره سطر الصور دون الحكم كما يد له غير عبارة **قوله** سابق بيان كونه تعريف المطلق المقصود
 واما الحكم فهو اسناد آه عدل لقوله واما الصور بيان الجزء الثاني من المصنفين في الترتيب
 الاسناد وكيفية ادان جيزيا بجيزي وفي المرتبة ضم امر الى اخر بحيث لا ينفك فائدة فائدة
 وقد يطلق بمعنى النسبة المطلق على الاول قوله ليجابا وسلبا بيان النوعين وعلى الثاني قيد
 للخارج ما سوى النسبة التجزئية في الصراح وجوب لانهم شدة واليجاب منقذ **قوله**
 والسلب ربودن وفي النتائج الاتباع امكنه وانما نزع بركتهن والمناسب للختيار
 المصاعف كون الحكم فعلا ان يعبر كليا بالغا في التعريف المستخرج عن كونه فعلا وانما بعض
 التفصيل هنا فان القول المذكور **قوله** هذا اعم الحكم **قوله** في آه قد عرفت ان
 الحكم في الطراز الشيطانية انما الحكم بينهما بالاتصال والانفصال فالحكم عليه ثلثة اقسام
قوله ليجابا او سلبا تفصيل للاقسام الثلثة اي ليجابا كان ذلك الحكم او سلبا فانهم
 اصطلحوا على ذلك وان كان ذلك والسبب ارفع الحكم والاتصال والانفصال **قوله**
 قلنا قلنا تصوري الحكم في جزئيات واختار الحكم الحكمي لانه اكثر **قوله** وليس بكتاب
 معطوف بل يتقدم قلنا على قلنا وليس المعطوف على ما تب فانهم يهين التردد الحكم
قوله فقد اسندنا الى اخذنا بهذا القول لاسناد المذكور وكذا انما عرفت اي اخذنا بالافعال
 نسبة هي ثبوت الكتابية اليه والنظر ثبوت الكتابية لانه قد اجمع بذكر سببه الاشتقاق
 مقام المثلث لانه المقصود بالثبوت وكذا انما عرفت وقوله او قلنا او قلنا لانه
 فانه ليس الاسناد فيها سوى الاتباع او الرفع فلا بد هنا اي في اسناد الكاتب الى الانسان
قوله ان يدرك اول الانسان لم يفعل مفهوم للانسان للاختلافات في كون الموضوع مفهوم

ثاني

نحو

من حيث لقائه مع الاول والاولى والخبر انما هو الحظوظها مع اولي الاول لا بد من ادراك
 الحظوظ وهي المثلثات للثبوت لادراك الذات من حيث المفهوم ثم نسبة ثبوت الكتابية
 اي ثبوت الكتابية **قوله** في النسبة بينهما وان الضام احدها الى الخبر هو الاتصال
 والاتصال **قوله** ثم وقوع تلك النسبة اي ثم ادراك وقوع تلك النسبة الحاصلة
 في النفس بينهما وليس المراد قطع النظر عن المصنوع في الذهن او ادراك عدم وقوع
 تلك النسبة بينهما في نفس الامر **قوله** فادراك آه تفصيل وتعيين بين التصديق والتفصيل
 فانه قد اشبه على بعض وحاصله ان القضية من قبل العلوم والتفصيل من العلم
 والتفصيل عن بيان الغاية في النسبة بالمقايضة على الطرفين **قوله** قلنا ادراك آه اي انما
 الزمان الذي يتفصيله لفظه ثم بناء على وضعه ليس امر ليجابا الحكم لجواز ان يدرك
 مفهوم الكاتب قبل ادراك الانسان واما جواز ادراكها معا فيمكن لانه لا بد من اخطار
 الطرفين في الحكم والنفس لا يقدم على اخطار الاخرين **قوله** فان الاول ان يلاحظ الذات
 آه وكذا المقدم يكون منزويا والثاني لازما في المفصلة صريحا وفي المفصلة استلزاما ولما
 بالذات ما يقابل بالنسبة المتشعبة لا يحل على الشيء كما ليس عليه السيد في شرح المواقف
 في بحث الحال فينا اورد الثاني والعرض في ايراد صيغة الجمع في قوله ثم مفهوم الصفات
 اشارة الى جواز تعدد المحمول بالنسبة الى ذات واحدة **قوله** واما ادراك آه يعني ان
 ادراك ادراك النسبة عن ادراك الطرفين وان كان تلخيص ادراك مفهوم الكاتب المتكسر
 عن ادراك الانسان استحقاقا لما لا يقول الله لا بد ما يعم الوجوب والامتنان
 لان مقصود بيان الترتيب بين الامكانيات الثلثة في انفسها لا ما حوزة لوصف التاخر
قوله ان يدرك ان آه اي يدرك ان النسبة المتكسبة بين المخطوطين واقعة بينهما
 في حد ذاتها مع قطع النظر عن ادراكها اياه وهو لا يحتاج الى الخطا في النسبة المذهبة
 لما في نفس الامر وفي الختام اعني النسبة مع قطع النظر عن ادراك المذكر بل من
 حيث انما استفادة من اليديته او التحقق او النظر فكل قولنا ان النسبة واقعة فينا

بجوابه من وجهين
 مستبعد لا بعد جواز ان

اقسامها بقية واحدة والمثل بها المثل الذي يتلوه الاوصاف في التسليم المعبر عنه بالقاء
 بكريهات لا ادر لك هذه القضية فانه تصور تعلق لا يتعلق به التصديق ويوجد في صورة
 التخييل والوهم ضرورة ان المثل في جانب الرحم هو لا يوقع ولا يوقع الا المثل في جانب
 الادعاء والتسليم ولا التخييل المستفاد **قوله** في ظاهر المقتضى لانه خلاف الوجود ان لا يستلزم
 ترتيب تصديقات غير متناهية وفيه اشارة الى ان الحكم ادر لك متعلقه النسبة المتناهية
 الجزئية فانها لما كانت شعور بالنسبة الخارجية كان ادر لك على وجهها من حيث انها
 متعلقة بالطرفين وانما بينهما ومن حيث انها كذلك في نفس الامر وهذا هو الحكم وهو متعلق
 بالذات للتصور والى ان اجزاء القضية تلتصق بالحكم عليه وبه والنسبة المتناهية الجزئية كما
 اليه المتأخر من ان اجزاء القضية اربعة للحكم عليه وبه نسبة تقيديه وقرع ذلك
 النسبة اولاً وقرعها وان الاختلاف بين نوعي العلم باعتبار المتعلق اولاً لا يترك احد في انها
 ليس في القضية سوى الحكم عليه وبه ونسبة تقيديه واستقائه وان الادعاء امر مغاير
 الذات للتصور فخرج النظر عن المتعلق وما ذكرنا طرأ تدافع التكوّن التي اوردنا للتو
 في هذا المقام حكماً الجاهل من قبل نسبة الكلي الى الجزئي وكذا في الجاهل وقد تكلف بعضهم في
 بيان النسبة بالارضي في الطبع المستقيم **قوله** عن ادر لك النسبة اي عن ادر لك من حيث
 انها متعلقة بالطرفين وهو ادر لك ذات النسبة التي يبرهن عنها ادر لك النسبة للحكمة
 اي مورد الحكم **قوله** عن ادر لك طرفيها اي عن ادر لك ذاتيها وان لم يجيب تأخره
 عن ادر لك الحكم به المتأخر عن ادر لك الحكم عليه كما عرفت **قوله** لا يخاف في ما يتر
 اه التمايز متعلقاتها بالذات بخلاف ادر لك النسبة للحكمة والحكم فان متعلقها
 النسبة الجزئية بالاعتبارين المتروك بين وقوعها اي بين النسبة المتعلّقة وقوة
 بينها في نفس الامر **قوله** وقوم آه في الحظف اشارة الى ان الظن ادر لك بسيط والوهم
 امر مغاير له حاصل بعد ملاحظة الطرف الآخر وما قال ان الظن ادر لك محتمل لليقين
 فالمراد انه كذلك بالقوة نص عليه السيد في حواشي العنصرية **قوله** ولم يحصل آه

قوله

لانه عبارة عن الادعاء والتسليم **قوله** فالمراد النسبة للحكمة مغاير الحكم الجاهل
 اي كما انه مغاير للحكم الجاهل واذ اثبت مغايرته لم يبق الحكم ثبت مغايرته للحكم بطريق
 وقصدهم ارجح دليل على المجازات صورة الشك فانه استدلال على المغايرة ابتداءً من ادر لك
 ان العرض لا يثبت المغايرة بالحكم الجاهل والسبب بصور الوهم بعد اثبات المغايرة
 بالحكم مطابقاً بصور الشك لغرض لشيء لا يمكن التصديق آه عطف على قوله وبها
 يحصل اثبات بالبرهان الاول مغايرته لادر لك النسبة وبالمقابلة الثانية انه لا بد
 منه في التصديق وان اردت كماله لكن لدفع توهم حصول التصديق عند ادر لك النسبة
 للحكمة وان لم يحصل الحكم كما توهم البعض من ان الشك والوهم من قبل التصديق
 حديث لم يفرق بين تصور ان النسبة واقعة او لم يثبت الواقعة وبين الادعاء بر وقوله
 اشكل على المناظرين حل هذه العبارة فتوهم في كلمات باردة **قوله** وعند شارحي
 المنطقيين محطوف على معتبر اي هذا هو التحقيق من ان الحكم ادر لك وادعاء النسبة
 الجزئية وعند متأخري المنطقيين فعل **قوله** بناء على آه ولا اشارة الى ذلك من الشارح
 الحكم بايقاع النسبة لوانه اعلم ان حكمه عليه بقوله فعل من الاعمال النفس كذا التحقيق عذري
 ان القول بفعلية الحكم الذي ذهب اليه الحكم ومن شجرة اعتبار امر عجزى وهو ان لا
 مكلف به ومعناه التصديق بما جاوره في صلى الله عليه وسلم او المكلف به لابد ان يكون
 فعل اختيارياً فالصديق لابد ان يكون فعلاً اختيارياً فقالوا فان الحكم الذي هو شرط
 للتصديق اعني ايقاع النسبة وانما اعتبارها وهو ان يثبت باختيارك الصديق الى
 الجور الجبر وسلم فعل اختيارياً والتكليف باعتبارها وقال القاضي ^{المراد} لا يخفى ان التكليف
 باليمان تكليف بالنظر الى فعل اليه وهو فعل اختيارياً وقال التحقيق الشافعي ان
 المكلف به لا يلزم ان يكون من مقولة التكليف بل يجوز ان يكون من مقولة اخرى
 والتكليف يكون باعتبار تحصيله الذي هو اختيارياً وقال البعض ليس الايمان
 مجرد التصديق بل مع التسليم وتحقيق هذا المقام **قوله** لم يحصل لنا

ثم لا يثبت المغايرة الا
 استدلالاً بمغايرته مستلزماً
 مغايرته للحكم مطلق

قال اما ادراكه معروض الحكم **قوله** وانما ادراكه المذكور في مجموع الادراكات المستندة في
تقسيم العلم الى التصور والتقدير **قوله** في اي معنى يريد منه واما النظر الى مقصد الفن اعني
بيان طرق الاكتساب فلا يخرج شيئا من ذلك فلهذا قصد في كل جميع المقادير بالكتاب
اما باعتبار نفسه او باعتبار جزئيه فتدبر **قوله** واما ان يكون ادراكا غير ذلك الى امر كما جاز
ولا يرد المقسم لانه مذموم واما ادراكه فهو اختلف في القسم **قوله** ولا يستحق فيه معتد
بغير ان النسبة لم تحصل في الذهن واقعة في نفس الامر سواء كان **قوله** فانما ان النسبة
واقعة على سبيل التصور كما في الشك والوهم او متعلقا بغيره فلا بد ان يكون ادراكا
ذلك او ادراكا غير ذلك في افادة المقصود **قوله** على مذهب الامام اي على القول بالتركيب فلا
يرد ان الامام لا يقول بكون الحكم ادراكا على انه قد فضل البعض ان الامام ترد في كون الحكم
ادراكا او فعلا او في حصر التقسيم على هذين الوجهين اشارة الى بطلان القول بالتركيب
مع غلبة الحكم كاهل المشهورين **قوله** ادراكا لأمور اربعة اي ادراكا لحد متعلقا
باسم واحد اربعة بحيث حصل لها الوحدة بحيث صارت قضية فلا يرد ان وحدة
المقسم معتبرة فكيف يتدرج الادراكات الاربعة تحت العلم الواحد والتقسيم على ذلك قال
ادراكا بلفظ المفرد **قوله** ادراكا غير ذلك المذكور **قوله** ولحداسوا كان من تلك الادراكات
الاربعة او غيرها فالحكم داخل في التصور **قوله** قطعا اشارة الى انها بذاته عدم الظاهر
مذهب الحكماء بخلاف مذهب الامام **قوله** وبيان ذلك اي لانه لا يصح على مذهب الامام
قوله ادراكات غير جامع للحكم لان فقط في مقابلة معد الحكم **قوله** ادراكات جامع للحكم
بناء على ان الظاهر ان يكون النظرة لغوا **قوله** ويرد عليه انه لا يخفى ان المقاييس من التقسيمات
الحكم غير التقسيمات او غيرها بلا واسطة والتصور الذي يقارن ان قلنا ان الادراكات الحاد بل هي الحكم ادراكا واحدا
بل هو حكم ادراكات غير متحدة بالتقسيم والمقارنة ما عداها بالعرض فلا انتفاض على ان وحدة المقسم معتبرة فلا يصدق
الا على تصور واحد جامع للحكم نعم يلزم خروج الحكم عن التصديق وكونه شرعا له وهو ملزم
لذلك ومعارض على الامام بانه حصل المركب من الادراكات والفعل قسم من العلم

الحكم

الحكم غير التقسيمات او غيرها بلا واسطة والتصور الذي يقارن ان قلنا ان الادراكات الحاد بل هي الحكم ادراكا واحدا
بل هو حكم ادراكات غير متحدة بالتقسيم والمقارنة ما عداها بالعرض فلا انتفاض على ان وحدة المقسم معتبرة فلا يصدق
الا على تصور واحد جامع للحكم نعم يلزم خروج الحكم عن التصديق وكونه شرعا له وهو ملزم
لذلك ومعارض على الامام بانه حصل المركب من الادراكات والفعل قسم من العلم

فلا يكون كالتجديد الذي هو المذكورين على عدم صحة التقسيم المذكور على المذهبين عند
المذاهب بطريق التجديد **قوله** وانما ادراكها غير متحدة في انفسها فلهذا ورد عليه نعم لا يخلو عدم
الانطلاق على مطلب الامام **قوله** لان المقصد بقاءه وهو خواتم ما قدر عندهم من الموصول الى
التصور وهو ان تصور الخارج والموصول الى المقصد بقاءه هو الحجة ولما قيل ان يقول ان ادراك
الامر بالمعنى بقاءه في الاذا كان جامع لا يتقاع كان مستفاد من الحجة ولذا لم يكن جامع
لما كان مستفاد من القول الشارح فلا يلزم ما ذكر نعم لو قيل ان الحكم مستفاد من الحجة
بالتصور الخارج المستفاد من القول الشارح فلا يلزم ما ذكر لكن الحكم عنده فعل وليس مستفاد
من القول **قوله** وانما ادراكها غير متحدة في انفسها فلهذا ورد عليه نعم لا يخلو عدم
بالحجة مستفاد على وجه العرض **قوله** وان كان معروضا له فهو التصديق ليس معنى العرض
هنا القيام بانه هذا المعنى معروضه النفس بل مشتبه ذلك المعروض اعني كما ان قيام
العرض بالعمل بموجب كماله وتغييره في الخارج لا بحيث يتلبس بغيره كذلك سائر الحكم
يكون مرجعا لكمالها ويميز متعلقه في الذهن بحيث لا يبقى التردد والخفاء ولا يخلو الله
بما المعنى عارض بالذات بالنسبة الخيرية وللجوع بالتمتع وليس عارضا لا عذاها **قوله** فلا
يلزم ان يكون آية اي لا يلزم على هذا المعنى وجوب ما ليس بتصديق من تصور كل واحد وكل اثنين
موقوف في التصديق من تصور كل واحد كذا يلزم اطالة التصديق على ما ليس بتصديق
عند الامام وان كان مستلزما له فعدم الانطلاق باق ان يكون مجموع التصورات آية لان
عرض الحكم لا يستلزم كونه من حيث قيامها بالطرفين عرض بالجميع بوجوب جزئيه **قوله** بل
يلزم آية لا يلزم ان يكون مجموع التصديق اي لزوم كون الجميع تصديقا اي لزوم كون
تصور النسبة مستفاد تصديقا اما ان لا يتقيد فان عدم الانطلاق على مذهب الامام الظاهر لا يتقيد
مطلقا فان قلت آية من قوله بروتق عده التصديقات الى سبعة ويكون الحكم خارجا لانه
خرج بالجميع المركب من الادراك والحكم ليس تصديقا فان قلت بالجميع تصديق
وهو مذهب الامام نعم يلزم ان يرتقي عده القسم الثاني الى سبعة ولم يسم تصديقا **قوله**

وذلك من غير نص في **قوله** لا يخرج من ذلك ما يخرج من غيره
 ان يكون راداً لقوله **قوله** لا يخرج من ذلك ما يخرج من غيره
 وليس تلك المصداق المجموع تكون الحكم جزئياً من ذلك **قوله** لا يخرج من ذلك ما يخرج من غيره
 على ذلك فان المصداق يحمل المقارنة بالخارج ايضاً فيكون الخارج من القسم المجموع
 المركب منها وانما جبراً من هذا الوجه لان التفسير في القسم بما هو من خارج القسم
 بل بما هو من غير ثم ندانك بصحة **قوله** لا يخرج من ذلك ما يخرج من غيره لان زيادة فقط المجموع في
 فان القسم الثاني الامراف المجامع ليس من رب الحصان فضلاً عن العالين **قوله**
 فان كان التصديق آحاداً على عبارة المطالع حيث قال العلم اما تصور الكان او كما كان
 او تصديق الكان مع الحكم يفي اذا ثبت وج يكون قوله ويقال للمجموع تصديق بيان المذهب
 الامام **قوله** وان كان عبارة عن المجموع آحاداً فيكون قوله ويقال للمجموع تصديق بيان المصية باسم
 التصديق **قوله** لم يكن التصديق قسماً من العلم والاختصاص العلم في القسمين وان الحكم على القسم
 فعلي ولا سيما المصداق لا يكون التصديق المركب منه ومن العلم علماً **قوله** وذلك باطل لاننا قسم
 على ان التصديق قسماً من العلم اما الاختلاف في حقيقة فلا يصح القسمين فضلاً عن انهما
قوله وايضاً بصدق آحاداً على قوله لم يكن التصديق قسماً من العلم اي بصدق قوله لان
 كما تبين **قوله** فترقى هذا التصديق السجدة ايضاً كما كان يرتقى السجدة اذا كان التصديق
 عبارة عن القسم الثاني لا فرق بينهما لان احدهما هو المجموع المركب من الاخرين كانت الثبوت
 والحكم مذهب الامام بخلاف السجدة السابقة فانه ليس شيء منها مذهب الامام كون الحكم
 خارجاً فيها فلا ينطبق القسم على كلا التقديرين على مذهب الامام **قوله** والفرق آحاداً
 تفسير على الفرق للقول ما تقدم **قوله** لا يخرج من ذلك ما يخرج من غيره ان المصداق يقول ان
 ان النسبة وهذه او حاله اذ كانت اجزائية هي كذا هذا التفصيل فلو كانت مركبة من اجزاء
 الغير للمجموع كما هو رأي الامام وايضا في هذا التركيب من الجنس والفصل كونه واختلاف تحت
 الدخول تحت مقولة من المقولات **قوله** ان تصويط في آحاداً وكذا تصور النسبة لا ان يوضح

في بيان الفرق بما هو اوضح من قوله **قوله** ان الحكم ليس التصديق والتعريف عطفك الفرق بين
 الرجوع الشئ من حيث المشاء وعلم استلزام واجبتها الى ان حيث المفهوم و
 كان ما لا يرتفع في الحقيقة **قوله** ان المشهور فيما بين القوم والقاموس المشهور المعروف
 الكان بالكوني كذا عرفت المكان في كتب بين القوم ومن قال في بيان حاجته بين
 القوم فقل في تقدير جميع **قوله** الى تصور ما ذبح والتصديق عبر عن تصور معكم
 بالتصديق اشار الى انه السمي بالتصديق عنده والزم عدم الاختصاص في التصديق وعدم كون
 التصديق علماً كما هو باطل والى ان عدم ورود الاعتراض للحد في القسم لا دلالة له في الثاني
 بل في الاول فلو كان الحكم خلا عنه **قوله** قسم الشيء والقاموس القسم بالكلية القيد والجزء
 من الشيء والمقسم وقاسم الشيء اخذ كل قسم من القسم المقاسم والمناسبة بين المعنى الذي
 واصطلاح في كل اللفظين ظاهرة **قوله** ما يكون منه رجاءه لما كان قسم الكلي الى جزئياته
 عبارة عن ضم وجود متباينة او متغايرة الى امر لا بد فيها من حصول يقيدون متباينين
 المختلفين بالاعتبار فيكون كل منهما من رجاء تحت القسم واحص منه مطلقاً لصدق
 القسم على كل واحد منهما بدون الآخر ولو اعتبرنا ومعنى الاندراج بحيث ان يكون مجموع
 عليه فيشمل المساوي وانما اعتبره مع ابدال لخص مغن عنه بينهما على انه مذهب في فهم
 القسم كما ان الاندراج تحت الثالث معتبر في مفهوم القسم وان بطلان كون القسم
 قسماً بالكلية لا يستلزم الاندراج وعدم الاندراج والاختصاص والمباينة والمركب بالاندراج
 بلا واسطة فلا يرد ان يصدق على فرق القسم والمجموع القسمين اذ ليس من رجاء تحت
 لا اعتبار الوحدة المقسم ولا بطل الاختصاص والقسم قد يكون المجموع المركب من القسم
 والقيد قد يكون المقيد وتعرف بشيئها وكذلك القسم فلو دفع شكرك الى انظر بين
قوله ومعنى كون قسم الشيء بين معانيها ليظهر رجاء لخص كل منها باسناد ذلك لان
 الاصل في الانفاة العهد فعلى قسم الشيء وما هو معلوم كونه قسمها من كونه قسماً له
 من التقسيم لان التقسيم يقتضيه وهو معنى الجعل وعكس ذلك معني كون قسم الشيء

بان التصور معني واحد ونوع بده والوجه الثاني بان العلم لا يتصور على انه علم بان ذلك
معينان والجواب بان العلم لا يتصور على انه علم بان ذلك معينان والوجه الثاني بان العلم لا يتصور
قسم الشيء فيها لان التصديق قسم من التصور وقد جعل قسمه في قسمه كما
قسم الشيء في قسمه لانه قسم من العلم وقد جعل قسمه في قسمه كما جعله
الرفع ظاهر من ملاحظة ما تقدم فلان قوله **فهم** او المقيد بعدم الحكم اي لا يملك يطلق
عليه التصور وما قيل ان المراد بالمقيد بعدم الحكم ان لا يكون نفس الحكم او كذا هو التصور
والحكم ولا يكون الحكم كالحكم ليس بشيء لانه مبني على التقييد **فهم** حال التصديق
وتدبريت الله غير ملحوظ في الوجه الثاني **فهم** فلو كان التصور مشاءا عدم الفرق
بين مفهوم التصور المقيد بعدم الحكم وبين ما يصدق عليه او على وجه ان هذا المفهوم
في الاقدام ولا فلا يلزم من اعتبار ما يصدق عليه اعتبار مفهوم فصولا على اعتبار
عدم الحكم وما ادرك عليه من انه اذا كان التصور مقيدا بعدم الحكم كان عدم الحكم
خارجا عنه فلا يلزم من اعتبار التصور في التصديق اعتبار عدم الحكم فيه اذا
يلزم من جعل شيء جزء الشيء وجعل قده الخارج عنه جزءا له فليس بشيء
لانه اراد خرج عدم الحكم عن مفهومه وذلك بين البطلان وان اراد خرج عدم الحكم
فلا معنى لقوله لا يلزم من جعل شيء جزء الشيء وجعل قده الخارج عنه جزءا له **فهم**
معتبر في التصديق اي فيما يصدق عليه **فهم** كان علم معتبر فيه لان الاعتبار في الاعتبار
في شيء معتبر في ذلك الشيء **فهم** والحكم معتبر فيه ايضا لانه عبارة عن مجموع الادراكات
لا ربعة او اثنى عشر الحكم او الحكم المشروط بالتصورات على ما هي في قوله بان كل تصديق
لا بد فيه من تصور المحكوم عليه وبه والحكم لا يحتاج الحكم فمن جعل واحد هذه امور
على تقديرين الاول ان العلم لا يتصور على انه علم بان ذلك معينان والوجه الثاني بان العلم لا يتصور
قسم الشيء فيها لان التصديق قسم من التصور وقد جعل قسمه في قسمه كما جعله
قسم الشيء في قسمه لانه قسم من العلم وقد جعل قسمه في قسمه كما جعله
الرفع ظاهر من ملاحظة ما تقدم فلان قوله **فهم** او المقيد بعدم الحكم اي لا يملك يطلق
عليه التصور وما قيل ان المراد بالمقيد بعدم الحكم ان لا يكون نفس الحكم او كذا هو التصور
والحكم ولا يكون الحكم كالحكم ليس بشيء لانه مبني على التقييد **فهم** حال التصديق
وتدبريت الله غير ملحوظ في الوجه الثاني **فهم** فلو كان التصور مشاءا عدم الفرق
بين مفهوم التصور المقيد بعدم الحكم وبين ما يصدق عليه او على وجه ان هذا المفهوم
في الاقدام ولا فلا يلزم من اعتبار ما يصدق عليه اعتبار مفهوم فصولا على اعتبار
عدم الحكم وما ادرك عليه من انه اذا كان التصور مقيدا بعدم الحكم كان عدم الحكم
خارجا عنه فلا يلزم من اعتبار التصور في التصديق اعتبار عدم الحكم فيه اذا
يلزم من جعل شيء جزء الشيء وجعل قده الخارج عنه جزءا له فليس بشيء
لانه اراد خرج عدم الحكم عن مفهومه وذلك بين البطلان وان اراد خرج عدم الحكم
فلا معنى لقوله لا يلزم من جعل شيء جزء الشيء وجعل قده الخارج عنه جزءا له **فهم**
معتبر في التصديق اي فيما يصدق عليه **فهم** كان علم معتبر فيه لان الاعتبار في الاعتبار
في شيء معتبر في ذلك الشيء **فهم** والحكم معتبر فيه ايضا لانه عبارة عن مجموع الادراكات
لا ربعة او اثنى عشر الحكم او الحكم المشروط بالتصورات على ما هي في قوله بان كل تصديق
لا بد فيه من تصور المحكوم عليه وبه والحكم لا يحتاج الحكم فمن جعل واحد هذه امور
على تقديرين الاول ان العلم لا يتصور على انه علم بان ذلك معينان والوجه الثاني بان العلم لا يتصور

على تقديرين الاول ان العلم لا يتصور على انه علم بان ذلك معينان والوجه الثاني بان العلم لا يتصور
قسم الشيء فيها لان التصديق قسم من التصور وقد جعل قسمه في قسمه كما جعله
قسم الشيء في قسمه لانه قسم من العلم وقد جعل قسمه في قسمه كما جعله
الرفع ظاهر من ملاحظة ما تقدم فلان قوله **فهم** او المقيد بعدم الحكم اي لا يملك يطلق
عليه التصور وما قيل ان المراد بالمقيد بعدم الحكم ان لا يكون نفس الحكم او كذا هو التصور
والحكم ولا يكون الحكم كالحكم ليس بشيء لانه مبني على التقييد **فهم** حال التصديق
وتدبريت الله غير ملحوظ في الوجه الثاني **فهم** فلو كان التصور مشاءا عدم الفرق
بين مفهوم التصور المقيد بعدم الحكم وبين ما يصدق عليه او على وجه ان هذا المفهوم
في الاقدام ولا فلا يلزم من اعتبار ما يصدق عليه اعتبار مفهوم فصولا على اعتبار
عدم الحكم وما ادرك عليه من انه اذا كان التصور مقيدا بعدم الحكم كان عدم الحكم
خارجا عنه فلا يلزم من اعتبار التصور في التصديق اعتبار عدم الحكم فيه اذا
يلزم من جعل شيء جزء الشيء وجعل قده الخارج عنه جزءا له فليس بشيء
لانه اراد خرج عدم الحكم عن مفهومه وذلك بين البطلان وان اراد خرج عدم الحكم
فلا معنى لقوله لا يلزم من جعل شيء جزء الشيء وجعل قده الخارج عنه جزءا له **فهم**
معتبر في التصديق اي فيما يصدق عليه **فهم** كان علم معتبر فيه لان الاعتبار في الاعتبار
في شيء معتبر في ذلك الشيء **فهم** والحكم معتبر فيه ايضا لانه عبارة عن مجموع الادراكات
لا ربعة او اثنى عشر الحكم او الحكم المشروط بالتصورات على ما هي في قوله بان كل تصديق
لا بد فيه من تصور المحكوم عليه وبه والحكم لا يحتاج الحكم فمن جعل واحد هذه امور
على تقديرين الاول ان العلم لا يتصور على انه علم بان ذلك معينان والوجه الثاني بان العلم لا يتصور

للازمة التي لا بد من العلم بان يكون مقيد فقطع كون في مقابلة
حكم بانها لا تطلق مع كونها مستلزما لكونه فيكون المذكور هو مجموع بخلاف وان الشق
المتأخر يتبع الاول في تقسيم المصالح في اعتبار المطلق فلا تجاه له على تقسيم
العلم فلا قلت قد اجمعت الشارح الوجه الثاني على عبارة المطالع مع الموافقة
لعبارة المصنف في حيث قال العلم اما تصور ان كان ادراكا سا زجا واما قصد ايضا ان كان
ادراكا مع الحكم فثبت في عبارة المطالع وقع التصور من غير قيد في مقابلة التصديق
وتبينه بالادراك الثاني فيمكن ان يجعل المطلق للتصور فينته على تفسير الشارح
بالاطلاق وان يجعل بالعكس بخلاف عبارة المصنف في فانه جعل فيها المقيد في
مقابلة المقيد وذكر ان قدر مشترك بينهما **فهم** فان قلت آه اي في جواب
قبل آه وحاصله ان الجواب المذكور جواب عن قبل المصنف وفيه اشارة الى ان
الوجه الثاني وارجع على تقسيمه بينه في هذا الجواب بخلاف تقسيمه في كون الكلام
على طبق ما تقدم في الوجه الاول **فهم** قلنا آه حاصله منع قوله غير منقطع واذا
اشترط في الوجود ولان فاع فلا يكون وجبا للعدم **فهم** بل هو بكلامهم انما يطالب
عن التسوية الاستفادة من قوله كما يدفع الاعتراض الثاني اي ليس هذا الجواب
وانها عن الكلايين على التسوية بل بكلامهم انما لاخذ الاشتراك فيه وهو انما
يظهر من كلامهم اي تقسيمهم عبارة بناء على اطلاقهم التصور فيهم على التصور السابق
مع كون اطلاقه على مطلق التصور مشهور او يحتاج اليه في تصحيح تقسيمهم لعدم
دلالة على تعدد التصور بخلاف كلام المصنف فانه يكون حرجا في معانيه المقابل
والاعتبار حاجته **فهم** انما اطلاق التصور على التصور فقط ولان لا كلامه
عليه **فهم** فالتصور عندهم معينان اشارة الى ان الاستفادة من كلامهم يوجد
استعمالا في المعنيين وقيد الاشتراك في عبارة الشارح بيان للعامة بناء على
استعماله فيها على التسوية **فهم** وهذا الاشتراك آه فنقد الشارح حرجا جواب

من قبل القوم والظاهر راجع الى ما عرض من وجهين لا الى الوجه الثاني او يدخل عنوان يجوز
على معنيين في دفعه بل يكفي ان الصبر فيه المطلق دون المقيّد انما يحتاج اليه في دفع الاول
واما انه فاعها آه وانه لم يتعرض الشارح لانه فاع الثاني وقد عرفت انه لا يحل ولا يمتنع
على تقسيم المصير **قوله** لانه يلزم تركب الشيء الى التصديق من التخصيص الى من لا يلزم عليه
اي يلزم ذلك من مجرد الاعتبار المذكور وان كان يلزم من توقف الحكم على التصديق والاشارة
اشترط الشيء بغيره ايضا وكذا الحال في اشترط الشيء بغيره فانه يلزم من مجرد
اعتبار وان كان يلزم من توقف تحقق المجموع على الحكم تركبه من التخصيص وكما
بحال ان استلزام اجتماع التخصيص في الواقع نعم بهاذن في المحصيلات وما عدا
فيه ليس منها كذا في جوابي شرح المطالع وفيه ان الحال اجتماع التخصيص في المفروض يعني
حلها على شيء واحد لا يثبتها في الواقع الا ان الانسان والاشياء تتحققان في الواقع
وما عدا ذلك من قبل الثاني دون الاول وذلك ان قوله لاستلزامها اجتماع التخصيص من
القضايا اعني صدق قولنا الحكم معتبر في التصديق وقولنا الحكم ليس معتبر فيه **قوله** ان
الشيء اي الحكم بغيره اي عدم الحكم المعبر في المصير الذي هو شرط فيه واما على الذنب
المتحدث فيلزم اشترط الشيء بغيره بغيره وانما لم يتعرض له اذ لا مجال لجل عبارة القوم
على امر مستحدث **قوله** والمعتبر في التصديق اي قوله والمعتبر آه جعل المناط مجموع ما ذكر
ان البحث وارد على اخير اشارة الى الجواب عن الوجه الثاني قوله والمعتبر في التصديق
ليس هو الاول بل الثاني فان قوله الحاصل آه تفصيل لهذا الجمل وبيان له بان الملازم ان المصير
الاول معتبر فيها صدق عليه التعريف لان الشرط والاشارة لا يكتفي بهما الظاهر ان تحرير
الوجه الثاني بان الملازم على تقدير التصديق المقيد بعدم الحكم يلزم ان لا يعتبر مقبولة
في مفهوم التصديق مع انه معتبر فيه لاعتبار العلم الذي هو المقسم المادون للتصديق فيه
بتم الجواب بلا شبهة غير صحيح وما قيل في جوابه بانه لم يرد لقوله شرطا او شرط الاشارة
الوجه الامام والحكيم بل لا احتمال كون التصديق ذاتيا لا تحت فيكون التصور المعبر

في مفهوم جزء المقيد بقاءه وان يكون عرضيا له فيكون التصور شرطا لما ع
بعيدا عن الحكم بغيره عليه اما لا نسلم ان اذ كان التصديق عرضيا لا تحت فيكون التصور
معتبر في مفهوم شرطه اذ ليس انما عرض شرطا للموضوع فضلا عن حقيقة بل الامر
بالحكم **قوله** وكل واحد من هذه آه وكون النسبة قائمة بالطرفين متصولا من حيث
الاشارة بينهما لا يستلزم ان يكون تعلقاتها وداهيتهما ونظيرتها ذاتيا للطرفين على
وهم وان لم يكن ان يكون المقولان النسبة كلها كذلك وكذا كونها ذاتيا من الوجود
المطلق البديهي لا يستلزم بدهيتها لان بدهيتها العالم اذا كان ذاتيا لا يستلزم بدهيتها
الخاص فضلا عن ان يكون عرضيا **قوله** فقد اعتبر آه في تعرضه على ما تقدم نظرا لان
كون كل واحد منها تصورا سازجا لا يقتضي اعتباره من حيث انه تصور ساخر لم
لا يجوز ان يعتبر من حيث انه تصور مع قطع النظر عن المقيد بل الحق ذلك لان اذا
رجعنا الى وجودنا فعلنا بالضرورة ان المحتاج اليه في التصديق تصور ذات المحكوم
عليه المتصف في نفس الامر بعدم الحكم لانه حيث انصاف به ذلك المقيد معتبرا ومن
المقيد فصيح ان المعبر في التصديق شرط او شرطا هو التصور لا بشرط شيء وان كان
موصوفا بعدم الحكم فراجع الجواب المذكور في هذا الشرح الواضح المذكور في شرح المطالع
فتدبر فانه ما خفي على الغول **قوله** فلا شك ان آه لا يخفى ان بيان لزوم اعتبار الحكم
وعدمه في التصديق هذا الطريق يجعل قوله وان عني به المقيد لعدم الحكم استنع اعتبار القوم
في التصديق فغيره انما قيل لان استناع الاعتبار المذكور لانه على هذا البيان سواء عني
بالمقيد بعدم الحكم او عني به المطلق بل لا يتعلق له بالتقسيم اصلا فضلا عن تقسيم القوم
فلا يفتح فلا يثبت به فائدة ما قيل تقسيم القوم الذي هو مقصود المعترض ليصير مباحا للمعند
فلا بد ان يكون ملازم استنع اعتبار مفهوم الساذج فيه اما انار على عدم الفرق بين اعتبار مقود
وبين اعتبار لا يصدق عليه او فهم كونه ذاتيا لا تحت مع صحة المنع بالان بطلان الثاني فان
المعبر فيه مفهوم التصور مطلقا ومن مفهوم التصور الساذج **قوله** وليس كون تلك القطع

جزء منه الى وصف تلك القطع جزء منه ولا كان السري بعد واما ان وجود المراسم
على ما حقق في موضعين من وجهه الكتب حقيقة وقيد لها ولا استقامة في ذلك لان
الانتم حصوله للنفي ونفيته في موضوعين ولا لا يشترط اجتماع القضيضين لئلا يقع
اذا كان الصفت والخط في ماهية المصدق فانه يلزم اجتماع القضيضات المعينين
الحكم معتبر في المصدق والحكم ليس معتبر فيه وكذا الحال اذا كان الموضوع شرطاً
دون الصفة **قوله** واما ما بين الكلام هنا حيث قال والمعتبر في الصفة في شرطاً
هو المقصود لا يشترط **قوله** تقريباً الزعم المبتدي اي تقريباً الجواب بجمع اعتبار المقصود
الشاخ في المصدق بما يسهل يسهل ان المعتبر فيه مطلق الصور كما في سائر القضايا
الزعم المبتدي الاله معتقد انه المعتبر فيه فالمناقشة في الهند اذا لم يكن سائراً الى
بانه غير صحيح غير نافع والمقصود ما ندفع ما قيل ان التقريب الزعم المبتدي معتبراً
وقد ترك الجواب الحق اضلالاً ودرجاً لا يوافق فكيف يكون عقل من قبل الشاخ **قوله**
ومن شغل عليه اراه سعد الملة والدين التقاضي في البحث شغل على الشاخ في
شجرة الرسالة **قوله** العلم اما بهي لكان المدعي المذكور في الملة متضمناً لكون كل واحد
من المذهب والاعتقادي موضوعاً للمعنى واحد مشترك بين المقصود والمصدق ولعدم
الواسطة بينهما والالزام من نفيها عن الكل لا تقسم بين الشاخ ذلك **قوله** وهو الذي
لم يوفق اي العلم بمعنى الصورة الحاصلة الذي لم يوفق حصوله المعتبر في مقصور فلا
يلزم ان يكون للمقصود حصوله والوقوف في الملة وذلك كون تقديره على تقدير المعنى
الترتيب في تقدير الوقوف انه لولا للحصول وقيد الترتيب المتكبر في قوله اي المعنى لا
احتياج ولذا وقع في بعض الكتب الذي لا يحتاج في حصوله الى نظر في التقييد الاول وهو العلم
الفردي الذي حصل بالنظر البصر لكان العلم بان ليس جميع الصور والنقد في ذات بدنيا
ولا نظراً ولا يقيد الثاني العلم الفردي الشاخ للعلم الفردي اذا قلنا ان الفردي بمعنى المذهب
كالعلم بالعلم النظري فانه وان كان يصدر عليه ان لولا النظر لا حصل لكنه ليس متباعداً عن النظر

بالعلم المستفاد من النظر وان المبدأ من الترتيب الترتيب لا واسطة ولذا ذكرنا ان
نظرهما لا يكون حصوله بجمع نظر وكسب وما يكون **قوله** ولا يقتضيان طرد او كما
بالعلمين المذكورين فكل واحد لا يرد على الآخر بل ان العلم النظري يمكن حصوله بطريق
الاجزائين قد يصدر في تعريفه ليس فلا يصدر في تعريفه النظري على شيء من اوله لانه انما
يرتفع من الوقوف على النظر يعني انه لولا استغنى العلم اما انما يرد انما اعني لولاه لا حصل
فلا يتصور ذلك ان لو حصل العلم بتصوره والاستغناء في البداية والاحساس والنجرة
والحدس والنظر فانه ان حصوله شيء سوى النظر لم يكن النظر انما محتاجاً في حصوله
والنظر ولا يصدر ان لولاه لا حصله واذا لم يكن حصوله باعلاء كان في حصوله محتاجاً
اليه ويصدق ان لولاه لا حصله العلم ثم ان المذهب والاعتقادي يختلف بالهيئة الى
شخص فربما يكون نظري الشخص بدنياً لاخر وبالعكس في تقدير التقييد معتبراً والتعريف
على ما قرر ان معتبر في تعريفات الامور اعتبارية في تقدير التقييد معتبراً في التعريف
اذ لم يكن كما ان اختلافها بالنسبة للشخص واحد بحسب اختلاف الاوقات لمحل البحث لان
الحصول معتبر في غيرهما اولاه ما بالنظر اريد منه وما قررنا لك نظراً دفاع التكون
الفردي في النظريين فمدبر **قوله** اي بعد المعنى او دفع ليعلم ان المقابل للنظري الفردي
دون المذهب يعني ان المذهب هذا المعنى مراد بالفردي في ذلك وفي مقابلته النظري كذلك
نظراً في تقدير الفردي والمقابل النظري وفيه اشارة الى ان الفردي قد يطلق بمعنى
آخر لا يقابل للنظر اي مراد المذهب بالمعنى الخاص **قوله** وقد يطلق اي بيان فائدة
التقييد بقوله **قوله** انما اتف المقصد السارس المعنى والمراد بالمقدمات العقلية
با اعتبار ان من شأنه ان يميز جزئياً من وقد نسا السيد قد من سوي في قول المؤلف
المقصد السادس في المقدمات وازداد صيغة الجمع مع بطلان جمعية كلام الجاهل
للاشعار ان اطلاقها على الكل على اقله فان مفهومه ما يكفي تصوراً لطريق
مع ملاحظة الشبه في الحكم وقد يطلق المذهب على ما يشبه العقل بوجه البعثة اليه

من غير امتناع بحسن او غير فاضل كان او تصدق بما ذكره قدس سره في شرح المواقف
 لان الحقائق الاوليات خارجة عن كل فرض والتأني لعدم تعلق العرض بضبط معانيه
 تنبهاه ففي ذلك اشارة الى ان اللدني المتكورة بديهية يقين في التنبه عليها بالتفصيل في
 ان اثبات الدليل مبني على التزويل عن ذلك **فهم** ولا شك ان قد استفيد من تعريفي
 البديهي والنظري المطلقين ومن التمثيل لهما من المصور والتصديق تعريف كل واحد
 من البديهي والنظري من المصور والتصديق **فهم** فان البديهي عن بالاي توقف على
 النظر اصلا اي لا بالذات ولابا لواسطة فالامور البديهية التي كون المنسوب اليها نظريا
 نظرية وان كان ادراكها في نفسها بديهيا كما عدم المكافاة وكذا النسبة المحكية اذ كان
 احدهما فيها نظريا او قبل ان كونها نظرية حكم لان النظري ما يستفاد من النظر في بديهية
 والنظم يقع في مبادي تلك المعلوم بل في مبادي تلك المعاد بل في مبادي علم نظري
 يتوقف عليه هذا العلم مدفع بان مبادي الموقوف عليه مبادي للوقوف ولا بد للتوقف
 الصورية الماهية للتصورات النظرية لان معنى الضرورية لها اضطرارية لا اختيارية
 وشهد هذا التصديق باعتبارهم في بديهية التصديق ونظريته لا حتمية الموصلة **فهم**
 كالحكم آه فان من تصور الكثرة بعقول ما يصادف وجوده وعدمه بالنظر في ذاته ومعني
 احتياج الى التفرع ما يحلها على الآخر من شئ كنه يتصور كفي اليزان بانها متساوية
 لا احتياج لاحدهما على الآخر من شئ له في استخرج بان احتياج في الزمان الى خارج
 عن **فهم** هذه امور الماهية لا ان الماهية والاهم عند الطلاق وان كان التوقف في نفسه
 شامل بالذات وهو بالواسطة فقد قوي الاشكال اي المذكور بل من اعترف بكه التصور
 حقيق لا يفتقر الى دفع المذكور فان التوقف ليس باعتبار الاجزاء ولا فرق بين جزء
 قوة الاشكال لا يقتضي عدم ان فاعه حتى يرد ان التصديق البديهي عند الامام لا
 يتوقف على النظر اصلا والنظري ما يتوقف عليه في الجملة فالصدق المذكور عند
 نظم ولذا استدلال بدهية التصديق على بدهية تصورات هذا ذلك ان تفريق الحكم

بديهي

هو الجزء الأخير التصديق كالتصور والتصورات الطائفة بديهية في المصطلح قد اريد به
 والنظرية عنده ايضا هو الحكم وح لا يلزم كساب التصديق من القول الخارج وما استدلال
 بديهية التصديق على بديهية تصورات الطائفة فيصدق لا يكون موقفا على النظر اصلا
 البديهي البديهي كالتصديق بان موجود **فهم** كالتصديق بان الماهية والاثبات اي شئ
 شئ في الشيء والتمثيل هو ان كان الوجود او غيره وليس الماهية ادراك الشئ والاثبات
 لانه بديهية نظريا باعتبار انصاف النفس بما يرتفعان عند التردد **فهم** اذا عرفت هذا اي
 معنى البديهي والنظري بحيث لا واسطة بينهما فتقول في تحرير الدعوى والاستدلال
 عليها **فهم** ليس كل واحد آه اشارة الى ان الايام في قوله الكل عوض عن المضاد اليه
 المنكر والمقصود منه بطلان استغراق الاذات ومن ان القضا استغراق الانواع بديهية قوله
 منها وان لو اسقط احداهما لم يحصل المقصود اذ لو اسقط الاول وليس هو كل واحد منها **فهم**
 لا فاد ان ليس مفهوم كل واحد منها بديهيا ولو اسقط الثاني وقيل ليس الكل منها لا فاد
 ان ليس كل فرد من مجموعها **فهم** وان لو كان جميع التصورات آه الموافق لما ذكره في تحرير
 الدعوى ان يقوله ان لو كان كل واحد من التصورات والتصديقات كمن اشار الى
 انه يجوز ان يكون المضاد اليه المحدود في جميعها معر اي ليس كل اذات من كل واحد
 منها وان حكم الكل الاذات في المجموع هي هنا واحد **فهم** يريد آه تفصيل لقوله ليس كل
 واحد من كل واحد لما فيه من الاجزاء وبيان الفائدة تكرار لفظ كل واحد بان لا يرد
 فاده شمول الاذات والثاني لا فاده ان الحكم على اذات كل واحد منها مع قطع النظر عن
 تخرجه بديهية المطل كتحصيله في على قوله اما ان يكون جميع التصورات آه ثم دفع
 التوهم الناشئ من هذا البيان وهو انه لو كان المقصود ذلك لما جرح بديهية في تعقله والاكاف
 جميع التصورات والتصديقات بديهية فتقول كمن جرح آه بانه لا اختصاص مع الا
 شتر لك والمقصود هو اذات كل منها بالحكم ثم بين الاشتراك بالدليل لقوله وكان فلا
 هكذا ينبغي ان يفهم هذه الحاشية كيلا يتوهم ان قوله وكأنه قال اعادة لما سبق وان

قوله

بالمطالب

عليها

مغاده هذه الماشية بعينه مادك في قوله اما ان يكون جميع الصورات آه **قوله**
 قد ضاع اي العبارة المذكورة وجه التفسير ان المطلق ينصرف الى الكل **قوله** فاما
 لعل وجه التامل منع قوله كان ما لا يحتاج الى نظر معلوم لنا لان المحتاج الى التجربة
 والحس ليس اميل حصولا من المحتاج الى النظر فالصواب متفرع على غيره فا
 ابتداهت لا يستلزم الحصول اي فالصواب في نفس الامر هه فان جعل عبارة الحق على
 هذا صحت والا فلا فاما الصورات في العبارة فان التفسير المذكور يقتضي كاصح بر في
 حاشية المطالع فلا يريد ان الالاق ان يقول فلا ولي لاس من التوجيه **قوله**
 لما كان شئ من الاشياء محو لا لا ذواتها ولا وجودها فلا يريد ان بطلان الثاني
 هم لان كل شئ معلوم لنا ولو لم يكن **قوله** عطف على خبرها وكلمة لا لتأكيد النفي بل لا يلزم
 ان النفي المستفاد متوجه الى مجموع كونه بدسيا ونظرا **قوله** هذه البرهان موقوت
 آه قيل يمكن انما يدون ذلك بان يقال لو كان الكل من كل واحد منها نظريا بالشيء
 الاكتساب لتوقفه على تصد المطوب وعلى التصديق بالفائدة ومناسبة الجاد
 فيلزم الدور والتسلل وتنبه نظر لانه اذا لم يكن ذلك كل ذلك نظر صاعدا من انا
 لتصد والاحتياط لم لا يجوز ان يقع نظر سائق سير قصد فيحصل به تصور وتصد
 من غير توقف شئ مما ذكر **قوله** على امتناع الاكتساب بناء على ان لزوم الدور والتسلل
 معناه امتناع انفكاكها عنه وهو موقوف على امتناع الاكتساب اذ لو امكن لما كان
 الدور والتسلل فانه قد قيل انه موقوف على امتناع الاكتساب المذكور لا على
 امتناع **قوله** فان قلت على تقدير آه انظر انه نقض لحد **قوله** دليلكم جميع
 نقد ما ليس بصحيح لاستلزامه الحال لانه قياس استي شامل على قدسي الملائكة
 والامتناع وعلى تقدير نظرية الكل يكون التصديق بتلك المقدمات والتصورات
 التي تشمل نظرية الكل فلا بد من كسبها ليم الاستدلال فيحتاج الى معلومات آه و
 يلزم الدور والتسلل لئلا نفي قوله محتاج يحصل هذه الصورات والتصورات

بالاخر

الى الدور والتسلل سلحج والماد ان يحصل معلومات يلزم الدور والتسلل **قوله**
 منع المقدسة التي يكتفي بها السد **قوله** ان تلك المقدمات معلومة **قوله** تلك هذه المقدمات
 آه وكذا استلزامها النتيجة معلوم بلا شبهة وفيه إشارة الى ان منع معلوماتها مكاره **قوله** فيم لا
 ستة الا لا بد انما يتوقف على معلومات في نفس الامر على التقدير المذكور فلا يصح عدم معلوماتها
 على التقدير وفي ايراد الفاراسة الى ان الجهة انما يهيم على من اعترف معلوماتها في نفس
 الامر على كنه معلوماتها في نفس الامر وعلى التقدير ايضا لان كل ما يورده على اثبات معلوماتها
 يتجه عليه منع المعلومات اذ لم يثبت بعد ضروري لا يقبل المنع وحاصل الجواب منع قولنا
 الى الدور والتسلل على تقدير كون السؤال نقضا باننا لنسلم انه على تقدير كونها نظرية
 يلزم الدور والتسلل لانها معلومة في نفس الامر وهو كانه للاستدلال واثبات المقدمات
 على تقدير كونها منقضة بان تلك المقدمات معلومة في نفس الامر بلا شبهة و
 نظريتها على التقدير لا يفرق في الاستدلال لانه انما يقتضي المعلومات في الواقع **قوله** نعم
 يلزم آه بناء على ان نظرية الكل يستلزم امتناع المعلومات فلا تجتمعها والاستدلال يسي
 على تقدير جعل الجماع **قوله** وهو موقوف لمطلوبنا لانه لا م جماع التقدير المذكور
 لما عرف في نفس الامر بان واقعا في نفس الامر وهو المطلب **قوله** والدور آه حكمة الدور
 توقف كل واحد من الشئ على الاخر كما يد عليه بيانه في التمثيل وعبارة الواقف
 نفس ذلك ويلزم توقف الشئ على ما يتوقف عليه فهو تعريف باللائم لاختصاصه
 لكونه اظهر اسرا ما تقدم الشئ على نفسه فانذع الخالف البيان والتعريف وما قيل
 ان هذا التعريف يقتضي ان يستلزم كله ودور **قوله** اما بعبارة واحدة آه معلوم
 ببلو قف عليه وتوقف الشئ على معناه المتبادر اعني ما يكون بلا واسطة فالمعنى
 توقف الشئ بالذات على ما يتوقف عليه توقفا بدرجة واحدة بان لا يتخلل
 بينها ثالث فيكون هناك توقفان والاول يسمى صرحا والثاني مفعلا فاذا توقف على
 بـ وجب على وج على اصدق عليه التعريف المذكور وسواء اعتبر توقف على بـ بلا واسطة

وتوقف ب على بواسطه او اعتبر توقف على ج واسطه وتوقف ج على ا واسطه ولا ينعقد
 على ما كان التوقف فيه بواسطه بان يتوقف على ب وب على ج على د ود على ا وان اعتبر فيه
 كل واحد من التوقيف بواسطه بان يعتبر توقف على ج وتوقف ج على ا ولهذا ذلك التصديق
 على الشاغلين فلا بعضهم انه متعلق بكل التوقيف على الشاغلين اذ هو متعلق بالحدود يدخل الحدود
 والمفرج واسطه في المخرج ولا يخفى انه وان خرج من المخرج لكنه لم يدخل في المخرج اذ ليس فيه
 الاثنتا عشرة فوات فلا يكون كل واحد من التوقيفان مرتبطا وتلا بعضهم انه ليس ببيان
 النوعي الدور بل اشاره الى ان شيان التوقيف لا يلزم ان يكون بلا واسطه كما يتبادر من
 التوقف اذ اطلق ولا يخفى ان اشكاله التعلق باق لا يندفع بهذا البيان على ان لا يخرج من
 لا يرضى به الشارح فانه قال في بحث المخرج ومنها تعريف الشيء بما يتوقف عليه اما بترتيب
 ولحدده وسمى دورا مصححا واما بترتيب وسمى دورا مفرجا فانه خرج في تعلق المخرج بتوقف
 وانه بيان النوعي الدور والتسلسل ترتيب امور او صوابا كان واضعيا او عقليا هذا ينبغي
 التسلسل عند الحكماء والاشكال شرط ويتوقف عليها كالموجود والاحتياج ويختلف فيها
 شل عندهم كونه جانب العلل ودون العلولات والمادة بقوله واللائم التسلسل اللازم منها
 لان الدليل يختص به فاقبل ان في ترتيب علل غير متناهية ليصح قوله واللائم باطل فان
 ترتيب معلولات غير متناهية وان كان تسلسل لكنه ليس باطل عند الحكماء ليس
 بشي **قوله** واما الملازمة صوريه الاستدلال هكذا لو كان الكل نظريا يلزم الدور والتسلسل
 عند التحصيل واللائم باطل لا سئل منه امتناع التحصيل مع انه واقع فالمرمى شله فلذا
 قاله اذا حادونا آه وليس نظرية الكل ونفسها استدلالا للدور والتسلسل وهذا ظاهر
 قبل نظرية الكل يستلزم الدور والتسلسل في الواقع لتحق العلم بشي من الاشياء فلا
 حاجة الى التيقيد بقوله اذا حادونا ليس بشي لان اعتبار تحقيق العلم بالتحصيل الدور
 او التسلسل لازما فنفس نظرية الكل بل عند تحصيله **قوله** وذلك العلم اي نظري
 فاما ان يكون حصوله بلا دليل في الدور والمخرج ولم يخرج بطلانه من كون **قوله**

يعلم انما ان يتعقب التسلسل وهو التسلسل او يعود التسلسل فيلزم الدور والمخرج وهذا المفضل
 وهو الدور وما منع لزوم الدور والتسلسل لجواز الانتهاء الى نظريه من غير الاكساب او يلزم
 حصوريه فيخرج لا يفرق التسلسل كما لا يخفى قاله جرح الحاجة الى هذا المفضل لا يلزم ان
 لزوم الدور بعد الجرح وليس كذلك اذ كان الدور آه وقع ما عسى ان يلزم في ذهن البعض
 انه اذا كان الدور بترتيب يلزم تقدم الشيء على نفسه بترتيب بل اللازم التقديم مرتين واذا
 كان الدور بواسطه كان التقديم ثلث مراتب هكذا يريد مراتب الدور بوحدة واثني
 وثلاثة اذ توقف كانه يلزم آه الخط بغيره بالظرف فلذا جعل الجرح لزوم تقدم اعلى
 نفسه لازما تقدم الشيء على نفسه **قوله** وانه محال لانه لا يمكنه تصور حصول الشيء قبل
 نفسه او التقدم لا يتصور الا بين اثنين فاستحال له ان يكون من اثنين بان يلزم وجودهما
 حال عدم واحد والاحتياج التقيضي **قوله** والمتوقف على المحال محال اي بالغير فلا يكون
 التحصيل واقعا مع انه واقع **قوله** ان التصدير بالناية له اطلب حضورها في ذهنه فصوله
 سواء كانت مثبتة او غير مثبتة حاصلة قبله ان حلا لا يتصور الا يتصور في ان يكونه
 بالقصد والطلب وان كان يكن حضورها فيه كبر في مخاطف فهو في زمان وان كان يكون
 محتملا فيكون في زمان واحد او متعاقبة فاما في الزمنية فتأخره وكلاهما مع الازمان
 النفس لا يقدر على الترجيح بالقصد في زمان واحد لاثنين واما الثاني قلنا فانه عدم
 تناهيه او متعاقبة في الزمنية غير متناهية كالزمان في زمان واستحالته غير ظاهرة قوله
 دفعها في زمان واحد بطريق الاحتياج او في الزمنية متناهية بطريق التعاقب والظهور
 بطلانه يكون متناهي الغرض لم يتعرض له الشارح وذكره السيد قدس سره ونجح الامر و
 متعاقبا للملازمة والسبب ما ذكره في الشرح وما قيل وبطلان اللازم سلم وادرك عليه انه يجوز
 ان يحصل النفس امور غير متناهية كبر في مخاطف فن قدس سره الكلام **قوله** معدا لظهور
 المطلوب انعدا لا يجب الاستعداد ولا استعداد الاحتياج الفعل فهو ما يتوقف الشيء على
 علمه بعد وجوده وقد تقرر في الحكمة ان الفكر الصحيح معدا لقيضات المطلوب من

تحتل شيئا قلت علم بقار العلوم السابقة غير معلومة لثبوت انما المعلوم علم
العلم بها وهو لا يتلزم عنه **قوله** وقد يلزم ان اثبات المقضية المبنية بحيث
لا يبقى على حدوث النفس بل هو ان لا بد من استحصار المبادي كلها بعد القصد
وقبل الحصول وهو ان لا يحد **قوله** وفاداه اي لو لم يظهر من نفسه علم
الفرق بين الحصول ولا يستحصار الواجب استحصار المبادي القريبة **قوله**
لتحصل المبادي البعيدة فانما يجب حصولها ولو في ارض متعاقبة
لا يستحصارها لعدم وقوع النظر فيها **قوله** فالاولي ان يقال اي اذا اريد ابطال
نظرية الكل متفلا لا يترتب عليه مع انقسامه الى ما سبق من ابطال جده
الكل انقسام كل من التصور والتقدير والى الفريدي والنظري واما اريد اثبات
الانقسام ابتداء فالاولي رفع موانع ابطال الاحجاب الكلية في الشقين من الذين
وان يقال وينقسم الى الفريدي والنظري بالوجدان **قوله** اما ان يكون جميع
المصورات آه لا اضيب الصريح عن ابطال بدهية الكل ونظرية الى دعوي
انقسام كل منها الى فريدي ونظري يحصل منه بالاعتراض غير قاسم الدليل
عليها اشار الشارح الى خطئه منه الدعوي مكتبة من حكيم لحدوها لازم ما فهم
وهو انقسامه الى اثني بدهي وهو ان كان يحصل نظري كل منها من البدهي فلا حاجة الى الدليل
بما حذرنا ذلك فخرضاد ما قيل انه يتجه لا تقدم وان مطا و ايراد الفاضل لا انه اورد كلمة
لا اضيب تبينها على ان المقصود من الداليتجه العلم لزوما لا تقدم فصلا عن كونها
يتجهها واكونه اخر ايا عن لاسد الى ان اثبات الانقسام بالوجدان يتحقق بان يثبت
عنه لان العبارة لا يساعدة **قوله** يعني ان المصورات استخلاصة ان الشارح جمع بينها
ايضا في المصورات والتقدير بقا في الحكم لا الاختصار والتقصير الحكم على كل منها بال
نفاد فالاحتمالات مخصصة في الثلاثة فيطابق الاولين يستلزم ثبوت الثالث بلا شبه
قوله وكانت آه اجواب سوال مقدمه وان يقال لاسد ان بطان الاولين يجب

تعتبر انما الشك في ان يكون ضد **قوله** السابق المذكور في انشاء الموضوع وحده
البحر من الموضوع موجود فلا يكون ضد السابق لا باعتبار رفع المجهول واذا
انقضى عن الكل ايداه في النظرية معنى الاقسام **قوله** فان النظري يعني لا بد من
التقصير لا ينفك الماهية لا بحيث لا يتصور من هاد اسطة تكون القضية
سابقة المحذور في مساوية السالبة البسيطة كانه يقال الشيء اما بدهي وليس يمكن
قوله ويجوز ان لا يكون آه ذلك الشيء وصدق العدد ولا يقتضي وجوده **قوله** في
النظري يمكن تحصيله **قوله** فيقول المصنف يحصل منه بالفكر بالمكان كيفية التخصيص لان
اثبات الاحتياج الى المنطق بكيفية امكن التخصيص بالفكر فانه اذا امكن ذلك مع ان
الفكر ليس بصواب والاحتياج اذا اريد الاكتساب به الى قانون يفيد العظمة عن
الخطا ولا يتوقف ذلك على تحصيل نظرية بالفعل وبما حذر به الشارح من جعل قوله
يحصل بالفكر مقدمة بدهية غير مستفادة ما تقدم اندفع ما قيل ان اثبات ما
قدمه وان البعض من كل منها فريدي فيجوز ان يكون البدهي تصويرا وحلا
تصديقا وحلا او متعديا غير مناسب للطور او تصورات خيرية وعلى جميع اتفاقا
لا يمكن تحصيل النظري بالفكر **قوله** اورد الدليل آه يعني ليس انقصاره على دليل
اكتساب التصديقات للجل استغناء في المصورات فلا يثبت الاحتياج الى فريدي
المنطق بل لان ابيان في المصورات يحتاج الى كشف شبهة بطور الكلام بذكرها ولا
يليق بحال المستدي ايرادها **قوله** وفي التمثيل اي تمثيل الفكر **قوله** توضحها لحيات الفكر
فيها **قوله** بالضرورة متعلق لقوله حصل له من الحيلين آه والمقصود منه ان كون
العلم بوجود اللازم حاصل من العلمين معلوم لنا بالضرورة فافادة النظر للعلم
نعلم بالفريدي والاحتياج الى نظره حتى يلزم الدور والتسلسل المانع من الا
كتاب **قوله** والفكر هو ترتيب امور آه اي الترتيب الذي يكون الباعث على ذلك
السادى الى مجهول يفتنا او لنا او لاحتما لا يخرج عنه المقدمة الوحيدة لان الترتيب

ليس المتأدي بل المتحصل المقدمه وهه فخرية ترتيب المقدمات المشكوكه بالنسبة لوجود
 غرض المتأدي لاحتمال اكد التعليم لانه فكر بمعنى الغير وكذا الرسم الكامل لان المطلوب
 في ذلك هو الماهية على الوجه المثل والمحلولة الواحد لا يبدل من غيره ولوحدة على ما يفرض
 في شرح الاشارات والترتيب بين جميع الذاتيات والعرضيات موصلا اليها وان كان
 كل واحد من الترتيبين الذين يشتملها في نفسه فكلاهما موصلا الى الكثرة والثاني الى الوحدة
 وكذا قياس المساواة والامتزاج بواسطة عكس التفاضل داخل فيه وان اخرجوها عن
 القياس لعدم اللزوم لذاته وكذا انظر في دليل الثاني لان المقصود من العلم لا يوجد في
 وهو موجود وانما قاله للمتأدي ولم يقل بحيث يودي لبطلان الفكر انفسا صورة او ما
 دة وترتيب عليه قوله وذلك الفكر ليس بصواب وانما يشمل المغالطات المصاورة
 للبداهات كالتشكيك ونقص الملازم لان الغرض منها التصديق بالحكم الكارثة و
 ان لم يحصل ذلك هذا التعريف الفكر عند الآخرين وعند المتقدمين بحيث يوجب
 حكمة من المنط المشعور به الى المبادئ وحكمة منها الى المطلوب الموجود بوجه اخر
 كما ان لنا ما كانه واد اشطية وترتيبها اجزا وهه المقصود بالافادة وليت صورة
 او موصوفة واد اطر فيه على اقسام اعراض بان الواجب الوجود في غير ترتيبها وكذا قوله
 وكلا اذا اردنا آه **قوله** فالترتيب جعل كل شيء منها في مرتبة التي له عند الترتيب فيمثل الفكر
 الفاسد وفيه اشارة الى انه لا بد في الترتيب من اعتبار الترتيب تلك المرتبة فلو وضع شي
 منها في مرتبة ولم يلاحظها لا يكون ترتيبا قبل ان الضمير بان يرجع الى كل ادنى شيء وعلى
 التقديرين يقصد المعنى ان الترتيب ليس وضع كل شيء في مرتبة شيء ما وقد يتغير الترتيب
 ظروفا فيحل والجواب انه ذكر الرضخ في بحث المعرفة لان الضمير يرجع الى المعرفة المذكورة
 لا يحكم سابق عليه معرفة الصورة ومرتبة معادها به ففهمنا ان الضمير يرجع الى كل شيء في مرتبة
 وضع كل شيء في مرتبة كل شيء متعلق به الوضع ولا شك ان الاوضاع متعددة
 بحيث تعدد الاشياء وكل واحد مرتبة مختص به عند الوضع ليس لغيره فاندفع المخدوم

وصار الى المعنى ما في الترتيب نهان من جزئى ليس جزئى كذا والمظهر ان يقال الوضع
 شيء بعد شيء لا انه لفظ كل اشارة الى ان الترتيب الغوي انما يتحقق اذا وضع
 كل شيء منها في موضع حتى لو استقي في شيء منها انتهى الترتيب فاندفع ما قيل ان هذا
 الترتيب يقتضى الترتيب بحيث تعدد الاشياء الموضوع **قوله** جعل الاشارة المتعددة في
 الموضوع اشارة الى بقاء تعدد ما حال الترتيب فاذ جعل الماء الذي في الاواني في نار واحد
 لا يضر ذلك ترتيبا وكذلك لا يكون الترتيب من اتخاذ الحولة عند من قال لا يوجد
 الكلي في الخارج ترتيبا **قوله** بحيث يطلق آه اي يعتبر فيها انضمام بعضها الى بعض بحيث
 ينصف بالوحدة الحقيقية او لا اعتبارية فيطلق عليها لفظ الواحد **قوله** فالاضافة سائنة
 حتى تها الشايع في اضافة الاسم واللفظ الى ما بعدها والمطابق لما وقع في بعض النسخ بالذ
 صيف والى شرح الاشارات وشرح المطالع بدون ذكر لفظ الاسم **قوله** هذا ادخل آه فذكر
 للعلم ماهية الترتيب بدون التناهي لا الاحتراز ولا يكون وجود اشياء مع بقائها
 بدون القدم والتخلف منها حسا او عقلا فالنايف اهم من غيرها واما صدقها فلا يوافق
 وميل انه يصح ان يقال بعد جعلها شيئا واحدا ان هذا استقدم وذلك يتلخص من تحقيق
 العموم من حيث الضرورة في الحلقة المركبة من الشكل واللون والحركة الملاحضة المركبة
 في الائمة والوصفية والاسود الذهبية المحفوظة دفعا واما الجسم المركب من السوي والصورة
 ففي كل منهما يعدم واحد عقل من وجه **قوله** وكذلك كل جمع آه هذا اكثرى بناء على اشارة
 ما من عام لا يختص من البعض فلا يرد ان المجمع الماخوذ في تعريف النوع والجنس
 ليست كذلك واعلم جهة ان الاصل في افتق مباحث الوصول الى التصور والتقدير في
 تحقيقها يكفي المدين فالجمع المستعمل في تعريفها يعني ما فوق الواحد فكذلك فيما سبها
 الا ما **قوله** فانما اعتبارها الاسوي يعني ان هذا لا يقتضي الاحتراز بما ذكره في الترتيب
 وبما علموه للترتيب بالذاته يقع في العلويات والتابع في الصورت سواء قلنا بتعارف
 العلم بالعلوم بالذات او لا اعتبار فمن قال ترتيب علم ارباد بالعلوم بالذات او بغيره

الترتيب المبني كذا الخادة السيد في حاشي المطالع والادوية عليهم من المثلث من عدم تمامته
 على القول بل اتحاد العلم والمعلوم بالذات فوجع بشهادة عدم السيد في الغاية الاعتبارية **قوله**
 والمصدق بغيره والمفصلات آه ذكره الاقسام الستة بطريق التمثل كونهما عدة ولا بالتصديق
 بالتصديق فيها فان الحكم بلحد الطرفين اما باستماع الآخر ويحتمل الشافى المظنون لولا في اما
 ان يعتبر مطابقا للخارج فان كان مطابقا ثابتا فهو اليقين وان لم يكن مطابقا فهو
 الجدل المكسب وان لم يكن ثابتا فهو تمييز المصعب اولا يعتبر مطابقا وان كان للثبوت المطابق
 او قاطع المطابق فاما ان يفارقت مثلهما فهو المسم او الكار فهو الموضوع وعليه بناء الصافي
 الادوية من المبرهان والمخاطبة والمجدد والمسطر كذا في شرح الاستدلال **قوله** فان انظر كالمجرب
 او الكاف لمجرد اعلان المفعول في الرجوع على ما في الرضى وقدم الجوانب في التصور اها اياته
 ومن لم يفرق وقع في حيز بعض **قوله** وهو اخص من الادوية بيان الفرق لا دخل في
 السؤال **قوله** لانهم يعتبر في هذا الكتاب بعض قيل تعريف وهو الفكر الالهي هو السابق الوجود
 للمعلم فلا بد ان علم الاثر في الكتاب لا يصير في عين المعلم ولا يكون الترتيب نصا في الدلالة
 على ارادة تاليفه فخرج المطالع ان المحصلة اولى من المفهوم له ولذا ادلت الفريضة على اليقين
 معنى العلم يقين معنى الجهد ايضا فكذا لم يتعرض له في السور والجواب مبادي المطالع
 آه يعني كما ان اعتبار الجهد ليس للاحتراز كذلك اعتبار العلوية **قوله** واما المطلوب
 آه يعني ان المراد من الجهد الجهد من وجع فان الجهد المطلق لا يمكن طلبه **قوله** طريق لا
 كتاب آه يعني ان المراد بقوله فاكتسابه من التصورية ان هذا الكتاب واقع معلوم
 قطعا لا بد واجب وكذا في قوله فظاهر المأمور التصديق **قوله** وبين لطايف آه في
 ايراد كل من التبعية اشارة الى ان لطايف اخرى من التبيين على ان الترتيب
 لا يمكن الا بغير اثنين واشترط المعلومات في السور والجهد والمعلم هذا ان اعتبر اضافته
 اللطائف الى هذا التعريف متقدمة على اعتبار التبعية متقدمة على الاضافة اذ في بعض
 هذه اللطائف من مطلق اللطائف هذا التعريف والحق ان صحة كل من في امثال هذه

الوضع بغيره كون المذكور بعضا من مذكور من ولا يقتضي بغيره ان يشرح بل جوده قرار
 شمل على اطلاق الاربعة اي تعريف بل انهم شير لبيانها وجعل لها اربعة اعتبارات اعتبارا في
 ماهية وجعها ثم ان الامور والهيئات الحجابية والظلال في المركب اعني المكونة للحج
 خارجا عن الترتيب فاطلاق المادية والصورية على الحقيقة او اما القول بان المراد
 بالاعمال الاربعة الاعمال الاربعة فالجمل النظم اعني المكونة والحج والاعمال الاربعة لا يضاف
 الى المركب نضافا في كاشف اشتمال تعريف المركب عليها ايضا كذا في لسان البصير
 الجادة والكلان يصح اطلاق المادية والصورية على الحقيقة فمع كونه تكلفا مخالف
 للعبارة الشارح يستلزم ان يكون اطلاق الفاعل والماضي مجازا لان فاعل المكونة و
 الحجة المبدأ الفاعل دون المركب والعلية القائية انما يكون للصادر بالاختيار **قوله**
 كل مركب آه اي موصوف بالترتيب في نفسه مع قطع النظر عن اعتبار نظر المعبر
 كما هو المتبادر من ان يكون موجودا حقا بجا او ذهنيا او حوالا بالمركب الحقيقي الواقع
 في بعض تصانيف فلا بد ان يكون موجودا من غير اعتبار الترتيب بينهما فانه مركب وليس له
 مادية ولا صورية فيكون بالمركب لا في البسيط لا يكون له مادية ولا صورية سواء كان له
 صادر عن اختيار او موجب وبالصادر عن المختار لان الصادر عن الموجب لا يكون له
 مادية عينية سواء كان مركبا او بسيطا او دخلا في هذه الكثرة على التبيين المنفرد على ان كانت
 المادية والصورية كما لا يخفى **قوله** من علم مادية آه لان المصنف بالتركيب في نفس الامر يبين
 من السور التي بها القوة ومن الانضمام بها به بالفعل ولا يفتي بالمادية والصورية اما في
 بالقوة وما بها شيء بالغا من المركب الاعتباري او الانضمام فيه في نفس الامر لمجرد
 الاعتبار **قوله** واحتلتان فيس موقوفتان لماهية وهذا صحيحا على الماهية وهو علمه فاعلمته
 لانه يمكن فاما ان لا بد من فاعل قوله وعلة عاين وهي بالاجمل الفعل لان الصادر بالاختيار
 لا بد من فاعل مرجح احد طرفي الفعل على الآخر لئلا يلزم الترجيح بالمرجع على ما ذكر في
 الحكمة ولا شاعركونه **قوله** خارجا عن اى من ماهية بوقفة وجوده عليها ولذا

فهم والائتم اجتماع النقصين ان ادى الفكر الى النقصين فظاهر ان ادى الى
 من لا يقوم **فهم** المتأخرين فلا يستلزم كل منهما نقص الآخر وان بدت هذه العقلاء اه لا يكون وقوع
 الخطا لا يتلزم ساس الحاجة الى القانون لجواز ان يكون غيره خارجا عن النقص
 بديها حاصل بمجرد اللغات فان قلت عدم كفاية البديهي لا يقتضي الاحتياج
 الى القانون لجواز ان يكون ضروريا سوى البديهي الاولى قلت معلوم انه
 انه ليس التمييز الحيات والتجربيات والمؤثرات والحديات فلو كانت
 ضرورية كما ان بديها اولياء ومن تضايقا ساسها معها وعلى التقديرى يكون البديهي
 في ذلك ولذا لم يقل ان مجرد التوجيه لا يكفي للخطا عن الصواب **فهم** عن
 العقلاء المطالبين اه في التوضيف اشارة الى دفع ما يتوهم من انه يجوز ان يكون
 الخطا لعدم طلبهم الصواب بل مجرد التفكير والتعقل وهذا الوصف يستلزم
 من لفظ العقلاء فان شأن العقلاء طلب الصواب لا التفكير والتعقل
فهم لانه اظهر ان اطلاع الشخص على حال نفسه اظهر من اطلاعه على حال غيره
فهم فالوجهان اه اى في الملك والشج فالجاء والجور معلق بمتاخر بغير
 معنى التفكير **فهم** واما الاستيعان اه فلا يريد ان شرط الناقض الحد الزمان فكيف
 يصح قوله نيا قضا في وقتين **فهم** واقصر على بيان الخطا اه اى الشان بحيث قال
 فن واحد اه **فهم** لعدم ظهور ذلك اى الخطا في التصورات لان كل تصور معنى
 من المعاني لا ينافى ولا مانع بين الاحكام الضمنية الملائم لها والكتب في التصورات
 بناء على شبه الامام فذلك التعريف لبيان الخطا فيها ليس لعدم وقوعه فيها
 حتى لا يثبت الاحتياج الى خبري المنطق بل الاحتياج الى بيان لا يليق بهذا المصنف للحدود
 البديهي **فهم** يريد اه وقع ما يرد من الاثام من وقوع الخطا في افكار وعدم كفاية
 البديهي في التمييز الاحتياج الى معرفة احوال تلك الافكار الجزئية لا الاحتياج الى القنا
 فلو كان حاصل الدفع ان هنا مقابلة مطلوبة تركها الشارع لظهورها كما قد قلنا

الى القانون

الى القانون ليعبر عن معرفته تفصيلا لا يعرف ان بدت هذه العقل بمعنى ذلك التمييز فلابد
 من معرفته جميع الافكار والصحة والمفيدة التي لا يتصور في عدد حتى يمكن الحكم
 بان هذه الافكار الجزئية الواقعة ما صحح او لا صد والشك في المعنى تلك المعرفة وانما
 لم يقل برفق الحدود والتمثيل لانه يحتاج كل فكر الى اخرا ويلزم لحاطته المناهضة بما ورد
 عبرت اخبر لجواز انها الى فكر جزئي يكون صحة وتميزه عن الخطا بديها اولياء
 قد يقال بان معرفته صحة الفكر الجزئي يكون صحة وتميزه الواقعة معرفة لقسمته
 لا يحصل الامن القانون الكلي الذي يدرج فيه لان طريق الصحة قد لنا ليس الاستلزام
 بحال الكلي على الجزئي او بحال الجزئي على الجزئي والاختيار ان المقيت فتعين
 المجر على كل التعيينات لا يثبت الاحتياج الى المنطق في تحصيل نظري يكون صحة فكر
 بديها اولياء ماله وصورة لا خيرة لك قد برهانه ما ذكره اقدم الناظرين **فهم**
 يرجع اليه في معرفته صحة الفكر لمخصوص مادة وصورة **فهم** لم يرد ان اكتساب آحي
 ورد علميات الملازمة ما تقدم وهو الاحتياج الى قانون معرفته طرق لاكتساب المعلومات
 من المعلومات دون من المبررات فلا حاجة الى التعميم الذي ذكره قدس سره فقيه
 انه يلزم استدراك قوله من القوي بانه **فهم** وقد عرفت اه يريد بيان صحة الفكر
 وفلسفه **فهم** فاذا اريد اه افاد تفصيل صحة المادة والصورة الماديين سابقا وتبيين
 ما ذكره قدس سره ان الماديين لاكتساب النظريات اسام العرفية والمجردة ومعنى
 وقوع الانكار فيها انه لا يجهل صحتها كونها خبريا باستها وحول طريق الاكتساب على الماديين
 افادة المنطق ايها افادة مناسبها ولا افكار الترتيبات الواقعة ضياتهم وخرج
 عن المعاني الاصطلاحية لمن غير ضرورة **فهم** اما مناسبة مخصوصة اه مثل كونه ذاتياله
 او خارجا محورا ساسا وبسا وكذا للحالا والتقدم فيقات فانه لا بد فيها من سترتين شاعليتين
 على الحدود المنشأ **فهم** فكل مطلوب اه وهذا هو المقصود المادة **فهم** من طريق مخصوص مثل
 الحدود والرسم والتصورات والتفليس والتتمثيل والاستدلال في المقصد فقامت **فهم** اشتراط

مخصوصه كسائر العرفية وكما يجب ان يكون الصغرى وكلمة الكبرى مثل قوله لم يصب
 اي لم يلزم لاصابة اللفظ الصحيح وان تفق في بعض الاحيان كما في قوله زيد سحر وكل
 حارسه وما قيل ان اللازم هنا من الخصية التي تضمن الحارسية او على تقدير تسليم
 لا يجري في كل انسان فرس ولا شيء من الفرس بجوار **قوله** والمكمل للمكمل فيحصل
 المبادي القصورية فيبان ان قسم العرفية وشرايطها واما المبادي القصورية فيبان
 سابق منها الصاعلة المحسنة وبيان ما يميزها عن بعضها عن بعض وبيان بمقتضى وانسلاها
 وشرايطها واما للفرق فيبان ان قسم الحجة وشرايطها **قوله** كما ينبغي انما قلنا ذلك لان كل
 علم متكفل ببيان صحة ما يدعى فكل لاحق المتكفل لان العلم التقيي بالحق المتكفل
 من العلم بالكلية فان التمثيل والاستقراء لا يقيدان اليقين **قوله** ان ذلك المعقودات
 اي الامور العاصم من الخواص **قوله** يعقود لانه ان الحكم على وفق المعاني المدروسة في
 الذهن فاد اكان تدبر المعاني سديدا اكان الحكم سديدا **قوله** وبذلك بالثاني والثالث
 للتعبير لانه يحفظ عن عرض الخطا **قوله** يتقوى ويظفره في عطف بظن على استقوى
 اشار الى ان الظن في الشرح بمعنى دست يان على ما في الشرح وبالمعنى بالفتن لا
 نساينة اي ان القوة التطبيقية عبارة عنها وفي التوضيح لقوله المسام بالناطقة الا
 التعبير بالقوة التطبيقية فان التسمية المذكورة تشير الى كونها مبدأ أو النطق وهو معنى
 قوة التطبيقية **قوله** ان الحجة صفة للفرد اشارة الى كونها عملا وحلا مفردا بالذات وبين
قوله وهي الواسطة اه هكذا اضره لانام في شرح الاشارات فالواسطة كالحسن مثل كل
 يتوسط بين الشيء كواسطة العبادة والهيبة المتوسطة بين الطرفين ويعبر عنه
 بين الفاعل والمنفعل خرج الوسايط المذكورة طالا يكون طرفاها فاعلا ومنفعلها ونظيره
 فائدة هذا القيد لم يتعرض له الشارح وتكرار فائدة الحجة اي وصول اثره اليه وما
 قيل انه يصدق التعريف على الشرايط وارتقاء الخاف والمعد لها وسايط بين الفاعل
 والمنفعل في صور لا تراذ المجداد لا يحصل بدونها فلو لم تكن لها سمات الفاعلية فان

القول

الفاعل الموصوف فاعلا والفعل بسبب الوسايط والفاعلية **قوله** او علة حكمة الشيء او علة غيره
 فاعلا واسطة اه ان يجمع خبره منفعلا الى الفاعل لانه علة وان يجمع الى المفعول
 فاعلا فاعلية بطورية اي فيكون واسطة بين فاعله ومنفعله ايض لان فاعل الفاعل
 فاعله بالواسطة فاعلية في الفاعلية على ما قالوا وان ان مطلق العلة ينصرف الى الفاعل
 او الى المفعول اذا كان محتاجا اليه لانه محتاج اليه لانه محتاج اليه لانه محتاج اليه لانه محتاج اليه
 اليه للملكية بالضرورة وانما ثباته يكون منفعل العلة المتوسطة منفعل فاعلا باثبات الفاعلية
 بالواسطة له او بقدمته كقوله في زيدية يثبت الفاعل وعنده وليس مصادرة على ما فهم قوله
 الا انه استدل ذلك من قوله فاعلا واسطة بين فاعله ومنفعله **قوله** فضلا عن ان
 يتوسطه يعني ان المتوسط في الوصول فرع تحقق الوصول فاذا انتهى الاصل انتهى
 الفرع بطريق الاولى فضلا مصادرة فضل عن حدته وسيع يضرب بمعنى زاد وفيه على
 في شمس العلوم تقع بعد في مرجح او ضمن التبيين من في اوفى على في الاعلى على الثاني
 معناه انتهى الوصول مطلقا حال كونه هذه المتوسط اي عن الوصول بالمتوسط **قوله**
 منه فيكون اشفايا اظهره على الاثر معناه انتهى الوصول مطلقا حال كونه زائدا او متجاوزا
 عن المتوسط فموضحا انا الواسط اليه كذا انما لا يكد الشيء السابق حيا للاهتاف
 بانه لانه المصادر منها اه اي المعلوم بالانصاف بالصدور من المتوسط كونه
 اثرها والمتوسط معلوم الانصاف بالصدور البعيدة كونه اثرها ومعلوم ان الشيء
 الواحد لا يصنف بالصدور في ولا تقوم صدور واحد لمصداقي فثبت ان الواصل
 اليه اثر المتوسطون البعيدة والتعريف في قوله المصادر منها ان قيل والذات
 العبد ومخالصة كلامه ان المعلوم منفعل البعيدة كونه علة وليس صادرا عنه فلم يصل
 اثرها اليه تحقيق ذلك فلو لم الواحد لا يصدر عنه الواحد مع انما فهم على ان الواصل
 فاعل لكل المتكاثرات بلا واسطة او بواسطة والناظرين هناك كانت اوج من شمس العبد
 يتكثرت لك حالها كما ذكرنا ذلك فلما حاجت الى التوضيح **قوله** قيل عليه فعل هذا اي على

تقدير عدم وصوله لا أثر لما انتفى الوصول انتهى لا يفعل **قوله** اعني سابقا فلا يصح
وجوه التصحيح ثانياً والجواب أنه خلاصة هذه القاعدة لا يستلزم الوصول فالجواب
منفصل لا بعدة لها مدخل في وجوه العلل للوقوف عليه وليس ذلك إلا بما فاعله
أو لجهة الوقوف وجوده عليها سواء فيكون علة له فيكون منفعلاً لها أيضاً
لكونه الفاعلية والمنفعلية من الإضافات لكثرة ما عل بعد تحلل بعضه من
منفعله فاعلاً لا بسببه لم يصل أثره اليه لما عرفت من انه صادر من المتوسيط دون
البعيدة **قوله** اشارة الى قوله قد عرفت تفصيل ذلك الجمل بالامر عليه **قوله**
تأمل بالمثل لاقتضى وغرضه حتى يظهر دفع ما يؤولهم من ان المتبادر من منفعله
المتفعل القريب والحاجة الى التيقن من المتبادر هو المطلق وهذا قيد المحقق
الطوسي التعريف بالقريب ما لا يكون بينهما وبين فاعله واسطة أصلاً لان لا يكون
بينهما فاعلاً آخر فيخرج عن التعريف الذي بين الضاربي والمفوض حال
قوله اذا قلت كل فاعل مرفوع أو تمهيد للتفسير المذكور بقوله فاعله أو كونه الفاعل
عليه الفاعل فمعرض أو لما يتبادر الخافهم من فاعله الكلي ومن انطباعه على الجزئيات و
نسبة الجزئيات اليه من غير تقدير وإذا ذهب بعض التعريفات الى ان القاعدة هو
المفهوم الكلي كما صرح به في حاشية المطالع وثابتاً هو الملاك وبين معنى الانطلاق و
ان نسبة الجزئيات اليه من غير تقدير بالسامح ثم اشارة الى بطلان الاول بقوله **قوله**
والقاعدة والاصل أنه بان خلاص الاصطلاح مع عدم مساعدة العبارة له **قوله**
وهذه القضية أنه أيضاً مركلي أي حكم كلي وليس مخصوصاً بالفاعل كما سبق الى الوهم ومن يترك
كلي **قوله** قد حكم أو تفسير بمعنى الكثرة اذا وصف بها القضية **قوله** هي الاحكام أو أي المحررات
الواردة على خصوصيات الجزئيات مع تلك الجزئيات كما يرد عليه التفسير **قوله** وهذه
الفروع أو اشارة الى ان انطباعاً بمعنى الاشتغال المحل كما سبق الى الوهم من نسبة الى
الجزئيات **قوله** بالقوة القريبة من الفعل متعلقاً بالمشتملة والملا بالاشتمال وجوهها فيها

١٧٠

لما يتبين

والاشتمال ان يكون اشارة الى ان الحكم بالاشتمال ليس الى ان يكون الحكم بالاشتمال يخرج من الحكم
يرد انه بالفعل **قوله** والقانون والقاعدة أو تعينات هذه الفاظ مترادفة يطلق في الاصطلاح
على هذه القضية مثلاً بحيث اشتمالها على تلك الفروع والاشتمال الى الجبشة وصفه
الكلي بالاشتمال مع انما يكون الا كذلك وهذا الظاهر علم من محل الامر الكلي على موضوع تلك
القضية لا من صدق على جزئياتها لانه فلا حاجة الى الذكر ليس بمعنى في مفهوم الفاعل
حتى يقال انه ذلك للاشارة الى الجبشة وايضاً لا معنى لاختصاص احكام جزئيات منه
لا يتقيد بالخصائص أي من حكمه وإذا كان الاختصاص من الحكم يكون هو اصل الموضوع
هذا القول وهو يحصل الصغرى ومنه الى القاعدة **قوله** وقس على ذلك أي على الاختصاص
الفرع المذكور من تلك القاعدة استخراج فرع آخر هذه القاعدة وقصر ما على جميع
احكامها أو يخرج من المضافات القريبة قوله تيهض احكامها والمضاف اليه بقربيه
ان ليس للقضية جزئيات **قوله** فتعريف في بعض النسخ الشرح بدو اللام فمن جملة الحكم
لها من لا يلزم وفي بعضها باللام المتعاقبة دون التعليل وفي حاشية الفعل اشارة الى
ان تلك العرفية بالكلفة والمشقة يخرج من التعريف القضية الكلية التي يكون أثرها
بليهر غير محتاجة الى التوضيح كقولنا الشكل لا يدور فيكون ذلك في الفن بطريق
المبدأية لما لا يخفى قبل ما ذكره قدس سره تكلف سنغن عنه بان يقال معناه قضية
كلية يشتمل على جزئياتها باعتبار تحققها أياً باعتبار تعللها وبسبب تحققها في
الشروط او لا جزئياتها والسوابق او لا يشتمل على الجزئيات المعينة في تحققها بناء
على ان السالبة لا يشتمل على وجود الموضوع فالقانون لا يكون القضية كلية حليمة
موجبة وانما اضيفت الجزئيات الى الامر الكلي مع ان الواضع اضافتها الى موضوعها
كله لا على ان المراد الجزئيات بحسب نفس الامر لا جزئيات النفس بمعنى الجزئيات
المعينة فيها دون الاعمال الشامل للجزئيات القريبة المعينة في معنى الكلي قولاً فيما ذكره
تلك الفروع الا ان يرد اشتغالها على الجزئيات التي يكون الحكم فيها على تلك الجزئيات

ان براديجيوت المعتبر في حقيقته وانه لا ينفصل عليه مع ان المتبادر من اضافته
 يكون من الاشياء ان يكون جزمية بالقياس اليه وان يكون ذلك الشيء كماله الثالث
 انه يستلزم ان لا يكون قوطم نقصا للمساويين مساويان ونقص الامم نقص
 النقص فانونا انما لها على ثوبا بعض الامور انما هي الاشياء والاشياء في الامور
 الفرضية الرابع انه يلزم ان لا يكون المساوي في موضوعها المكليات النقص
 واحد كبحر الحب والعقول ولا خلاف قوانين لعدم الجزية في بعض من
 بل بالفرق ثم لا يخفى على الفطن ان الغنى الذي ذكره قدس سره اسبق الى الفهم فاذا
 هذا الفاضل بل يشبهه كمن هو شفقون سيلم ذكره والاطمئنان الملة بالجزية
 الفرع شيئا لها في الاندراج واحكامها الاحكام التي تشمل تلك الجزية فيها
 مع الحاجة الى الخوف والاطمئنان عند ان المراد قضية كلية منطق **فصل** في
 مجموعها على جزية عند تعرف احكامها متباين يكون التعريف شتم على بيان تعريف
 ايضه ولا يكون ذكره لا نظائر بعد ذكر الكلي محتاجا الى التعرّيج ويكون الجزية محولا
 على معناها المتبادر من غير فهم الحدث لان خبر تطبيق جزية راجع الى الموضوع
 المفهوم من الكلي اذ معناه ما يكون الحكم فيه على جميع ازيد موضوعه ويؤيده ما وقع
 في عباراتهم عند تعرف احكامها وان تعلق عند على التعرّجات للذات لوجبه الى
 التكررات واللام في ايعرف كما في اكثر النسخ يكون الوقت بمعنى ان التعريف على
 التعرّجات المذكورة عبر ما ذكره ذلك الفاضل يصدق على القضية السابعة مع انهم
 صرحوا بان سائر العلوم قضيا بانوجية وجوابه ان القضاء بالسابعة من القوانين اذ
 استنباط الفرع كما يكون في الجزية يكون في السوابق والاولى المذكورة انما تكون
 لان البحث في العلوم لا يكون الا عن العوارض الذاتية لا فاعليها اي لا ذاتها ولا وثوق
 بها لان الترتيب الذي هو فعلها انما يتعلق اثره اعني الهيئة المخصوصة بما هي عليه
 المنطق واسطر في مضمونها انما يلازم ان المطالبة الكسيرة منفصلة لا يتوقف على

كونه الحافله كاعلمها في المنطق منقول من رولانسون واطمئنان **فصل** في الاشكال في الفهم
 بدأت لان المنطق يكون واسطة في حصول الفهم في وهو اثره في الفهم الذي هو فعل الفهم
 وهذا الفعل كلفها في كونه آلة في محسب جزية في التصوريت ايضه **فصل** في ما هو على انظر الفهم
 ان فان الادب كانت ثلاث قابضة موسط فعملها من النفس اعني الحساس والحواس
 واسطر ليس في الفهم وان كان لها افلاطون ولا خبر في بناء اطلاق الفهم على شيء باعتبار
 ما يبادر الى الفهم وان كان خلاف الواقع انما يضر في ذلك في المطالب العليا **فصل** في ما يبادر
 آه وكلام الشائع على حذف المضامين اي بولي ما هي المطالبة الكسيرة في الكتاب ابي
 في حال الكتاب **فصل** لان سائله في ان تعني اطلاق القانون عليه كما يستقل من قوله
 وهو المنطق باعتبار ان الجزء قوانين لا باعتبار ذاته ويحذر انظر ويجر كونه قانونية كونه
 نسبيا الى القانون نسبة الكل الى وصف الجزء ووصف القوانين بالصفة الكاشفة لافلاطون
 كونه قوانين لان صدق الحد دليل على صدق المحدود ولم يذكر يعرف احكامها لا منطق
 وعن المحديات لفرق النظائر ونفط السابيعي الجيع على ما في اناسوس وان الكثرة **فصل**
 وقلائد في اللغة بمعنى الباقي واستعمله بمعنى الجيع ثم وان وقع في كلام المصنفين **فصل** في
 العلوم اي العلوم الكسيرة كما يقسمه البيان والعلوم الكسيرة على ما هو العرض من تدبيره
 ليس بعضهم اي ليس كافي في العصبية بل ما بد من المراجعة **فصل** في العلوم انفاؤية التي
 لا تعصم آه بان لا يكون غاية العصبية كالعلوم الطبيعية واما ان يكون غاية العصبية كمن
 لا على الخطا بل على غير من الخطا على عاين اوعن الخطا كمن لا في الفكر بل عن الخطا
 في النظر **فصل** لان والى الشيء آه معناه انه اذا لوحظ الشيء في نفسه وقع النظر عاينه
 تحت شوبت الذاتي وهو ظاهر فلا يفر ذلك كون الشيء ذاتيا لا اسورا لشيء لا المعقولات
 النسبة **فصل** حقيقة كل علم معنى ما هو الشيء وهو هو ولا اضم الماهية اليها واعتبار وضع الامم
 لها كونه حقيقة اعتبارية باعتبار وضع الاسم بالانجليزية اسماء العلوم المدونة لا يتوقف
 دفع المدافع على اي الشارح حيث ذكر اننا ان حقيقة العلم سائله ذاتيا ان العلم

هو المقصد بقايات فان العلم انما يصح بالشئ المعنى الحقيقي لا المجازي فلا يرد
يطلق اسما العلم على الملكة اي صفة من المقصد بقايات اي صفة تلازم حقيقة
جنس المعنيين **قوله** اي علم تلك العلويات آة اشارة بالفتنة الى ان العلوم لا هي
العلم في هذا المقدر يعني المعلومات المخصوصة فلا ينافي ما تقدم في كلامهم ان العلم في جملة
عن الملكة **قوله** وصرح بان هذا الاطلاق شائع بالمقياس الى الاول وهذا يقال في
كل علم علم باصوله وان كان الاطلاق الاول ايضا حقيقة عرضة كارجح بر ثانيا حيث قاله
العلم هو المقصد بقايات بالمسائل فان حصل العلم عليها خرج في الحقيقة او لا يصح
الحصر على المعنى المجازي **قوله** بان اخذ العلوم آة فلا يصح ان حقيقة كل علم مسائل وكذا
حقيقة العلم بها لانها العلم بالموضوع والمباين والمسائل **قوله** المقصود من هذه الثلثة
اي من جملة هذه الثلثة لا يفرغ منها المسائل لان تدوين العلم لا جعل العلم بها والموضوع
والمباين مقصودان بالعرض فالقول بان حقيقة العلم بالمسائل قول حقيقي وقولهم
اجزاء العلم ثلثة مبني على المسامحة **قوله** واما الموضوع آة اورد عليه ان تصور الموضوع
والتصديق بوجوده دخلان في المباين والتصديق بالموضوعية من مقدما للفرق
خارج عن العلم فلا معنى لعدم الموضوع جزء العلم والقول بان المدعى نفس الموضوع
كما توهم قوله شرط بسببه آة فان الرباط وحده الوحدة الذاتية للمسايل نفسه فغير
ان لا معنى لا يراى نفس الموضوع كما توهم في العلم والجواب انه اراد بالمباين ما يفرق
عليه المسايل التصديق بوجوده داخل فيها لان ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت المثبت
له على ما قيل وان اردتها المقدمات التي تركيب عنها المدعى المسائل فخرج عنها فاعل
من جملة اجزاء علمه اراد بها المعنى الثاني وقيل انه وان كان داخل في المباين لا
انه لخصائص له محدمة مسألة دون مسألة فلو كانت مبداء الجميع المسائل علمه وجزءه
براصره **قوله** لم يقطر اربابا ذاتا يكون موضوعات المسائل لوجهه غير فلا يرد
الغايرة **قوله** فلا يفي ولا نسب آة غير لما هو مقصود بالذات عما هو مقصود بالموضوع فظاهر

عن حقيقة **قوله** هو جعله مقصودا على تقدير ان المقصد بالذات مقصد ثمانية من الجوانب
مع المسحورة اذ طرقت متعلق بقوله فلا يفي ولا نسب اي لا يفي ان يعتبر تلك المسائل
على حد مع ان المسائل ذات متعلق بقوله ان يعتبر المقصد بالذات مع ما يحتاج اليه يكون
المراد **قوله** اجزاء العلم حقيقة ويكون القول بان حقيقة العلم بالمسائل على المسألة
لن النظر عن المقصد بالذات **قوله** لكن الاول اذ ياتي جعل المباين والموضوع جزء
سابعة اذ من جعلها جزء حقيقة فهذا لا يفي غير الاول السابق فان عبارة عن
ان اعتبار المسائل وحدة اذ من اعتبارها مع الموضوع والمباين وهما متغايران في النوع
كما يدل عليه فالفرق في الموضوعين وان كانا متساويين في الوجود **قوله** ان مسائل العلم
لا تخفى ان الشارع ادعى المرجحة كلية فيكون في السجلات ثبوت نزاهة المسائل في بعض
العلوم لا يتراد مسائله كعلم الجبر والمقابل **قوله** لا يتوقف على تحصيله في الخارج فمقتضى
الوضع للعدومات حتى لا يمكن التحصيل الاجابي او الاجال في الموجود والخارج على
تحصيل في الذهن وفي الذهن تحصيلان تفصيلي واجلي والاول هو الاجابي فالفرق اما
عقراض وظهر لك ما ذكرنا ان تقرير الجواب لا يتوقف على ان يكون للمسايل تحصيل في
الناس وان تعرض لاثباته بان وجود الاصل لها في الذهن بمنزلة الوجود الخارجي للآثار
في حق ترتيب الآثار الزم ما لا يلزم وتدقيق للحلجة اليه يدل على ما ذكرنا ابراره قدس سره
اللفظ المعنى شكرا ونزاع فلم يرد على تحصيل في الذهن **قوله** لوحظت اجمالاً وصحبت بذلك
الاسم في الملاحظة الاجالية باعتبار الموضوع او الغاية مثلا ان الموضوع والموضوع ارجح
المسايل المشتركة في جهة الوحدة المستخرجة وغير المستخرجة في لا يكون العلم الذي يرد
مسائل متحدة مما يجمع اجزائه في وقت ما والاعمال بر اغاير هي عالما باعتبار الملكية لا باعتبار
التصديقات بالمسايل وليس من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص لعدم المتعدي في
الموضوع له في الموضوع والصفة شخصان ضرورة كون اللفظ والمعنى شخصين لان المراد
مفهوم يندرج فيه الاجزاء المستخرجة وغير المستخرجة كما اذا قدر الرجل بناء ووضع له اسما

ثم ان لم يغير تعدد المسائل المقصد يقات باعتبار تعدد الخطا كما في الفروع ما هو متصفا
وان اعتبر ذلك كان على جنسها فلا ينافي بين ما ذكره هنا وبين ما ذكر في الجزء الثاني
العصدي من اصول الفقه علم الجنس فلا لا يحصل الا بالعلم بجميع سائر اقسامه
له سورة سورة جعل لنفسها حدا لم يناد على ان الحد يكون الاجزاء الغير المتحررة
اذ لم يحد منها الجنس والفصل بالتفصيل والاعتراض على اختلاف الزعم فلا يرد ان
الحكم مرفوع يجوز ان يحصل معرفته بمجده بالجنس والفصل على ان الجنس والفصل
الفصل انما يفرق ان من امر مشترك ومختلف اجزاء ان كانا جيانا للتركيب وليس
العلوم المدونة كذلك **قوله** وليس خلاف مقدمة الشروع اه ليس العلم بجميع المسائل
في الواقع مقدمة الشروع اعني تصوره بوجه يثار عما عده عند المشايخ على ما مر وما
انه لا يمكن ذلك قبل الشروع لانه يستلزم الدور او يكون فاسقا لا يدخل في المقصود
فالحد اي لا يكون مقدمة الشروع معرفته بالبرهان لا يمكن صحيحا لانه ليس مقدمة الشروع
واما ان المذكور رسم كايده الشايخ فوجه رسموه للاختيار رسموه على جوده **قوله**
لكن عار عن التبيين استدراك عن دفع توهم انه اذ لم يكن في نفسه صحيحا لا يكون التبرك
مدخل في التبيين بان عدم صحته لا يمنع خلوه عن التبيين المذكور **قوله** اي القانون
اشارة الى انه لو اورد التبيين رجعا الى القانون دون المنطق مع فريه لان الماديه
اللفظ **قوله** عار عن التبيين المذكور لشمولها للحد والبرهان العلم بالمسائل اه
يعني ما ذكره في بيان المفاهيم يدل على ان معرفته بمجده يحصل من العلم بجميع المسائل
الا انه ليس مقدمة الشروع وليس كذلك لانها تصورها العلم بالمسائل تصد يقاتها
والتصور لا يستفاد من المقصد بل بالاتفاق ان الاختلاف في مكانها وان كان العلم
بالمسائل هو المقصد بل لما لان المسئلة من حيث انها ملزمة كسب تام مخبري والعلم
المصنوع بالتركيب الجزئي من حيث هو تصديق ولو فعلوا التصور بها ايضا يلزم ان
يكون شي بمواحد معلوما تصورا وتصديقا من جهة واحدة وهو محال وما ذكرنا

طراز لا يكون ان يقال في الجواب ان المراد بالعلم بجميع سائر تصورها وباشك انه
ليس مقدمة الشروع المراد المقصد بل بها والمعنى ومعرفته وحده وحقيقته
لا يجب المقصد بل بجميع المسائل ان تصورها لا يوقوف على حصولها وحصولها
ليس بل يبق بها لعدم وجودها في الخارج وعلى التقديرين الحاجة الى التبيين
واعب الالفاظ العلم على المقصد يقات بالمسائل **قوله** العلم والمقصد يقات
بالمسائل اي مع قطع النظر عن خصوصية حاصله عن قيامها بذهن شخص من
شخص ولا اختلافات الحاصلة من تعدد المحال لا يضر في شخصها لانها معتبرة في
الوضع لا اختلافات الحاصلة في زيد بحيث العوارض المستبدل يجب لا وانما يجب
لا يضر فيه وما قيل من ان تعريفه الخواص لا يصدق الا على المقصد يقات الحاصلة
لكل شخص دون المقصد يقات الكلية فوهم اعلا يدخل في ترتيب غايته الخواص بذلك
المقصد يقات المقصود شخص معيّن بالمقصود في الذهن مطلقا وهو معتبر في مفهوم
المقصد بل انما الكلام في الحصول الشخص **قوله** هذا هو المعنى آه بيان لما ذكره سابقا اه
كالحرج به ثانيا فاذا تصورت تلك الاجزاء آه بنفسها او يلاحظ الاجزاء المتحولة منها
بالتفصيل لولا فتر ان امكن **قوله** لا تصوره بجميع اجزائه المتحولة او غير كائن عليه
في شرح المطالع ناقل عن الشيخ الرئيس **قوله** والمقصود امر مجزئ وقع لاستبعاد ان يتعلق
بالتصور بالمقصد بل فانه يتعلق احد الضدين بالآخر وفيه توهم اجتماع الضدين **قوله** ان
يتعلق كل شيء ولو توجب ما فلا مرد كنه الوجوب ونرض اشتراك الجزئ على انه قد تقرر
عندهم ان ما من علم لا يخصص منه البعض **قوله** وان يصور المقصد يقات ان كان
عليها حجب ما فتصورها مجزئ بالصفات البها والتقصيرها وان كان حصولها جزئيا
باعتبار الوجود فاصلي في الذهن المقصد يقات باعتبار الوجود الظلي تصورات مع لا
تحد بالادوات واختلاف الحكم بالاختلاف الموجودي كالموجودات الهيمنة فالبلغ
توهم لزوم عدم اتحاد العلم والمعلوم او لزوم كل شيء واحد تصورا وتصديقا مع ثباتها قوله

امر اعتدلي قبل الشروع فيه سواء كان متعلقا في نفسه او في العلوم التي تترتب عليها
 امر او القينة على ذلك انه قال لم يكن تصور العلم بجده مستلزما للشرع فيه بل يمكن
 تصور العلم بجده **قوله** اذا استدل لالة الاستدلال كونه كذا في الخارج لذكر الدليل بعد
 تصحيح العلم فمنا وصبي على التجريد للرجوع الضائر الالبية اليه **قوله** ان منع المانع ما هو المانع
 اركاني والمنا هنا منعها عن الشبهة بان طلب دليل على ثبوتها وان منعها بالابطال يعني
 بمقتول بل يقصّب لقصّب المستدل **قوله** او لو لم يحد منها كذا وللتعميم يعني ان المانع ليس مقصدا
 يمنع مقدره واحدة فقط وليست للتمنيع فلا يرد ان قوله او لو لم يحد استدل لانه
 ليس قسما للمنع مقدره واحدة لانه منوع متعده لاسيما واحد فيصدق على منع كل واحد منها
 ان منع مقدره معينه لسي منعها ودفعها باثبات المقدره الممنوعة بالدليل او بدعوى مدعيها
 في غايه الظهور فيكون اشارة الى المانع مكابرة او نفي للدليل او نفي تلك المقدمه **قوله**
 وشأنه في الهراج المناقضه يحسن برخلاف يكذب كفاين والنفق باكون بناو
 تاجد من المناصبه ظاهره ويسمى نقضا فقصيا للغير محلا للقيض فيه **قوله** ولا
 يحتاج اليه لان معنى طلب الدليل عليها اظهار الجدل بها وذلك لا يقتضي الشاهد **قوله**
 يسمى سندا للمنع ومستندا في الهراج سند بالتحريك الجده يثبت بوي باره منهد ازبدي
 وكوه وكليه كاه والكلام على السند للمنع غير مقبول وبالابطال مقبول مطلقا وناقض ان كان
 مساويا للمنع اي للقيض المقدمه الممنوعة لان ابطال احد المتساويين يسلّم ابطال الاخر
 ما اذا كان اعم فان ابطال دهر المستدل لا يسلّم ابطال المقدمه وكذا اذا كان اخص
 لان ابطال لا يسلّم ثبوت المقدمه الممنوعة **قوله** بان يقتضيه او ما منعها بمعنى طلب
 الدليل عليها واظهار الجدل بها فلا معنى له نقضا اجماليا كونه نقضا فصيلا لعدم
 تعيين متعلقه ودفعها بالمانع او سبب الدليل **قوله** ولا بد هناك من شاهده لانه لو اعتبر
 مجرد دعوى عدم صحة الدليل بانهم اسد اوياب المناظره وحده الشاهد في تخلف الحكم
 واستدراكه للحال وان لم يمنع آه ليس ملزمه وان عدم المنع شرط في المعارضة حتى يرد ان

المعارض يجوز ان يكون مانعا ناقضا بل وانه ان المعارض من حيث انه معارض لا
 يمكن مانعا ناقضا **قوله** مقابل الدليل المستدل بان يثبت خلاف ما ثبت دليله والآن
 المستدل الاجل في مناصب المناظره الاستدلال وهذا اقل قد مر وان الاستدلال على
 المطلوب **قوله** ولا فقد مقام بداهه الدعوى مقام الاستدلال معارض بالدليل **قوله**
 بعض مدعيه اما بالاداسطه او بولاسطه دلالة على ضد مدعيه **قوله** فلا شاي
 الزيادة المخصوصه **قوله** يسمى معارضة في الهراج ومعارضة مكافاة كرون بل الجده يكره
 كند ومقابل كرون كتاب بكتاب ودفع بالمنع والنفق بالمعارضة لان الدليل هو
 يعارض ادلة كثيرة اذا لا تجميع بكثرة الدلة فلا فائدة في المعارضة **قوله** فلا حاجه الى
 اعله لانه عبارة عن تعلم ما يله والمسئلة لا يكون الاحتكا نظريا على ما تقرر عندهم فلا
 يتوقف هذا الحكم على كون التعلم كسبا ولا يرد عليه انه يجوز ان يكون محتجا الى التعلم
 باعتبار اطرافه لان ذلك ليس احتياجا الى تعلم بل الى تعلم اطرافه **قوله** واحتج في تحصيله
 الى قانون آخر كونه نظريا محتجا الى نظر والنظر مجموع حركتين حركة التحصيل المبادي
 المناسبة وحركة ترتيبها ولا شك ان تحصيل المبادي وترتيبها محتجان الى قانون
 يعرف برصحتها كذا ذكره الشارح في شرح المطالع ولا يمكن ان يكون ذلك القانون هو
 القانون الاول لامتناع تحصيل الشيء من نفسه اذا لا تغاير حتى يتصور التحصيل و
 بسببه منها فاحتج الى القانون لخر وورد عليه انه يجوز ان يكون في مرتبة من المراتب
 شائسته من ومرتبه وترتيبها بالذمى الانتاج فلا يحتاج في صحة ذلك الفكر الى قانون نعم
 يجب ان يكون ذلك الفكر الجزئي مستدرجا تحت قانون وموافقا له ولا يجب احتج
 منه حتى يثبت الاحتياج اليه كما يستفاد من كلامه قدس سره في حواش المطالع **قوله**
 لان الكتاب اما للتصويرة فان قيل قد علم ان القانون الذي يقيد معرفة وطور الكتب
 النظرية من الفروقات هو المنطق والحاجة الى قاسم الدليل على ان المنطق مجموع
 قوانين الكتاب قلت اللازم ما سبق ان المنطق جميع القوانين التي يحتاج اليه في الكتب

المنطق بالحق فيه فلا فائدة تعرض قلبي من سوابق ان المنطق مجموع قوانين الالفاظ طلبا
والا فالتقدير ان الالفاظ آتينا وعلى ما يستقر ان شرح المطالع فقد عرفت ما هو عليه
وهو هذه المقدمة او بها ثبتت المقدمة المألوفة اعني لزوم الدور والتمسك **قوله** في غير ذلك
خلاصة ان احد الحكمين انما يلزم اذا كان كله بديها او نظريا لا يجوز ان يكون خبر بديها
وبعضه نظريا فلا يلزم شيء من المحذوفين والاولى ان يقول حتى يلزم الاستدلال في
والتمسك الا انه امر بطريق التعرّف والاستدلال الذي على الاحتمال الشك متحقق في بعض المرات
ليس مجرد احتمال عقلي **قوله** فان انتاجه آه اشار الى ذلك في قوله لا تشكل الا في شئ واحد
قوله الشكل متحقق قوله لا يحتاج الى بيان اي اشياء بالدليل نفس لقوله **قوله** بل كل من يقنع
آه اضرب عن قوله بل بانه بديهي انما يكفي في الحكم تصور الطرفين الذين فيه التثنية على انها
اصطلاحية واشار ببيان بداهة الغريب لا رغبة الى ان معنى قوله الشكل لا يلزم لان
غريب الالفة فينتج ان بعضه غريب عظيم **قوله** جزم بديهي الاستدلال لان تصور الطرفين
الكلين على هيئة الغريب لا يلزم استلزام العلم باندرج كل الاصح تحت الاوسط تحت الاكبر وذلك
يستلزم بالقوة العلم بلزم اندراج كل الاصح تحت الاوسط وكل الاوسط تحت الاكبر وذلك
يستلزم بالقوة العلم الاكبر واشاد بقوله باستلزامها ايها الذي ان الذي يقوله المستقيم ان النتيجة
لازمة له ينتج انفكاكها عنه وكذا احالوا في الغريب فان تصورها فتصور النتيجة لمخالفة
منها يستلزم الجزم باستلزامها ايها الذي يقوله علم وجود اللازم قطعاً بيان انتاج وقوله وعم
معطوف عليه وبيان كون انتاجه بياناً كافياً فيه تصور القياس الاستثنائي في المنطقين
وقصور النتيجة اعني وجود اللازم بعينه حكم بديهي من غير احتياج الى بيان بل مجرد تصور
المقدّمين وتصور النتيجة باستلزامها فا قبل سماع كلامه قل من صواب ان الانتاج لازم
بين الشكل الا انه المعنى لا من القياس الاستثنائي المتصل بالمعنى لا من لزوم **قوله** وكذا انتاج
المتصل وكثيراً ان الحكم فيها بعد تصور الطرفين على الوجه الذي هو شرط الحكم بديهي
اولي **قوله** هذه المباحث لم يقل المسائل لان المسألة لا يكون الا نظرية كما هو ان يكون في

تحت

بعضها آه اشار الى ان هذه التأييد غير مطروقة بصفات الثانية **قوله** ان يتوصل بها آه ولم يحصل
منها شي لا يثبت لا يضاف الى المطالب الكيفية ايضا لان **قوله** او يبعد **قوله** انما يكون بها
الظلال **قوله** المتضاد الذي قاسمها معها وان كان الحد سيادت فيكون بالنظر كما يقال الشكل
الاولى **قوله** بالرد وكل شكل او شي ينتج يحتاج في معرفته تحت هذا النظر الجزئي الى قانون
بغيره **قوله** التقدير ان الالفاظ لا يلزم بالنظر في هذه لزوم الدور والتمسك **قوله** ذلك المنظر
آه اي التمسك ان ذلك النظر يحتاج الى قانون آخر انما يلزم ذلك النظر الجزئي الواقع في بعض
البدهي نظريا انتاجه بل هو بديهي لان انتاجه فالكس من المنطق يكسب من بعضه نظريا ابدا
بطريق جزئي بديهي الانتاج ولا عني اخرج يمكن التجارب باختيار ان كلمة نظري ومع
لزوم الدور والتمسك الجواز ان يكون استفادته من سادس البديهة بطريق جزئي بديهي
الا انه كان ذلك على خلاف الواقع لم يتعرضوه وهذا الجواب مبني على ما حققه قل
سوس ان يكون تحصيل نظري نظري بديهي ولا يحتاج الى المنطق كما سرون على ما ذكره الشارح
من ان كان نظري يحتاج في كتابه الى القوانين المنطق فلا يلزم كما لا يخفى وقد ذكر قل من
في جرائ المطالع قال ههنا مقامين الى دعوات فالمقام بفتح الميم لانه محل قيام المعنى للضم
ومنهم من قال بضم الميم فاحتاج في تطبيق عبارة الشرح عليه الى الكلفات **قوله** وان فرض
انما اي في نفسها بان قطع النظر عاين على مقدماتها لا من حيث انها معارضة فلا خلاف في
بعض المعارضة يدل على انتفاء في نفسه لان المنطق سوار كان عبارة عن المسائل
او المقدمات ثابت بها لا وجود لها في العقل فاذا لم يكن حاصلة فيه يكون متيقنا في نفسه
بفتح ما قبل هذا غير مسلم يجوز ان يكون ثابتا في نفسه ويكون متيقن الحصر فلا يصدق
باحتجاجه اصلا **قوله** ولا تعلق له بكونه محتاجا اليه لا اثباتا ولا انقيا فيكون قضية الخلافة
اعني لكان محتاجا اليه لكان بديها او كسبيا اتفاقية ولا تفاعلية لا يقع في القياس
لاستثنائي **قوله** ويعني دليل بقوله ولا تعلق له بكونه محتاجا اليه يعني كما يصح كون
المنطق غير محتاج اليه مقدما لكونه بديها او نظريا يصح كون المنطق محتاجا اليه مقدما

فلا يكون كونه بديهيا ونظريا لازما شيئا منها مخصوصة بل بوجود المنطق ونقصه
 من محتاج اليه او لا فلا ينظر انت انتا فيفيض التالي فيفيض احد المقدمات فيفيض
 التبيين فلان انتا فيفيض نفسه يستلزم عدم الاحتياج اليه فلا يصح قوله لا احتياج
 محتاج اليه لان حصوله يتعلق بالواسطة بان يقال المنطق لا يحتاج الى
 محتاجا لكان موجودا ولو كان موجودا لكان اما بديهيا او كسبيا كلاهما باهر وجوب
 الا ان لم يكن لو كان محتاجا اليه كان موجودا الجواز الاحتياج اليه مع انتا فيفيض نفسه
 غايته عدم وجودها لاجد محتاج اليه اعني المتعينين الانكسار الصحيح وانفاضة
 بل على ذلك ما نصحت من قوله ويمكن ان يقال لما بين آه حيث تردد بعد ثبوت
 احتياج اليه في كونه بديهيا ونظريا متبع التحصيل وما قبل في الجواب ان العقل لا يكون
 باقامة ما يدل على نفي وجود الشيء على نفي صفة مخصوصة والمقصود بعد هذا الجواب
 استبعاد قصد المعارض ذلك فليس شيئا اما اذا كان الكتاب مستحقا للاستدلال
 بنفي وجود الشيء على نفي صفة اذا كان ذلك النفي مقصودا كما استدللهم لزوم نفي
 وجود الوجب على نفي زيادة وجوده استدللهم على عدم زيادة الوجود مطلقا لعدم
 كونه موجودا او مثلا ذلك كما لا يخفى لمن تتبع الكتب الكلاسة والحكمة وامانا نيا
 فلان المقصود دفع ما ذكره الشايع من انه لا يصلح للمعارض وكونه مستعدا له الا ان
قوله المنطق آه تعريه اذا عرضت على قرأتين الاستدلال الاول انظر في الكتاب
 الى المنطق لزوم الذوق والسلسل والثاني باطل لان الملازمة ان كسبيا وكسبيا
 في تحصيله الى ما توفرت هو ايضا كسبيا لكونه من المنطق فتدويره وتيسل بيان الصبر
 انه لو لم يكن كسبيا لكان بديهيا وهو باطل والا لا يستغنى عن تحليم هذه التعريه ووجه
 التحقق الثقتا في شرحه للربا **قوله** المحتاج الى المنطق اي على نعم المستدل فان العلم
 لا يعرف الاحتياج الى المنطق **قوله** ولم يثبت الشايع آه اشار به الى انه معلوم للشايع حيث
 ذكر في شرح المطالع الا انه لم يثبت اليه هنا لعدم سماعه للفتن واذا كان المناسب تعير

اي ان الذي جعله المعارض ملزوما له وراو السلسل المستلزم بعدم الاحتصار
 واليه الهامية فانهم موقوف على اثبات النظرية بالمجواب غير محتاج اليه انما ذكره
 اشارته **قوله** فانما سبب الخيرة وان يشير الى لزوم آه ليكون اشارة الى التعير
 ان نفيض آه كما هو المتبادر من عبارة **قوله** لاراد المعارضة اي مطلقا
 استفاد من ظاهر عبارة الفتى كما وهم لان التقرير المذكور في شرح المطالع لهذه
 المعارضة غير هذا التقرير في قبل اعتدوا عن جميع التقريرات المذكورة انهم
قوله مقابلة الدليل بدليل آه في التاج المقابلة روي في روي كردن والمقابلة كسبي طاعة
 جزئي واداشتن والباد في دليل للتعريف المعني مع بركون دليل استدلال دليل
 كبراه وانده است دليل استدلال الزبوت مقتضا او وهو بعينه ما قبل المعارضة
 اقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه المستدل فما توهم من اختلاف المعنيين جعل
 احدهم تعريفا ما على المساعدة ليس بشيء او كما قيل المعارضة في الاصطلاح دليل
 بدليل على نفيض المدعى لان قولهم عورض ويجارض ومعارض شاهد على كونها
 في اصطلاح بالمعنى المصدري وان كان قد يطلق على الدليل المساعدة **قوله** لا يتميز عنه
 تعريفا ما آه اي ليس المقصود حصر مطلق التميز حتى لا يصلح بل التميز التام الذي
 والعلم بنفسه واعتبر في جملة علما عليه من مفردا عن علم آخر وكذا المراد من زيادة
 بصيرة زيادة في حد ذاتها وليس المراد والتميز التام من التميز الاول وان زيادة
 على البصيرة السابقة او لا بد من سبق شيء ما يوجب التميز على العلم بالموضوع وما
 قبل ان تعيد تميزا تاما فالترتيب الذي اعتبره المصنف في مقدمة الشرح وانما المراد
 الاخير من العلة التامة ما لا نقوه برعاقل لان الكلام في تمايز العلوم قطعيا ولا يخفى
 المصدر في آه يعني ان المراد بقوله ان موضوعه ما لا يقع في جراب هذا السؤال
 ليس لاستفهام المذكور موجبا للتميز **قوله** كما اشار اليه في بيان قول الشايع في خلاف
 تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات حيث قال وذلك لان المقص من العلوم آه

وقد جعلنا بعضنا ظاهرا في الإشارة الى ما ذكره قدس سره من ان التميز يحصل بتصور العلم بالشيء
اعلمه كان في نفسه لما اشترط بالعلم بالعلم نفسه تعليل التميز بالشأن وهو
لان حصول التميز غير الموضوع في الجملة بين لا يحتاج الى بيان ثم اشترط بان تصور
العلم بالعلم لا يتميز به سائلا عن سائلا العلم الآخر لغيره اشترط العلم في المسائل
والاختلافات بحسب البحث فغايتنا العلم بالعلم ان يعلم ان هذه المسئلة من علم كذا يعلم
بأنه ان لا يكون من علم اخر ولها فمفصل في غاية كل منهما فقولنا اشترط ان تصور العلم
وقد على جميع مسائل اجالا لا ينافي ما ذكره هنا من العلم لا يغير عند العقل لا يعلم
الموضوع حتى يحتاج الى الاعتدال وان زيادة التميز لا يحصل الا بعد العلم بالموضوع اولا
فغير العلم حاصل بالعلم بالعلم واما غير كل سائل من سائلا العلوم الآخر فلا يحصل بالعلم
بالموضوع ايضا يجوز اشتراك العلمين في الموضوع والاختلافات بحسب البحث على ما لا
قوله هذا الكلام القوم وليس تريي الشايع حيث علم في شرح المطالع فقدم تعريف الموضوع
المطلق ما ذكره قدس سره بقرنه بل الحق انه لما كان المقصود **قوله** ويتبادر منه انه حيث
نسب الموضوع والعلوم الى المفاهيمات التصورية **قوله** فذلك ان لا يتبادر الى افهام علماء
لكن قد يطلق على حصول الشروع في الذهن بنفسه لا مرصدا عليه ذوقا **قوله** الخاص اي
داخل في اهمية سواء كان متوقفا او لا اي لا نسلم ان مقدمة الشروع تصور موضوع المنطق
مقيد يعني ان الخاص منها مقيد والعام مطلق وان المراد بالخاص هنا المقيد
العام المطلق على التقييد ولا شك في ان معرفة المقيد من حيث انه مقيد مسلوقة
بمعرفة المطلق لتحقيق الشطين المذكورين **قوله** حتى يصح آه اي حتى يكون مقيد
فيصح توقفه على معرفته آه بل المطلوب آه لانها مقدمة الشروع ان بها يتميز العلم
عما عداه لا يتصور مفهوم موضوع المنطق **قوله** وليس ذلك مقيدا بل يصدق عليه
المقيد ولما كان بناء الاعتراض ان المراد تصور الموضوع وفي الجواب تسليمه ان
المراد بالخاص والعام المقيد والمطلق وفي الاثر التصريح بذلك لان المراد بتصوره مطلق

عنه المقيد جعل قدس سره وكلما تحت قوله فذلك ان وعطف البعض على البعض **قوله**
بله بحق آه اذ ارباب عما يفهم من قوله فمفصل ما ذكرتم اي فمفصل ما ذكرتم من جواب
لا اعتراض نفي الاعتراض فلا يكون ما يتبادر من كلام القوم حقا بل الحق ان يقال
ايراد تعريف مطلق الموضوع انه لما كان المقصود من قوله العلم بالموضوع مقدمة
الشروع التصديق بان الشيء الغدائي آه وهذا الحق يمكن حل كلام القوم عليه بان
يكون المراد بقوله لا بعد العلم بموضوعه التصديق بان موضوع العلم فلا بد في المنطق
من التصديق بان الشيء الغدائي موضوع المنطق وبما ان موضوع المنطق الذي
هو محمول في هذا التصديق كونه مقيد الخاص من مطلق الموضوع والعلم بالمقيد
من حيث انه مقيد سابق بالعلم بالمنطق آه لانه المطلق الذي مع المقيد وجوبا
اي قبل الشروع في ابرهان تعريف مطلق الموضوع فلا إشارة الى ذلك الشايع بل يخفى
قدس سره الاعتراض بما يتبادر منه **قوله** والحاصل آه اي حاصل قوله بل الحق واذا بداه
ايمع احدهما انه اثبت كون المتبادر من كلامهم غير حق ليصح الاعتراض فان الاثر
ما سبق لها الاعتراض على ليل ولا يلزم من علم بتمام الدليل ان لا يكون المدعي
حقا وان شائي ان ما سبق من كون الموضوع محمولا في التصديق المذكور اما طريقا
القبول ولا يتعين ذلك **قوله** في هذا المقام اي في مقام ان العلم بموضوع المنطق مسبوقة
بالعلم بمطلق الموضوع **قوله** اصلا سواء كان ذلك التصور بالكنه او بالوجه لانه عرض
له او وصية الموضوعية انما عرض له بعد تدوين المنطق والبحث عن لوازمه
قوله اي بيان مفهومه اي احييت مفهوم مطلق الموضوع سواء جمل آه لكونه ملحوظا
في التصديق وصفا عنوايا او محمولا فالبحث فيه من عرضيه الذاتية اي يحل
عليه او على نواته او على عرضه بمعنى اي عارض له ذاتيا مستخرج من القوة الى الفعل
يجب منه فلا يرد النقص على تعريف الموضوع بالساوي اعلم ما توهم **قوله** موصوفه لان
الشيء الذي لا جعل للحقوق متعين في نفسه **قوله** احد الموصوفين آه من غير تعين لانه

ساهل من الجانبين واختار في التفسير جميع الأدلة التي يقيده من جهة واحدة
 ذلك لا يتبادر في المفهوم فقولنا لعينه عطف على ما هو هو ولا يريد بالمتبادر
 ما يتخلل فيه ما يتخلل لغيره أو ما يباين فيكون ح قوله أو لغيره عطف على
 ضوع كل علم الظاهران بقوله موضوع العلم زاد لفظ للتخصيص على أن التعريف
 له بموضوع علم دون علم **قوله** في ذلك العلم أشار إلى الضمير في عبارة المصنف
 باعتبار معلومية بالمتبادر الموضوع إليه سابقا فلا يريد أنه لا يصح الرجوع الظهري إلى كل
 ولا إلى علم كما مر في تعريف الترتيب وذلك أن ترجيع الضمير إلى علم يعتبر لعدم بعد الرجوع
 الظهري كأنه قيل موضوع علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية أي علم كان **قوله** عن
 عوارضه الذاتية تفصل الكلام أن كمال الإنسان معرفة أعيان الموجودات من تصور
 اتها والتعبد ببقاؤها على ما هي عليه بقدر الطاقة ولما كان معرفتها مختصصا بمتوحد
 مع عدم إفرادتها كما لا متعدد بها لتغيرها وتبدلها واحد والمفردات الكلية الصادرة عنها
 ذاتية كانت أو عرضية ويحذف عن إحرازها متكررة وضبطها متركبة مختلطة مجزأة وأجزاء
 الأحوال الذاتية لمفهوم مفهوم وجعلوها علما مستقيا بالبدوين ذكر الأحوال الذاتية
 وفردتها بما لا يكون محولا على ذلك المفهوم بذاته أو تجزئه أو المصادي فإما له إخصار
 بالشيء من حيث كونه من الأحوال المعقولة أو الخارج المسادي له ما كان شاملا لجميع
 أفراد ذلك المفهوم على الإطلاق له أو مع مقابلة التضاد أو لعدم والمملكة دون مقابلة
 التضاد أو لعدم والمملكة دون مقابلة السلب والإيجاب إذا التقابلين ما لا يتجانب
 والسلب لا يقتصر أصلا على مفهوم دون مفهوم ضابطا للإنتشار بقدر إمكانه فالتعريف
 حوارا شاملا على الإطلاق لنفس الموضوع والشاملة مع مقابله للأشياء والأحوال الخارج
 المسوي بعض في الذاتية ثم إن تلك الأعراض الذاتية هي عوارض ذاتية على الإطلاق (أو
 على التقابل) فاشترى لعرض **قوله** الشاملة على الإطلاق لنفس الأعراض الذاتية والشاملة
 على التقابل للأشياء تلك الأعراض أو كذلك عوارض تلك العوارض وهذه العوارض في

لغيره

لا يمتد للأشياء **قوله** المشتب للوضع ولا نوعا منها أكثرها كثرة بها حيث جعلت محمولات على
 لأعراض **قوله** لا يفضل ما قالوا مع البحث عن الأعراض الذاتية أن يثبت تلك الأعراض لنفس
 الموضوع **قوله** لا يمتد لولا أعراضه الذاتية أو لا نوعا منها أو أعراضا ذاتية أو كذا الذي دفع
 ما قيل أنه إن علم لا يبحث في البحث في الطبيعة عن الأحوال المختصة بأنواعه فيكون بحثا
 عن الأعراض المبرهن لمحمولها أو أسطره إرخاص كما يبحث في البحث في الطبيعة عن الأحوال
 المختصة بالمعادن والنبات والحيوان وذلك لأن البحث عن في الطبيعي أن الجسم
 ماد وطبيعه أو نفس لا يغير الذي في عوارضه الذاتية والبحث عن الأحوال المختصة
 بالانعام والمركبات النامية كلها تفصل هذه العوارض وقبولها والاستصعاب القابل
 للحق الدواني هذا الاستكمال قال معني قوله يبحث عن عوارضه الذاتية أن يرجع
 البحث فيه إليها بأن يثبت أعراضه الذاتية له أو يثبت النوع العرض الذي ما هو
 عرضي ذاتي لذلك النوع والبحث عليك أنه يلزم ح وحذف العلم الجزئي في العلم الكلي
 كعلم الكثرة المتحركة في علم الكثرة وعلم الكثرة في علم الطبيعي لأنه يبحث فيما عن العوارض الذاتية
 نوع الكثرة أو الجسم الطبيعي أو عرضة الذاتي أو النوع عرضة الذاتي **قوله** من حيث العرض
 والمرض قيد للعرض المستفاد من إضافة الأحوال وليس بها الأحوال والمد من حيث
 استعداده للصحة والمريض لأنه يبحث عنها في المطلب وقيد العرض من ثمة الموضوع
 لا يبحث عنه في العلم وكذلك الحال في قوله من حيث التعريب والتبسيط أي إيراد
 الأمور إلى مرتبة التحقير السبب فانه لا يحق للإنسان لذاته **قوله** أعني المناط على
 وهم لأن الأثر لا يقتضي الحدوث وهو من خواص المادة فيكون للحيوان أيضا فخله
 في وجوده وإن أراد به الانتفاء الذي يتبع ذلك الإدراك فهو الحق مساوية فلا وقع في
 اكتسب مثلا لها **قوله** ما يكون محولا من سائر العلوم فصارا لجنته وهذا البحث بالمثل
 فغني بالشيء ما يجعله على شيء آخر راجعا عنه بناء على أن ثبوت الذاتي للشيء
 لعدم العلم بكونه ذاتيا بل من المسئلة لا بد أن يكون نظرية **قوله** يتسلسل آة للتسلسل على

ان الماد المعنوي لا يتصدق عليه **قوله** واعلم انه دفع لما سبق الى الوهم من انه اذا كان
الذي عارض الشيء لذاته يكون بين الشئ له فلا يكون اثباته **قوله** علم
لوجوب كون المسائل نظرية وحاصل الدعاء ان انتفاء الواسطة **قوله** حيث في
الواقع لا يستلزم انتفاء الواسطة في الاثبات اي العلم بالثبوت فيجوز **قوله** ان العلم
لذاته غير بين الثبوت فيطلب في العلم بالبرهان واعلم ان في بعض كون شيء واسطة
لثبوت وصف الامر ان يكون ذلك الشيء مدلة لثبوت ذلك الوصف لذلك امر
وهو ضمان احداهما ان لا يثبت ذلك الوصف للواسطة اصلا فيكون هناك عارض
ولحد بالذات ولا اعتبارا بالنقطة العارضة المحرّض بواسطة النهائي **قوله** ولا يلزم
الاعتناء بالثبوت بواسطة الوجوب وثابتها لا يتصنع بواسطة بذلك الوصف
وبواسطة يتصنع ذلك الامر لا يعني ان هناك ايضا فحين حقيقتين لا يتنازع
قيام الوصف الواحد بموصوفات حقيقة بل انصاف واحد بالحقيقة بواسطة
وتبعها لذلك الامر ولا اعتبارا على جواز تعدد الشيء بالاعتبار وهذا القسم يسمى **قوله**
في الفروض تميزها عن القسم الاول ثم ان المعتبر في الفرض الاول عدم الواسطة في
الثبوت بالمعنى الاصح يكون المعتبر في الفرض الثاني الغير الذي وجود الواسطة في
الثبوت اعني الجزاء والمساوي فيلزم الخصام مسائل العلوم في القضايا الفورية لان
الاعراض الذاتية مقتضى ذات الشيء او جزئية او سادبة فيقتنع انفا كما عدا
ويلزم ان لا يكون الفرض الذي لا يخص من الموضوع مع انهم حرجوا الجوز **قوله** فاما الجوز
وكونه لاحقا لارض فالمدعى بقوله لا يكون واسطة في ثبوتها ايضا القسم الثاني من العلم
فلا يخالفه بين كلاميه الا انه اجمل ههنا لان مقصوده دفع الوهم **قوله** ان
مقتضى عدم الفرق بين الواسطة في الثبوت والواسطة في الاثبات **قوله** كذا في الالوية
اللاحقة اي المتخلفة بالارادة بالقوة وعده من الاعراض بناء على ان الحساسات
والمتميزة بالارادة لا يجوز ان يكونا فصلين للمختل فان اذا ماهية الحقيقة لا يكون

فان فصلات في مرتبة واحدة فاما لا زمان للفصل انما مقامه لجها **قوله** بواسطة
التجديد **قوله** التجديد بالفصل فانه مساو للامان ان لا يوجد فيكون متجديا **قوله**
يوضح للاختلاف في المبدأ ولما لا يتكلمون **قوله** التجديد سبب الفرق والفرق مثلا لا ياتي
كون المبدأ معروضه للضاحك بلا واسطة **قوله** التي يصح عنها في العلوم التقيد
للإشارة الى ان المتنازع فيه لا كونها اعراضا دائمة بمعنى اسنادها الى الذات واختلاف
صها **قوله** وليست بجوهر لعل الثاني ثبوتها بل المقدمة ولا فالظاهر وليس
لجعل التذكير **قوله** ذكر اشراج المطالع لعدم الصحة وجهين الاول ان المجهول عند
في العلم الاثار المطلوبة له اذ القصص معرفة حال الموضوع والاما هو اعم من الاثار المطلوبة
له هي الاعراض المعنية بالخصص التي توضع بسبب استعداده المختص به واللاحق
بواسطة الجزء الاصح بعينه وغيره وفيه نظر لا تالام ان الاثار المطلوبة هي الاعراض المختصة
به فان ما يخص بمقوسه انهم من الاثار المطلوبة لا يشاهد الى ما يتحد منه في الجزاء
والجود بخلاف الخارج اعم قال الشيخ في الشفاء انما سبقت اعراضا دائمة لانها
خاصة بذات الشيء او جنس ذات الشيء فلا يلزم عنها ذات الشيء او جنس
ذاته اما على الاطلاق واما يجب مقابلة ولو سلم فيوزان يخصص لقعود مختصه فيغير
من الاثار المختصة بخلاف اللاحق بواسطة الخارج اعم فانه لا يجوز تخصيصه منه
فقط والمعتبر تخصيص الامر وجوب ذلك التخصيص كالقسم نص على ذلك في الشفاء
الثاني ان علم الحساب انما جعل علما على جهة لانه موضوع على جهة وهو العدد **قوله**
فيما تعريضه من جهة ما هو عدد فلو كان الحساب ينظر فيه من جهة ما هم ك ان كان **قوله**
الكم العدد فيبحث ظاهر لان مجرى النظر من جهة الكم لا يقتضي كون الكم موضوعا **قوله**
يلزم ذلك لو لم يبحث فيه الاحوال التي يحقده كونه عددا ولذا اعلل عنه السيد قدس سره
لان ما يلزم استظهار مسائل العلم الاعلى ولا في اذ كان اعم موضوعا يعلم كذا في تلكه **قوله**
والكم والكم المتحركة وفيه نظر لان غاية ما يلزم ما ذكره ان لا يبحث عنه في العلم الذي كونه

بجوهرته عن العلم الا على ذلك لا يقتضي ان لا يكون من الامور المطلوبة لموضوع العلم
 على ان لم يرد لاختلافه من نوع لانه يحل في العلم الادنى على الشخص وفي العلم الاعلى على **قوله**
 اولها يساوي في الموجود سواء كان محولا عليه او على ما قلنا قلنا سر في **قوله** شرح
 المطالع من ان يبحث في الطبيعي عن اللون مع محوله عليه بواسطة سطح الذي **قوله** في
 التحقق فان لم نجد ابيض بواسطة ان سطح ابيض **قوله** ان العواض اه اي العواض بام
 عينا نفسا ما الى الذاتية سمة فلا يرد اشبا بالقسمة لاولية اثنان وبالقسمية الغير لاولية
 تزيد على المست **قوله** لاستنادها اي لشيئها الى الذات نسبة قوية بناء على ان الاستدلال في
 النفس كثيرة كقولنا يعني ان لها خصوصية بالذات لازمة كانت او متعارفة ليست لما
 عداها من العواض وان كانت لازمة كالسواد للظلمة وهي كونهما لاحقة بلا واسطة او
 بواسطة لها خصوصية بالتقديم او المساواة **قوله** مستندة بالذات في المحل الذي بواسطة
 مقومة وان لم يكن بواسطة مستندة الى امر بالعكس بخلاف الخارج المساوي فانه مستند اليه
 كونه عارضا له مساويا اياه **قوله** بواسطة انه جسم فان الحكمة عارضة لذات الجسم وانه
 لغرضها الطبيعية او الابدانية او القاصرة **قوله** بواسطة انه انسان وان كان عارضا للانسان بام
 النجب **قوله** وهو يخص من الحيوان وخارج عنه مذهب خروج الكل عن الجزء **قوله** كقوله
 العارضة اه هذا المثال يتجلى لان النار ليست واسطة في العوض بل في الشئ والحرارة
 القائمة بالماء غير المحركة القائمة بالاداء والمثال الصحيح كاللون العارض للجسم بواسطة
 كما في شرح المطالع **قوله** يعني ان الشئ الاول لم يتحقق لوجوده الفعلي في هذه السلسلة بالقياس
 الى السلسلة اللاحقة بصير وجهها لتخصيصها بجهة الاسم **قوله** لاستدانت الى الذات يعني ان الشئ
 الاول لما كانت عارضة له فكانت فيها غلبة بالقياس اليه **قوله** لا يبحث فيها عن
 لعارض الذاتية لانه لا عارض الغيرية كما يقتضيه السياق والمراد للحرف لاضافي واذا
 كان الواقع حقيقة اذ لا يبحث في العلم عن الذاتيات فلا إشكال في ان الشئ ان المحل في
 المسئلة لا يجوز ان يكون طبيعة حسن او قسرا وشيا محبة عنها اذا كانت طبيعة الموضوع

محله

لم يرد من على وجودها الشئ ما اذا كان عرب لغرضه ولم يكن يتحقق حظه
 في المحل جنسا للموضوع بل كان جنبا لشيء آخر محولا به في له هذا الذي يطلب له
 المحل **قوله** ان القصيدة اثبات للحرف المذكور باثبات حربه وتقريرا ان قولنا المقصود
 في العلم اي لا يبحث عنه فيه كونه تعريف المسند اليه مفيد القصر بمقتضى حكمي احراز
 الموضوع يبحث عنه في العلم وليس من احراز لا يبحث عنه فيه فيحصل قياسا ان احراز
 الاعراض الذاتية احراز له وما هو لحواله ما يبحث عنه في العلم فالاعراض الذاتية يبحث
 عنه في العلم وهو الحرف الشئ في الثاني الاعراض الغريبة ليست احراز للموضوع وما
 ليس من احراز يبحث عنه في العلم فالاعراض الغريبة لا يبحث عنه فيه وهو الحرف المتبقي
قوله بيان احراز موضوعه اي اثباته بالدليل الا ان الكان محوله لاثباته بالدليل الا ان
 كانت معلومة لا يتدبر على الشئ والشئ **قوله** في الحقيقة لا عرفت من استنادها
 اليه كما ان احرازه في ان ظاهر محمول عليه وليس الحقيقة تعني نفس الاسرار ومقابل المجاز
 على ان يقرع لان الاعراض الغريبة ايضا احرازه في نفس الامر محولا عليه ولخصه في الفائدة
 للحرف صفة اللفظ والاسناد وكلاهما متفقهما **قوله** قوي في الحقيقة لحواله لاستنادها
 اليها وان كان في الظاهر اعراضا لحواله عليها **قوله** اشارة حال من فاعل قال فلا يلزم تحليل
 للعمل ويصير عطف اقسامه عليه من غير تكرار **قوله** اذا تمهل هذا اي تصور مفهوم مطلق
 الموضوع **قوله** الموضوع المنطوق اه راي مطابقا للمتن لتحمل موضوع المنطق موضوع
 المدعي **قوله** في النتيجة لانه الان من القياس والاشارة الى ان الاقرب بين التعبيرين
 قال لان المنطق ان كان الظاهر لا يبحث والمنطق عين عوارضها الذاتية ولا يبحث فيه
 عن عوارضها موضوع له لانه العلم القضية الاولى المستلزمة للصرف مقامها ثبوتها
 على ان اعراضها الذاتية غير محصورة مادونت وامام القضية الشاملة الكبرى مقامها
 لانها الاستفادة من تعريف مطلق الموضوع وتكثر الفائدة **قوله** ليس المراد ان يتحقق المقام
 ودفع ما سها الي من عدم التقييد بالحديث ان يكون موضوع المعلومات التصورية

والصدق عليه مطلقا ذكر الشايع انما هو المطلق الشارة الى ان الصدق هو الصدق في
 بوجهين هما اما لغير جهة موضوعية فامر زائد ان لا علم شارك المنطق في الخوض
 حيث ان علمه بالحقيقة حتى لا يتميز هذا الطالب به دون العلم بالحقيقة المعنى فيه واما
 قيل انه المطلق الدعوي ومقد مات الدليل عن الحقيقة فتجوز على الدعوى الاختلاف
 الواقع وعلى الصوري المنع او المنطقي لا يمتح عن المعلومات مطلقا فذو فان لا
 مطلقا عن التقييد بحيث لا يقتضي انهم جميع الحقائق **قوله** بل هي مفيدة استلزام
 المستد او لا ايستد فعن الغير المنقول للفعل المستفاد من انقساب الجواب فيجب
 اليه موضوع **قوله** باعتبار انه متعلق بالعرض المستفاد من اضافته لحواله **قوله** وكذا
 مطابقه آه اي كون المعلومات التصورية والصدق عليه اصول ثابتة في نفس الامر
 مع قطع النظر من اعتبار المعنى او اعتبار به محضه كاشاب الاغلال والقضا يا اهل
 ونفسها بكونها صا و قدا و كذا و كذا او بكونها سلطانا لبعض الحقائق دون بعضها
 كالحجرات المناطق فان مطابقا لما هيته الاقسام دون الفرض خروج عن العبارة فان
 الشايع في الاول البعير عطا بقدر الواقع وعدها والرجب في الثاني ما هيته بعض الاشياء
 دون بعض فلا يبحث آه وان كان عرض ما يبحث المنطق عنه موقفا على بعض تلك الاحوال
 كالوجود الذي لكن لا يدخل في الاصل فان من ينكر الوجود الذي معتبر به انظر
قوله فموضوع آه منقح على قوله بل عن لحواله باعتبار صحة الاصل وتلك الاحوال هي لا
 يصلح آه **قوله** لا ينفذ الاصل حتى يرد عليه ان قيد الموضوع من تتمه لا يبحث عنه في
 العلم والاصال يبحث عنه في المنطق وهكذا الحال في كل حضية وقع عنه البحث في العلم
 وفي الخواش المطالع ان قيد الموضوع مطلق الاصل والبحث عنه الاصل المختص بالشي
 الاصل الى التصور والصدق يقن فيكون لاعتراضه انما يشترط من الموضوع كونه عريضا
 ذاتيا والصدق من تتمه الموضوع كونه ممتزا عنه والصدق يكون سلم الثبوت
 لا يبحث عنها من حيث آه متعلق **قوله** بيان للبحث عنه كايلا عليه قوله وللمحال

قوله

المنطق

لحق لحواله المعلومات التصورية آه انما قد من سرق في هذه الحاشية اصولا **قوله** والصدق
 اصل القريب وما يتوقف عليه واقضا الشايع على الحد انهم والقياس وكونها
 موضوع **قوله** ومعلومات على طريق التمثيل كما فرغ عنه عبارة والثاني تعيين باب كل قسم
 من تلك الاقسام والثالث ان كونها موضوعات ومعلومات من لحواله المعلومات التصورية وما
 ذكره في باب الاصل البعيد الصدق في الوقوف عليه لان لحواله المعلومات المصدق في كل يوم
 ظاهر عبارة الشايع من ذكره تحت اقسام ما يتوقف عليه الاصل الصدق في كل واحد انهم
 في شرح المطالع بالحد والزم فانه اذا حكم على المعلومات التصورية فانحناء و رسم كان معناه
 ان موصل الى المجهول التصوري ايضا لا بلا واسطة صهيمة وهو معنى الاصل القريب
 سواء كان بالكتبه او بالوجه فلهذا قد سس من اورد هذا حصولا لكل في **قوله**
 توقفا قريبا اي بلا واسطة **قوله** وجنا فصلة وخاصة فتذكر النوع والوضع العام المستط
 اذا دخلها في الاصل نعم من فسر الاصل بكونه موصلا او موصلا اليه حيث يبحث
 في المنطق ان البسيط للمجد ويرسم والمركب بمجد ويرسم جعل مباحث النوع مقصودا
 بالذات دخلا في الاصل القريب **قوله** فان الموصل الى التصور آه اي ما يصدق عليه
 الموصل الى التصور تركيب ماصدا عليهم هذه الاسور من حيث انها يصدق عليه تلك
 الامور فلا بد من معرفتها في قوله تركيب من هذه الاسور اشارة الى ان الفصل والخاصة
 من حيث تركيب الموصل منها ما يتوقف عليه الاصل توقفا قريبا واما باعتبار المكون
 للتعريف اما وحدها فداخلان في الاصل **قوله** بلا واسطة يكون ما يصدق عليه تلك
 الاسور لحواله الموصل الى التصور بلا واسطة وان كان عرض بعض هذه الاسور بواسطة
 بعض آخر كالجنس والفصل فانه يوضح للمعلوم التصوري بواسطة الذي فن قال ان
 الذي والعرض ما يتوقف عليه الموصل الى التصور توقفا بعيدا فمجد عن العلم **قوله**
 ههنا اي قيات الوقوف القريب الموصل الى التصور على دليل الاستطاد اي بتبعية ذكر الكلمة
 الذي لا يثبت ككاسية ولا يكتب **قوله** اي بواسطة فان ماصدا عليه الموصل الى التصور

قوله

يتركب من القضايا المركبة من الحوادث والمحوالات فلا اتصال بتوقف على خبر هذه
المحوالات بواسطة توقف معرفة القضايا عليها **قوله** في ضمن باب القضايا لان الجمع
اليها بواسطة القضايا **قوله** بالقرعة القريبة فانه بعد حذف الاء الشرطية في القضايا
لفعل **قوله** فيما معدود ان آة نظر اليها بالقرعة وح يتحقق التوقف البعيد الموصول
بالقياس الى المعلوم المقصد في بعضهم نظر الى المحل بما لفعل فعملها كالموضوع والمحوالات
فبيل المعلومات التصورية وبأقل ان البحث عن المعلوم التصوري للتقصير في التوقف
عليه الموصول المقصد في توقفا بعيد بل قد يبحث عليه من حيث يتوقف عليه الموصول الى
المصدق توقفا زيبا لا بعيدا كالبحث عن موضع الكبري بان يحب ان يكون بعيدا نحو
الصغري فانه يتوقف على ذلك الاتحاد لا اتصالا توقفا زيبا لا بعيدا فهو محض اذ ليس انكر
من سائر المنطق اصلا بل انه لا بد من تركب الارسط وذلك ما يتوقف عليه التصدي والكبرى
قوله وذلك سلب بحث القياس آة لم يقل باب القياس ولا سلبه ولا تفصيل لعدم ايرادها في باب
واحد خطأ المتنبها عن رتبة القياس **قوله** وذلك سلب بحث القياس القضايا لا يقول ذلك
باب القضايا لا اشتار على بحث الموضوع والمحوالات كونهما مقدمات وذلك في البحث
عن المعلوم التصديقي من حيث يتوقف عليه الموصول التصديقي بما بعد قضايا نحو ادوات
بالبحث عن المعلوم المقصد في من هذه الحاشية اكثر من يحصى فانه متقدم في القياس
من حيث انها اثر في القياس يتوقف عليها الاتصال توقفا زيبا ومن حيث يتوقف
عليها صورة القياس يتوقف عليها الاتصال توقفا بعيدا بل المعلوم التصديقي على
الحكيم اعني الحكم ما يتوقف عليه الاتصال توقفا بعيدا بل لا في القياس الاجزاء الجزئية
فدفع اذ ليس لنا احوال للتقدم في البحث عنها في المنطق من حيث يتوقف عليها
صورة القياس نفسها عليها لا ينفع في ثبوت التوقف البعيد بالقياس الى المعلوم وكونه
معلوم التصديقي عند الحكم الحكم بالاطل التصريح بان المصدق بعبارة عن الحقيقة **قوله**
من حيث انها مركبان متعلقين بالبحث والملاذ ما يقع في جواب السؤال بكيف وهو الحقيقة

الظهور

لا موصية التي يحصل اليها ثم بالتعلوكة في قوله من حيث انها كيف وقعت يصير
قوله ان يبحث آة معطوف على قوله كما يبحث **قوله** لما قال في الامر غريب عنها اذ ليس
جميع هذه **قوله** من ماله غير ظاهر هو ان الدائرية تعرض للمعلوم التصوري بواسطة
ما يوازي عن كونه جزءا للمعرفة والفصلية بواسطة كونه جزءا لمختصا بها وقس على ذلك
حالات الجنس والخاصة والعرض العام **قوله** اشارة آة اي ليس اشارة الى احوال التي يترتب
عليه الاتصال كما فهم لفظ هذه ولورثت الشايع لفظ الاحوال كان احسن واخصر
قوله ولما انفرد آة قد تقربا انه اذا عطف جزاء ان الشرط ولحد بالوارف قد يكون كل منهما جزاء
مستقلا وقد يكون الثاني جزاء له بواسطة الاولى وهما من قبيل الثاني ولا كان ذلك
لاختصار المعلوم في التصديق والتصديق والمصدق فيه مستدركا ثم ان المختار المعلوم
من حيث انه معلوم في المقصود والتصديق والمصدق في كسب المختار المعلوم فيها فلا
يتاني ما ذكره في حاشي المطالع من المختار المعلوم فيها انما هو المختار المعلوم لان من
جست ذاته لما اعتبر وصف المعلوم **قوله** فانه وان كان اذ اعان النسبة فتصدق في ولا
فقد **قوله** اذا علم وادرك ذلك العلم لظهوره في علمه على حيله ثم شبه بالاندر
التخصيص على الملك **قوله** يحصل اذ في مناسب المطلوب فالنظر فيه هو تحصيل مناسبة
للتحصيل نفسه فانه في يكون النظر فيها يحصل به لا في **قوله** قد سأل في العبارة فترد
ذكر احد قسمي النظر في التعريف كونه قليلا ناقصا ليس للصاعده فيه كثير ومخل
فان اعتبر آة الجواهر تعليلها كانه قال حديث اظهر قد عرفت ان سلب ما يرتكبان من
ويتمها بالتوقف عليها **قوله** ان الفرض اي الغرض الاصل فانه المقصود من الغرض
عن الخطا في الفكر **قوله** عادة في القياس من العادة الديدان في الصراح ديدان خوردة
لشجته ما كذا في الاشياء ما بالكتة او بالوجود استدل آة يعني ان الغلبة انهم
لغير حل الاستدلال بهادون حال الفهم مثلا **قوله** من حجج من باب نظرنا مثله
منه اذا غلب لاسم حج اذا فصل **قوله** ويجب اي يحسن وذلك لان الموصول الذي يترتب

ليس مقصوده هنا عبارة عن القول الشارح والمجرب كما يورد عليه السابق فلا معنى
 للقييد وايضا المقييد في الوصل الى المصور لولا ان متصل الابد فيه وفي العوض والا
 المصدق في الاحتراز عن الموصل الابد حيث لان كون التصديق يوصل الى التصديق
 لا يضر في التقديم باحث المصور على باحث التصديق بل يؤكد بل يقصده بوجه فليس
 سر بيان فائدة ايراد صفة الجمع اعني التصورات والتصديقات وعدم الاكفا
 على ان الموصل الى المصور تصور والموصل الى المصدق تصديق وهو الشارة
 لان الموصل الى المصور تصور باعتبار ذاته وباعتبار ما يضاف منه وكذا الموصل الى
 التصديق فخذ فانه من المهمات **فهم** والموصل البعيد هو الكليات الخمس
 هذه الكلام الشفا ومثله الحصر من الجاهلين يقتضي ان لا يكون الموصل البعيد الى المصور
 غير الكليات وان لا يكون الكليات غير الموصل البعيد ولا يقتضي ان كل واحد منها
 موصل بعينه حتى يراد لنفسه بالجمع والوضع العام على ما فهم **فهم** اي لا يكون
 مؤثر في معنى ليس المراد في العلة مطلقا وانما يمكن احتاجا اليها بل العلة المؤثرة
 الكليات في المصور فانه اذا كان فاعلا كذا في اي سببها جميعا يحتاج اليه ويقتد
 الكليات دخل الفاعل وحده فان جميعها متقدم بالطبع واما العلة التي تستلزم جميع
 ما يوقف عليه فان لم يكن المادية والصورية معتبرة فيه فله تقدم بالعلية عند
 الجهور والميراث عبارة قد مر من حيث تال المحتاج اليه ولم يقل الفاعل كما قال في
 المحاكات عندي ان المتقدم بالعلية هو لفاعل المحتاج اليه وانما متا معتبرة
 فيه ذي مناه عن المعلول كونه جزءا منها فانهم ولا يوضع اليها قاله الشارح فانهم
 يتولد في محل هذه العبارة **فهم** قال المحتاج اه اي انما اعتبر عدم المؤثر في الكفاية في التقديم
 بالطبع **فهم** ولما ثبت اه دفع لما يورث من ان الاثر ما ذكره الشارح تعميم التصورات التي
 على التصديق والكلام في تقديم باحث المصور مطلقا على باحث التصديق وحال
 الدفع انه ثبت ما ذكر ان نوع المصور متقدم على نوع التصديق ولو في ضمن بعض

الثاني
 العلول كان التقديم بالعلية
 لا بالطبع وبقيد الميراث
 دخل ما عدل فاعل ما يحتاج
 اليه مجموع

الاراد فكان المناسب ان تقدم باحث النوع المتقدم على باحث النوع المتأخر
فهم اعني التصورات اشار لصفة الجمع التي تقدم النوع باعتبار تحققه في ضمن
 الاراد وكذا **فهم** تعلمات **فهم** ان التصديق اما هذا النوع ان يختص الشارح
 تصديق في كل جملة بالذات ليس لاحصاء من الحكم المذكور بل على طريقة التمثيل بل
 طغيته عبارة المتن حيث قال والحكم به كذلك **فهم** اعاد المبتدأ باسم
 الشارة للمبعد البعيد وان كانت في حكم وكذلك ليجز الفلك في الحكم وليس للتشبيه
فهم سوار كان يكسها او لا قبل تصور النسبة تابع لتصور الطرفين في كونها بالكونه
 او بالوجود وبقيت تحت لان كون النسبة ثابتة بالطرفين والذات لا ارتباطها لا يقتضي ان
 يكون تصورهما تابعا لتصورهما فان الحقيقة وسط الطرفين في كونها وجودها وعبارة
 صادقة عليها **فهم** خفا في آه جمعه باعتبار تعدد الحكم المستفاد من قوله بيبه
 اشياء في الخبي **فهم** ولا النسبة التي بينه وان الوجوب في التصديق ان تصورهما ثابت
 بان ربط بينهما فهو اربط ولا اتصال ولا انفصال وان حقيقتهما مائة فلا مرقع
 اي مضمين صحتها ونفيها فانها اصل المعنى سالفه في ظهور فسادها **فهم** لا شاع في
 الحكمة آه يعني ان قوله لا شاع الحكم من جعل بل هذه الامور لا بد من
 تصور هذه الامور فيفاد منه على هذا التقدير من شاع النسبة الحكمة لنفسه في الواقع
 بدلت تصورهما وهو معني بالكل لا ان نسبت شي في الشيء في نفس الامر لا يوقف على
 تصور متقدم ولا تصادف الاشياء بل هو لها وان حاجي عدم كل تصور حتى بالمباركة
 العاليية والذات ان من من شاع وجودها نعم وجود النسبة موقوت عليه وفي بيان
 طريقة التمثيل وطريقة لوجودها على ما بين في مجملها وانما من ان معنى من جعل
 باخذ هذه الامور انه لا بد من تصورهما طرفا في قبل ان يكون الشارح لم يكن
 لقرار لا شاع الحكم من جعل معنى وذلك لان الحكم جعل منسوبا الى من جعله باحتياج
 منه ونسبة امر الى شخص باحتياج منه فانما حسن اذا كان لذلك الامر يتعلق بذلك

كذلك

الخصيص بان يكون صلحا لانك يصير وصفا له والمثبت الحكمة ليست هذه الحجة على اليد
اللائم ما ذكره عدم الحسن لان لا يكون له معنى **قوله** هذا الخبر ضام الظهور عدم ورود على
المدعي لانه يولد على وجوبه تصور النسبة وعلى وجوبه التصديق بغير ضرورة كما دلت فيها
ان النسبة لا بد منها في التصديق مع اشتراكها في علم حقيقة المعنى وتل خبر الظهور انه
يرد عليه ما ورد على لانه مع شيء آخر وهو ان النسبة معتبرة في القضية لا في التصديق وفيه
انه يولد على كثرية الفساد ولا على ظهوره على ضام المدعي لافضل الدليل الذي هو التاكيد
وقيل لانه لا يدل على نقض المدعي لانه اذا كان النسبة متحققة لا يمكن اعتبارها في التصديق و
فهر ان الحكم هنا باشتاها بدون التصور لا باشتاها في نفسها واصل منشاء عدم ذلك قدس
سواء هنا لفظ بدون تصور **قوله** فيكون المدعي اي على تقدير عطف الحكم على الحكم عليه
واما على تقدير عطفه على التصور ففساده ظهر من تقدم ولذا لم تعرض وهو باطل قطعا لانه
يلزم منه استبعاد التصديق لتصور البقاع وانه لا معنى لاشتغال النسبة بدون تصور البقاع
قوله هذا الذي لا يبين المذكور لابطال **قوله** محطو التصديق او يقتصر المقدمتين المذكورتين
من الشكل الاول يجعل الاول كبرى والثانية صغرى **قوله** على ان المصداق لا يثبت
المذكور صرح به اي يتوقف التصديق على تصور الحكم وجعله تصديقا شرطا للتصديق
لاجزء منه **قوله** فقوله لا جواب عند السؤال بابطال الاحتمال المذكور ايضا حتميت
بطان الزادة لا يقع **قوله** مطلقا وليس جوابا بتفسير الدليل بزمانهم **قوله** مطلقا على ان
حيث قلنا فيه ولم يقل ان الحق ان الزاد لا بد في حصوله لان الدليل لا يثبت الجزئية
لاستدلاله على بطلان الحكم ايضا **قوله** بخلافه اي كونه جزئيا حيث نقل عنه وجعله شرطا
قوله قلنا لانهم آه تأييده كون قوله المصداق لابد منه ولا على جزئية تصور الحكم وجوبه ان لا يتم
قلنا من حيث تصورات قائله يولد كلامه في الجزئية يقال لاجبة تصورات فان الحكم
عنده فعل لابد في التصديق من تصوره فلو كان الحكم في عبارة محمولا على البقاع زاد
لجزء التصديق كذلك في عبارة المصداق **قوله** المقصود من هذا الكلام آه معني ان الشارح

وان ذكره بطريق الشك لا تقدم لكن المقصود منه هو ان لا يعارض المذكور بقوله
تقديره في قوله قدس سره في توجيهه وتوطيئه له في الحقيقة وقيل بزيادة قدس سره ان
الاعتراض المذكور بان المنشأ الغلط يعني ان الشارح ان لما رأى ان الحكم في قوله لا يتم
محتوت على الحكم عليه **قوله** المذكور في كلام المقصود ايضا قدس سره في
ما بين قوله ولا يخفى عليك بلحة تقدم منشأ الغلط على بيان الغلط وان اراد البصير
شرط بتقدم المصريح فكيف يكون ميبدا للتقديم **قوله** ليقين ذلك الاعتراض آه
منه لانه قوله المصداق لابد منه على جزئية تصور الحكم حتى يريد اجزاء التصديق على
اجزاءه اما يلزم لو عطف الحكم على الحكم عليه لم لا يجوز عطفه على التصور حتى يصحح آه
زاد كذا صرح لتأكيد معنى النهاية الذي يتفاد من حتمية فانه ينبغي للاستيفات لم يلزم بكونه
اصلا لفظ لم يلزم الحدود المذكور كابدل عليه الاخرى لانه اورد المنكر في كلامه
وبما اخذ في حتمية **قوله** لا يقال له هذا لا يعارض مجرد دلج فيما ذكره السالين انتم فيما
ذكر الام لا يدخله في دفع النفع **قوله** والتصور الذي هو الحكم اشار الى ان الحكم يكون مطلقا
على تصور الحكم عليه ولا كانت الاضافية لانه كونه في المعطوف عليه كذلك **قوله**
ولما تقدم دفع آه حاصله انه وان لم يلزم الحدود المذكور على ذلك التقدير لكن
محدد آخر وهو عدم ورود الدليل على المدعي ولاست ذلك في عبارة **قوله** دلج آه
اشار الى ان الزوم الفلاس من جهة اخر لازم من العمل لا من صحة لان الشارح جعله لازما
بمحصنة ما تقدم **قوله** اعولان الكلام على تقدير عدم كونه تصديقا لاصح به الشارح به

انها ليست

قوله لا شغل آه ارد به دفع توهم ان مباحث الانفاظ تقاصد بالذات لا يرادها في المبالغة
الاولى فاما تعلق مقصودا بالعرض ويرادها فيها لانه لا اتصال بين الانفاظ والمعاني
قوله واعتبر بعينه يريد ان المشي الشغل بالذات يقتضي قوة حلا النظر فيها مقصود
بالعرض فاما اعتبار بعينه في الشغل بالذات عن المعنى لان الشغل اذا كان شغلا
مثلا لشغل بالذات فلا انفاظ فاندفع ما قيل ان قيد بعينه احتمل ان يكون معينا

او مستفيد كما قد اعلم عبارة الشارح لا عن كونها **قوله** ايضا اشارة الى الحقيقة بيان
 للاطلاق **قوله** من غير **قوله** ان يترتب سري كونها مطلقة لانه اذا اعتبر مع كونها
 شائعة وليس للقيود ما تفرق عنه او العبد المحقق في الحقيقة كانت **قوله** ايضا اشارة الى
 اعادة المعنى اي التوصل الى الحقيقة لكن من حيث حروفها في الذهن بل من حيث حروفها في
 في الخارج سواء كان تلك المعاني من المنطق او غيره على اللفظ اي على ظاهرها على
 ملحيتها به الحقيقة الاصلية صار المنطق فيها **قوله** ايضا اشارة الى الحقيقة **قوله** فالمنطق **قوله**
 المقادير للاشارة الى ان المذكور في الشرح كلمة يتفجع عليه هذه الحقيقة وفي الاكشاف على
 تعليم اشارة الى ان الماد بالمنطق العام بالمنطق والبيان الماد بالاستفادة استفادة غير
 المفيد التي هي لا تهم لا فائدة لاستفادته بان يكون المفيد والمستفيد شخصا واحدا
 محو التصور او قصد تباينهما سواء كان من المنطق او لا **قوله** اما اذا اراد ان يعنى انما
 قال يتوقف لا فائدة واستفادتها ولم يقل يتوقف فمهما وتحتسبها لانه اذا اراد ان
 في نفسه لا يتوقف ذلك على اللفظ **قوله** تعقل المعاني المراد بها ما قبل اللفظ لا المعنى
 الذهنية بتفصيل اللفظ او كما تيسر نفسها باللفظ حقيقة **قوله** حرفه اي خلاصة عن
 ثواب اللفظ الحقيقة والمحقق **قوله** بل المقول آه سببي الوجه لا ورن على ان الماد بالمنطق
 العالم به وان المراد افادة المعاني مطلقا وكون المفيد والمستفيد متغايرين وسببي
 هذا الوجه على ان الماد بالمنطق ماله اختصاص بالمنطق سواء كان طالبا او معلوما
 وتخصص المعاني العقلية وكون المفيد والمستفيد واحدا وتفرقا في هذا الوجه
 عبارة شديدة لا تحتاج ح وهو وجه العالم والمتعلم **قوله** وكذا المعاني لان من اراد استفادة
 اي علم كان او فادية يحتاج الى اللفظ **قوله** ولذلك اي لا يحتاج جميع العلوم الى
 عدت ساحت اللفظ مقدمة للشروع على وجه البصيرة في كل علم كالقصد بالرسم
 والتصديق والغاية وبالمرسومة ثم ان المنطق آه دفع لا يبين الى الفهم من ان يتوقف
 افادة كل علم واستفادته على اللفظ كما في معرفة وضع اللفظ بجواهرها وهما اللفظ

والمكتسبة من كل لغة فيحصل لها الافادة والاستفادة من شئ من الشئ من هذه اللفظ
 التي اوردوها في المنطق وحاصلا لان افادة والاستفادة وان توقف على معرفة وضع
 اللفظ الحق **قوله** ايضا اشارة الى افادة والاستفادة لان المنطق يبحث عن احوالها
 الشائعة جميع اللغات وعنايت الناس **قوله** وبما يورد اعتذار عن وقوع البحث عن
 الاحوال المختصة بلغة العرب او بلغة اليونان **قوله** يريد بالعلم اي في المعنوية
 لا في الحقيقة شيع الحقايق الدلائل على جميع الاقسام كالمقصود العلم بالنسبة في تعريفهم
 الدليل بالعلم من العلم به العلم بشي وكثر تعريفه شروع الحقايق الدليل على الحق **قوله**
 كون الشئ بمجالاته بانهم من العلم به في الحقيقة كما هو المقصود من ان الحكم انطلق **قوله**
 الحقيقة يتبادر منه اللفظ العام اعني بعد العلم بوجه الدلالة اعني الوضع واقتضاها للعلم
 او العلوية والمعلومية او بعدم العلم بالحقيقة ليشتمل دالة اللفظ على المعنى المجازي و
 الاطلاق عبارة عن اشتغال اللفظ بالاشياء بان لا يتخلل بينهما امر اخر سواء كان في
 الحقيقة في وقت واحد كالأشياء او في وقتين متعاقبا كالتفكير في العلم
 والعلم بالاشياء في العلم بان يعلم ما بان يعلم ما بان يكون في المتخيلات والادوار الطائفة و
 النقص لا لثرائي او يكون العلم باحدها مستقبا للعلم بالآخر بل اخصلا في الدليل و
 المعنى واللفظ بالنسبة الى المدلول والمعنى والمعنى والماد بالعلم بهما في الحقايق و
 التعريف كالأشياء برتد من سر في الحقايق المطالع فلا يريد بان يعلم ان لا يكون لللفظ دالة
 عند التكرار لا شاع علم المعلوم **قوله** غير اللفظية عقلية نفس قد مر في حواشي
 المطالع ان الدلالة الطبيعية تتحقق باللفظ فقط والعقلية لعم اللفظ وغيره ولا
 كفاء ههنا على العقلية ايضا مشير الى ذلك وقال المحقق الدواني في حاشية الشهاب
 وهي الطبيعة لا يتصور في اللفظ فان دالة الحق على الحقيقة والنقص على النقص
 البنص على المزاج المخصوص منها وانه قد مر سر او ان يتحقق اللفظ طمحي
 فان يتفطحي لا يصير عن الوجود وكذا الاصوات لعداوة عن الحقايق عند مدعي

يتناول اللفظية امير
 بالادب صا الاكفا

بعضها البعض لا يصدر عن الحقائق **قوله** انما يصدر عن طبيعة كذا ما
 عند اللفظ فانه يجوز ان يكون ثلاث العوارض متباعدة عن الطبيعة بواسطة الكليات
 النفسانية والمزاج الخصوصي فيكون الدلائل طبيعية ويجوز ان يكون تارة النفس
 تلك الكيفيات والمزاج فلا يكون للطبيعة مدخل في تلك الدلائل **فكأن** عظمة
 يجعل الجاعل يتعرض للجحيد اشارة الى عموم اللفظ وغيره بقوله **وهي** ما يميل
 الجاعل الوصفية لتشمل الوصفية اللفظية وغيرها والمثال المذكور مثال للعلم
 الوصفية وكذا الحال في قوله والطبيعة وقوله **وهي** العملية **قوله** وتبين اللفظ آه من
 لحظ اللفظ والمعنى بخصوصه فيكون اللفظ شخصيا او لحظ اللفظ بوجه كلي
 والمعنى بخصوصية فيكون اللفظ كليا او في المشتقات او لحظ المعنى بوجه كلي
 واللفظ بخصوصية وهو الوضع العام والموضوع له الخاص كافي للمفردات والديهات
 واما علمه فلم يوجد سواها كما جعل اللفظ بالاراد المعنى بلفظه كافي للحقيقة او بواسطة
 القضية كافي للجواز **قوله** هذا تعريف وضع اللفظ لعلم العلم مطلق وتلك التخصيص
 على المقصود مع الاشارة الى ان التعريفات المشهورة اعني تخصيص شيء بشي معناه
 التعيين والجعل لا الحصر ولا التقييد لوضع المشتك والادوات **قوله** واما الوضع الى العلم
 تصح لما علم من قوله اما يجعل الجاعل **قوله** وهي الوصفية **قوله** اذا فهم آه اورد ان هذا لا
 باهر المختار عند الجمهور وان كان المناسب للاصطلاح المنطقي **قوله** هي **قوله** هي **قوله** هي **قوله** هي
 في حركات المعطالع هو دفع الحق وسكون الخفاء المجردة المشددة واذا فتحت الحق وان على
 الجهر على وجه الصلة الظاهر ادى المصدر كافي للمعنى المطالع ويلاحظ الاستشهاد **قوله**
 اح الرجل على وزن مد **قوله** فاني طبع اللفظ في انعام من الطبع والطبيعة والطبع
 باكثر السجية التي جعل عليها الانسان وفي الاصطلاح يطلق على سبب الاما الحصرية التي
 سواركا بشعوب اولاً وعلى الحقيقة تأدا اريد بطبع اللفظ فلما اريد المعنى الاول
 فان صورته النوعية او النفسية لفتق السلف به عند عرض المعنى واذا اريد

المعقول

العرف صفات الوضع هي وبقية في الخط والعقل بياض
 انه علم صرفه الاصطلاح بما تقدم من قوله يجعل الجاعل فان كان
 او صاحبه الدقة وضع اللفظ جعل العلم

طبع اللفظ اي طبع مدلوله فالله به المعنى الثاني واذا اريد بطبع السامع فانه ينادي اليه
 عند سماع اللفظ من غير احتياج الى الوضع فالله به مبدأ او الاصل الى النفس الساطعة
 او العقل وقد ذكر الوجه الثالث في حركات المطالع وانصره هنا على الاول فانه اقرب **قوله**
 ويؤيد آه **قوله** لا يقتضيه المذكور علمه الدلائل **قوله** كان صدر اللفظ آه فيكون
 اللفظ مدلول من حيث الصدور علمه ثابت بطبع فادله عليه دلالة عقلية
 لا تفر على الموقر وعلى المرض دلالة طبيعية بواسطة اقتضام الطبع له عند عرض
 المعنى ولا ينافي بين اجتماع الدلائل بل الدلائل كاذبة فوضع لفظ اح اح المعنى
 ايض **قوله** وهي العقلية ودلائل السلف على المعنى المجازي مطابقة عند اهل الجبر
 لان السلف مع القضية موضوعا للمعنى المجازي بالوضع النوعي كالحجوة واما عند
 المنطقيين فان تحقق الذوم بينهما بحث يمنع لا تفكر في معنى مطابقه والادلة على
 ما صرح به قد من سرف حركات المطالع في دلالة العبارات على معانيها **قوله** لابد من اللفظ
 اي فقط ان قلنا ان العلم بالمشاهدة مع العلم بدلائل اللفظ او لا من اذ بين العلمين
 في قوله يظهر من الظهور بمعنى اشكال راشدين على في الخارج فانه اذا علم وجود اللفظ
 بطريق آخر كان في حق دلالة اللفظ عليه نوع حقا واسميه **قوله** ويؤيد هذا التوجيه
 الحصر المستفاد من قوله واما السمع آه او صلا ان قلنا ان العلم بالمشاهدة لا يوجب العلم
 بدلائل اللفظ بناء على ان العلوم بالضرورة لا يستفاد من الدليل في قوله يظهر من الظهور
 يعني بيد اشكنا على في الخارج والمخرج بيان للواقع **قوله** فلا يعلم الدلائل اللفظية آه فان فهم
 وجوده بعد صير اللفظ فيه بسبب كونه بحيث يلزم من العلم به علم كونه اثره ولا
 هذه الجبرية غير العلم واما علم اللفظ فاقول العلم بوجوده فاحصل من العلم فاللفظ
 الدلائل ليست سببا لخلق ان يقال لا با علم باللفظ ليس شيء **قوله** وانحصار الحصر
 اما على الكا بجز الفعل يجوز ملاحظ الضمير مع قطع النظر عن ارجاعه عنه واما
 استغني ان لم يكن كذلك وبقص قدس سرف حركات في شرح العنصري ومنهم من قسم

والحصر

المعالي

الثاني في المعالي به العمل بالدليل والشبه وسماه قطعا واما سواه استعمل ما والحق تعالى
استعمل في الحقيقة لان العمل المعالي متطابق **فهم** المتأخرين الفخر واليات بحيث
لا يعمل الشيء في ذلك القسم فلا يرد الحصر الاستعمال بين التفرقة
التي هي من المعالي عند العقل اما آخر واما القسم لا يلزم ان يكون
من اشياء كون على قلة الوضع او الطبع ان يكون العلاقة بينها واسم بان
علة لاخر او معلولة او معلولة علة واحدة يجوز ان يكون العلاقة اما آخر
كما فسر في الكلام في عموم بخلاف في ما ظهر وكلاهما من سواد الحجاب الكلي
وقد عرفت ان الملة بالعلم والاشياء المقصدي اذ لا ينقل الفهم من
حضور اللفظ بها الى المعنى المطابق لها حاصل تبعاً الى المعنى الا انما في ان الحصار
المفهوم شرط الانتقال الى المفهوم وان الملة بالمفهوم الاستعقاب فلا يرد في الانتقال الى
شيئين في ان واحد ولا يقع الجواب بان يجوز ان يكون الانتقال الى احدهما المظنة
والاخر تابع وما قيل ان يشكل باذ كان المعنى لمسا اليه لا يلزم القاب الملتزم
ان لا شك احد في كل ما سمع اللفظ الموضوع لمعنى طبع في ذهن اليه ولا اشياء تلي
غيره **فهم** بواسطة القسمة اي طبع الدلالة على تعيين الملة كما في المحلقات والكتابات
للبيان على الحرف والعادة والاعاكو فاقبل ان ارادتهم لا يحكون بدلالة الترميم القسمة
فمنوع لان كون دلالته كلية **فهم** العلم بوضعه فاذ اطلق المشترك بلفظ السامع
العلم بأوضاعه الى معانته على وقت العلم بأوضاعه ان اجالا فاجالا وان تفصيلا
تفصيلا فاقبل من عدم صدق التعريف على الفخر والمجاهات فان هذا اشياء موضوع
لكلي شار اليه مفرد مذكر واذا سمع هذا اللفظ ففهم عام بوضعهم لا يفهم معانيد ففهم
لان هذا ليس موضوعا لكل شار اليه مفرد مذكر مطلقا بل معين وفيه الاشارة الى ما يعمل
اللفظ فيه وذلك المعنى مفهم عند الاطلاق للعالم بوضعه له بوضع عام **فهم** اي بوضع
ذلك اللفظ مطلقا سواء كان المعنى او لم يدخل فيه او لم يدخل فيه لئلا يخص بولائه

قول

ولاهن من المعالي
فهم

فلم يكن اهل البينة والاصول لولا لقونهم في ذلك
وان اسمهم لا يسمون بطلان الدلالة

المعالي

مستطاب
مستطاب

المطابق لان فهم المعالي العلم بوضعه انما له ليس الا في المطابقة **فهم** لان دلالته للفظ
لان دلالته اما على نفس الموضوع له وفي المطابقة او لا واما ان يكون على غيره وفي نفس
اذ لا وفي لا نزاع العمل المحرم بالمحصار مجرد ملاحظة القضية وما قيل ان حصر الدلالة
في الاقسام **فهم** المذكورة لا يقتضي تحصارها في المطابقة والقسم ولا يلزم اعتبار قيد
الحجب فيها ففهم لان قيد الحجبية اذا اعتبرت لئلا يلزم تدخل الاقسام لا الخارج بغير
عن الدلالة اللفظية الموضوعية من الاقسام **فهم** وكذا ما قيل ان الدلالة لا تلزم بشرط
بل هو الذهني فلم يكن المحر عقليا لانه يجوز العقل ان يدخل اللفظ على الخارج الغير الزام
لان ذلك شرط لتحقيق الدلالة لا لراية وليس بمعتبر في مفهومها واعتراض على المحر
جوه لان ان اللفظ اذا كان رجعا الى الوجود والشيء مثلا بل على المعنى بالمطابقة وعلى
احد الطرفين بالضمن وكذا جاز يستلزم الاخر لا تنافي العمل لحددها دون الاخر فاللفظ
يدخل كل واحد بواسطته لزم احدهما الاخر وهذه الدلالة لمعت بملا بغيره وهو ظاهر
فلا تقضية لعدم حبيته الجبرية ولا لراية لعدم الخرج اخر لان تحقيق الدلالة
لها سطر الزم منها لان تعمل احدا مستضاة فحين انا يستلزم تعمل الاخر اذ كان محظ
بالدلالة لم تعلقات غير مناهية متعلقة بالتصانيع احدها وهذا لما كان فهم
احدها في ضمن فهم مجموعها الذي هو مدلوله مطابق لما كان فهم احدها مستلزم الفهم
الآخر فلا يتحقق الدلالة فلا حاجة في جوابه الى ان كتاب تكلف بان يقال ان المدخل
في المدلول لا التزامي ان يصير مدلول اللفظ من حيث غير حيث الغلبة والجبرية
الثاني ان لفظ حبيب مثلا ان المذكر مع الفاعل يدل على الحدث وايضا مطابقه وهو ظاهر
ولا تقضية لان فهم في ضمن الكل ولا لراية لا يلزم تحقيق لا يلزم بدون المطابقة
لانهم دلالته حبيب بدلت الفاعل على معنى اذ لا استعماله بدونه الفاعل اصلا ولو لم يفهم
الفاصل بغيره لان دلالته الفعل على الحدث بجوهر الموضوع له دلالته على النسبة
وانما هي مبهمة الموضوع له زعم اننا لست انما اذا اطلق المشترك بينهم كل واحد من معانيد

بغير

عند فعمل

تفهم

او قوله فيهم بين العاينين والاشياء
 او قوله فيهم بين العاينين والاشياء

العلم باوضاعه ويقوم بجمع المعاني من اللفظ بانه لا يحد منها بل
 ان ورد هذه التكرار على المعنى المذكور لا ينافي كون عقليا لان البداهة قد تنطبق اليه
 اشبهت بواسطة علم بتحديد الطريق كما هو حال الحكم والاشياء لا ينافي انما هي المطابقة
 بانس موافقت كون المضمون ودرجات خورش اودون الالتزام ودرجات قبول الاشتغال به
 الدلالة الثالث على المعاني اللغوية للالفاظ السكتية بتلك اللفاظ ولما كان هذه
 الدلالات انواعا للدلالة اللغوية حجاز نسبتها اليها فبقول دلالته مطابقة وتصنيف
 والاشياء لا يمتد قوله لان مقتضى حد بعض الدلالات آه لم يقل حد كل واحد منها بكل واحد منها
 لان كل واحد لفظ مشترك بين الكل والجزء والاشياء حتى يوجد مادة انقراض حد
 بالاشياء وبالعكس ولذا لم يتعوض له الشارح فانه موضوع آه ولا شك في عدم الامكان
 انعام من حيث الصدق لكن في جملة من مفهوم الامكان الخاص شبهته لان
 كل واحد منها سلب مفيد وليس احد المقدمين جزئيا الاخر لان يقال لزيد العزمية
 عن الطريق عبارة عن السلب والسلب الواحد جزئيا منها قوله ولما جاز اطلاق
 الشمس على الصور في مثل قولهم وقعت الشمس من الكون ووقعت العظماء فيغير
 الشمس والاصل في الاطلاق الحقيقة وقوله وتصور على حقيقة المعلوم والجمهور من التصور يعني
 صورت بسبق وجيزي صورت كونت بخلاف قوله في قوله يريد ان لفظ كذا كان جازيا
 الشارح يريد عليه الاعتراض من وجوه ثلثة اولها ان يدل على اشتراط الارادة في الدلالة و
 ذلك باطل وان قلنا المحقق الطوسي عن الشيخ في شرح الاشياء ان الثاني ان قوله كان دلالة
 على الامكان الخاص مطابقة لادخله في الانتقاض الناشئة ان قوله وعلى الامكان العام
 تصنيفا يشترطه لا يطابقه حيث لا يملك في محال البيان ووجهه قدس سره بانكر
 لارادة بيان التوافق للاشتراط في الدلالة وذكر المطابقة مفيد لكونه دلالة على الامكان
 العام تصنيفا وايضا اشار قدس سره بجذبات الارادة عن البيان ويجعله دلالة على الامكان
 الخاص حالا والدلالة على الامكان العام جازيا مقصودا بالارادة وبان عدم ذكر المطابقة

قوله

لا ينافي

بواسطة ان لا يدخلها في الانتقاض الانتفاضة حين الدلالة على الامكان العام تصنيفا ان
 لما كانت بينها وبينها اشارت بقوله وذلك لا ينافي قوله على الامكان الخاص اي لا ينافي قوله
 فثبت استقلال اللفظ معناه التحليل ولا ينافي قوله لا يتعدى بعلى قوله وذلك لا ينافي قوله
 على ما توهم البعض شارح المطالع والمولى في توجيه الانتقاض كان دلالة على الامكان العام
 تصنيفا لا مطابقة وكذا في الانتفاضات الآتية ورد الشارح في شرحه المطالع بانكره
 قدس سره قوله على الامكان العام اي حرف ثابته باعتبار ملاحظة كون موضوعه
 ففي ذكر لفظ ايضا اشار الى ان الدلالات متغايرة بان بالذات الخارجية المتغيرين
 الذات فما قيل المناسب للبيان ان يكون قوله ايضا متاخرا عن قوله مطابقة وقوله دلالة
 آه حاصلين من ملحظة الرضعات والشك ان التخصيص لا يكون في ان واحد
 فكل الدلالات فما قيل يلزم الانتفاضة الى المعنيين في ان واحد وقوله فاذ اعني كلمة اذ الجرح
 الطريقة لا بشرط اي يصدق عليها دلالة اللفظ على ما موضح له في بيان اعتبار دلالة
 التصنيف وانما قيل بذلك لان عدم الانتفاض ولا يرد ان الاعتبار لا يخلو في الصدق وان
 الصدق يتحقق وان لم يتحقق الاعتبار قوله اي الدلالة التصنيفية اشار الى الدلالة المتكثرة وقوله
 دلالة لفظ الامكان على الامكان العام في تلك الصورة وحاصله الدلالة التصنيفية قوله
 والمصطلح آه اشار الى ان قوله وان فرض انتفاء وضعه كناية عن انه لا يدخل فيها بوصفها
 العام وهو قوله فلا يرد ان فرض انتفاء وضعه ينافي بعد تحقق الوضع فرض محال بخلاف ان
 انتفاء الدلالة فان له الجواز ان يستلزم التحالفا كما ان آه دلالة على كون
 دلالتها على الضرر اما انتفاء المطابقة على ما نعلم بعض الشارحين فانه باطل لتحقيق الدلالة
 ليس الانتفاء على جرحه بل لا ينافي الامكان هناك تصنيفا فلا يلزم من انتفاءه على المطابقة
 انتفاء التصنيف فان ذلك لعدم الاحتياج اليها في الانتقاض قوله لما ثبت من اشتغالها على
 الجبهتين قوله فاما لعل اشار الى سلب وجوب ذكر الشارح في شرح المطالع بقوله لا يقال
 اللفظ اذ هو لا ينافي الدلالات اعني المطابقة لا ينافي باضعفها اعني التضمن والالتزام بالاشياء

العلم يتحقق ولما كان علم الجميع المتكامل الموصوف بغير كذا في كذا فانه الكلام كونه
 ضروفا لكل شيء بوضع لا بوضع متعدد كما فهم قيل الوجه ان بوضع بوضع غير
 متناهية **قوله** والشرط فيها لزوم آة عطف على قوله وهو لزوم الذهني والحاجة الى
 وبه يقولنا يشترط فيها لزوم الذهني لان عطف العقلية على الاعمية في العكس
 جازم ولا يكتفى انه عطف على ما نقله من عبارة المتن من قوله ويشترط في ذلك
 الاثرانية **قوله** يلزم من تحقق الشيء في الخارج ثلث التحقق في الموضوعات والمحقق في
 الخارج التحقق الاصيل لا هو في الخارج الا ان يشمل لزوم الصفات المتناهي بعضها
 لبعض كالحاجة للعلم اعم من ان يكون في نفسه او في شيء فمثل لزوم الجوهري للجوهر
 كلزوم الجوهري للصورة والجوهر للعروض والعرض للجوهر كلزوم الجوهر للجسم والعكس
 ولزوم الاستعداد للحال كلزوم العلم بالذات للجسم ولزوم بعضها لبعض كالأثر والنتيجة
 ولزوم السببية كلزوم عدم الترسية الانسان **قوله** بحيث يلزم من تحقق الشيء من وجوده
 الظلي استلزام وجوده الظلي الا في شيء للوجود الظلي لا يتقدم عكسه فمثل لان طوئ هذه
 اللزوم لا يجوز ان يكون الخارج ولا الذهني لا يستلزم النسبة فيما فيه وجود الطرفين فيه
 نعم هنا قسم اخرين اللزوم وهو لزوم شيء بشيء في نفسه مع قطع النظر عن التحقق
 اكان طرف الاتصال قبل الذهني كلزوم علم المعلوم لعدم العلة فانه ليس با عيانا فحقا
 في الخارج وهو ظاهر في الذهن بالعلمي المتكامل بين نفسها وان كانت طرف اللزوم
 الذهن ولزوم الكلية للصورة العقلية والمعلومية للمعلوم من هذه القبيل وكذا جميع
 المعقولات الشابتة اللازمة الاولى واما اللزوم وجود العلم الاصل لا يخرج المعلوم في الصورة
 فوهم لان هنا وجود واحد للعلم اتصال للمعلوم ضمن كونه الكلي في الخارج في ضمن
 فوهم فكذا بطلان العقل وانما تصور العلم اشتراط اللزوم الخارجي لان اكل الاحكام بالغير
 الخارج **قوله** الدلالة النفسية انه لما كان استعمال اللزوم شائعا في الخارج لعرضه في الحالة
 النفسية ليصح الحكم المذكور **قوله** يلزم من فهم المعنى انه يعني ان ما بين من فهم الموضوع

وضع
 من اوضاع
 من اوضاع

امور
 بعبارة الظاهر واما

لا يش

فانه سبب فهم من اللفظ وحاصل فهمه ولا ينافي ذلك ففهم **قوله** في نفسه على علم الكل
 فان فهم الكل الجاهل من اللفظ غير فهم في نفسه **قوله** المضاف ان مقصوده فليس سريعا ما يضاف
 الى فهم من **قوله** الا كما كان المصداقا عن مفهوم العلم المطلق فيصح اطلاقه على العلم و
 خاصا **قوله** ان التقييد داخل والقيود خارج فان مفهوم العلم المضاف الى البصر من حيث
 العلم هو ان العلم من حيث ذاته **قوله** ومفهوم العلم هو العلم آة في شرح المطالع في ادراكه
 شيئا فرق بين جزء الشيء وبين مفهومه فان البصر من حيث العلم هو العلم المضاف لا بعد
 بتحقيقه بل هو جزء مفهومه من حيث لم يكن العقل ايضا فاليد واليد لان يوفق البصر
 بالعلم فيكون احراز شي ايمان انتهى وهو خارج عما خرج به هنا قوله في ذلك البصر
 مع في خبر قوله تعالى هم يكرهون في قوله تعالى بهم فهم عموما يلد على دخول البصر في
 مفهومه فكذا مع في خبر قوله تعالى فاما لا يلقى الا بصار تد على خروجه عنه ليلال
 الى التجريد فلهذا الشارح بين كلامه في الموضوعات على الاحتمالين اللذين يورد هذا الاستعداد
 واما استدلاله على الجزئية فغير تام لجواز ان يكون توقفه العقل وجوب الذكر في
 الحد لاجل دخوله الاضامته في مفهومه هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام فليعلم عندك
 خلافات **قوله** او ادبيات آة فهو من تمت التعميمات موجبة لزيد انكشاف
 الدلالات فلا يرد ان بيان الاستلزام لا دخوله في الاعادة والاستنادة **قوله** بالاستلزام متعلق
 بالنسب لا بالبيان فيدخل فيه البيان بالترتيب **قوله** اي ليس متى تحققت آة يعني ان
 المراد بعدم الاستلزام رفع الامحاج الكلي فان متى من سوره لا يحجب الكلي وذلك لان
 الاستلزام عبارة عن اشتراك الافكار في جميع الاوقات والامضاء وهي قوله متى تحققت
 اللزوم في جميع الاوقات **قوله** الامحاج الاتصال على ما فهم لانه المتبادر من الشبهة ولانه لا يغير
 بمشبه في اللزوم والقول بان لا يغير في كونه لا با عباد اللزوم تكلف ستبقى **قوله**
 لجواز ان يكون آة لجواز هنا بالنظر في الموضوع كما هو المتبادر من خبره على النسبة التي
 بين العلم كان وخبرنا انما اكتفى على الجواز كذا في المقصود والتمه في تحقق الوجه للبيان

كان مفهومه

تقييد

لا يش

بخصوصها انهم تعلق العلم بها كذا ذلك لان يقال يكون الموضع هو ذاته تعالى او با
 الموضع العلم وكلاهما مختلف فيه واما المعنى البسيط فلا شبهة في تحققه كالنقطة
 والوحدة والجوهرات فاذا وضع احدهما لفظا كذلك يتحقق انهما يتحققان بالاعتق
 بخلاف الجواهر الذي في قوله جواز ان يكون من الماهيات لا يستلزم شبهة كذلك
 فانه جواز بالاعتق الى وجود الزمان فيقيد ذلك عدم العلم بالاستلزام لا العلم بحد
 وقيل ان الجواز لا يلازم مكان وقوي او امكان في نفس الامر ولا شك في سناها
 بالاستلزام لانه عبارة عن امتناع لا تفكك والثاني امكان عقلي للحكم العقل با
 متنازع وذلك لا يلقى في نفس الاستلزام لان عدم حكم العقل بالامتناع لا يستلزم عدم
 الامتناع لهذا الدليل ايضا **قوله** اعني قدس من عدم التعرض لبيان استلزام الامتناع
 ووجه كونه معلوما من هذا الدليل انه قال المعنى البسيط والشيء الموصوفه نعم فيجد
 جواز الوضع لكل معنى بسيط سواء كان له لازم ذهني او لا فقيما اذا كان لازم ذهني
 يتحقق الامتناع بدون التعرض واورده قدس سره كونه اذا كان لا لا يكون على
 التحقيق لشارة الى تحقق الامتناع مع عدم انضمام خارج عن ماهية النقطة ولا كان
 هي محذوفة ولانهم بين لها بالمعنى الخاص ولذا اخذوه في تعريفها وكذا لو كان لها اذ وضع
 وكذا في الوحدة وما قيل ان امكان معني بسيط معني بسيط كذلك كاف في عدم الاستلزام
 فقيه الله ان اراد الامكان في نفس السر فتعني ان لا والعقل في نفسه لا يستلزم عدم
 الاستلزام بل عدم العلم به **قوله** فتبين ان لا يقال غير معلوم فان احاطت به في
 سطق الادراك ولا شبهة في نفس الاستلزام ولان المقصود في المعنى البسيط انما هو
 سواء كان مشكوكا او مطعون وان ادرك الدليل الى الشك **قوله** او قد اري في زيادة شبهة لان
 الدلالة هي الاستلزام من اللفظ الى المعنى الموضح وسنذكر الى الامتناع في رتبة الامتناعات فلا
 يكون في زمان واحد **قوله** وهو محال لان ما لاحظناه امور الغير المشابهة والاعتقالات من كل منها
 الى آخره في زمان متماثل بالضرورة فاقول منع امتحان العقل مالا يتماشى معارفه لانه

قوله
قوله

لا ينفذ

لا ينفذ زمان عن تعقل المعاني المحاصلة معا وان كثرت ليس بشيء ذرة ذلك منع لقوله
 وحكمه الى غير النهاية يستلزم الامتناع بين معنيين وما قيل ان جميع المعنيين ايضا معني
 فيكون له لازم ذري فيعلم التسلسل وان يرد في صورة التماثل ان لا يمكن النفس من ان
 من ان المتلازمين الى الآخر بل ينقل من احدهما الى الآخر والما والوجدان يكونه قد فرغ
 ان تحقق جميع المعنيين لا يستلزم تصور حتى يكون لازما ذهنيا لاحد المعنيين وذكروا بين
 تعقل المعنيين معا وتعقل الكل مع ولا ان الامتناع في صورة التماثل تعقل المعنيين معا كانه
 قدس سره بقوله ولا يتصله آية لا تتصل من احدهما الى الآخر **قوله** لان الاستلزام من الطرفين
 وذكر الطرفين التضييع على المقصود فان المتلازم لا يكون الامن الطرفين **قوله** دورا لهما اي
 دور تقدم فانه يستلزم تقدم الشيء على نفسه وحصوله قبل حصوله وفيما نحن فيه دورية
 وهو لا يقتضي الاصولها معاني الخارج او الازهر واجابة قدس سره في جوابي المطالب
 عن اصل المسئلة ان المتلازم المستلزم تصور الامتناع تصور الامتناع بالاعتقالات فلا يلزم من تصور المتلازم
 بالاعتقالات تصور لازم كذلك حتى يلزم تصور الامتناع واورده عليه ان هذا الجواب يقتضي
 الدلالة المتراصة من تعريف الدلالة لانه يكون النقطة بحيث متى اطلق في المعنى البسيط
 ولا تراصة ليست كذلك لا بل متى اطلق في المعنى البسيط بالاعتقالات وليس بشيء لان الدلالة مشروطة
 بالترجيح الى اللفظ والنجو عن الشواغل كارجح به الحق المتسايف في ترجح الرسالة **قوله** فان
 صح يعنى ان هذا المسئلة لا يوجد ان **قوله** المعنى **قوله** يعرفه اذا اوضح الوجدان والمكابرة
 ويعلم ان تحققه لا يؤول من سائر اعيان التحقق اذ هو ليس عن الشعور وهو لا يستلزم
 عدم الشعور **قوله** قد يرد من هنا في غاية اليقين بعدم الاستلزام في بعض تصانيفه في علمها
 اين من الانصاف في حازر وقد يستدل على عدم الاستلزام بان جميع المفاهيم اذا اخذت
 لا يشك فيها متى رتبها مطلوبة وليس لها لازم ذهني ولا ان سخرات المفاهيم وغير ان شك
 للجواز موصوفة بعدم الشك في ما لا يشك فيها بشي وكفى لحد منها خارج عنها انصافا
 به فلهذا اللفظ الموضع لها عطفية لا تراصة فلا يتلقى في قوله فيها بما عباد انه مفرغ من

من العنومات فتدبر **قوله** من سلب الخيرة سلب يطبق على ما قبلها للوجوب اعني ان لا يقع
 التبرير وعلى ما قبلها التبرير اعني الاستفاء ولا وجود الذي هو المعلوم ذلك ان المعنى يطبق على الصورة
 الغنية التي هي العلم وعلى ذى الصورة الذي هو المعلوم فعل الاول ذلك بالحصر في الضيق صورة
 نفسه وعلى الثاني حصول صورة **قوله** وهو باطل ولا يلزم من اولئك امور غير متناهية بولت
 كذا **قوله** وليس يصحح اه اورد المنع في صورة الدعوى والتمسك في صورة الدليل بما يقع في وجهه
 فعرض بعد المنع **قوله** نعم اه بيان المشاغل المزام **قوله** لازم بين المعنى لايم اه ان الاول
 باللائم ما يمنع انفكاكه عن الشيء نحو لا كانت اول **قوله** قد يؤمن اه مشاغل هذه التسمية ايضا
 اللانم المين بالمعنى لايم باللائم المين بالمعنى الخاص وحاصل الجواب منع كون بينا بالمعنى
 الخاص وهو المعبر في اللانم وكله بل بالاضراب او التثافي بانضمام التركيب الى المارين وقد
 يفهم ايضا ان التضمن في الجزء من حيث كونه جزءا هو الجزئية مفهوم خارج عن ذات الجزء
 فيكون التضمن مسئلة للاستلزام والجواب ان التضمن في الجزء ليس بواجب كونه جزءا بل هو وصف
 كونه جزءا **قوله** فالحقيقة تعليلية لاقيدية **قوله** ايضا كما يدعي استلزام المطابقة للانتم **قوله** انما
 نجزم بجواز اه فاما ان كان قرحي او نفس الامر لا وجود للجزء عليه فيجوز عدم الاستلزام **قوله**
 على قياس اه حاله ان فاعل الجزم اي فاعل على قياس ما قبل في المطابقة فهذا في الدليل وقوله
 ايضا في الدعا فلا تكرار **قوله** وفي عبارة المعبر تسامح حيث حدثت المضافات استنادا على ان العلم
 اي يتبين عدم بقاء استلزام اه في النتائج التسامح آسان كقوله باكله وكذا فيكون فيها كونه في
 العبارة مجوزة القرينة فاهل الدلالة عليه **قوله** لان التضمن والامتناع لم يمان لان في الجزء
 واللائم من القطر فوسط في الكل مستدان كان في الجزء مطلقا فمقتضاها ان الكل لا يكون بعضا من
 اعني الكليات مستقلا على طرفيها اه في الاعدام والاساس ما قبل تسعة اثنان ولا يلزم له فيكون من حيث
 اننا نقضي الدلالات الثلاث اعني لوضع يقضي المطابقة او بالذات والتضمن واللائم ثانيا فيكون
 فيكون ان لا يبين هذه الوجه مستلزمين لما لا يتفق ذلك كون المطابقة لا يوجب التضمن بوجهه فيضطر
 ما بعده المشايخ في شرح الطالع من ان **قوله** سيع بالعكس فمروء ان في الجزء وسابق في كل

امدادا كرم

فقد يحذف لان تلك الطبيعة في النفس كالمسك للجمع وكذا ما قبل ان الواضع جعل الوضع التفسير
 يلزم من العلم به ان العلم بالمال للباطني واستيعاب هذه الحقيقة كون اللفظ بحيث يفهم من المعنى
 التضمن في الاخر الى بواسطة ان في الكل شاحرون فهم يلزم عودهم الملائم فخلق بدون
 فهم الملائم في الحقيقة لا لا يتبين على كل من تحقق الملائم في الاعراض الا ان من عدم الفرق بين
 الدلالة والملازم وفيه بحث لان ان الدلالة بالاستيعاب في التفسير فتوقع لا بد له من دليل **قوله**
 اختار من التتابع لايم ويبدو له الخاص في التحقيق سواء كان معلوما او معلولا لعلامة اخرى
قوله وسواء قلنا ان الواحد النوعي معلول لعلامة ما في معلول لعلامة معينة والحقيقة بعد
 انحصار عن دخول في موضع الكبرى لا كانت قيد العلم دخول في الحكم اذا كانت قيد
 للحكم **قوله** فان اردت اه يعني ان الحقيقة اذا كانت عين الحث كان معناه الاطلاق
 وانما قيد هناك حتى قيد الاطلاق ايضا ولا شك ان شئونة التضمن مقيد لهذا الاعتبار
 منه اتحاد به في المفهوم اذ لا يتخلل في الصلح في حاصل بدون اعتبار الحقيقة فان دفع ما يؤمن
 ان اللانم ان التضمن ثابت له مفهوم التتابع **قوله** انه عليه **قوله** يعني اه حاصله لتسار التضمن
 الثاني واشياء تكرار او وسط يجعله متعلقا بالحكم به ولما كان الجواب موجبا **قوله**
 بكيفية الاحتمال فلهذا لم يتعرض المشايخ لاثباته وقدره قدس سره لذلك بقوله ولا يخفى اه
 ترقيا في الجواب **قوله** وان اردت بالتتابع يعني ان اردت بالموضوع مفهوم التتابع يلزم ان
 احداهما بالنسبة الى نفس الموضوع وهو كون القضية طبيعية والثاني بالنسبة الى الحقيقة
 وهو ان لا يكون للقضية مفهوم يحصل عند العقل لا من كون معناه مفهوم التتابع من حيث
 انه مفهوم لا يلاحظ وهو شئ لا يتصور لا يوجد بدون الموضوع فانه اذا قيد لا يوجد بدون الكبرى
 ايضا واجبا في بيان من استلزام وجود مفهوم التتابع اصلا فلا يحصل التفسير سلب وجوده فلو
 بدون التبع فيضرب انه يقضي ان لا يكون ليقولنا لا يوجد لا يورده بدون القوة يعني يحصل
 وكما ما قبل من انه وان كان له معنى يحصل لان احد المتضايقين لا يوجد بدون الآخر لا
 لا يدخله فيما نحن فيه لانه لا يقال لا لا يدخل له في المقام الثاني من معنى محصلا **قوله** وان اردت

قوله منع السيد محمد
 عدم وجود التتابع
 العقيدة بدون
 التبع في القضية
 هم

فهم كذا في التفسير
 كما عرفت وان اردت
 الاستيعاب

كلامه

من تخريب دلالة المسمى على المادة والصورة على مجموع المعنى لا لانه الجزء على الجزء
معنى ان هذا المجموع اه لما كان المقسم الدال على المادة فلا بد من تحقق الوضع في المركب
من حيث انه مركب وكان فيه حقا ان اللفظ قد من سره بيان ان له من حيث التركيب
وضعا باعتباره يدخل في الدلالة فهو وضع اجزاء له لاجل معناه وانما قيل بان طبيعة لان المركب
وضعا نوعيا باعتبار هيئته لكن لا يدخل له في التركيب واللفظ فان المعنى فيها الطبيعة المنة
في الجمع كما ينبغي **قوله** فان المراد من مقتضد من تلك الدلالة وان كان موضوعا لذات ما ليس
المركب على ما تقر من ان الصفات يعتبر فيها النسبة من جانب الذات وفي لا على ان
جانب الحدث وذلك لان الذات المبهمة مشتركة في جميع الصفات احدثت في مجموعها
لاقتضا والنسبة ايها والعرض منه افادة لاحداث الصفات المستوية اليها **قوله**
الى موضوع ما الى ذلك قائم به المركب ايضا مدلوله واختاره عن غيره في قوله
فانه لا على ذات ما ينسب اليه واللفظ على ما انصف به لما قيل ان الصواب الذات ما لان
الذات المتخوفة في مفهوم الصفات في غاية الاهم وهم **قوله** مجموع المعنيين معنى في الجملة
اي معناه من حيث انه مركب فلا يرد له جزء تعريفي معنى الطبيعة التركيبية **قوله** فلا بد اي
بالفكر على التعبد المذكورة في تعريف المركب حكيما لابد من تحقق اجزاء امور ما كون ذلك
المعنى مقصودا فانما يستفاد بطريق التزم لان الدلالة على جزيه اذا كانت مقصودة
ولم يكن المعنى الذي هو جزيه مقصودا من اللفظ اصل كان ذكر الجزء الاخر من اللفظ الدال
على الجزء الاخر من المعنى مستدكا فلا بد ان يتعرض له في تفصيل التعبد وتوضيح بيان
قوايد هالان لاخراج حاصل هذا العقل المستفاد **قوله** كونه لا يرد له على معيروه
بحال معناه جزء كريد او كما ساد حروف انتهى وانما يتعرض لهذا التفصيل له ولم يرد له
القيود المذكورة في التعريف عليه لاصحاحا ولا زوما لان المذكور فيه الدلالة وهو يقتضي
المعنى واما عموم ذلك المعنى بان يكون له جزء او لا فلا دلالة عليه لان الاطلاق لا العموم
واما عموم ذلك المعنى بان يكون له جزيه او لا فلا دلالة عليه لان الاطلاق لا يقتضي العموم ولا

اي الجزء منه
تلك الدلالة

بقول ان هذا المقسم مجرد احتمالا على تلك الحروف موضوعا للاعداد وليس ينبغي ان ذلك
الما هو بعد وضع اقسامه ومقتضد اجزاء له لحرية التام فيه والاعتراض التي في اللغة الحرب
بالجميع النفاية **قوله** وذلك ان كانت العبودية لازمة لذات المستقصدة واللازم يشبه
بالذاتيات انما هي لغيرها بقوله ذلك اه وهو قد لا لم يتعرض له الشارح **قوله** لا يحفل
انما يشق ذلك لان الشخص بعبارة النسبة الى الذاتيات بخلاف الفرد فانه لم يقتضي ان في
ان الاطلاق وان في المركب عليه قوله فان معناه الى الحق ولا يرد **قوله** يكون مفهوم اه
بهم الكلام الشارح بهم مقتضد مطوية في كلامه تركه لظهور **قوله** سوا كان اه يعني ان النفي
والخبر على التعبد المقيّد والنفي متوجه الى التعبد لا الى اصل التعبد ولما كان التعبد متعده فاما
فيل انما يتعرف بحوله على ذات ما يقيمه في اسمها من الجواهرات من جهة النفي الى التعبد فاما
الصلح بهم ان جميع النفي الى التعبد لا يصلح في استعماله لالتزامه والكلام التعبدية **قوله** وبما افادته
الوضع الطبع اي من غير داع في الفلاح القوة فوما في اي ليس محطه كنه في قوله في الجمع **قوله**
لفرد والمركب اعتبارا في اي لفظهما اعتبارا في اهم باعتبارين هما اولاهم شخص البيان باعتبار
الفرد اشارة الى ان مدار التعبد تحقق اعتبارا للفرد او حاصله ان مفهوم المفرد هو جزيه
المركب والكان ما يصدق عليه من ادوات التعريف بحسب المفهوم ولم يبق لكل من المفرد والمركب
مفهوم واحد عليه على طبق ما ذكر في كتاب اشارة الى ان التعبد والتعبد والاعتبار على اعتبار
ذلك الماهيات على تحقيقها في نفسها **قوله** فان التعبد الى الحق المريد بالوجودي لا يوصل اليه
في عمومها ولا يوجب جهنم ذلك فلهذا اي لتعبد الاعتبار في اللفظ **قوله** لانها بحسب الذات التي
مستحصله لاسم وان كان فيه من القيود في مفهوم مشترك **قوله** اي اعتبارا في القسم اه لما كان
جاءه الشارح بحسب معني اعتبارا المطابقة وعدم اعتبارا بالضم ولا التزام بل كما هو المبدأ
ولا اعتبارا بالان في وجهها وعدم اعتبارها معها وذلك بان يكون الاطلاق في قوله لا الضمن
ولا التزام خصه قد سمره بالحق لا الثاني بدية ان الاحتمال لا يوجب التعبد الميراث
وان كان ظاهر العبارة سوا ذلك لا يبقته الوهم الى ترك ما هو مقصود بالذات واعتبار

بهم

كان نفي التعبدية بها
بغير مقتضد

القسم

تولسم

دلالة المطابقة
التقسيمية فقط
وليس تقاضا
القيود اعتبارية
في قوله

ما هو منصوص بالحق **قوله** لم يعتبر الدلالة قطعا في الحقيقة بل لا تضمن ولا التزام بل يتغير المعنى
 ولا التزام معا بان يجعل المقسم با شملها بان يجعل المقسم **قوله** الله الواحد بالمشقة والما
 يخرج الدلالة لحدها عن المفرد والمركب **قوله** لان المعبراي في نفس الامر كما هو المتبادر الى الخلق
 عند اطلاق الحكم ومن اقامته الدليل عليه ومن قال بان المراد ان المعبر في ذلك عند القسم وان
 ليس حرجا منهم بل انهم يسمون انه لو اعتبر غيره لزم اتصال فقد ركب شطرا **قوله** ثم لم يعتبر
 يريد ان بعد اختيار المقسم الدلالة قطعا فيحقق احتمالات الاربعة بعضها يشترط في المركب
 دلالته لجزء جميع المعاني الثلاثة وفي الافراد انما وهذه الدلالة سواء كان باعتبار جميع المعاني
 او باعتبار بعضها ويصنع الافراد عليها باعتبار اي معنى كان في يجمع الافراد والمركب في
 لفظ واحد والثالث ان يشترط في المركب وجودها باعتبار واحد منها وفي الافراد انما هذا **قوله**
 اعتبار الجميع وهو هذا الوجه بالاطلاق لا يستلزم ان يتحقق الواسطة بين المفرد والمركب
 وان لا يكون الافراد عبارة عن عدم المركب والاحتمال الاول بعيد جدا لا يستلزم حرجا **قوله**
 اللفاظ الكثير من المركب وحوله في المفرد لان وجود الدلالة المذكورة بالقياس الى جميع المعاني
 قليل جدا فيبقى الاحتمال الثاني فتعرض له الشايع في رواية انه يستلزم اجتماع الافراد في
 المركب في لفظ واحد نظرا الى الدلائل الثمينة واعتراض عليه انه لا يصح في اجتماعها نظرا الى
 الدلائل هذه احكام كلام قدس سره وهو مبني على ان وجه الخط من بطلان الثاني ان
 لزم اجتماع الافراد والمركب فتقضى قوله لا دالة له حجة معناه ان ليس المعبر في ذلك
 تلك الدلالة على افرادها بان يكون موجبة لحصوله ومعنى قوله لزم ان يكون المركب في لفظ
 موصوفين لمعينين بسيطين مفردا انه يلزم ان يكون في حاله كونه مفردا وان لا يحصل النظر
 من وجه من الممازاة المشار اليه لقوله غايته ما في الهاب فيمن مع بطلان الثاني بل في هذا
 اردت به قوله ان يكون اللفظ للمركب ان لم يلزم وجوده ذلك المركب في المفرد يمنع الممازاة افا
 يلزم ذلك لو اعتبر في المركب وجود الدلالة المذكورة باعتبار جميع المعاني لم يجوز ان يعتبر
 وجودها باعتبار واحد منها وان اردت ان يلزم ان يكون للمركب حال تركيب مفرد ايضا من اجل

لا يجمع الافراد
 والمركب وان كان
 يشترط في وجود الدلالة
 المذكورة باعتبار اي
 معنى كان في ضم

الثاني ان لا يحد ورفعة ذلك يكون **قوله** قوله لا دالة له حجة على ما هو معناه المعبر في ذلك الذي
 ليس المعبر في ذلك الدلالة مع المطابقة بان يكون المعبر وجود الدلائل ولا بانفرادها بان
 يكون كل واحد منها موجبا للمركب ومعنى قوله لزم ان يكون اللفظ للمركب ان لم يدخل
 المركب في المفرد او كونه مفردا حال كونه فعل هذا الترجيح يكون الاحتمال الثاني **قوله**
 بلا وجه قد مر **قوله** لا دالة له لا عدم جميع افراد المركب فلا يمكن ان يكون الافراد عن انما
 المركب باعتبار جميع المعاني وما قيل ان المعبر في المركب دلالته لجزء واحد من
 تلك المعاني فهو لاجاب جزئي ويكون عدمه سلبا كلياً فيكون الافراد عبارة عن عدم المركب
 باعتبار جميع المعاني فوه ان الثاني في تعريف المفرد ليس موجبا الى الحد والافراد تعبر
 بتحقيق الافراد اكان اللفظ جزءا لا على المعنى ولا يكون ذلك المعنى واحدا من المعاني
 الشقة وذلك باطل **قوله** فلهذا انه تقديم الكلام ويجوز وجود اعتبار من ان التعريف هو
 الحكم معناه للمعبر على ما هو مقوله وفيه عطف على بعض مع مفعلة فلم يلزم كون اعتبار
 للجملة لا مفعلة بيان بطلان الثاني ايضا على انه لو اريد ان يكون شاذ الثاني فقط جميع التعريفات
قوله بل اولى آخرا من السيد قدس سره استظهار ان ورود الخطر في ذلك لا نراذيل وجوز اجتماع
 المركب والافراد باعتبار الدلالة في المعبر لاجتماعه كان اعتبار اجتماعها باعتبار الدلائل
 للجمعين اذ في اماكن في هذا الذين ايجد له قصد المعنى الواحد وحالة قصد المعنى الثاني
 وحالة قصد المعنى الثاني **قوله** زيادة التباس بين الاقسام مستحيل في الجملة احكام لافراد
 والمركب عليه اذ لا يتعمل في معنى واحد **قوله** لكنه في حالة واحدة وفي حالة قصد المعنى
 المطابق لم يجب وضع واحد وهو الذي يلازمه اعتبارا على المعنى المطابق فينبغي ان التباس
 زيادة التباس لوجب التجزئ في الجملة والاحكام لا يمكن تحقيق المركب والافراد في استعمال واحد
قوله ولا يلباه في بيان اعتبار المصداق الواحد في المقسم او اعتبارها طبق **قوله** فكل
 هو استظهار في التاج الاستظهار في شيئا را او مشا شمن حرجت دان بلا وجه **قوله**
 بل هو يبالى بالاملا هذا كذا لا عن قصد بل بتعبير المركب فانه ان تحقق آه ان وقتا كل شخص بالمركب

قوله

تركيب

باعتبار ما يشق باعتبار المعاني المطابقة فيعكس الى قولنا كلام يتحقق افراد باعتبار تحقق افراد
وهو لزوم لقوله باعتبار ما يشق اعتبار ما يشق افراد في اللفظ الموضوع بمعنى بسيط غير ملزم بشي وباعتبار
المعاني المطابقة دون المعنى ولا التزامي فهم سببي على ان تحقق افراد بالنسبة اليها يقتضي وجودها
كما في تحققه بالنسبة الى المعنى المطابقة وليس كذلك **فقد** لكن التركيب قد دفع للقول ان
من كون افراد بعكس التركيب فانه يستلزم ان يجوز لاكتفاء في المنضم على اعتباره لا انفس
ولا التزام بما هو على التام تحققات لان الافراد باعتبار المطابقة يستلزم الافراد باعتبارها **فقد**
هو المفهوم الوجودي وان المقصود بالافادة المعاني التركيبية لان المعنى سببي
اصل فاعتبار التركيب وافراد باللفظ البسيط **فقد** واعتباره اذ اى التركيب باعتبار المعنى
المطابقة يعني عن اعتباره بحسب المعنى التقني ولا التزامي اذ لا يخرج فرد من افراد التركيب
بترك اعتبار التركيب بحسبها بعد اعتبار التركيب بحسب المعنى المطابقة فتعني عنه
واعبار التركيبين في التركيب بالحلقة فادفع ما قيل ان ما ذكره **فقد** لا يكون لنا فوس
التركيب بالنسبة الى المعنى التقني ولا التزامي لم يكن مركبا بالنسبة الى المعنى المطابقة وهذا لا يتحقق
ان يختص تعريف التركيب والمفرد في مقام بيان الاصطلاح بالاذن بالمطابقة كيف وانما يشعر
بان التركيب والافراد لا يتحقق بالنسبة الى المعنى التقني ولا التزامي فظهر ان ما قيل ان المقصود
انه قيد بحسب الظاهر للحجب الحقيقة لان التركيب بحسبها ايض مستدرج فيسره لا يخص
من التركيب بحسب المدلول المطابقة وهم محض تبادلي على قوله قوله يعني عن اعتبار بحسب المعنيين
الاخيرين **فقد** فانه اى يكون التركيب وجودا وكون اعتبار بحسب المعنى المطابقة اعتبار
المطابقة وحدها وانه مطابق للدلالة التي تبيح فيها التضمن ولا التزام لان يلزم انما يشق
عنه ولم يلتفت الى ما يقتضيه الافراد لكونه عرسا **فقد** من ان كلفاء بيان ما يقتضيه لا يجوز
جرو هذه المقدمة بديهي فافترض لبيان اشتغالها بالمعنى فوالا على جرو المعنى التقني
ولا التزام على جرو المعنى المطابقة بلا خفاء ولطوبه هذا البيان لم يبين الاستلزام هنا باستماع
تحقق التضمن بدون المطابقة وان كان ما لا لانه اذ جرو اللفظ على جرو المعنى التقني

تركيب

ولم يتركب باعتبار التركيب
بحسب كلامه فحققت
التركيب به

لا بد هذا الجزء من النظم من معنى مطابق للجزء الآخر لا يكون غير مطابق فلهذا ايضا معنى مطابق
يتحقق التركيب بالقياس الى المعنى المطابقة **فقد** بالزمن تركيب اى تركيب النظم باعتبار المدلول
لولا الالتزامي دون تركيبه باعتبار المدلول المطابقة **فقد** ولا بد لانه فان اول المسئلة **فقد**
ولا يمكن هناك تركيب بين التضمنين من حيث انه لا يعنى المعنى فلا يكون دخلا في القسم
لان ادخاله على معنى الوضع ولا وضع في هذا الجوع **فقد** لمعنى لا بنفسه ولا بوضع الجزاء فادفع ما
قيل ان ذلك جيبه بمركب خبري مع كون خبري الاول جملا لان ذلك التركيب من حيث
انه على نفسه لا من حيث الدلالة على المعنى قبل الاظهر ان يقال ولا يجوز ان يكون الجزاء
الآخر جملا ولا ان يكون الجوع دالا بالمطابقة فلا يكون دالا بالالتزام فلا يكون تركيبا للمعنى
الالتزامي وهو المفروض ولا ريبه في ان يتسم هذا العدد باللازمة ولا حاجته الى الجواز كون
الجزء وارادوا في الاول وفيه بحث لا فالا لم الملائمة الاستفادة في قوله ولا يمكن الجوع ولا
بالمطابقة لان تمام الموضوع له لذلك الجوع هو المعنى المطابقة لجزء الموضوع ولم يثبت بعد ان
المدلول المطابقة للجوع لابد ان يكون من مدلولها الجزئي **فقد** فلا تركيب هناك اى من حيث
المعنى اذ لا وضع الجوع هناك لمعنى فاما يدركه يحصل التركيب من المدلول فانه كلفاء ايضا
مع معطوفه بل من ضم اللفظ الى نفسه كخبري زيد زيد وقراءة الكتاب بايا بالافتاء
التركيب منها من حيث المعنى اى التركيب من حيث اللفظ لفائدة التاكيد او التفصيل
او الايضاح **فقد** ولزم التركيب اى لزم من تحقق التركيب باعتبار المعنى الالتزامي التركيب
باعتبار المعنى **فقد** لا يلزم ان يتحقق الالتزام بدون المطابقة واشتغال التركيب بين
معنيين من حيث المعنى **فقد** فان قلت آت مع تحقق المقدم المثالية بقوله انما اذ
جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي بالالتزام فلا بد ان يكون هذا الجزء معنى مطابقا بان
المفروض دالا للجزء على جزء المعنى الالتزامي مطلقا لانه عليه بالالتزام حتى يتحقق
معنى مطابقا فليزوم التركيب باعتبار المعنى المطابقة لم لا يجوز ان يكون مدلولها تقنيا
او مطابقا له ومن هذا تبين ان ما قيل ان الاول يقدم على السؤال على السؤالين وهم

مع كون الجزئية
مع كون الجزئية

وما قيل ان هذا السؤال غير متجدد ليس المقصود ان جزء اللفظ اذا دل على جزء المعنى المتزاي ان
ان يكون تلك الدلالة التزايية بل المقصود انه لا بد في التركيب باعتبار المعنى المتزاي
من ان يكون دلالة احد الجزئين من اللفظ من غير تعيين على اقسام منه دلالة التزايية
والا لم يكن مجموع المعنيين مدلولاً لتزايي فبيد ان لا دلالة التزايية المذكورة بغير ذلك ولا يمكن
المعنيين مدلولاً لتزايي فجزاوان يكون لاجزاء جزئي اللفظ دلالة على احدى جزئي المعنى
التزايي بالمتضمن او بالمطابقة ولا يكون للجزء الثاني من اللفظ دلالة على جزء الثاني
عند اتصاله ويكون مجموع المعنيين ثانياً ببناء المجموع معنى اللفظ المركب كالجسم الماشي
فانه مدلول لتزايي للحيوان الناطق والجزء الاول منه يدل على الجسم نقصاً ولا دلالة
للساطق على الماشي اتصالاً مجموع المعنيين مدلول لتزايي لكونه متجانساً على المعنى الماشي
للحيوان الناطق **وقد** لان المركب من اللفظ والخاص خارج يعني ان ليس نفسه والجزء
قلت اجواب بتفسير الدليل بحيث لا يرد عليه المنع المذكور **وقد** اما ان يكون التزاي
او دلت لانه دلالة اللفظ بالوضع وهي مخصوصة في الاصنام انشئت على انها ليس شيانها
لما دلالة من حيث انه جزء المعنى التزايي لا من حيث انه لازم الموضوع له وجزء
او نفسه ليس بشيء لان الكلام في دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وكونه جزء المعنى
لتزايي بالنسبة الى المركب لا يكتفى في الجزء عليه كما لا يخفى **وقد** اللفظ المفرد باللفظ المعنى
احتمل فيه فلا يرد قولنا بعض الحروف في الظرفية لخصوصية معنى في فان الماد بكثرة
في جزأ نفسها لا معناه سواء كان حقيقياً او مجازياً لا يدخل في ارادة لفظه في
قولنا زيد هرقايم فانه اداة في قالب الامم مستعملة منه وكيفية في السعدية فاقبل الله
تقسيم اللفظ المفرد باعتبار معناه المطابق اذ لا يسمى اللفظ باعتبار معناه المجازي
الاسماء من بدائع الازهار لا من بدائع الاشياء **وقد** بتكرار ذلك هذا الجمل المتعارف المصطلح
انه يعني ان جعل عدم صحة الاخبار صفة اللفظ ان مشاها المعنى يدل على ان المعنى عدم
صلاحيته المعنى له من حيث الخافي قال ذلك اللفظ في رد المسالك والاضمار المرعزة المتخذ

صلاحيته

فانما كونها فاعله ابد الا يصح للاخبار به وبالفرض ان المتصور به بالفعل والمجودة فانه كونها
فاعله ابد الا يصح للاخبار به وبالفرض ان المتصور به بالفعل والمجودة فانه كونها فضلة ابد
لا يصلح لذلك ايضا فاما غير اوله فيشكل بالاسماء المتزايية الظرفية ايضا فاما لا يقع المتعزلا
فيه او اما جمل لا فيشكل بالاعلام المتضمنة في على ان وادى الاخبار به بالحال الجواب ان الظاهر صحة السلب
ايضا وعلى ان الجزئي لا يقع حوله وسيخرج الشارح بخلافه في تعريف الجمل **وقد** افا لا يصلح
بغيره عارضا في مقابلة قولنا وان صلح لذلك والمبادر منه صلاحية الاخبار به في الجملة وهو
بغيره **وقد** فان هذه او صلح لجلالات الادة فانه لا يرد لها ليست الظرفية آه دفعه نعم ان
المردود لها ردات ايضا يعبر عنها بها عند قدر حاجتها كما يقال في الظرفية من الابتداء والى
انتهائها **وقد** مطلق الظرفية فلا يكون مراداً للحد من التزايين متعلقاً معها وان كان مستلزماً
لتعلقها بها لا في حقيقة خصوصية آه اي النسبة الا الظرفية ملخوذة فيها وهذا الواقع بيان للواقع القليل
وساطة الفرق بينه وبينه من حيثية اشتراط بينهما لمراداً للملاحظة لحددها باقتباس **وقد**
فلا يكون مستلزماً بالتمويه صلتها لكم عليه وبما يقع ان كلامه قدس سره يدل على ان
الفرق في إطلاقه والخصوصية وليس كذلك بل انطلق الاستحالة بالمعنوية وعدمه وكيف يكون
ذلك وان قرله وهذه الظرفية لخصوصية المعنوية على هذا الوجه ينادي بان منطلق الاعتقاد
المذكور **وقد** نعم يحتاج آه قبل ان يظهر ان الاحتياج فيها الى التاويل لا يرد على كونها في ذلك ان
علم او خبري زيد وليس بشيء لان الاخبار المنصوبة المتضمنة الفعل قسم غير المنصوبة
للمخوف عليها في الكيفية فصل خبر لا يصح للاخبار به لا يستلزم صلاحية الخبر والخبر في خبر
مجرد ولا ليس خبر عن خبر **وقد** الكلام في صحة الاخبار باللفظ وكذا الخبر من حركة مخبر
نظراً واما ما قيل ان يصلح للاخبار بالكانات في علمك اي علمي نفسك من عبارة التوجه
يقف وينتظر فتوت على صحة هذا القول والظرفية عليها منصرفي افعال التزاي في المقابلة
وتحدد خبره من سقوة من المعنى الثاني في مضاف الى الاول لان معنى علمت زيد فاما انما
علمت قيامه ان الشانبة وفي امثال المذكور لا يمكن ذلك **وقد** اما ان لا يصلح معناه او يعني لزيد

الظرفية من مصاديقه

التي في تعريف لم ينجح الى التاويل بل يكون التعريف حركيا وان ذلك صفة المعنى ونفسه
لا يدخل لفظه فيه ولا شك في ان معنى الصغار المذكورة الاستقالات بالمعنى يسهل ذلك
بجانب ان هذه لم ينجح الا في اقلها لاختلاف الصغار المذكورة لا ينجح الا في اقلها لاختلاف الصغار المذكورة
تاويل المختار الفساد لا ينجح اريب والتعريف لا ينجح الا في اقلها لان الاختلاف في اللغة لا ينجح
ولا شك ان الاشياء كانت يعبر ان يعلم بها النسبة الذهبية **قوله** لان ما لا ينجح في معنى لا ينجح في
عليه الا اداة **قوله** فلان لا يكون في حقيقة اداة وذلك لان الوجود جزء من مفهوم المقيد
الكا في اختيارها لا يصدق عليه **قوله** كما ان المختار من الميزة وما قبل من ان المعنى لا ينجح في
وغيره القوا مستقلا لعدم استقلال النسبة التي هي جزء منه فلا ينجح في المعنى المختار مستقلا اذ ان المعنى لا ينجح
الاستقلال لا ينجح في الاستقلال بغير المختار مستقلا في المعنوية بمعنى انه لا ينجح في فعله لا ينجح في
الاختلاف بل لا ينجح في الاختلاف بغير المختار مستقلا في المعنوية بمعنى انه لا ينجح في فعله لا ينجح في
فعله لا ينجح في الاختلاف بغير المختار مستقلا في المعنوية بمعنى انه لا ينجح في فعله لا ينجح في
الاختلاف بل لا ينجح في الاختلاف بغير المختار مستقلا في المعنوية بمعنى انه لا ينجح في فعله لا ينجح في
فعله لا ينجح في الاختلاف بغير المختار مستقلا في المعنوية بمعنى انه لا ينجح في فعله لا ينجح في
الاختلاف بل لا ينجح في الاختلاف بغير المختار مستقلا في المعنوية بمعنى انه لا ينجح في فعله لا ينجح في

المختار

نعم

جعلوا اربطة اداة بمعنى
عدم كمال استقلال
بمعنى انه لا ينجح في
عليه معنى لا ينجح في
بدليل انهم جعلوا اداة
لا ينجح في اداة
نعم

قوله فذلك غير انهم ينجح في تعريف اولى واخسر ولا بعد في ترك الاولي **قوله** لان نظريهم
في الاخرين حيث المعنى اي نظريهم في المعنى بالذات واللفظ بالاسم واللفظ بالاسم
بالعكس يعني يجعلون عن احوال بعض اللفظ من جانب المعنى واللفظ من جانب المعنى
للفظ نفسه فلا يرد ما قبل انهم قالوا في وجهه كالكلمة التي اقصادها **قوله** لانها اما ان يدل على معنى
اولا ان الدلالة المذكورة محال في اللفظ نفسه للحال بغيره وجانب المعنى كالكلمة والميزة **قوله** لانها
تعليل المسألة بالاسم واللفظ بالاسم ما كان من كماله في اللفظ **قوله** في كثير من العبارات تتعلق تلك و
في محال بعدوا وبين السوت والفرص والمجوز والمجوز الفاعل وانما ينفذ الساكنة والافعال
الى الماضي والحاضر والمستقبل وغير ذلك **قوله** وذلك اني لا انا على اني كالكلمات الساكنة مسماها
كلمات ولهم صلاتها بالاختلاف منها الوجودية اي ان الله على ثبوت اخبارها لاسماها **قوله**
فمن ثم اني لا انا كالكلمات الساكنة مسماها **قوله** لانها اما ان يكون مفادهم
من المطابق والمقتضي وكذا في بقا **قوله** وقد يقال ايضا اني كالكلمات الساكنة مسماها
التاقيست ادوات وفعله بشكل بالاشكال المتصلة وهم **قوله** لانها على احتياج اداة لا احتياج
الى الصلة لادلة الايام والافعال القائمة بالهتمة الاخبار **قوله** كون خبرية ويجري اي خبرية متعلقة
به وهو الذي يتبادر عن ذهنه ولا ينفذ الذي هو القسم معتبر في خبرية وهو **قوله** لكن
هذا القسم اي بعض تعميم الوجودي اولى الا ان يعارضه مانع كقولهم لا ينفذ او التكرار فيها نحن فيه
واما اذا عارضه مانع فذلك الخيال في رعاية المانع وفي رعاية الوجودي فان في كونها ترك ما هو
الافعال في باب التعليم من وجه وانما من وجه اخر انهم لا ينفذ عن الحد ودين الى كمالها بخلاف ما اذا
خبري المعنى فانه يحصل الاحتياج الى كمالها مثل اللفظ بغيره على الزمان لاختلافه دفع توهم ان
بضمير شاك على تقدير كونه حقيقته في حد ذاته وان كان في الخبرية على اسبق الى الوجود من ان
الافعال على احد الازمنة عدم الدلالة على اثنين **قوله** اما ان يدل بعبارة اية بشك ان يكون في
ساده موضوعه متعلقة فيها فلا يرد نحو حسا وحجر فانها على عينية ضرب مع عدم دلالتها
على الزمان والقياس على ذلك قائم وبهية ولم يقل بعبارة **قوله** بعبارة وصفته اية الهية في اللغة

يكرهه وفي الوقت نفسه والصفة اسم لها الحاصل من الصبغ يعني ذلك لا بد من
 كونه رادياً بمعنى أنه كونه أو بمعنى آخر وفي الوقت اسم لها الحاصل من الصبغ
 وعطف الصبغة على الهيئة للتفسير المشهور في المعنى المذكور **فقد** زمان معان أو قد العيان
 بيان الواقع لا احترازاً لا دليل عليه على الزمان غير الكثرة **فقد** المادة أو قد الطبيعة والهيئة
 الهيئة الحاصلة من الهيئة يطابق معنى للصفة مطلقاً والصفة قد يطابق على مجموع الهيئة
 المخصوصة والمادة **فقد** الهيئة الحاصلة من الهيئة ان الهيئة الشخصية عبارة عن
 الهيئة الشخصية الحاصلة في وقت الهيئة الأصلية والهيئة بالاعتبار المذكورة والصفة الشخصية
 عن الهيئة الحاصلة باعتبار المذكورة في وقت الأصلية والزمان لا بد من حيث الأصلية ولا
 مع قطع النظر عن خصوصها والصفة النوعية عن الهيئة الحاصلة بالاعتبار المذكورة
 الأصلية من حيث أنها كذلك **فقد** وهي المادة على الزمان فلهيئة الحاصلة في وقت الأصلية لا
 فادان في حال صالتها ما هيئة الصبغة والاختلاف فيها من حيث استرجعها وما تحصل في الوقت الزائدة في وقت
 الحروف الأصلية خارج عن ماهيتها والاختلاف فيها من حيث اختلافها أمّا في الواقع إذا
 عرفت هذا فنقول في المادة بالهيئة الصبغية الحروف أهم من أن يكون في الحال أو في الاختلاف **فقد**
 وفيه إشارة إلى الماهية اللفظ الذي على حرف واحد كقوله لا متغيراً باللفظ غير الصبغة وإلى
 ان الهيئة الحاصلة للكلمات باعتبار التقديم والتأخير كعبه الله ذاتاً بطر شرعاً لا بمعنى
 ثم أن جعل ترتيباً لفظاً للصيغة الحروف إلى طاقاتها وان جعل ترتيباً للصيغة الدالة على الزمان
 فالمراد بها الحروف الأصلية وذكر التقديم والتأخير كعبه الله ذاتاً بطر شرعاً لا بمعنى
 الهيئة كما قيل اعتبار ترتيبها في اللفظ وفي إضافة الحركات إلى الكلمات إلى اللفظ بغيره
 وهذا على تقدير ما لا بد من حركة الحروف وبغيره خذوها ضرورة التامومية للاختلاف
 وعلى التقدير الثاني الاختصاص إلى التي لها اختصاص تلك الحروف بان لا يكون بوضع عارض
 كحركة الحركات **فقد** كونه كونهها بسبب عارض البناء أو العراب وكما تعتبر في الحاصل في الهيئة
 باعتبار الاعمال كما في قولنا باعتبار الحركات في استعمال حيث سكن الفاء منهم قولنا في

د كونه

نجات باعتبار اللفظ كما في قولنا في قولنا فان شيئاً ما لا بد من الاختلاف الصبغة وعامان
 اعتبار الحركات والسكنات في الصبغة لا يتغير اعتبارها مع اختلاف يخرج فخره فان الواو
 لطلق الجمع للهيئة وما ذكرنا ان اللفظ المتكوك التي عرضت لبعض المتأخرين وأجمع بها ان في
 حيث ذكره قدس سره في جرحي المطالع وهو انه يلزم ان يكون صيغة تكلم واحدة بالرفع
 لعدم الاختلاف بها لا باعتبار حركة الآخر وهو غير معتبر والجواب ان الاصل في فاعل المضارع
 السكون فصره الشرح الذي في شرح الشافية في بحث كمر حروف المضارعة **فقد** فان الهيئة
 من اللفظ يعني ان اللفظ بقوله فان ولا تنها على الزمان بسبب هياتها استقلالها بالذات لا تنها
 الدليل فيكون المذكور فانه ولا تنها على الزمان بموادها لا بها فان للمادة دخل في الهيئة
 انما لم يرد والمضمون نصيب الهيئة على لاداة خلاف الظاهر **فقد** كما ذكره شهابه اختلاف الزمان
 أو فان الله لا يتحد ان آه فلا يصح كمال اتحاد الصبغة للزمان وان اختلفت المادة
 واما النقص بكتب وقت وخواص في غير ذلك حيث اختلفت الصبغة مع عدم
 اختلاف الزمان فلا يصح قولكم كمال اختلفت الصبغة اختلفت الزمان والتحدت المادة
 لاختلاف المادة فيها **فقد** بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة أي في الكلام
 فلا يرد انه ليس اختلاف الزمان بين المصدر والماضي مع وجود اختلاف الهيئة وكذا
 لا يرد ان نحو لم يصب وجب مختلفان في الهيئة مع عدم اختلاف الزمان لان لم يصب
 ليس بكلمة بل هو مركب من اللفظ والكلمة وكذا الحال في قوله والتحدت الزمان عند لفظ
 الصبغة فلا يرد ان لم يصب والتحدت مختلفان في الصبغة مع عدم اتحاد الزمان لان لم يصب
 من الكلمات فتدبر فانه من اللفظ **فقد** وان التحدت المادة أو الظاهر مع اتحاد المادة
 ان يكفي فرض اتحاد المادة في الشهادة وليست يلغى مع عدم اتحاد الشهادة فضل
 عن ان يكون اللفظ كمال المال في قوله وان اختلفت المادة **فقد** أو مر عليه أنه قد ظهر لك
 وانك كما في تحقيق معنى الصبغة انه فاعل لانه اختلاف صحيحاً ان هو باعتبار حاله لا بما عمل به
 اعتبار الحروف الزمانية واما اختلاف التلافي والمراعي الجرد من مضمون حيث المادة **فقد**

عشر

عشر

واكتفى في اختلاف الزمان عند اختلاف الصيغة مع اتحاد المادة وما قبل والخراب المثلثا
 في صفة الماضي لا باعتبار تغير الماضي في اعتد ادب في الحقيقة فان اراد الله لا اعتد ادب في الحقيقة
 اصلا في الحقيقة لا اعتد ادبه حيث قال في صيغة الماضي يلفظ الجمع وان اراد الله لا اعتد ادب
 في الصيغة لا اعتد ادب على الزمان فلا بد من بيان بغير الفرق بين الصيغة الماثلة وغيره من صيغ
 الجواب والفرق ما حققناه وكما الجواب بان المادة باختلاف الصيغة ان يتبدل ما عني المادة
 بما عني المستقبل لانه لا يجب المشتق **قوله** وليس هناك اختلاف الزمان في قولهم **قوله**
 كما هو ظاهر شهادة الزمان الشهادة المذكورة شهادة بالذي كان وجوده او عدمه في قولهم
 واتحاد الزمان عند اتحاد الصيغة انه كما لم يختلف الصيغة لم يختلف الزمان في قولهم عليه السلام
 حيث تحقق فيه عدم اختلاف الصيغة مع اختلاف الزمان وبما الجواب بان اختلاف الزمان
 فيه لان المادة على الزمان مع اختلاف الزمان في قولهم **قوله** وليس هناك اختلاف الزمان
 على قولهم اتحاد الصيغة عدم تبدل الصيغة يكون المادة باختلاف الزمان عند اختلاف الصيغة
 عن تبدل الزمان كذا في المادة منه تعدد عند تعدد كل في قريب واظهر فيكون المادة بعدم
 اختلاف عند علم عند تعدده ولذا غير الشايع عند الاتحاد وذلك لان المقوم تعدد الصيغة
 مع وحدة المادة وانما تبدل الصيغة الماضي بالمضارع اذ لا يمكن تغير معلوم من المفرد وانما هو
 مجرد اعتبار عراقي **قوله** فلا بد ان اي افعال صيغة الدليل المذكور على دلالة الكلمة بالهيئة فلا بد
 ثوب التسمية المبنية عليها وان يقال في صيغة التسمية آه ولم يقل فالصواب لان بطلان الدليل
 لا يستلزم الذي **قوله** يلزم من ذلك اي في التقسيم المذكور واما على تقسيم المصنوع في الحقيقة في الاسم فلم
 دلالة بالهيئة على الزمان بل مجموع المادة والهيئة منه موضوع للبحث والفرق ان يكون
 آه لعدم صلاحيتها للاخبار عنها لان النسبة الماثلة المضاف على ما خيرة في مفهومها كغيرها بمعنى
 الماضي والامر **قوله** ينبغي ان يكون كلمة اي عند المنطق لان نظري في الافعال من حيث المعنى **قوله**
 فلا امور نظرية من كون صيغة الماضي لصنع الافعال وعدم التفرقة وحده فلام في بعضها
 التسمية باعتبار كونها صيغة من الجار والجرور واستعمالها في قولهم **قوله** وبالمجمل آه

تقريب

يكون التسمية واسم مختلفا ما تقدم فانه ان كان التسمية لغيره **قوله** حقيقة اي من غير ادب
 يعني اي فان المادة يصلح الاول يعني اي بان غير من الاسم **قوله** كان يقال لظرفية المصنوع
 بمعنى في كما ينبغي **قوله** كما ذكرنا في قولهم **قوله** فعل هذا آه لم يظفر في فائدة هذا
 الفرج الايضاح الواضح **قوله** وعن اسم مختلفات تقسيم المصنوع ان امتياز الكلمة عن الاسم
 فيه تعييد وجودي **قوله** وهوالا للثبوتية على الزمان وامتياز الاسم عنها تعييد عذري
 وعن المادة تعييد وجودي **قوله** اي مقيس في السمع اشار بذلك الى ان قوله مسموع في حال
 في صيغة مبنية فان كونه مقيس في حال الجمع وفائدة الاحتراز عن الحركة الاعرابية فلهذا الله على
 الفاعلية او المفعولية او الاضافة مبنية في الوجود على الحروف الذي هيبة تكونها ليست
 مبنية في الجمع لان سماع الحركة والحرف معا **قوله** بان الجمع آه لان يكون مبنية القوة الساكنة
 او لا ترتب هناك **قوله** اراد آه انما يلفظ برئلا يلزم استدراك اوجه في تحصيل التركيب من
 المقيمين انما لان فائدة قوله اوجه في تحصيل المقيمين **قوله** لكفاء آه كذا يحلو
 تسمية عن طبيعة المذكورة مسمى عدان معان الحركة ليس الا فافاد يكون لفظي بها **قوله** تسميها **قوله**
 حبالا حيث قال ولم اراه **قوله** لان انقسام اللفظ اي انقسام اللفظ اليها ليس باعتبار دلالة
 لانه فيكون جميع انقسامه متساوية في ذلك لانقسام على ابيته بقوله والسر في ذلك بان هو
 وضعه بالاعتبار متعلقا بعني معناه فانه المصنف بالحركة والكتابة لا يحصل في القول واما
 قبل المصنوع فلا يصنف بشيء منه لانها في العوارض الذهنية وانه اذا قيد الصالح في قوله
 معنى الاسم آه فلا فالتاسب البسوق ان يقول معنى الاسم من حيث انه يعبر به صالح للاتصاف
 كما قالوا حفظ ذلك المعنى في كمال الاسم يصح تسمية الاسم باعتبار اللفظ ومعنى المادة
 والكتابة من حيث التعبير بها لا يصح للاتصاف بها فاذا اتصف بها في قولهم لا يمكن
 لتعقل قسمتها باعتبار ذلك المعنى اليها بل لابد في الحقيقة من الحفظ معناه في قولهم الاسم
 فيكون القسم الى الوصف العوارض في قسمته الاسم بحث يتناول انقسام البشر والنبية على
 هذا غير الاسلوب المشهورة في الحقيقة فقالوا **قوله** ولم يقل وهو الاسم وليس مقصود قوله

الابيضاح

معنى متصف بها فلا تسمية
 كلامه قد سوس ان معنى اسم
 صيغته انه

ان افادة الكل لا يقتضي ان يكونا اصلين بل انهما اصلان في كونهما كليتين وقد بينا في التفسير
 بالاسم المنقسم الى الكلي والجزئي يعني اللفظ المفرد الشامل لاقسام الشئ وان لا يلزم من
 عدم انقسامه ان لا يكون له اختصاص بها عدم انقسامه مطلقا فيكون ان يكون ذلك من حفظ
 في قالب الاسم كافي للحكم عليه بعدم الاستقلال في الاختصاص ببعض الاقسام بل لا يقتضي
 ان لا يشك في ان للاقسام السابقة بكونها للاقسام الشئ **قوله** صلح الاختصاص بها انما يضاف
 المعنى بالكلية والجزئية في النوع انما يضاف الترتيب فيتنوع العقل منه هذين الوصفين بعد
 من حفظه بالقياس الى كونه **قوله** وانما انما في شئ من شئ بل لم العلم بكونه مشترك منه
 بالعكس وكذا اصلية الحكم بها لكل شئ بل لم صلاحية للاخر فينبغي ان لا يتم **قوله**
 فلا استدلال من سر تحقيق صلاحية الحكم بها على صلاحية الاختصاص في معنى الاسم وباشارة
 صلاحية الحكم على انتفاء صلاحية الاختصاص في معنى الافادة والكلية فلا يرد ان صلاحية على
 الاسم للحكم بالاختصاص لا يستلزم بالاختصاص في نفسه ولو لم يلزم الحكم المطابق للواقع يمتد **قوله**
 موقوف على صلاحية اختصاصه في نفسه ولو سلم فلان ان انتفاء صلاحية الحكم بالاختصاص
 يستلزم انتفاء صلاحية الاختصاص بالانتفاء الموقوف لا يستلزم انتفاء الاسم **قوله** فان حله
 من حيث هو معناه اي من حيث انه يعتبر به وهو في قالبه ليس مستقلا اي لا يحصل هذا
 والخارجا لا المتعلق والحكم عليه من حيث انه تغير يقولون معنى الحوت بعدم الاستقلال
 باعتبار تغير نفسه فلا شاقص وان لم يكن صلحا للحكم اصلا لا يكون متصفا بشئ في
 نفسه كما هو مقتضى **قوله** ابتداء بخصوصه اه اعتبار الخصوصية بين الواقع لاو لا في
 عدم الاستقلال بالمفوضية بل الامة كونه ملحوظا تبعا فلان لا ابتداء بخصوصه بل للحكم به
 وعليه لا لا ابتداء ملحوظ قصدا فيكون متعلق بخصوصه وليس مرة يتوقف حاله في معنى
 كونه مخصوصا انه اعتبر فيه خصوصية الطرفين سواء كانا جزئيا حقيقيا كما هو فان
 جزئيا حقيقيا او كلييا ملحوظا فانه كليان **قوله** على وجه ان لا يحفظها اي لا يحفظ المير
 بالنسبة الى المير في الملاحظة مجموعها وكذا قوله يعرف حالها واطلاقه لانه لا يرد عليه

بدر
ولا يشك

بغير

باعتبار التماثل بينهما في كون كل منهما غير ملحوظ قصدا **قوله** فلا يصلح ان ان النفس بحسب اللفظ
 يمنع الحكم منه سلم لا يحفظ قصدا **قوله** فضلا اه هذا ما عرفت على ان بعض الافاض يصلح لكونه حكما
 به لا يكون حكما عليه ولا هو متصفا وان في اقتضاء الاستقلال من غير تفاوت **قوله** ولا الفصل
 المقام احتمل من ان الفعل المتناقض فانه يدخل في الافادة في عدم صحة الحكم به **قوله** على حد قد
 الرقي يعني بالحديث معني فالما بعين سواء صدر عنه كان قريبا او كانا لظهور **قوله** وعلى نسبة
 مخصوصة وهي النسبة الحكيمة التي لا تقصدها ذواتها خارجا لا بل انما الفاعل المعين بخلاف النسبة
 المطلق والمخصوصة المحرزة بالذات فالما يقع بحكمها عليها وبها لا يمكن ان تكون نسبة حكيمة
 هذا لا اعتبارا له للاختصاص حاله بالذات بالقياس الى الفاعل **قوله** على انه انما لا يحفظها هذا
 ينافي ما وضع في مختصر اصوله من ان الجملة موصوفة لا فادة النسبة او يجوز ان يكون الامر
 المحرر لاجل تغير مقصوده بالافادة من اللفظ **قوله** مع ان النسبة المحرزة هذا لا اعتبارا به
 على انها لا لا تحفظها مرة لغيره من خارجا **قوله** غير مستقل بالمفوضية لانه لا يحصل معناه
 هذه الا بالفاعل المعين الذي هو خارج عن ذلك المجموع بخلاف الصفات فان النسبة لا تقتضي
 المعبرة فيها من جانب الذات للجهة **قوله** الحديث وانما كانت الة لملاحظة لان الذات
 المبرزة والحادث والذات في ملاحظة فيكون المجموع مستقلا بالمفوضية عنها فاصح ان الحكم عليه
 به وكذا استدلال هذا الرجل فان لم يحتاج اليه التبيين والتعريف لمخروصه فيكون مستقلا
 بالمفوضية **قوله** فلا يصلح ان يحكم اه قبل اعتبار الفاعل لعدم استقلاله بالمفوضية وكذا بعد
 اعتباره معه لان تلك النسبة تامة مقصورة بالافادة لا يرتبطا بشئ لا يوجد جدها غير مقصورة
قوله حكما به ولا يصلح كونه حكما عليه لانها كونه مستقلة من حيث انه مستند اليه
قوله لا يظن ان لا يرد في عدم صحة جعل كلمة مستند اليه او مستند **قوله** لا يصلح لشي من
 ذلك اي لا يضاف بالكلية والجزئية والحكم بها عليه **قوله** ان الاسم اي من حيث انه اسم محال
 الكل ولا يرد اي من حيث انها كذلك **قوله** فليس بالمختص بالاسم بل يجري في الكل ولا
 داة ايض فخصص القسم بالاسم لعدم القسم الاول والثانية وقد يكون شئ لا يشترط

بدر

وانقل الحقيقة والبيان في العقل قد يكون باعتبار المادة كالمادة المذكورة وقد يكون باعتبار
 الحقيقة كالمضامين المشتركة بين الكل والاشياء وضع المقصود المتولد من الماضي في
 الاشياء وضع الماضي المستعمل في المستقبل لذلك على تحقيق دفعه فالمعتبر في الاشتراك
 في النقل والحقيقة والمجاز بعد الوضع اعم من الوضع الشخص كوضع المادة من الوضع
 النوعي كافي الحقيقة ولا ينافي الموضوع فالوضع العام ليس فيها بعد الوضع اصلا
 ولا نوعيا فلا تدخل في المشترك عليها وهم **قوله** متساوية الامام لولا تساويها في كونها
 موضوعا للمعاني فان جميعها مستقلة في الحضانة ايضا ليحتاج الى اعتبارها بغير
 الحكم عليها **قوله** وقد عرفت ان معنى لاداة الكلمة اي من حيث المعاني **قوله**
 التقسيم ينتمى آه لانه عبارة عن قسم بقوله مختلفة او متباينة الى امر مشترك خلافا
 من اعتبار الصفات الصريحة التي تنقسم الى القسم ومن اعتبار الحكم من حيث الصورية والكان
 والحقيقة تصور الاشياء وتنقيتها في الذهن على اكد قدس من سائر في حاشي **قوله**
 من ان المعبر في التقسيم انقسام امر الى المفهوم ليحصل به قسم فلا يكون قضية في عينة
 بل في الصورية واذا قصد به الحكم فقد خرج عن حقيقة التقسيم وصار قضية طبيعية **قوله**
 فيها لا يلتفت بها حال التقسيم فضلا عن موضوعاتها فيكون في تقسيم اللفظ الانقسام
 والقسم المتأخر ان لا يلتفت للصفات المعاني ولا للمعاني فلا انقسام في الاداة
 الكلمة بطلان الصفات لم فيه صلاحية انه اذا التفت اليه العقل والخط تلك الصفات
 ويجوز شتمها بها اذا لا يورث على ملاحظته في قابلية تصور ان ملاحظته في قابلية
قوله فان كان يكون معناه اي الموضوع له بالمعنى العام للوضع شتم الحقيقة والمجاز
قوله فان كان معناه واحدا فيكون ذلك المعنى حقيقة ادواته انجازا لكان معناه
 كثير لا شتم تحق المعنى المجازي به دون الحقيقي فلا بد ما قيل ان ايد بالمعنى المجازي
 لا يصح جعل المجاز داخل في الانقسام وان ايد اعم لا يصح **قوله** يسمى علما ان اللفظ المستعمل
 في شخص نحو لا يسمى علما ثم ان هذا التعميم سمي على راي القائلين بان المحررات والامام

التقسيم

المشار

المشار الى الحقيقة موضوعا للمعاني الكلية لا ان شرط استعمالها في الحاشيات في لفظ في الكلية
 واما على راي من قال بانها موضوعة بالوضع العام للمعاني المجزئة خارجة عن انقسام الحقيقة
 الاولى لعدم كون معانيها واحدا وعن الانقسام القسمة الثانية وهو ظاهر من قال بانها موضوعة
 لعان شخصية فقد مبرر لانها موضوعة لمعاني جزئية واسطة تحت المفهوم الكلي الذي هو
 لوضعها سوا كانت شخصية او لا **قوله** في عينة الشدة لانهم يحتلون عن انقسام العينة وكلية
 علم الجنس تقديرا فلا بد في جزوها عن تعريف العلم واما المبدأ يكون في فهمهم للبحث عن
 تقديرات الحقيقة **قوله** في عهد المنطقيين تسمية الامام للمدلول اشهر ولفظ بينهم حتى
 ظهر الظاهر بان الكلية والمجزئة من صفات اللفظ حقيقة واللفظ المستعمل في الجزئية
 الحقيقة فيكون كالا لسان في زيد لا يسمى جزئيا في عرفهم **قوله** فهو الكلي تسمية للمدلول
 ايم كما سيجر به الشارح وجعل الكلي مقابل الجزئي الحقيقي دليل على ان تسمية اللفظ فرع
 تسمية المفهوم الكلية الحقيقية لافرع تسمية بالكلي الاصلي والعقد بان تسمية اللفظ كليا
 والاعتراف في الرباط والتشكيك هو الصديق في نفس الامر والكلية المفردة خارجة عن الصورية
 مالا شتم عليهم من كلامهم ولا فائدة الا ذلك كيف وقد قال الشيخ في الشفاء الكلي انما يصير كليا بايد
 لمية ما بالوجود واما بحثهم التوهم الجزئية محل عليها **قوله** في افراد الحقيقة اي القضية و
 ان كان متلفع ذلك بسبب خارج من مفهوم اللفظ كالشمس كذا في الشفاء فالمد بالها رجعية ما **قوله**
 سواء كانت في الاعيان ادق الذهن وانصح ان الانسان بخارجية له حقيقة ولشتم اولو **قوله**
 واندفع التوهم الذي عرض لبعض الناظرين **قوله** وصدها بالسوية اذ لا يصح ان يقال ان هذا
 او اعم او اقل بالانسان عذروا على نقل من حيث ان كان معيار التشكيك استعمال حقيقة النقل
 ولا يورث ذلك الحكم على كونه تمام حقيقة افراده وعلى كون حقيقة الحيوان الناطق وغيره
 على ايدهم **قوله** وصدها عليها ايضا على السوية آه فان الافراد التي تفرعها العقل حقيقة مع الفرق
 الوجود في جميع ما عد الشخص اذ لا بد ان لا يتفرع امر غير مجموع لتلك الافراد مخالفت لمعنى اليوم
 الفرع الوجود اذ لا يحق دالوق واقدم اي بالذات اذ اعتبار العلم الزباني في التشكيك

ح

او اشمل ان ينزع العقل معرفته الوهم اشمل البعض الآخر **قوله** التذكير بالادوية اي بسبب
 الادوية والتذكير بالعدم اللغوي على المعنى في وجه التسمية والحمل على الاصطلاح وهم
 بجمع الاصطلاح على معنى التذكير افا الاصطلاح على بيان اسبابها **قوله** وهو في الاولوية التذكير
 باعتبار الجواز واجتماع المعنى في التذكير **قوله** فانه في الوجوب اي حصوله فيه على وجه نظري
 اتم لعدم سبق العدم عليه لاذ انما وازنا واثبت استناع زواله واقرى لاستناع تصور التذكير
 عنه لانه تعالى ذات فذاته تعالى احسن من الممكن وهو معنى الاولوية قوله **قوله** يتقدم الى بالذات قبل
 حصوله في الممكن كونه علمه بجميع اسواء **قوله** فلهذا الى جعله لا يتشكل المناظر فيه شيئا
 على سبيل الاسناد الجازي **قوله** او الى غير مسبق بوضع آخر لئلا يتكرر لفظ ثم قوله ثم لو حط
 ذلكا لعمى اعم من ان يكون تلك الملاحظة من المواضع الاخرى من غيره ليعمل فيه الحقيقة الطارئة
 كلفظ الايمان فانه في الاصل بمعنى جعل الغير انما تم استعمال بمعنى التصديق سلفا **قوله** وضع في
 اخر بلا واسطة او بواسطة في خلافه الجواز الذي يمتنع فيه ان يستعمل في معنى الجواز
 المناسبة بمعنى جازي كلفظ دون فانه في الاصل لا في مكان من الشيء فالتسليم فيه فاستعمل
 بمعنى عند ثم التسليم فاستعمل بمعنى تجاوز حد **قوله** بل كان وضعه اياه واضرب عن في تحلل
 النقل اشلة الى انتفاء النقل ليس باعتبار انتفاء الوضع المعين اذ المقسم اللفظ اذا كان
 معناه كثيرا الى باعتبار التاخر من في الملاحظة بان يشترط في الملاحظة صلاحية المعين
 معا لا باعتبار الملاحظة في النقل لئلا يتطير الى الوضع بمعنى آخر وليس فيه اية معتبر فيه
 برامه فانتفاءه باعتبار انتفاء الوضع كما لمسا سيرة سواد كان الوضعان من واضع في
 من وضع واحد في زمان واحد في زمانين وسواء وجد المناسبة له لا فالجواز دخل
 في المشترك وبعضهم اذ جرد فيما تحلل النقل واستطاع فيه المناسبة منه وقال في التحلل
 النقل فاما المناسبة فهو المنقول والافعال المحل والمص في عالم امر الوجود اعتبارا في
 المناسبة فيه لخصه **قوله** من غير نظر الى المعنى الاول والمعنى السابق على الحد المعين
 سواء كان منها او غيرها فلا يشك على ان يثبت المشترك باللفظ لعدم ان يثبت في الجواز

قير معبرا
 لانه يوصل

ليس الوضع له المناسبة بذلك للقيس بل لبعض حقيقي اخر هذا اللفظ واما اللفظ المسمى في
 حقيقي المناسبة له بعض حقيقي في ربي خط المناسبة الى غير الحقيقي فخرج عن المقسم
 ان المعبرة اذ اذ قد مر ان قوله من غير نظر الى المعنى الاولوية تفسيره قوله على السيرة وان
 الملاحظة المستوعبة بين الوضعين عدم سلاطة الاول في الثاني لا المعينة في الزمانية كليا بل من
 عبارة المصنف حيث جعل قوله ثم نقل في مقابلة قوله على السيرة والملاحظة الوضع المخرج
 من ان يكون بينهما اية غيرهما لمعرفته ان الاشتراك بين العاني آه الاشتراك في اللغويين
 المشاركة في الظاهر لا اشتراك تلك العاني فيه الاشتراك فيه على الحقيقة ولا اتصال لا اشتراك
 الاشتراك بمعنى التخصيص كونه محذور **قوله** فاما ان يشترك آه اي لا يستعمل فيه بدون التسمية
 لانه لا يستعمل فيه اصلا في جوار ان يكون معنى كما عند قوم دون ذلكا جامع المنقول الجاز
 والحقيقة **قوله** والناقل الى الاقسام المتعددة باعتبار اننا قل والمنقول عنه ستة مثلا ان
 يتردد منها في الاقسام المتعددة هي النقل من اللغة الى الشرع او العرفه العام والخاص والبرقي
 غير متحققة كذا قالوا وفيه ان الحقيقة الطارئة كلفظ الايمان في التصديق ليست مجازا
 وهو ظاهر ولا لعله في المشترك للملاحظة الوضع الذي فيها نلوم يدخل في المنقول لعله
 فحقق النقل من اللغة الى اللغة اما العرفه العام اي بالاعتين فاقوله **قوله** كذا يذهب آه اليب نعم
 رفق وكما ينبغي على بعض القراء كذا في الصريح **قوله** من النقل تخصيصه لذات التصديق ما يركب على
 في العالم من غلب على ما يركب ويقع على الملك والحيث **قوله** وقيل الى ان من خاصة وقدره للعلم
 في التفسير الكبير والعلامات الشرياني وعبارة المتاح شتمه بها للفرس واليه نقل وان كان
 الشارح **قوله** واعلم آه يريه ان اللفظ اذ اللفظ بالقياس الى المعنى معين فاقسام القسمة الاولى
 متباينة وكذا الاقسام القسمة الثانية والاقسام القسمة الاولى مع اقسام القسمة الثانية فهي
 متباينة ولا اعتبار فلا بد من اعتبار قيد الحقيقة في قوله فان كان معناه واحدا وان كان كثيرا فلا
 يعامل الكلي بقابل التخييل والسلب اذ المعتبر في عدم الكلي بقابلية الوجود وليس تعميم
 عليها **قوله** ويجوز في كلامه قد مر من انه يعامل بعدم الملكة **قوله** وقس على ذلك حال المنقول في بعض

بيان الحقيقة والجهل فان المنقول حقيقة من وجه مجاز من وجه فبما نرى انهما **قد**
وكذا بين الحقيقة والجهل في انهما لا يجتمعان في الاكتمال اشارة الى ان ساعدا ما ذكر
لا يتقابلان فالمنقول لا يجمع الحقيقة والجهل وكذا المشتق كلفظ الشمس بالنسبة الى الضم
ان اعتبر الصلة بكون مجازا وان اعتبر الوضع لكان مشتركاً وكذا المنقول مع المشتق
بان يوجد المناسبة بين المعنيين ويكون مجزاً محضاً عند فهم ذلك **قد** او العود
لخاصة اي ما يتبعها فاقوله والشرع وان كان دخلاً فيه الا انه يخرج من ذلك **قد**
كما صرح للفناء جمع فاجب يعني الضم على ما في القاموس وانما قد جمع فاعلم يعني
المستويب الى علم المتعارف لكن لم يستعمل غيره فاجزأ المعنى اصلاً **قد** لما صدر عن الفاعل
في الصراح فعل بالفتح كرون وبالكسر كرون فهو في الاصل لما صدر عن الفاعل استعماله في
الشئ مجزاً والتعريفات اللغوية تعريفات لغوية فلا باس في اخذ الفاعل في
تحييت الفعل **قد** وكالدولان لفتح الواو مصدر واديد واديد المسك كفتح ج **قد**
بالكسر كوجه خور كذا في الصراح **قد** الاولي ان يقال في الصراح والناج وغيرهما الدولان
كرويتك فعلى هذا هو موضوع لتقليد المشتق بين الحركتين فيكون حقيقة فيها وفي معنى
حواشي شرح الاداب السعوى الله في المنة الطولوت وقيل المنة في المسك فالفعل على اوله
للمناسبة بين فوا المعنى اللغوي وبين المعنى الاصطلاحي وعلى الثاني للمناسبة بين انهما
وعلى اي تقدير لا يخفى ان يعتبر المنقول عن الحركة حركتها المشبهة بالمعنى الصريح
قد ثم نقله الى اصطلاح المناظري اذ هو الضمير رعاية لتساوي حيث جعلنا نقل العرفية
لخاصة كانه ترتيب الاثر ما هو اثر في نفسه وجوده اذ قد اومأ على انه صلاحه
وليخرج ان ينسب اليه ويقال انه مؤخر **قد** ليس حقيقة آية الى معنى ذلك اللفظ المنقول
باسم الحقيقة والجهل باعتبارين فلا يرد ان الحقيقة لا يلزم ان يكون معناها كقول **قد**
ان استعماله في اشارة الى انما يرد من قيد الاستعمال في المتن فان اللفظ قبل الاستعمال ليس
حقيقة ولا مجازاً لكن لما كان هذا القسم ساقطاً عن درجة الاعتبار لان المقصود من وضعه

لما قد لا يستلزم ان يعتبر هذا القيد بالتحليل والافساح عن التقسيم **قد** وانما في المعنى
الاولي غير المسبوق يعني الخلقية ويعني ايضا ان يستعمل فيه بعد الفعل كما كان يستعمل فيه
قبل الفعل اذ لا يرد **قد** وهو المنقول عنه فاوله والثاني بالمنقول عنه والمنقول اليه
اشارة الى ان ليس المراد بالاول والثاني ما يتبادر منها اعني المعنيين اللذين بينهما تعلق وتوهم
بمعنى بل ما يتقدم عليه معنى آخر ما يتقدم عليه فيجعل فيه اللفظ للقياس الى الحقيقة
من ولجدها الى الاخر ولا مجازاً **قد** وجب يعني فعلاً يعني المعنى يستوي فيه المذكور
الموت الا ان موصوفه غير مذكور فانه قد دخله انما الموت وقيل بالناس مجزاً
بفتحة في ذلك فاذا كان الحقيقة يعني المعنى يجب ان يقال ان انما فيه ليست الدالة
على النقل بعبارة كون كل من النقل والتأنيث فرعاً او قيل ان انما كانت في قبل النقل ان
اعبر صفة لموت غير مذكور ثم نقل منه **قد** فلا شك في انما لان فعلها يعني فاعلم
في فيه الملك والموت والحقيقة هنا صفة لا كماله ويحذف انما وانما يعتبر واحد
لان فظ انما بصير حقيقة بالامتثال في انسب بالثبت والمعلومة فثبتت في مقامه **قد**
المثبت كما في مجازات المجاز فانه ثبتت في غير مقامه فانه غير مثبت وكذا في معلوم الدالة
من مجاز اي صدر منه **قد** فهو على الجواز فيكون لفظ المجاز ظرف مكان وقالوا
الابض ان من كان جازاً كان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه **قد** ما مرنا
تقسيم اللفظ آية ما مر من تقسيم اللفظ المفرد الى اداة والكلمة والاسم وتقسيمه الى المادي
والكلمي والمشتق والمنقول والحقيقة والمجاز والقصر على الاخير قصير فلا يكون من
القاصدين فهذا القسم مقام التقسيم السابقين وانما هما على ما والمطالع وقوله
يو وكما مر اه مخطوط على قوله وهما لم يصلح آه والمراد بكل لفظ مفرد بقرينة
على تقديمه على تقسيم الكتب وابرأ لفظه كل من ان المناسب للتقسيم ترك التقسيم
على شموله لجميع الاقسام وادخل القاء في خبره بناء على جواز دخوله في خبره كقولنا
الملك غير موصوفه نحو كل رجل فله درهم وليس المقصود منه افرق بين هذا التقسيم

وام

وَمِنْهَا مَا

قلوب

تحقيقه ونظامه فله تعالى ومنهم الذين يؤذون النبي وفيما نحن فيه من هذا القبيل يأتوا
ظهور فساد نظمهم وأصولهم وجه استفادة تحصيلهم النعيم بالعباد المجرم فانه قد يكون تغير
واما النعيم عنهم ببعض الناس دون بعض الغضلاء والاعمال واما التعبير عن اعتقادهم
بالنظر اسادة الى قوله تعالى ان بعض الظن اثم واما التعبير عن جرمهم بالظن الضعيف المجرم
مع عدم الاطراء في جميع نطاق هذا الكلام لا يخرج عن عدم الافادة فضلا عن افادة للتحسين
قوله موصوف بالوصف احد المتأخرين بالآخر في المصالح الفصل كساد مختص
ودرت محتاج شدة وهو المذهب دون مصطلح هذا المعاني على ما دهم في وصفه الطوق
ولجروا على الناطق من قبل تحريك سري **قوله** والفصل صفة الطوق ابداء الفارق بين
الناطق فيصير بين سيف صار من ان لا وصفه الصفة والثاني صفة الموصوف كالحرف به
في حاشيته شرح مختصر اصوله **قوله** مع صدق الناطق على ذات اخرى وهو الذي في لغته كمن
الايح محتاج للحرف **قوله** والعبادتها آة لصدة كل واحد منها بدون الآخر **قوله** للنبي
الغالب بعد تساد في الصدق يكون ان يلهم من ذلك الاتحاد والغموم **قوله** وكان مثار
كما اشار اليه الشارح في قوله نعم **قوله** كماله في آة الاتحاد في الذات يعني جعلها على
اتحاد واحدة **قوله** لما فرغ من المصنف آة أي عن تعيين المذهب بيان اساسه شرح في تقسيم
مركب وبيان اساس وهذه الشبهة لروية نظر الى ترتيب الذي التزمه المصنف ما يذهب
تعيين اوله على ان هذا البند او يجب اخر وليس نعم لما قبل **قوله** الاظن به آة يعقبا
عن ابن العربي ان كماله الشارح في المظهر ان تقدم العبارة الثانية للعلم والوصول الى
سبيلها بل لا يزعم خلافا المذهب اعلم ما فعله المصنف من ان كفاة على حكمة السموت لا تظهر
منها العبارة الثانية ولا كفاة بعدم الاستيعاب المذكور وانما لا يظهر لان الظاهر ان الشارح في
عبارة الحق بالعبارة المشهورة بين القوم في الكلب اقام ثم عطف عليها ما هو المصنف مأخو
ض من شأنه في قوله على المذهب مروي بالعبارة والجب من غير الفائدة السامعة بما لا يفهم من
الذي لا يقره والمظهر ان يقال قوله الفائدة السامعة للعبارة السامعة انما استفاد من

فحينئذ ينكشف في الحقيقة فيكونها ثابتة **قوله** هذا القدر هو السكون أي بمعنى قوله ويكون
 عطف على قوله قيد وتفسير هو السكون بعد تفسيره بالبيان المشهور **قوله** إذ فيه نوع إيهام
 المفهوم من أنه لا ينطبق للخطاب بعده أصلا وليس بلام **قوله** أي في نوع تفسيره في
 الفائدة السابعة وكان في الفائدة السابعة نوع إيهام **قوله** أي لا يستلزم عاد أي ليس بالاشتباع
 الله ابتدئ فكيف على وجه التبعية إذ كل من المستند والمستند اليه كذلك من المكسب التام ليس
 أحدهما تابعا للآخر بل مجرد الاستدلال عاده قوله بفعله متعلق بالشارح **قوله** أي
 كما إذا قيل أنه فانه مفعول مطلق لقوله مستقبا أي استدل عاده وانتظرا لما إذا قيل **قوله** لأن
 للخطاب ينطبق أي ما يكون سائلا منكم كما إذا قلنا من حيث زيد وأن الفعل في تقديره وجوده
 يحتاج إليه **قوله** ولا يكون مستقبا أنه قبل بلزم أنه يكون زيد عطف في مقام التعداد مركبا بالانه
 يفيد الخطاب فائدة لا ينطبق لها للفظ آخر والجواب أن لا يكون لاسماء المعودة مركبة
 وليس كذلك بل لا تنطبق لها المعنى ولا مثله لها من حيث المعنى مستوية للفظ **قوله**
 وإن كانت من حيث الفرض غير مستوية **قوله** لقولنا إن يكون أي معنى لا تعرض على الخطأ
 في القدر برهائين والمبادر من قولنا جعل الصدق والكذب يكون ذلك الاحتمال في نفس الأمر
 الخبر بجعلها في نفس الأمر وقد خرج بذلك في جواب حيث ولا كل خبر صادق فيتم الصدق
 الواقع وحل الاحتمال على المعنى لا على الكلام والخاص بالتحقيق ولا فائدة فيه سوى التيقن
 التعريف وحله على ما يساق إليه الدهن **قوله** لأنه لا معنى للاختلاف يعني أن لفظ الجحالة مستلزم
 يجب حذفه ولا أقل غير مريض ولم يقل غير صحيح لأن اشتغال التعريف على لفظ الجحالة لا ينافي
 صحة بعضه في شرح المطالع وبعضهم اطلاق الكلام بغيره استحقاق وهو ما لا يثبت
قوله والجواب أن الملاءمة خلاف تسليم أن الملاءمة من احتمال المعنى التعريفي المتبادر كما ذكره الموضي
 كما ذكره كنه الملاءمة أن المكسب التام لا يحصل الصدق والكذب في نفسه كما هو المتبادر من غير تعريفي
 بل خصوصية زائدة على كونه مركبا تاما بل بالنظر إلى ماهية الكليته وهو كونه ثبوت شيئا
 أو انتفاء عنه فيثبت فيه جميع الأخبار الصادقة والجازية التي نشأ صدقها أو كونهما **قوله**

ما يتردد

عن ماهية سره كانت خصوصية المكسب أو خصوصية الطرفين أو من آخر فظهر ذلك **قوله**
 أي من التعريف على المعنى المتبادر من أن لا يبعد اللفظ بالطالب والخاص الذي ذكره قدس سره الله
 أفاد إجماع التعريف بالتأويل وحل الاحتمال على المكسب الذي وادعي أنه معناه علم قد
 أفاد الكلام على نفسه نوع عند خرافات لإيهام **قوله** المستعمل لا يحصل وعطف عليه
 تنقيها على أن الله مفعول الكلي فان الماهية يدل على الكليته كما ينبغي **قوله** أي ثبوت الشيء
 آحادا وتصل شيئا بشيئ **قوله** أو لفصل شيئا عن شيء من غير طريق التمثيل **قوله** وكذا ما يروى أن
 شل قولنا أنه لا يخبر بالجملة التي من شأنه صدقها أو كذا بالخصوصية الطرفين لا بالخاصية
 عند قطع النظر عن تلك الخصوصية فإن قال قائل قطع النظر عن الخارج كاف في جهة التعريف
 فقد سمي **قوله** فلا أمكالة ومن قال إن اخبار الخصوصية وحديث الخاصية خصوصية والتعريف
 خارجة عن تعريفه فقد سمي لظهور صدق التعريف عليها حال كونها مأخوذة بتلك الحقيقة **قوله**
الجواب أنه ربما قدس سره بأن صدق المخبر في تعريفه خبر صفة للمكسب وهو علم عن
 الشيء معلوما به اعلم صحة على التحقيق الذي ذكره في احتمال الصدق والكذب ولا ينافي هذا
 لفظيان أو الخبر والصدق والكذب أمور معلومة فاشتغالها على أحد لا يضر في الأصل في التعريف
 أن يكون حقيقيا مع أن ادعاء معلومية حقيقة الخبر والصدق والكذب كما يعطى الطريق
قوله سطا بقية الغيبة لا يعاينها أو لا يسميها التي تعلق بها الصلة لها وقدر أوليت بها فحله
 المصيبة التي بين المشئين في حد ذاتها وحاصلها سطا بقية النسبة من حيث أنها مذكورة بنفسه
 بيمين الطرفين **قوله** ولم يعبر بالخارج أي الخارج عن مفهوم المكسب وماهية **قوله** وهو ما إذا استلزم
 سماء التميز لا نشأ من داخل الجحالة يحصل لأن الملاءمة من حصول تقييم المكسب التام أو كونه
 الكلام السابق **قوله** لأنه لا ملاءمة أصلا تعني ليس الملاءمة بالأولية في المقن الفصل بل
 يكسب بالأساطير بأن يكون موضوعا له فالمراد بقوله وصحيته أن يكون دلالة بغيره الوضع له
 تعريفه وقصرها تفسير الأولية ولا من المتبادر كما قيل أن دلالة الأمر على طلب الفعل دلالة تعينية لأن
 طلب مدلوله من الفعل قد فرغ من الطلب وان كان مدلوله التعريفية لكن طلب الفعل مدلوله لا يثبت له

البدئية

المراد

فمنهم من يرضون له **قوله** اما ان يعارض الاستعلاء آية اي يفهم منه عند المتكلم نفسه كمالا شيئا
 من كون عالمه اولاً وان يقاوت النسابة لا يفهم منه الاستعلاء والخصوع لا انه يفهم السبق
 حتى يرد اليه في قسم وهو ان لا يقاوت شيئا منها **قوله** اعترض عليه آية هذا اعتراض ذكره الشارح
 به في شرح المطالع قال لا بد ان استبعد المقتضى بين الامر وبين الاختيار في دلالتها على
 طلب الفعل او لا بد من الخروج من حيث زيد الاضرب فانه لا يطلب الفعل لكن بالذات
 بل براسطة يشهد بطلان هذا يجوز ان يكون واعرض على صفة المعلوم ويكون في قوله لا بد
 اشارة الى صحة الاحتراز وعلل ذكره في صفة المفعول ويكون ان يجاب **قوله** فكيف يخرج آية
 لانه يلزم اخراج الخارج **قوله** بان الملة لا احترازه بل قد ظهر لك ما ذكرنا من معنى قوله فورد
 وصيغة خروج تلك الاختيار لعدم دلالتها على طلب الفعل بل توسطه الوضع له وما قيل انها
 خارجة عن القسم لانه الدال بالمطابقة قد دفع بما قد عرفت من بيان الشرح ان قيد
قوله بالمطابقة فليس من حيث التقطد من المعنى وانما في الحقيقة قسمته للدال بالوضع مطابقة
 لاختياره دلالة في القسم كونه دالة على الطلب دلالة التزميت **قوله** فيكون داخل في الملة
 قيل جوفها فرع كونه داخل في الملة الذي هو قسم الدال بالمطابقة لا انها على طلب
 الفعل تضمنت ادلا من قبل المستد في تلك الدلالة والجزء الذي هو هذا القسم ان لا يكون الامر
 قسماً منه فكل ان لا يطلب الفعل هنا الطلب الفعل من فاعل المفعول لانه لما كان حصراً في القسم
 باعتبار الدلالة على طلب الفعل وعدمها ولا خلاف في دلالتها على استقواء من الذكر **قوله** كان دالها
 عن لا فاشارة دفع الشرع الناشئ من عجزها تحت الاشياء وهو ان اذا كانت داخل في الملة
 لخرابها من الامران فيبطل الخطر الاشارة في قسمه من عدم دخولها في باقي الاقسام
 حاصل الدفع ان دالها على طلب الفعل محمودة لان الاختيار عن طلب الفعل لا يطلب
 الفعل فاذا كان ذلك الاختيار مستعمل فيه بالقيمة المعينة له لا يكون لازماً بينا له بالغير
 الخاص فيستحق الدلالة التامة فلا يبعد من اخبر لانها في اصل الوضع اختياراً والمعتبر في القسم
 حاصل الاصل وفيه اشارة الى ان عدم عدمه امر ليس له بها لفتها صنع لاسر فان اسما لافعال

وجهه

قوله

الدلالة

الدلالة بالوضع على طلب الفعل عندهم امر واقعاً فلا داع ان الظاهر هذا بعد من
 لان عندهم يشترط عندها اصل او قبلا الملة من الامر مطلق الدال على طلب الفعل **قوله**
 بل الاختيار اما اطلب منك الفعل فافهم انما كتب عليك الصلوة فلا ان معني كتب ارجب
 فيكون اجتنابها عن الجواب الصلوة الذي هو عبارة عن طلب الفعل لزوماً **قوله** خارجة
 عن القسم اي ليس دلالتها في شيء من اقسامها فانه معني الجزية عن القسم **قوله** اما
 استفهام آية لم ينع **قوله** حذر تحت اقسام الباقية مع ان لانه ومع من القسم يقتضي ذلك
 بظهورها فالامتنان في جوابه تحت القيمة وكذا في قوله **قوله** فليعلم دخول تحت امر
قوله ويندرج آية اي يندرج فيه المكلف امام الذي دخل عليه حرف القسم وحرف الترجي
 وحرف القسم وحرف النداء فان كلها اشارات مسببة على ان في خبر المتكلم من شيء من
 الجملة وترجيده وانقسم فان معنى بالله اقسمت بالله والنداء او اعني انا زائد على
 الخارج وتعريف المناقبة بالمطوب اقباله لا يشرط كون معنى النداء اطلب الاقبال
 حتى يرد عليه انه لطلب الفعل من الخاطب فانه تعريف بالانزاع **قوله** قيل عليه آية مني
 لا اعتراض توهم ان النفي في القسم الثاني منجبه للنفس الطلب بناء على انفاية في اقسام
 المذكورة له من النفي والترجي والقسم والنداء ومعني الجواب ان النفي منجبه الى الطلب
 والعقد معا وفي الاستفهام تحقيق استنفار للطلب بالنظر الى العقد **قوله** كنه لا يبعد آية
 انهم ليس بفعل **قوله** يجب اي باعتبار حقيقة ماهية **قوله** بل هو انفعال لانه نفس العلم
 بهما بالخصوص فيكون انفعالاً او الصورة الحاصلة فيكون كفا **قوله** كنه بعدد دالها
 قال ان اهم واعلم امر اخر في ذلك ان المطلوب بالامر ما يكون مفرداً فيحصله من كان
 من مقوله الفعل **قوله** والمبادرة لم يستعملها الاصل اصطلاح ولا بالمبادرة عند اهل
 الاصطلاح المعني المصطلح كونه حقيقياً واما عدا مجازياً **قوله** على ما استفهام اي الجمل
 الاستفهامية فلا يندرج في التبيين والجواب بان الملة والفعل ما هو معنى اخذ اشتقاق
 اللفظ المستعمل والمثبت في انه ليس للاستفهام في مثل اريد قائم ماخذ اشتقاقه سواء كان

لفعل الفعل اولاً ليس بشئ اما اذا خلا من ذلك لانه لا يخلو الفعل على ذلك واما ثانياً فلا يخرج
عن الامر وهو رديح **قوله** لا الفهم الذي هو فعل المتكلم اذ لا معنى لطلبه فعل نفسه عن
غيره **قوله** والمفهوم فعل بحسب الحقيقة **قوله** فيلزم ما ذكرناه من عدم الوجود في الشيء **قوله**
فان قلت التفسير آه اثبات الحقيقة الموهبة اعني كنهه لا يدل على طلب الفعل بالوضع بعد
تسليم ان المراد بالفعل ما بعد عيناها ان المتبادر من لفظ الفعل فعل الجوارح والفهم ليس
منه فيصدق عليه انه لا يدل على طلب الفعل فيندرج في الشيء **قوله** قلت آه انقص المحال
ايما ذكرت ليس بصحيح لاننا لم نذكر ان يكون شئ فذهني من الاوامر المشتقة من الفهم
وما في زنده امر وهو باطل قطعاً ويمكن ان يقال انه منع للمبادر المذكور بسند لزوم خروج
مثل ذهني **قوله** بان المقصود الاصل اي الفهم لا يخلو فلا ينافي ما سبق من ان المطلوب
بالاستفهام فهم المخاطب لان ذلك مطلوب من الصيغة ودلولها واما قال الاصل فلا
ينافي لان استعمال افعالهم غير ممكن لكنه بالشيء **قوله** والامر وذلك سهل لان المناسبة محتملة
بالنظر الى المقصود بالفتح غير محتملة بالنظر الى المقصود الاصل والى ذلك غرض على ظاهر
المبادر الى الفهم من كون كلمة لا السلب **قوله** فلا يكون مقدوراً للعهد لان متعلقه قد تحاشا
والمكلف به لا يلد ان يكون حاصل بتفصيل العبد لتحقيق فائدة التكليف **قوله** كف انفسه
في الخارج اكلف باذنه اذ لا يمتنع ان يكون مستقلاً عن فعله من الفعل انفسه يصدر
عنها بالاختيار بعد الميل الى شئ **قوله** هو اكلف عن فعل آخر اي الكلف عن فعل الكلف المتعلق
سواء كان كفاً او غيره فيدخل فيه لا يكلف فانه المطلوب به اكلف عن كف غير كلف المطلوب
ولا يدخل فيه الكلف لان المطلوب هو الكلف لا الكلف عن شئ وكذا اكلف عن الزمان مثلاً لا
المطلوب بالصيغة هو الكلف واما كونه عن الزمان فهو مستفاد من متعلقها **قوله** كما ذكره
حيث اطلق الفعل **قوله** طلب فعل غير كلف اي غير كلف عن فعل آخر في سنة السابق وان كان
طلب فعل غير كلف نحو اضرب او طلب الكف لا يكون عن فعل آخر بان يكون طلباً
اكلف نحو كلف او يكون الخصوصية مستفادة عن ذكر المتعلق نحو كلف هذا الزمان ففهم

المستفاد

قوله

فان قد قيل **قوله** وهو مقدور بمعنى ان عدم الفعل وان لم يكن مقدوراً باعتبار نفسه كونه ارضياً
حاصلاً مقدوراً باعتبار امره في الاستقبال واستمراره حاصلاً بتفصيل العبد باعتبار ان لا يستعمل الكف
الفعل فالمطلوب بالامر احداً الفعل والمطلوب بالامر استمراره **قوله** جعل الشارع في فان
قلت طلب الشيء اعم من طلب الفعل في نفسه لا تعلوا له بمجعل اعم قلت مراده قدس سره ان
الشارح في جملة اعم من حيث الصدق حيث اوجبه طلب الفهم مع انه غير متنازل كما
محيى اثر جملة **قوله** وحيث المفهوم **قوله** وقد عرفت بمقتضى الطلب بالاستفهام فهم
المخاطب للمكلم لا الفهم الذي هو فعل المتكلم وكيف لا يلد على طلب الفعل والمطلوب من الغير
سواء كان مفاداً بالذات كافي ام بالمخاطب والغايب او لا اعتبار كافي ام للمكلم نفسه وكذا في غيره
قوله على راي اي على راي من يقول ان العلم ليس مقدوراً او المطلوب بالامر الكلف **قوله**
واما لم يصرح عدم ارادة تعارضه فيجوز كونه مطلوباً بالذات كونه مطلوباً من حيث هو وجبة و
زاده **قوله** وعنده كان الظاهر انه راي مقابله لفظه فقط على راي اي راي من يقول ان العلم
باعتبار استمراره والمطلوب بالامر عدم الفعل ايما في بقى القريتين **قوله** فالاولى آه انما قال
فالاولى لانه لا يمتنع ان يقال ذهني كلام الشرح ما هو المشهور من ان المطلوب في استفهام هو فهم
المكلم لا فهم المخاطب كما يدل عليه لفظ الاستفهام وان كان كلامهم متبادراً على السامع بناء على ان
الفهم اثر الفهم فطلبه طلبه وازاد بالفعل فعل المخاطب وما قيل انه يلزم خروج لا علم بان الطول
من فعل المكلم فندفع بما عرفت من ان الطلب فيه معنى على التعارض الاعتباري فيكون المطلوب
فيه علم الغير وفهم **قوله** ان يقال اي انه يريد امره في القضية **قوله** فان ان يكون المقصود آه اي
الغرض من طلب الفعل خصوصاً في العلم الذي وجوده بوجوده على **قوله** من حيث آه اي
من حيث ذاته مع قطع النظر عما سواه فالمشعر للاطلاق **قوله** واحصوا في في الخارج اي في
وجوده بوجوده اعم سواء كان في الذهن او في الاعيان وما قيل ان المراد بالخارج خارج ذهن
المكلم مثلاً يقتضيه مثل اعلم وافهم ففهم انه يريد عليه لا علم ولا فهم فان الغرض من طلبه
في ذهن المكلم فيخرج عن الامر ويخلو في الاستفهام **قوله** فان المقصود آه يرد انه

يمكن

اراد بالمقصود المذكور فالاستفهام ايضا كذلك **ف** كما اعرفت من ان موضوع لفهم الخطاب
وان اربعة الفرض فلا نسلم ان الفرض من علمي ومنه في حصول العلم والقيام في الخارج بل
غرض حصول الفهم والعلم في ذاته وانما يطلب الفهم والتعليم كونهما وسيلة الى ما يظهران
الفرق دقيق والقول بالبعد المقصود من علمي ومنه في حصول شيء من الخارج في حصول شيء
في الذهن لازم له وفي الاستفهام بالعلم لا يجدى طائلا وتحقيق الفرق يحتاج الى مزيد تفرقة
وهو ان حصول شيء في الذهن على غير حصول الصافي اصلي **ف** عليه ان اثار حصوله على
علمي لا يرتب عليه آثارا انما انشئت كذا كما في حصول في ذهنك صورة كثر الذي هو
العلم وحسب لفتها بذهنك عالما به ويرتبط عليه آثار العلم وبه وما كان العلم عين العلوم
كما ان كثر ايضا حاصل في ذهن تلك الصورة حصولا طريفا غير موجب للتصانف بالكفر
وهو الوجه العلمي للعلوم الذي لا يرتب عليه آثار ذلك العلوم وهذا اعلى قياس حصول
الماهية في ذهن الكثر وفي الخارج ان اعرفت هذا فالفرض في الاستفهام وجود النسبة للفهم
ليس غرض من المجلة الاستفهامية الا ان يحصل الخطاب في ذهنه تلك النسبة انما اذا
نظما والفرض في الامر ليس غرضه من المجلة الاستفهامية الا ان يحصل هو ايضا في الخارج
بالحوث المستفاد من جوهره ووقوعه على الفعل لا حصول شيء في الذهن والكنية يتلهم به
في بعض احواله واسطة كونه ان ذلك الحوث لا يرتب عليه حصول شيء في الذهن
كما في فهمي فان معناه اطلب منك فهمها واقعا عليك ان معني اطلب مني اطلب منك الفهم
واقعا على ان الفهم لا يتحقق الا حصول شيء في الذهن اقتضاها لا من حيث حصوله
شيء في الذهن مقصود المتكلم وغرضه بل من حيث انه ان الفهم كما ان حصول الامر يقتضي
حصولا ثرو في الخارج وهو العلم حصول شيء في الذهن مقصود المتكلم وغرضه لكن لاس
حيث انه بل من حيث انه ان الفهم فظهور ذلك ما ذكرنا ان الفرق دقيق يحتاج الى تأمل
صادق غفل عنه المناظرون وحسبه ههنا وان الاحتياج الى قيد الكنية في الاستفهام
لان الحصول في الذهن على شيء كافي الامر والشي وان اعلم واخبر ولعل ان المطلوب بها

انظر

انصاف الخطاب بافهم والاعلم ووجوبها بوجود اصل يرتب عليه الآثار وان كان يستمر حصول
شيء في الذهن بوجود علمي **ف** الفصل الثاني في المعاني المفردة اي تصوير مفهومها
وتصنيفها والمذكور في الفصل الثالث احوال المعاني المفردة فانها احوال الكلي والذات لفظ
المبني وتدخل في المناظرة في الفراه والامر بين اذا لا يتعلق به غرض علمي **ف** المعاني
في الصور الذهنية يعني المعاني اذا وقعت في مقابلة الفاظ كافي الثمن حيث جعل الفصل
الاول في الفاظ واساني في المعاني يراد بها الصور الذهنية وليس المقصود تعريف المعاني فانه
معلوم ان عبارة عما يقصد من اللفظ والصورة الذهنية تطلق على العلم على العلوم لحصول
كلها في الذهن الاول يوجد اصلي والثاني بوجه فاني بغيره منطبق على المذهبين مع ان
الفرق بين الفريقين الفعلي كما بين في موضعه ومن لم يفرق بين العلم والعلوم يخبر في فهم الا
خلافات بين المذهبين والحمد لله **ف** من حيث وضعها بالها اتم بقل من حيث لها الفاظ
يشتمل المعاني المنصية والامر است حيث يطلق عليها المعاني لان يكون المعاني بالار اللفظ
بهم ان يكون موضوعا له وان يكون لازما لوضع له وما قيل ان ذلك المعاني معاني سائدة لافعال
تخففه ان لا يجدى في مخطا من حيث الفاعل في التقصيص او التزامه **ف** كاهر انظر لوجه
الاحتياج العالي **ف** من عين اما مقدم نفسي منه او اسم الى اعلان كان وكذا لفظ الفهم والحق
حين كونه مقصودا لوجهه يعني المقصود نفس عليه تدبر من في تحقق المظالم في جمل شيء
تحقق لصور او ما كونه اسم كان فبني على تشبيه ما وقع عليه المقصود كما وقع فيه **ف** اي
المقصد هذه الوجه اجيب من حيث المعنى والاول من حيث اللفظ **ف** بل من حيث آه اشارة
الى ان الكنية تقييدية وان المعنى فيه تعلق قصته المتكلم به من اللفظ في وقت ما كونه ما
خود في غير من لا يكتفي بوجه الموضع **ف** غير معتبر في الافادة والاستعانة فلا يقصد العلم
من اللفظ لبيها **ف** كما سوت آه من عدم اقتضاها **ف** فلا ذلك اي الجلي ان لا يكون تصديقا
من اللفظ لا بالوضع ثالث من حيث آه تشبها على اعتبار الوضع وما عدم فكل المقصد فلا لا
لفظ المعنى عليه كونه معتبرا في مفهومه وقيل معناه اي لا جلي كون الوضع مسببا المقصد **ف**

في حيث وضعه اذ انما تليق بغيره على ان الملة قصد لها ان على فانها تليق
ويوجد غير ان الوضع ليس سببا للقصد **قوله** لا يحد اصل حيثما اذ سواه تعلق بها القصد في وقت
اولا تليقها في حيثما يقع الموضوعة لها الاقفاظ وغيرها من وضعه اذ لا يحد سواه
قصد اذ تليقها على ان لا يحد في هذا الاطلاق الوضع كما لا يلزم القصد وان المراد بالصلاحية
اعم من التقييد والبهيدة **قوله** لا يحد بالذات مما يكون قيد المودة لا يخرج المعاني للكية
قوله وعلى الثاني بصلاحية الاذلة اذ فان اريد بالمفردة ما يصلح ان **قوله** بكونه قيد
لفردا لصلاحية جميع المعاني الاذلة والذات كسب يجب وضعه الاقفاظ وان اريد المفردة بالفضل
كان اعتبارا لصلاحية في المعاني لفرد **قوله** ليس المراد اذ في وصف المعاني بالاذلة باعتبار نفسه
كما في قولهم الجسم اما متفردا وركبا على ما هو ظاهره لا يحد من اجزائه عليه **قوله** بل المراد اذ
هذه العبارة في انه وصف المعاني بحال متعلقه بغيره قائم بالذات وقوله في المعاني المتفردة
لغيره انه وصف له بحال نفسه الا انه وصف حصل له بسبب وصف التفظ وقوله في الاذلة و
التركيب اذ لا يحصل المعنيين بان يراد بالجميع ما يحصل بسبب الفرد ان يراد بها يكون وصفا
بحال متعلقه وكذا قوله في ان يراد بها بالاقفاظ متفردة اذ لكن قوله المعاني المتفردة يراد
على انه وصف له بحال نفسه لان الوصف بحال المتعلق لا يحد بكونه المتعلق فلا يقال في زيد
قائم القيد زيد قائم على اني تقديره لا بد من حيث احد اعتبارين عن الظاهر وتعلقه على ان بيان
للاذلة بل اشارة بغيره **قوله** وبعبارة اخرى مغايرة للاواني والجمال والمقتضيل **قوله** ما لا يستفاد
جسمه اذ هذا على عدم اعتبار القصد في تعريف المفرد كما وقع في عبارة المتقدمين او قد لا
ستفاد يدل على القصد لا على استطاع الا فاد **قوله** والاذا لم يكن التقييد من حيث ان الاذلة كما هو
السابق الى المقوم والاصل النحط الفائدة القيد المخير **قوله** والكلام هنا اي في هذا الفصل في
المعاني المفردة دون المركبة فلذا اخضع العنود لها **قوله** كما ستعرف من انه لو لم يخص الكلام بال
المعاني المفردة ليجل الحصار جزء الماهية والجنس والفصل بمثل الجواهر الماطي **قوله** فكل مفهوم
اي مفهوم مفرد كما هي تقسم العنود وتوحد في الشفاء على ان القسم للكل والجزء للمفرد والجزء

والفهم

والفهم يتحدد بالذات مختلفا ان لا اعتبار في حيث فهم من اللفظ ليس مقبولا من حيث
قصد سواه يسمى معنى غير البعض في العنوان رعاية لمقابلة الفصل الاول حيث يدل عنوانه
الاقفاظ المفردة في القسم بالمفهوم لانها باعتبار حصولها في الذهن ولو بوجه ما ان اريد
الحصول بالفعل وبوجه خاص ان اريد ما يمكن ان يحصل **قوله** محض الكلام في الناحية التخييل
هريذ كون اي ما ظهر وحصل بعد التفتيش والفتيح من الكلام في توقيت الكل والجزء
هذا المذكور **قوله** في العقل اي عند العقل وفي المذهب ليشتمل الجزئي بمحصوله اي مع قطع
النظر عن ما هو خارج عنه **قوله** فرض صدقه اي تخويله بجهة الجواب دون التفتيش والاعتبار
كما في تعريفه المتصلة حيث قالوا صدق الثاني على فرض صدق المقدم فان للعقل تقدير
كل شيء ولو لم يكن له تعدد بالصدق في الجزئي وتصوره كيف يحكم بسلامة عنه **قوله** الخصال
منه اذ لان الهندية والحرية الشخصية ما عدا له عن تجزئ ذلك **قوله** والكلية امكان
اذ اي كونه بحيث يمكن فرض الاشتراك فلا بد ان الامكان وصف الفرض والكلية صفة
المعاني فكيف حصل احداهما على الآخر والحال ان الكلية لا تقتضي الاشتراك في نفس الامر ولا فرضه
بالفعل بل يكفي فيها امكان الفرض والجزئية تقتضي تناوعا واعتبارا **قوله** كما ان ظاهر
العبارة ليدل على ان اقسام المنع الفرض تصويره يدل على ان المنع هو نفس التصور وليس كذلك
اذ المنع من حال المفهوم على كثيرين ليس صورة الحاصلة في العقل بل اذ كانت باعتبار حصوله
فيس **قوله** ولا يمكن المعنى معني لان المفهوم هو المعنى فخصيصه التقدير كل معني جزئي ان منع نفس
تصوره معناه فيكون المعنى معني **قوله** فيقولون اذ وانهم يدعون المقسم وصري عن تعبير
التعريف **قوله** يريد انه لو قيل آتاه عبارة السابح في يدل على المقصود بان فائدة قيد
النفس حيث زاد في الموضوعين لفظ مجرد والسبيل قدس سره وتعرض بيان فائدة التعر
ايضا فكيف يصح قوله بريد فقيل ان بريد بانها الا انه لو قيل بان فائدة قيد التصور لظهورها
ولا يخفى انه مجرد دعوى لا شاهد عليه وعندني ان مقصوده قدس سره ان ظاهر العبارة
وان كان اذ على شريكات لفائدة فيه التصور كمن مراد به بيان فائدة القيد لان معني قوله

لا يمنع الاشتراك في نفس الامر كما هو المتبادر ولو نظرنا الى الخارج عن نفس المصور اي
 عن المفهوم من حيث انه متصور فلو لم يذكر القيد من دخل مفهوم الواجب في الخرجي ان قيل بما
 يمنع عن الشك في اذ الوجه ان قيل ما يمنع تصور عن الشك في تعريف الابل
 بالخارجي اشارة الى ان مراده بالخارج ما ذكرناه الاسبق في الذهن اذا ما برزت نفس الامر في الله
 قدس سره ذكر في حاشي الخاطيع ان الصحيح في زيادة قيد النفس هنا في ان يرفع يمنع تصور
 عن الشك ان يكون له دخل فيه ولو زيد به ما يكون مستقلا فيه **قوله** بلجاء الى ذلك لا يجد
 فقيده النفس احتياط لان فهم الخرجي **قوله** يفهم منه انه امر لا م الامتداد لانه على ما كان
 هذا الفهم كونه متبادرا على الخارج به في حاشي الخاطيع فقيده التصور خروبي **قوله** ونفس
 الطرف فلهذا يرفع قوله معه في العقل **قوله** اي ابتداء آه يعني امتداد الخرجي الى المفهوم مجازي
 فانه موصوف بالاشياء لا اشتراك في الان صور الاشياء بصورة الخرجي واسند اليه بالاشياء في الاشياء
 كما في اوله حتى على ثلاث فوله منه ان المفهوم **قوله** ويمنع عنه ذلك اي يمنع من
 الاشتراك في المفهوم عطف تفسيره بقوله يمنع العقل كما عرفت **قوله** قبل لا يرفع فيه اشارة
 الى ما نقلناه من حاشي الخاطيع فانه امتداد الخرجي الى المفهوم ظاهر في استتال ذلك **قوله**
 مع ما لحظه به ان التوحيد في برهان يدعى الحضر في فرد واحد ولا يمكن وجود فرد
 آخر فولا لانه مع حصوله لا يتعين بالوحدة كيف يجوز التعدد **قوله** صدقها في نفس الامر
 اي جعلها في حدها من غير اعتبار معتبر ورفض فادى **قوله** على الاشياء لها سبب في الاشياء
 التي يكون الخرجي طرف نفسا مساو كان طرفا لوجودها ولا في شمل السبب التي يتصف بها
 شياء بالخارج وان لم يكن موجودا في الخارج وكذلك الذهنية في شمل السبب التي يتصف
 بها الاشياء في الذهن وان لم يكن موجودة في متصورة **قوله** فان كونا يرفض في الخارج آه
 اي كونا يرفض طرفه الخرجي نفسه فهو متصف بالشيء في الخارج لا انصافه بغيره اعلم
 والجار ولولا بكونه مطروحة للخارج وكذا في قوله كل ما يرفض في الذهن وانما زاد قيد
 النفس بناء على ما هو التحقيق من مذهب الشيخ ان القضية المحصورة في جانب الموضوع

انصاف ذات الموضوع بالوصف العرفي بالفعل بحسب الفرض شخصيا على المالك ليخرج
 عدم المكان صدق الاشياء على شيء من الاشياء بخلاف ما اذا قيل كل ما هو في الخارج شيء في الخارج
 فانه يتجه عليه نظر الى الظاهر ان الامم من كون كل ما هو بالفعل في الخارج ادق في الذهن شيئا
 ان لا يكون الاشياء صادقة بالفعل على شيء من الاشياء لا عدم امكان صدقه عليه وان قيل اذا
 لم يكن صدق الاشياء على شيء من الاشياء فكيف يصدق تعريفها لكل عليه والحال انه قسم من
 المفهوم وكل مفهوم شيء وكذا العبر في مفهومه التصور والتصوير هو حصول صورة الشيء
 في العقل قلت مفهوم الاشياء في ذاته شيء ولا المتعدي في كون اشياء في النفس والكل في
 انه لا يصدق ذلك المفهوم على شيء من الاشياء في نفس الامر فتدبر فانه ما لم يوجد المتعدي
 في خبره وافرادا شكوكا لا عيني على انهم على شيء **قوله** فلا يصدق آه اي فلا يمكن صدقه
 كما يدل عليه السوق اذا لا فرد النفس الامر سوى الخارج والذهن وقد عرفت انما يرفض فيها
 هو شيء فاما ان صدق الاشياء عليه فممكن ان كان اجتماع النقيضين **قوله** وكلا لا يمكن بالمكان
 العام بمعنى سلب الضرورية عن احد الطرفين لا بمعنى سلب الضرورية عن الجانب المتخالف
 لانه غير شامل للاقسام الثلاثة **قوله** فان كل مفهوم اي ما يرفض انصافا بالمفهومية بالفعل بالامر
قوله فانه يصدق آه اما واجب او ممكن او خاص بالحس العقلي وكل منهما ممكن عام فيمنع
 آه لا شائع صدق النقيضين على شيء واحد واما صدق الشيء والمفهوم على الاشياء واما
 مفهوم صدق احد النقيضين على الآخر فهو جازم **قوله** ان كونا في الخارج اي ما يرفض طرفه الخرجي
 له فهو موجود في الخارج اما في نفسه او غيره كما شيب والصور لا عناصر فلا يرد ان طرفه
 الخرجي الشيء لا يقتضي وجوده انما يقتضيه كون الخرجي طرفا لوجوده وكذلك الحال في
 قوله وكونا في الذهن **قوله** لا يمنع العقل آه اذ ليس في مفهومها ما يقتضي ابتداء الاشياء في
 الخرجي فان هذية وتخصصه العبر في مفهومه يقتضي ذلك في الخرجي **قوله** وفي الكليات
 القضية فرض يمنع بالاضافة **قوله** لجميع الاشياء الذهنية والخاصية آه اي ما يكون في الذهن
 والخارج طرفا لنفسها سواء كان طرفا لوجوده فيكون متصفا اي متصفا بالوجود بالفعل اما في

الذهن اذ في الخارج اطراف نفسه فكون مقدار وجود فيه فالمحقق والمفرد صفات له
اشياء مطلقا للظواهر بجهة يد على ما قلنا سابقا من قوله فان ما يفرض في الخارج شئ في
الخارج وما يفرض في الذهن شئ في الذهن **قوله** داخل في الكليات اي في اعتبارها وما
حلتها ولم يبق في الكليات دون الجزئ لان الاعتبار المذكور اعني اعتبار اشياء فرض العقل
لا شئ لها وعدمه ليس مغاير لخصائصها داخل في مفهومه فكيف يرتب عليه **قوله**
القول بعض المفردات الى بعض اي من حيث الفهم يشعره فقط المفردات **قوله** و
ذلك انما هو باعتبار حصولها في الذهن الى الخصوص الموجود الذهني مدخل فيه ليس
ذلك باعتبار وجوده في الخارج او الوجود مطلق **قوله** فاعتبارها في الحقيقة آه اي لخرافا
التي يوضع للمفردات انفسها من حيث حصولها في الذهن من غير نظر الى ما فيها
الخارج اذ في نفس الامر ولا من الخارج عن الصور فيكون الكلي عبارة عما لا يمنع نفس
تصوره عنه والشركة والجزئي ما يمنع نفس تصور عنه هو معنى الكلي فرض الاشتراك
وعنده **قوله** ان افراد الكلي التي تحقق آه اشارة الى ان الافراد التي لا تحقق كونها عنوانا
للمفردات الاربعة يجب ان يصدق الكلي عليها في نفس الامر **قوله** وكون تلك الافراد عطف
على كلية ولفظ تحققه على ما دام اسم المفاعل وفي بعض النسخ وكون تلك الافراد تحققه
غير لازم فللمفرد معطوف على قوله اذ هذا العدد ولفظ تحققه على ما دام اسم المفرد
قوله اذ الم يقع العقلي اذ طرقت للمعلق الجاه والمجرد الواقع جبر اعني من افراد الكلي
قوله فلو لم يعتبر نفس التصور وفي بعض النسخ فلو لم يعتبر التصور وقد عرفت ان قيد
النفس احتياطي فالاشخصيتين واحد والمفهوم انه لو ثبت فيها تصور فيها وتقال ما
يمنع عن الشركة وما يمنع عنه لزوم الانفراد والخروج معا ولو ثبت في احدهما لم يخرج
فقط الخروج فقط فقولنا اذ دخل وخارج اعني ان يكون على سبيل الاجتماع
او لان الواو ملحق بالجمع على ان اعتبارا بعيدا في احدهما دون الاخر ما لا يذهب عليه لزوم
فلا حاجة الى نفسه **قوله** فلا بد ان يصدق آه اي لابد من الصدق في نفس الامر العقل على

راي الشيخ او بالامكان على راي الفاضل **قوله** دستورا آه وفي ان ما وقع عليه الحكم في الحقيقة
المحصورة وهو ما يكون زوا في نفس الامر محققا او مقبلا لاما لا يكون كلية باعتبارها وان
اعتبر ذلك وجب التقييد بالافراد المحلقة لصدق الكلية الموجبة **قوله** متعلق بقوله
آه يعني انه متفرع وترب عليه وليس له تعلق بقوله ومن هنا يعلم باوجهة بصرته
بيان فائدة **قوله** اشارة آه فالمراد بقوله غالبا الطلبة باعتبار انواع الكلي باعتبار
الاشخاص اذ لا يلزم ان يكون افراد الثلثة اكثر من افراد الاثنين فان الجاه والفصل
آه بيان الشارح في جرمية النوع للشخص بيان بصرته له لان جزء الجزئ مجرد وما ذكر
جبرية الجاهوان الانسان والجسم اتاهم للجاهوان فلتقيمه على ان كون الكلي جزئيا
انما هو بالقياس الى الجزئ الاضافي **قوله** كلفا خاصة والغرض العام من حيث المآخذ لك
وكذا في الجاه والفصل والفهم لما تقرر من ان الكليات الخمس تختلف باختلاف
اعتبار **قوله** يكون الجزئي كذا لا شك ان انصافها بها يأت الاضافتين للجزئيين اعني الجزئ
والكلية العنصريتين لا يكتفي في نسبة احدهما الى الاخر لان الكلي معناه شئ منسوبا الى
امر متصف بكونه كذا فلا بد من نسبتة اخرى وكذا الجزئي فلذا تعرض بعد بيان كونها كذا
وجزئيا بيان انه قد عرض للمقياس الى الكل ايضا فتمت اخرى وهو معنى الكلية المطلقة
فصل في بيان ان منسوب الجزئ الى الكلية والمفهوم الجزئي المصطلح فصدق عليه
انه منسوب للجزئ وقيل وكلية الشئ انما يكون آه هذا التحقيق المقال فرع عنك ما قبل
او يقال هذا اي كون كلية بالقياس الى الجزئي وجزئ بالقياس الى الكلي فيكونان تضافا
يؤمن انما يظهر في الكلي آه هذا ينبغي على ذكره في حواشي المطالع من ان المشهور ان الكلي
صدمه مفهوم واحد يقابل الجزئي الحقيقي يقابل العدم والمملكة ويقابل الجزئي الاضافي
تقابل التضائيت وفي بعض النسخ في كل الكلي الاضافي وهو مبني على حقيقة تدبر مع
من ان الكلي له ايضا معين كالمسحي **قوله** تقابل العدم والمملكة نفس قدس سر في حواشي
المطالع على ان مفهوم الجزئي ملكة ومفهوم الكلي علم وفيه اشكال اذ اعتبارا عام من شأنه

في مفهوم الكلية لا ما يند في ذاته انما يعتبر في اعتبار الملكات الخارج لا عدم الذي ثبت شاك
باعتبارها فاقبلت الملكية وفيما نحن فيه ليس كذلك وادارة الاحجاب والطلب من المكنون
هنا كما يتوهم من عدم ذكر عامن شأنه في مفهوم الكل فكذلك التصايف المصطلح ولما
حال على ان مفهوم الجزئي عدم ومفهوم الكل ملكة فان معنى مع فرض مشترك لا يمكن فرض مشترك
وعدم المنع امكان فرضه فلا بد من اعتبار قيد عامن شأنه في الجزئي للخارج المهورات
الخارجية والمفهوميات القصد تقيده عند فاتها لا تصبغ بالجزئية مع امتناع فرض مشتركها
قوله فاطلق اسم العام لم يرد انه اطلق بطريق النقل عن العام او بهما فيما مفهوم لمفهوم يعلل
الخاص فيكون في الخاص مشترك لا يكونا فيهما لما يحكي من ان الجزئي يقال بالاشتراك
على معين ولا يرد عليه ان الجزئي شرط في النقل ولا يجوز هنا بل اراد انه اطلق لفظة الجزئي في المهور
اي العام او في الخاص بطريق النقل من المعري اليه بما سببه المعنى العام المناسبة للمعنى
المعري فيكون حصيلة اصطلاحية مشتركة فيهما وسقطت فيهما **قوله** فالاولى اذا كان
المصايف انما يظهر بالقياس الى الجزئي الاضافي فلا وفي من فكرها لا يصح لان الافلاخ جزئية
حقيقية هذا وانما والجواب انه مالم يعتبر حصصها في العقل ووضع الافلاخ بالانفصال
ليست جزئيات لان المقسم المعنى المخرى على ما سببه فلا يرد لا تحقق الا بعد الوضع وبعد اذ
الاعتبار يصير معاني **قوله** هذه المقالة اي المقالة الاولى **قوله** اقتصر المفهوميات والافلاخ
لا صلبا وفيه إشارة الى ان المراد بتحصيلها بالنظر **قوله** لان الجزئيات آه الجزئيات من
حيث انها جزئية لا تدل على ان ليس ادراكها على الوجه الجزئي وقفا بالبعد لا في ذلك
من الاحساس والتحصيل والتوهم سمي الكل احساسا لخصرها باسمها الى العرف والتميز يعلل
ذلك ان ورد صفة الجمع وضع اليه قوله اما بالحد الحواس الظاهرة او بالباطنة لانه لا يمكن
ادراكها بدونها عدم توقف المقسم اعني عدم اقتصاص المعنويات القصوى بالجزئيات على
ذلك واما الجزئيات الجزئية فلا بد من الا بظهور ما تكتبه فليس ادراكها على الوجه الجزئي وكذلك
الامور العامة كجزئيات الامكان الا اذا انزعت من جزئي ما وفيه يكون ادراكها بالوهم **قوله**

بالجرح كما بيان كقيمه بالذات احساس احساس آخر بالنظر يعني الترتيب اعني اليقين
الاحساس بالخصوصيات المتعددة وترتيبها بالقصد ترتيبا لخصر صاحبها وبغير ذلك
لوقب للخصوصيات باعتبار قيامها بالذات احساس احساس آخر ومن آه لشاهد للخصوص
كما ان الترتيب بالنظر في الامور المعقولة عبارة عن ترتيبها على وجه يكون ذلك المرتب بها
غيرا قيامها بالذات آه لشاهد هذه يجوز بل لا بد من احساس آخر وذلك لان احساس
عبارة عن حصول صورة جزئية كتنسبه بالعرض المادية منتزعة عن حصول
لا يمكن ان يصير صورة جزئية كذلك للخصوص آخر وهذا ان لا يكون للاحساس وينا
الاحساس آخر بالنظر يعني تحصيل اسرارها من الى مجزئة الا انه قدس سره لم تعرض له
لعله وعدم اعلو ان فيه كثير لعلو والحاصل ان الاسس العقلية لكونها منتزعة عن امور
بعد حذف الشخصيات يجوز ان يكون صورة بعض حرة مشاهة بعض آخر لتصادق
بينها بخلاف الامور الحسوسية فاتها متباينة فلا يجوز ان يكون الصورة الجزئية
لرأى من آه مشاهة خصوص آخر بل يحتاج الى احساس اخر فم احساس محسوس من
للتفصيل والفرق الى الحسوس صورة في الخيال وحصول صورة جزئية متعلقة بذلك
المحسوس في الوهم وليس هذا تحصيل بالنظر بل الجواب احساس احساس آخر وتكون الافلاخ
ما قبل ان انقضية تحقق في الاحساسات كالاحساس بالذات الخودي الى احساس ما يوجب
ولا لا تقابل احساس احساس آخر كلام فيه انما الكلام في التفصيل بالنظر بان يكون
احساس بالترتيب بالتفصيل ملأه مشاهة محسوس آخر وكذا ما قيل ان كان مركبا في
من محسوسات متوالت شيئا واقل السبب لحد الاجزائ ثم من اخلل آخر الجزئيات يحصل
من احساس بتلك المحسوسات احساس بذلك المركب على وجه الترتيب كما في الحدانام
ذلك لان احساس كل جزئ منها يصير سببا لاجتماع الصور الجزئية الاجزاء في الحس المشترك
ولذلك فيحصل صورة الكل فيها فالاحساس ان متعارفان يوجب احدهما الآخر وكذلك الحال
في الكلمة المعروفة بتراب حروفه المترتبة وغير ذلك ما قيل فيها تأويل احساس الى احساس

قوله وذلك لغيره لان الحساس ان لم يكن موزنا الى الحساس مع انما سبب من الحسوسات
 في كونها ذوات الحسوسات لغيره موزنة الى ذلك المظهر الكلية فعلى هذا يرتفع الحساس
 موجب لخصوص الصورة الكلية على ما قالوا من ان الحساس بلزيمات موجب لغيره من نفس
 لبعضان صورته عليها لان الحساس بها المراتب الاسكنية وانما اطيها الكلام لانه في نفس الامر
قوله بلزيمات لا يقع فيها آه واما ان لا يمكن وقوعه فيها لا يمكن حصولها به فذلك امر آخر
 لا يتوقف الذي اعني عدم اشتغال المسطر على ذلك فاعلم ان الكلمات يستفاد من بلزيمات
 بطرق المتعارف والمجوز ان يكون طريق المتعارف وهم **قوله** ولا ينبغي وحسب تلك المعرفة ان لا
 يحصلها الحساس **قوله** فلا بحث عنها لانها بلزيمات موزونات للمسايل والابان يحصل
 كلي عنها لهما بحيث يرسى الحكم الى بلزيمات **قوله** فلا غرض المسطر لان غرضه عن
 الخطا في الفكر وانما تحقق الفكر بلزيمات فلا يتعلق بغيرها بل لا يثبت عن بلزيمات آه
 اي من حيث الحاجيات بان يحصل تلك موضوعات المسائل في العلوم الحكيمة اشارة الى ان
 الملا بالعلوم العلوم الحكيمة **قوله** يحصل كذا وهو المشبه بالرجب **قوله** يعني بها انما لا يرتفع
 اصلا في العلم الواجب تعالى **قوله** وبلزيمات متغيرة آه اي بلزيمات المادية متغيرة كانت موزنة
 ضات متبدلة كانت عوارض وذلك لان من لوازم المادة الاستعداد وعدم حصول جميع
 الكلمات بالفعل فخرجها اليها اذ عرفت ان ذلك يجب في لزوم التعريف والتبدل **قوله** فلا يحصل من
 ادراكها آه لان حيث التعريف ان لم يتغير العلم لم يكن محالة لكونه جملة وان التعريف يبق بغير التعريف
 واما ادراكها بالاطلاق اعلم غير متغير بلزيمات وقرع التعريف كانه في الجملة الكسوف لخصوص
 بجميع خصوصياتها قبل التفرع فلو ان ذلك تعقل كل شخص في شخص ولعدمه الا تفرع عن
 المادة لخصوصية والكلام في ان ذلك بلزيمات المادية من حيث الحاجيات **قوله** وايضا
 بلزيمات آه ما ذكرنا خاصا بلزيمات المتغيرة مفيد لعدم البحث عن جميعها وعن بعضها
 هذا اعني المادية والمجردة مفيد لعدم البحث عن جميعها وانما في بعض بلزيمات لا يرجع اليها
 كما لا يعدم حصول التثنية بالمبدأ او بذلك لما ذكرته في الخبرات التي فيها فلا بد من اقل

ان لا يزيل كل ما لا يترك كل هذه الارجح لا يثبت عدم البحث عن بلزيمات مطلقا **قوله** فلا يثبت
 عن الكلمات التي لا يثبت في العلوم الحكيمة لان الكلمات بان يجعل المفومات الكلية عنوانا
 المسائل بحيث يرسى الحكم عنها الى بلزيمات يحصل العلم بها على الوجه الكلي الباقي ابدأ فلا بد ان
 الكلمات ايض غير منضبط فلا يثبت عنها ايض **قوله** فان قلت قد ذكر جري الحقيقي آه اريد على
 قوله فلا بحث له عنها يعني ذكر الجري الحقيقي يجعله قسما من المفهوم وتعرفه وهذا العمل
 عرفت وكل واحد منها يستلزم حكما على بلزيمات الحقيقية فقد وقع البحث عنها بجعل غير
 الجري الحقيقي عنوانا لها فادفع ما فلتان البحث عن مفهوم الجري الحقيقي يستلزم
 عن الجري الحقيقي لكونه كليا **قوله** وسيد كر الجري الاضافي بانه كل اخص تحت عام
 وذلك حكم عليه ظاهر وان تضمن تعريفه ولزام يقل وسيعرف **قوله** وذلك الى المذكور
 بحث عن الجري الحقيقي اي يتضمن البحث عنه اما لا يرد وان شئت فظاهر اما الثاني
 فتشعر بلزيمات الاضافي الحقيقي فيسمى الحكم من الى اذ في الجري الحقيقي ايضا **قوله** اما
 ذكره هنا آه اي ذكره وان كان يتضمن حكما على اوجه ليس المعنى من ذلك بل المقصود
 تصوير مفهومه لتصح به مفهوم الكلي فان معرفته شيء كامل بمعززة مقابلته **قوله** واما الجري
 الاضافي الى الحكم عليه بانه كل اخص تحت عام وان كان يتضمن البحث عن الكلي والجري
 لكن البحث عن اذ لا يقصود من الثاني **قوله** لان البحث الى في الاصطلاح **قوله** فالكلي
 اذا نسب الى ما يجتهد الى ما يجعل هو عليه لان نسبة الى المسائل غير معتبرة فانه بالنسبة الى ليس
 شيئا من الاقسام المشتهرة فيكون من بلزيمات سواء كانت من بعضية او ابدئية
 اي حال كونها بعضا منها لا شيئا منها الا اشارة الى ان المقصود بالنسبة الى جري واحد او جزئي
 كان لا الى مجموع بلزيمات لانها بطول المصدر ههنا اقسام اربعة تجري هي التي يجمع في الكلي
 تلك الاقسام المشتهرة ثلث او ثلثات والجزئي واحد معين لا يخرج بصير الاقسام متباينة
 قد اعتبر ايضا احدث ذكر اطين في مقام الماهية وجزءها بانه يعتبر على اذ لا يكون
 الاقسام متغايرة وبلا عباد على ما حصر من جزئ اجتماع الحسوسات في كل واحد ثم انزلوا الواحد

بالمعنى ان يراد بالحقائق والاصحاح الجانبي والافق العالي والموسم وهو لها اولها
 تقوسه الى الماهيات التي هي اجناس من موسم او سافل بل الاضافي ولاشارة الى تلك مقومته
 بقوله لمختصة هذا الكون برهنا على مستقي اليحيوان فاختصاصه له مع عدم مقوله في الكلي
 المنسوب الى اختصاصه من الحيوان لان يقال ان لكل واحد من هذه فروع جزئي اضافي لم يتم الظاهر
 ان الكليات الفرضية دخلت في هذه الاقسام الثلاثة كما ينظر في الخاصية للموسم على قوله بالنظر
 الكلي اليه وذلك لان امكان فرض صدقها على كثير من نطق لا يوجد مفهوم مستند في امكان فرض
 الاقسام الثلاثة فيها وان لم يكن بشيء منها في نفس الامر فاما قيل ان فرض صدقها في نفس الامر
 محال فليحذر ان يستلزم للصدق ان لا يكون شيئا من الاقسام الثلاثة وان يجوز فرض صدقها انفسا
 وجزا او خارجا بالنسبة الى فرضه وليعلم صدق الكليات الخاصة عليها بالنسبة الى ذلك الامر
 لان الفرض والمفروض كليهما متناهان اذ لا يمكن للعقل مجزئ يكونه نفسا وجزا او خارجا بالعبء
 الا وهو واحد ويجوز ان يخرج الكليات الفرضية ويهبط النسبة الى ما يحتمل عليه في نفس الامر وعلى
 عدم تعلق الفرض بالحكي بغيره لا كليات الفرضية ويكون افعالها في القريب يقع ادخال مثل
 مفهوم الموجب فيه وهذا على طبق ما قاله في السبب بين الكليات فان بعضهم خصصها بما سوى
 الامور الشاملة وسمايتها وبعضهم غيرها **ف** اي عن الماهية لانه الشخص اجزائها المنفصلة
 يريد انقسام الكل الى اجزاء فانه كل تقسيم بالنظر الى مفهوم القيمة شبيه الكل الى اجزائيات وبالنظر
 الى الخالص من القيمة شبيه الكل الى اجزاء **ف** اشارة الى ما كان للتكثير على ما هو الشائع
 في الاستعمال والتقسيل على ما هو اصل الوضع لان التقيد ببعض الاوقات قد يعلى الاستعمال الى
 نظره **ف** معنى ان قوله الانسان آفة كما كان عبارة الشائع في يومهم ان اخلاق الاضداد لا تريد على
 مفهومه الا بقرينة ان هذا الشخص من اكم والكمات والوضع وغير ذلك فيكون زيد مثلا
 عبارة عن الانسان الطيفي للاعراض وذلك بخلاف ما تقرر في الحركة من ان الشخص عبارة
 عن الماهية والشخص وهو موجود في داخل في قيامه بقدره السيد قدس سره بان
 الملك بعدم الزيادة المتبادلة فيه وباعراض الشخص المتخصصة المتخصصات لان الموجب يلزم

فرض انفسه الى الاعراض الاخرى الاخرى بها فانها ليست بمتخصصة وانما بقاها شخصيات مجزئة
 باعتبار انها شخصيات ركوت الشخص فايضا من المبدأ ارضه وضما كباقيته والكمات ثم
 النوع المتعدد الاخصا من قبل ان النوع للخص في التفسير يجوز ان لا يكون تحت الشخص
 كقولهم النوع فانه نوع الكلي ولا يزيد ازيد او اخص شخصه وان كان الشخصا لا انوارا والجو
 ان ازيد المفروقات من حيث هي وهي شخص وان كان باعتبار الصدق او اعادته ادرج بعضهم
 اطيحه في الشخصية **ف** يجب الشركة والخصوصية في القاموس هذا يجب ان يوجد
 وتذكر ان كان اسورا بالمرتبة يكون مقولا وجزا وان كان بالخصوصية يكون مقولا وجزا
 ومعا انصاه على الحاشية اي تحت تعيان والفرق بين فعلنا معاديين بطبيعتنا ان جعلنا
 الاجتماع في حال الفعل وجهها المعنى كذا اسورا اجتماعها او لا كذا في الرضي والمعنى حال كون
 الشركة او الخصوصية **ف** مجتبعين في الموقولية وجزايا ما هو **ف** ولا يقتضي ذلك ان لا يكون
 الموقولية في زمان واحد كتمام ماهية المتخصصه في الشخصية في السؤال وهذا لا يقتضي عدم
 اشتراكها في نفس الامر فلا بد ان النوع المتعدد الاخر لا يكون ان يكون ماهية متخصصة
 بشخص ولا يحتاج الى تكلفات بارده اركبها الشاؤون **ف** كاي طالبا لما هيته بغيره
 الموت وهو راجع الى الجماعة المذكورة عليها بقوله وان رجع كل في قوله تعالي واذا لولا
 تجارة او هو منقوض الى ما في الدنيا او غيرا تشيئة على في بعض النسخ في الرضي لا
 يستلزم عدم جبر لا تشيئة الى المعطوف والمعطوف عليه وان كان المراد لظهوره فانه لا استعمال
 او كثير في الباحث حارة لولا وفي القرآن ان يكون غنيا او فقيرا فاك الله اوفي بما على
 هذا يجوز ارجاع ضمير الواحد الموت ايضا الى اثنين او شيئا باعتبار كونهما في انفسها
 وان كانا اثنين من حيث العطف وتفسير الشاؤون في ارجاع وقام ماهية لا
 شيئا بقول او شيئين اقتصارا على الحاشية وحمل الجمع هنا على اقرى الواحد خرج
 عن المباد **ف** لان السائل آه يعني ان كونه مقولا في جواب ما هو يجب الخصوصية فقط
 انما هو بالنظر الى ارجاع بعدم وجوده آخر لا ينظر الى ان النوع فانه صالح للجواب

بحسب الشك في ان هذا انما يتم بوجه السواء عن الفهم المقدر للوجود فهو اذن
كلية أي فهو ان كان منقسماً إلى قسمين كلي مقولاًه وليس معناه ان علمت ما ذكر ان كونه مقولاً
بحد التعريف منوط بالنفس امر إليها لا يعلم بالشرطية المذكورة فلا يرد ما قيل ان في حقيقة
كتابتهم بالهون هي انظر ان التعريف اذا علمت وكانه اذ بالكتابة بالفتح ولا كان التعريف
اذا علمت قوله مقول على واحد وعلى كثيرين آه ولا يمكن الاكتفاء بالحد الما عرفت ان
المقول على واحد لا يمكن ان يكون مقولاً على كثيرين لان للادوية ما يكون مقولاً على الحقيقة
المحصنة فلو لم يكن كذلك على كثيرين لم يكن التعريف جامعاً مستقفاً بالحقيقتي او حقيقة
الجميع كليهما على كثرة سواد اكثر من المتفقين ولا كان الظاهر بالحقيقة **قوله** ليدخل
في الحد آه يعني لو لم يدخل على واحد بل اكتفى على كثيرين لم يدخل النوع المذكور فاما قيل
مدخل فيه فدخل في الحد بالنظر الى الاكتفاء بعلي كثيرين وكذا دخول النوع المذكور
الاكتفاء بالنظر الى الاكتفاء بعلي واحد **قوله** ومن لم يفتد اول المدخل في الاول بوضع
المدخل كونه داخل في الكلي وفي الثاني ببقاء المدخل كونه داخل في كل مقول على
واحد **قوله** مستقفاً بالحقيقتي اي بوجه الجمع المذكور السالم للتعريف التعميم على غيرهم
والراد بكونهم متفقين بالحقيقة على ما يشهد به تعليق الحكم بالمشق وما سبق من كون جوابا
بحسب الشك والخصوصية معاً فلا يرد ان الجنس ايضاً قد يقال على متفقين في الحقيقة
مخوفاً وعرفاً وبكثيرين بل في جواب ما هو ايضاً فيقال ما يرد وعرفاً وبكثيرين وهذا الذي
لان المقولية للحيوان عليهم لكونهم من افراده لا لانها فهم في الحقيقة او اختلاهم
فيها وما قيل ان قيد فقط مراد في التعريف فقامد لانه يخرج الجنس بالقياس الى الحقيقة
عن التعريف مطلقاً أي قريباً كان او بعيد الما عرفت في الحقيقة السابقة **قوله** يخرج
العرض العام مطلقاً اي سواء كان عرضاً عاماً للنوع او للجنس مفارقة اولاً زياً وذلك لان
مقوله لكون الكثيرين من افراده لا لانها فهم في الحقيقة واختلافهم وكذا يقال في
المقصودا بعيدة وخواص الجنس **قوله** فانه وان كان آه علمه لا يخرج انما هي مع كونه

من افراده العرض العام يعني ان المقصود لغيره عن النوع بالاخبار يخرج المقصود مطلقاً
لكونها مقولاً في جواب اي شيء في ذاته او في غيره **قوله** وكان اساده لئلا يفتش ذهن العلم
بالخراج بعضها بقيد والبعض الآخر بقيد آخر ويحتاج الى الحظنة التفصيل فيها يعني ان
التفصيل المهيأ وخواص الجنس وان خرجت عن قول متفقين في الحقيقة كان ليس كذلك
مقصود منه **قوله** اولى لخيرهم مطلقاً مع مناسبة الجنس في العموم **قوله** وانما ابتداءه يعني ان
المتابع سوراً في المناسبة بين الوضع العام والخاص فالخروجها بقيد واحد **قوله** لئلا يدخل
ما هو وان كان يقع في مطلق الجواب نحو ما هو ويدام واقف لانه ليس ما هيته ما هو عرض
عام وان كان ما هيته خصمه فخذ الاعتبار نوع **قوله** ليس متميزاً ما هو عرض عام والكان
ميزاً لما هو خاصه لا كما في فانه من حيث انه عرض عام للانسان ليس ميزاً الله اصلاً لا
عن جميع ما عداه ولا عن بعضه وانما يميزه عند اعتبار كونه خاصاً للحيوان **قوله** كما كان
فصلاً وخصوصاً له وقد عرفت فائدة التقييد غير ذلك **قوله** واما النوع آه اشارة الى التقييد
بالنسبة الى متفقين بالحقيقتي اعم من وجه وليس اخص منه مطلقاً كما هو الشائع فانها
يجتمعان في النوع ويتحقق هذا التقييد في الجنس دون الاول **قوله** هذه المعاني اي المعاني
ايقانها تميزت الكليات الخمسة **قوله** على واحد ما يرد احشوا لخصوماً يميزين وياوتهم فبينة
اشارة الى التقييد قبل فيه نظراً لانه كما يصدق مقول على كثيرين مطلقاً على النوع الغير المتعدد
لاشخاص فيصير التعريف بأنه يقال مقول على واحد في جواب ما هو والجواب انه كيف يمكن
استقاط وهو يعني الكلي كما ينبغي نعم لو كان المراد بالمقول على كثيرين بالفعل لزم استقاطه ولا
كتفاء على المقول على واحد والمفارقة او الذهن **قوله** والصواب آه لان اشتراك الكلام على السند
خطا سيما في التعريفات قال المقصود من تفتيش المجهول في الذهن وتصويره **قوله** وان كان
المراد آه واما اطراده الكثيرين في الذهن فمظهر وهو ظاهر البطان انه ما يعني المتردد في
يلزم خروج الافراد الموجودة في الخارج **قوله** بل لفظ الكلي يقرب الترتيب بالنسبة الى متعارف
البطانات ايضاً حكم باستدراك لفظ الكلي مع ان التكرار حاصل بمقوله على كثيرين بناء على

بحسب ذلك بولسطة تعلق متفقين وفي جواب ما هو **قوله** يعني انما يرتبها بالاجزاء
التفصيل وانما ترتبها **قوله** ومفهوم المقولة بان على ان المتبادر الى الفهم الاطلاق العام
الذي لم ان سلم ولا نعت عليه ان يمكن منع كونه لانا بينا بالمعنى الخاص **قوله** لا الصالح اي الفرض
كلها القضية العقلية وهو ما هو افاده بقوله ان لو اردت به المقوله ما يفعل **قوله** ليس ها اذ
آه سواء لم يكن لها زواصل كالكليات الفرضية وكان لها زواصل في الخارج والافعال
كفهوم الوجوب بان على براهان استلزام لعدم الوجوب خارجا وهذا وما قاله المحقق
الدولى في بحث اما اوله فلا بد من ان يدخل فيه الكليات الفرضية بالنسبة الى المتعلق
الموجودة اذ لا يمكن فرض مقولتها عليها بل الكليات المباشرة مطلقا وانما ثانيا فلان كليات
التي ليست لها اذ لا ليست اجناسا شيئا فلا بد من طرحها والجواب عن الاول ان
اراد انه يلحقونها سوحيث انها احقا في سوجودة وما سئل في نوع اذ لا يمكن ح فرضه
صدقها عليها وان اراد انه يلحقها من حيث انها احقا في سوجودة وبما يستلزم قطع
انظر عن صدق الموجود عليها وبكونها مباينة في قسم ولا يخفى ذلك وعن الثاني ان مقصودهم
قدس سرق انه يلزم حصرها عن الكليات الخمسة لا خروجها عن الجنس فقط ولا شك
ان العقل بان مفهوم الوجوب ليس ثابته باطل على ان عدم الازد في نفس الامر لا ينافي
كونها اجناسا باعتبار اماكن الفرض وليست شرعي اها اذ لم يكن داخلية في الكليات
الخمس كما فائدة ادراجها في تعريف الكلي مع يكون كل نوع آه من التعريف اي حين اذا
عرفت هذه التعريف يكون مقام التعريف ذاته كما هو في نفس الامر كجاءت تعريفات
المصير بان فان مفاده انقسام النوع الى قسمين **قوله** والمصير لما اعتبره كمنشاء غلطه
اي انما يخطئ غير في النوع مقولته في جواب ما هو بحسب الخارج وفي بعض النسخ لا اعتبر
النوع في قوله في جواب ما هو بحسب الخارج في بحسب الخارج متعلق باعتبار الملازمة
قوله نظر الفهم سواء كان من الموجودات الخارجية او الذهنية فالله بالمواد المكونة
للجزئية التي يوجد فيها الامر الكلي لانه اصول الكليات في الوجود وانما ترتب منها

قوله فلان المقولة اي نوعا من اصطلاح على ان المقوله بحسب الخصوصية المحصورة بالايكون
بقول بحسب الشك اصلا وهو لحد الاسم بالنسبة الى المحدود بطريق عن اصطلاح القوم
عن غيرهم في مرة لفظه بقي هنا بحث ذكر بعض الفضلاء وهو انه يعرف المقوله في
الجواب ما هو بالفرع والجنس اذ ما يعرف ان نوع زيد مثلا اذ لم يعرف ان اي شيء
مفوق في الجواب عنه وعن الفرض وانما عرفتم الجنس والنوع بالمفوق في جواب
ما هو فيلزم الدور والجواب من توقف معرفة المقوله في جواب ما هو على معرفة
النوع والجنس اذ يحصل تلك المعرفة كونه تمام ماهية المقصود والماهية المشتركة
نعم تلك المعرفة في الماهيات الحقيقية عسي جدا على ما قالوا **قوله** وللمعرفة الاولى
جوابات الخارجية لانه اعتبارا عن الماهية الموجودة في الخارج الخارجية **قوله**
فيلزم الخصص سواء اعتبر المقولته في بحسب الخارج والا **قوله** سواء عن الماهية
ولذا افرد بما يجاب به عن السوال ما هو ونسبوا اليه **قوله** لم يحصر الكلي آه وما قيل
ان الكليات الفرضية بردها على الحصر لان الحل على الجزئي معتبر في جميع الانقسام
والحل فيها ولا اسكان حل فهو لانه لو لم يكن فيها اسكان حل لاصح عليه تعريف
الكلي **قوله** المعتبر في الكلي اي الكلي الذي هو قسم الانقسام الخمسة هو الموجود في
الخارج خلت الاعتناء خارج عن القسم فلا بد ان يخط على الحصر **قوله** ولو في ضمن ثود
ولحد يدخل مفهوم الوجوب وانما هي في الانقسام الخمسة **قوله** لانه ما سبق آه تعليل
لنفي الجزئية يعني ان ما ذكره خروج عن السابق واللاحق فلا اعتداد به **قوله** نعم آه فغير
لما سبق من ان المقتضى ينافي نظر الفهم وبيان المشا والتخصيص وهو كونه المقصود
الاصلي من الحكمة التي دون المنطق لاجلها معرفة احوال الموجودات وانما قيل المقصود
بالاصلي لان معرفة احوال المعدويات مقصودة في الحكمة كذا في النسخ ويكون وسيلة
الى تلك المعرفة **قوله** لان قواعد آه دفع للتوهم انما هي من السابق وهو انه اذا كان
المقصود اصلي ذلك المعرفة يتجزأ التخصيص المذكور نظرا الى المقصود الاصلي **قوله** ولما

كما في بعض الانسان زيد فهو محمود على العكس او على اقله ما قيل ان محمودا يقال
زيد انسان فليحذف الانسان ويبدل لان الاتحاد من الجاهل بين فظنه لا يمكن حمله على الجاهل
فلانه لما نفسه بحيث لا تغاير بينه اصالته جبريل المحفوظ ولا لغات على اقله
بعض المحققين انه اذا لوحظ شخص مريتين وقيل زيد زيد كان مغاير بحسب الملا
والاعتبار قطعا وبكى هذا الفيل من التغاير في السجل فلا يمكن تصور السجل بينهما فضلا
عن امكانه والمجازي آخر مغاير له ولو بالملحوظة والافتات فالسجل وان كان
يتحقق ظاهره لكنه في الحقيقة حكم بصادق الاعتبارين على ذات واحدة قال يحيى
المشاك المذكور ان زيد المدرك اولاهو زيد المدرك ثانيا والمقصود اجتماع الوصفين
بشيء طبيعي الجزبي مقول عليه الاعتبارين نعم على القول بوجود الكل الطبيعي في الخارج
حقيقة كما رأيت الا قد ماكن والوجود الواحد انما في الامور المتعددة من حيث الوحدة
لا من حيث التعدد يصح حمله على الكل لا سيما في الوجود والاتحاد من الجاهل بين وهل
هذا يعني ما نقل عن العاربي والسج من ~~محمود على الجاهل~~ هذا ما عني في هذا الوجه انما
والله اعلم بالصواب **قوله** فلا يرد به ذلك الشخص بحيث لا يغاير بوجه من الوجوه
ولو بالافتات ويعرفنا المختلفين النوع اى سلفا لان مقولته على كثيرين لانها تم
في الحقيقة لا اختلاف فيهم فيخرج الكليات الخمسة بالقياس الى حصةها ايها فاضل ان
القياس والعرض العام نوعان بالقياس الى حصةها ولا يخرج ان قوله مختلفين بالحصة
نوعهم ويخرج ايهم فصوله لا مقولته بها وانما النوع الذي لافان والاختلاف ولذا
لم يتعرض الشارح لاجراءها **قوله** سلفا سواء كان الانواع او الاجناس **قوله** استدلوا بها
ايه تسهيل على المتعلم **قوله** فلا يخرج ان يكون مقوله على كثيرين لاجل اختلافهم حتى لو فرض
اتفاقهم في الحقيقة لا يكون عرضا عاما يعني ان القياس يصدق عليه حينئذ مقولا
على المختلفين انه مقول على متفدين اعني التخصيص فلا بد من تبدل الحقيقة فيخرج عنه هذا
الاعتبار فتدبر فانز من المراتب **قوله** القوم وقول الكليات اى الكليات المحصورة كما بينه

قوله **قوله** وهو انما يقسم الكليات الطبيعية او مقروضا الكليات الطبيعية ههنا فليس
بالجمله **قوله** لا يخفى عليك اذ لم يصح في كتب القوم بالترتيب المذكور بقوله فوضعا
ولم يخل تلك الكليات الدينية في موضع ان اقدس سره الحقا بقوله ولا يخفى عليك
آه وحاصله ان يرد الاشكالية لتوضيح القواعد طريقه ساوكة بين العلماء فاصحاب
الفن ايضا سلكوا تلك الطريقه في فهمهم ومن جعله ساوكة الكليات فاراد ذلك
اشكلا ومن جعلها ترتيبا لانواع والجناس من العالي والسافل والموسم والمغفر
فتلواها بكليات مخصوصة مرتبة بعضها فوق بعض ترتيبا بينه الشارح بقوله
فوضعا **قوله** فالترتيب الصحي الذي راعوه في تلك الكليات المحصورة **قوله** الانواع والا
جناس المرتبة هو الماد بقوله وتبر الكليات حتى سنها هم التمثيل لا الترتيب بالترتيب
المذكور والتمثيل بالشيء مرتبة والفرق له ذلك تسهيل لهم تلك الانواع والجناس على
المبتدي كما ان المقصود من تعيلات جميع ساوكة هذا الفن بل جميع الفنون ذلك وما قيل
ان الترتيب بين تلك الكليات ليس بوضع القوم بل هو حاصل بين طبائعا فليس ينبغي
لان يكون الانسان تمام باهية اولاده وكون الحيوان جزء او تمام المشترك بين انواعه وكما
ما قرره على الاطلاق على ذاتيات المتقاربات وعلى ترتيبها في الترتيب وذلك متعدد في وجود
اعتبار التمثيل **قوله** ان القواعد الكلية في وصف القواعد الكلية والاشكالية بالجزئية
للتبديل على علم عدم انفصالها الا باذان النفس الانها بالمحسوسات في هذه الفظوظ تعقل
الكل في ضمني الجاهل سبلها في تعقلها اصالة **قوله** فاصحاب آه فخرج الحكم الجاهل على الكل
وكذا قوله فادرجوا **قوله** كما بينه القوله فوضعه آه متعلق بقوله مرتبة **قوله** اذا انتفى
آه اي اذا علمت تعدد تمام المشترك فاعلم الحقا لجناس في التسميات فانه موقوف على
ذلك **قوله** بالقياس الى اقسامها فيه آه كل ما سواء كانت موصولة او موصولة بتمثيل
جميع المشار كانت وكل واحد منها اما اذا كانت موصولة فظاهر لان المجموع من حيث
ان مجموع ايضا اقسامها فيه كما ان كل واحد كذلك واما اذا كانت موصولة فلا بد من

بها الجميع وصف الاحتياج بلا علم من ان يكون محبة او متفرقة ذلك الحاصل في لفظ
الجميع فله اسوي قدس سويين اعتبارات فقال اذكر ما يشتركها في المقادير واما
جميع ما يشتركها في النوع فالفرق بين اعتبارات والاعتبار بالمجموع الذي على تقدير
اوردة الجميع نوع واحد في هذه الحالة البعض على العموم قوله وعن جميع ما يشتركها
فيه محبة او متفرقة وهذا هو جنس قريبا لم يكنوا في الجنس القريب بان يكون
تمام المشترك بالنسبة الى كل ما يشترك فيه او بان يكون جوارها عن الماهية وعن كل
ما يشترك فيه لغير وجه القريب فانه بعدم توسط جنس آخر بينه وبين الماهية
وذلك انما يظهر بعدم تعدد الجواب **قوله** وعلى اسمي جنس بعينه للتوسط بين
والا لانه لا يكونان في مرتبة واحدة اذا لا يمكن ان يكونا لاهية تمام
مشتركا في مرتبة واحدة فلا بد منها من الترتيب **قوله** وايضا بآه يريد ان يحدد
الجواب معلوم بعد كلفه الشائع بعقله ويكون هناك جوارها آه واعلم ان
وجوب العلم بالعلم **قوله** واعلم آه يريد ان القريب والبعيد ليسا شيئا متباينين
بل مختلفين بالاعتبار كان ذلك يظهر بالمثل الصادق في كون كل منهما تمام المشترك
بالنسبة الى ما يشترك فيه وبعض تمام المشترك بالنسبة الى بعض آخر **قوله** واعلم ايضا
آه يعني لا يتوهم تغيير الشائع القريب والبعيد في الاجناس المتباعدة ومن كون
القريب البعيد فيكون ترتيب الاجناس واجبا **قوله** واليختص جنس بان يكون
تحت نوع فيكون جنسا قريبا كونه جوارها عن كل ما يشترك له ومفردا قابل
ان قوله من جنس قريب معنى عن قوله واليختص جنس نوع **قوله** هذا بيان للشق
الثاني اي اثبات الحكم الشق الثاني من الشرط الذي اعتبره المصنف في ذكر الشق
به للاختصار اعتمادا على لانه الشرطين اللذين بين الشق والاحتجاج عليه
اعنى الحكم عليه بكونه فصلا بالادليل فقوله وهو راجع الى الشق الثاني بنا على
حلف الصانع منه وقوله وذلك اشارة الى بيان **قوله** اما ان لا يكون آه اي لا

يكون ذاتيا لغير آخر وذلك بان لا يوجد في نوع آخر او يوجد ويكون عرضا له
جزوا غير محمول عليه فانه في قلبه كونه ذاتيا مشتركا بين الماهية وبين نوع آخر لكان
جنسا فجميع هذه الاحتمالات يكون ميزا للماهية اما على الاول فظاهر واما على
الثاني والثالث فانه اذا اعتبر ذلك النوع باعتبار ذاته مع قطع النظر عن العوارض
ومع قطع النظر عن تركيبه من الاجزاء الغير المحولة بكون ميزا لها عنه بعدم وجوده
فيه هذا الاعتبار فانه مع ما قاله قدس سر في حاشية المطالع من كان مجردا انه الى
غيره من الماهية لوجوده في ما يشتركها من الماهيات ولو بالعرض وان اعتبر بوجهه
ذاتيا هو بهذه الحقيقة خارج عن الماهية ولا يكون فصلها وكذا الله في ما قيل ان
الماهية اذا كانت من الاسرار اشملت جميع الاشياء الذهنية والحقايب المحققة والمفردة
لا يكون جزءا المختص بها ميزا لها عن غيرها اصلا لشموله للجميع كالماهية لانه على
تقدير تسليم جواز الجزاء لها لا سائر على جواز تركيب الماهية من امرين متساويين
يكون ميزا لها عن سائر المفردات من حيث ذاتها وان لم يكن ميزا لها عنه من حيث
اعتبار صدقها عليه وان دفع الاشكال بغير بان المفردات العزلة المختصة لها لانه
عرضا عما لعدم شمولها لماهية اخرى وللخاصة بعدم التميز بها عن شئ يميز عرضا
فلا يصح حملها خارج في الصبرين ولا القول بان الخاصة بقوله في جواب اي شئ هو
هو في نفسه **قوله** ساو له انما احتيج الى اثبات المساوات اذ على سائر التقديرات
لا يكون فصلا لان الماهية لا يبعد تميز الماهية وان خصص بكون ميزا لبعض افراد
الماهية على الوجود فلهذا الماهية وانما يجوز ان يكون ذاتيا لجميع المفردات ولا يقد
تميز الماهية اصلا **قوله** فاما ان لا يكون مشتركا اي ذاتيا مشتركا لان الحكم
في الجزاء المحرور وهو شامل لاحتمالات الشك القريب وكذا قوله ان يكون مشتركا
معناه او يكون ذاتيا مشتركا **قوله** اما ان يكون مباينا آه هذه الاسباب معلومة للمفسر
مكررا ما سبق في بيان جنود التعريفات المذكورة سابقا فلا بد ما قيل ان الاسباب

تأخير انحصار الكل في الجنس عن حيث الجنس لا يقع من حيث الصدق في نفس الامر فانها
المعتبرة في المقدمات لاس من حيث المضمون فانها لا يكون بين الكليات الا بالعموم المطلق
او من وجه واحد ولا من حيث الوجود فاما في انحصار **قوله** في الاجزاء العلوية اي على الماهية
فلا بد ان يكون البعض وتام المشتركين محمولين على الماهية والامر بالانحصار في شيء واحد
مضاد ومساوئنا اي متباينة كليته لانها المتبادر عند الاطلاق ولها المتباينة المحل
دون الجزئية ولذا تجوز تركيب الماهية من الجنس والفصل اللذين بينهما عموم خاص
فوجه كل الحيوان والناطق عند بعض **قوله** لوجود العموم بدونه الاخص وليس المراد منه
الوجود في الخارج اذ لا يوجب وجود الماهية في الخارج فضلا عن اجزائها ولا الله
لانها لا يسلم وجود الكل بدونه الجزر بل صدق بدونه بل الوجود في الذهن بدونه
الجزر والله تعالى الجدير وقد نفع غيره الشرح في الامارات حيث قال جميع مقومات
الماهية داخلية مع الماهية في المصود وان لم يخط بالبال مفصلة وهذا الوجه جري
في باقي المبادئ ايضا كما لا يخفى لان ما ذكره اظهر وما ذكرنا ظاهر ذلك فائدة باعتبار
الجزر من حيث قاله ولا يحتاج وجود تمام المشترك اذ لان الاطلاق من كونه اخص وهو
جواز تصور العموم بدونه لا تصور ما لفعل ومن لم يميز هذه الدقة قال المراد بقوله
ولا اخص لاجب ان يكون اخص فبذلك من جواز كونه اخص جواز وجود الكل بدونه
الجزر والوجود الكل ثم اشكل عليه في قوله ولا العموم لان جواز كونه اخص لا يسلم جوبه
في نوع آخر لجواز وجوده فصحفت العناية الى اعتبار مسندة اخرى وهو ان لو كان جازا لما
لزم من فرض وقوعه في كثير يلزم من وقوعه الكل على ما يتوسع دائرة البحث لانه انما يتم
اذا ثبت انه يلزم من فرض وقوعه بالنظر الى انه تعالى لم يجوز ان يكون بالنظر الى المشابهة
وقال في بيان لزوم وجود الكل بدونه الجزر انه اصدق الكل ولم يصدق الجزر فقد وجد
الكل بوجود الجزر هو مستحيل وان المراد بوجود الكل بدونه الجزر صدق الكل بدونه الجزر
عليه ان الكلام في الاجزاء العلوية وهو محال اذ لا يعنى صدق الكل الا صدق كل جزء محمولها

خبرين هذين الترتيبين مع عدم تمايزها على ماهية بعض التصديقات بجميع سبلت
تمام المشترك بعيد عن العبارة بحيث لا يرضى به الطبع السليم **قوله** ولا اخص مطلقا
ولان وجه كونه اظهر من اطلاق الاخص **قوله** لم يكن اعم من وجه لتلازم العموم من
وجه المخصوص من وجه اي مطلقا بناء على ان المتبادر عن الاطلاق **قوله** يجعل
الاعم اعم سيطلق جميع المنصب التي مساوية **قوله** والمحصلة اي يعني احدا للتي يان
لانهم في ثبات المساواة وليس مقصوده قدس سرانه لا يجوز الجمع بينهما على وجه
قوله لكان موجودا في نوع اخر وما قيل الاعية لا يقتضي الا ان يكون موجودا في نوع
اخر بالاطلاق العام فمجرد ان لا يكون ذلك النوع موجودا في وقت وجود بعض تمام
المشترك فاذا وجد هذا النوع وجد تمام مشترك يكون ذلك البعض اعم منه ايضا على
الوجه المذكور وهكذا فالانسان ان يكون الماهية مركبة من تمام مشتركات لا يتبين عند
حد فلا يكون مركبة من الاجزاء الغير المتشابهة بالفعل فوجه لانه يستلزم ازدياد ذاتيات
الماهية عند وجود انواع وهذا الجنس من كون الاجزاء غير متشابهة بالفعل **قوله** في النوع
الذي بالانراي يوجب فيه البعض بدونه تمام المشترك **قوله** موجودا ايضا في هذا النوع
فلا يتحقق نوع بازا تمام المشترك اصلا وليس المراد بجواز ان يكون تمام المشترك موجودا
في هذا النوع الذي فرض كونه بازا تمام المشترك فانه يحل كونه فرض المتساويين فاما
تدفع ما قيل ان تحقق العموم لا يتوقف على اعتبار جواز وجود تمام المشترك في النوع الثاني
بل يكفي وجوده في النوع الذي بازا الماهية فانه يتحقق للبعض فردان تمام المشترك و
النوع الذي بازا الماهية وتام المشترك ليس له الا فرد واحد وهو النوع **قوله** تصدق
على تمام المشترك بفرض عموم **قوله** وعلى هذا النوع يصدق تمام المشترك عليه وصدق الظاهر
على شيء يستلزم صدق العام عليه **قوله** فيكون له اي البعض تمام المشترك فردا ان يكون
صدق صدق الكل على جزئياته لاصدق احد المساويين على الآخر وتام احتياج الى اعتبار
الفرد لان العموم والمخصوص مرجعهما الى المرجعية الكلية والمساوية للجزئية فلا بد من

صدق احدهما على كل اذله الآخر وعدم صدق الآخر على بعض افراده فان دفع ما قيل يكفي في اثبات
 لاعمية صدقهما على تمام المشترك وعدم صدق تمام المشترك على قسمه في الاحتياج الى اثبات
 الفرق لاحدهما والفرق من الآخر فيكون الفرق ان اى للبعض من حيث انه بعض مشترك
 فلا بد ان له فردا ثالثا وهو ماهية تلك ذلك الفرق من حيث انه ذاتي لها لا من حيث
 الاشتراك وقس على ذلك قوله فيكون له فرد **فرد** فلا يصدق على نفسه اى صدق
 الكلي على الجزئي فلا بد ان عدم الفرق يترتب على عدم الصدق لان احد المتساويين ليس
 بفرق للآخر **فرد** اذا لا يكون الشيء اى الشيء اذا لوحظ ذاته من غير اعتبار خصوصية
 لا يكون فرق لنفسه لان الفرق يترتب على الخصوصية فلا بد مثل قولنا المظوم مفقود
 للشيء في نفسه لان المراد بالظوم ان يكون فرق لنفسه ولا ان يفرق الفرق في نفسه
 متساويان في الجلاء والنفار فلا يناسب الاستدلال لاحدهما على الآخر ما ما قيل
 الشيء لا بد ان يكون صادقا على نفسه اذا اعتبر مغايرة اعتبارية تمام المشترك
 يصدق على نفسه اذا اعتبر بين جملة موضوعا ومحمولا مغايرة بالاعتبار عايشة
 لا فائدة في هذه الجمل ثم انه فرجه ما ذكر يلزم ان يكون كل واحد من المتساويين اعم من
 الآخر من وجه وكذا الاختصاص مطلقا لصدقه اى الاختصاص على اعم اى الاختصاص لا يصدق
 على نفسه فلا يصدق على نفسه فلا يصدق الا على اعم عليه لا اعم اعم اعم عليه الاختصاص
 فيجد الاختصاص بدون اعم من وجه وحيث يصدق على نفسه وان لا يقع لاشتهاء الى تمام مشترك
 مساو لان ذلك البعض المشترك اى صادق على تمام المشترك وهو ليس صادقا على نفسه
 ولعل ان قوله ان تمام المشترك لا يصدق على نفسه ان اذ لا يصدق بالكل الطبيعي بدو
 اعتبار التعارض لانه لكل يستدعي الاشياء كغيره فانه لا يصدق على نفسه
 مع اعتبارا لغيره وان اراد ان لا يصدق على نفسه بالكل المتعارف فهو غير مسلم فانه
 اذا اراد بالحيوان الاخر وقيل مثل الحيوان حيوان لاشك في صحة هذا الجمل فادعاهم
 ما يشبه من عدم الفرق بين الصدق والفرق بينهما لولا بعيد فان الصدق يقتضي

تحد في الموجود والفرق يقتضي اعتبار خصوصية زائدة بها وهو جزئيا للوجود
 مدار السبب الانبعاث على الفرق دون مجرد الصدق فان مطلوبنا المتساويين مقصودتان
 ولا يلزم ان يكون احدهما ذو الماخر ولغيره فاعلم قلته انما اكثر من ان يحصى **فرد** و
 احبب ان خلاصة الجواب حذفت السبب وتقييد النوع بالمباشرة ومداد الدفع على اعتبار
 المباينة يجوز ان يكون جوهرا للغير وان يكون بالتحريم **فرد** اما ان لا يكون مشتركا اصلا
 اى ذاتيا مشتركا عرضيا **فرد** عن جميع البيانات نظرا الى ذواتها اعرفت **فرد** في الجمل
 روي عن بعض المشركات لان مشاركات البعض عن بعض مشاركات الماهية لان
 ذلك النوع مباين للماهية ايضا لان مباين تمام المشترك مباين لها فلو كان ذلك البعض
 تمام المشترك وبين نوع مباين له فيكون جوهرا لاختلاف القسم الاول وهو خلاصة
 المفروض **فرد** لكن آه استدراك دفع ثمانية الاستدلال الناشئ من قوله فان دفع بذلك
 الجرح ان يقال آه جزوه بقوله اذا قيل **فرد** بان يكون آه مثلا بازاو الانسان والشيء مشترك
 الفرق لانسان في تمام مشترك هو الحيوان ويشارك الفجر في تمام مشترك هو الجسم انتصب
 القامة وان يوجد الحيوان في الشجر والجسم انما ينتصب القامة في الفرس ونحوه
 الثاني اعم من الحيوان بوجوده في الشجر المبين له **فرد** بازاو الماهية اعم من مشترك في
 الذاتي بالقياس اليها فلا يلزم استدراك قوله وباين للماهية **فرد** مباينتان يكون لكل
 منها تمام مشترك مباين للآخر كما هو المفروض ان صدق احدهما على الآخر يستلزم صدق تمام مشترك
 عليه مباينتان للماهية ليكون تمام مشترك بين الماهية وبين كل واحد منهما جوهرا اذ لابد
 للبعض ان يكون مقولا على نوعين متمايزين بخصائص مباينتين **فرد** ولا يكون
 فصل جنس لعدم المسادة **فرد** مما لا يدفع راء عن الدليل المذكورين غير تعبير وهذا الجمل
 المشبه على قوة الاعتراض فلا بد ومن اين حتم الاختصاص والدفع في البهوت المذكور قال انما اصل
 الفرح كنه دفع الاعتراض من غير بناء على ذلك القاعدة بان يقال هذا الجمل الذي هو بعض
 تمام المشترك يكون مشتركا بين الماهية وكل الفرحين المذكورين فان ان يكون تمام مشترك

الفرس

بين تلك الافعال المشتركة وبعضها سبيل الى الاول لا من خلفاته المقدم ولا الاثنى عشر
 يلزم ان هذه تلك تمام مشترك في تلك الماهية وذلك النوع ويجوز ان يكون تمام المشترك بل بعضه
 ذلك الجزاء المذكور بعضا منه ويقبل الكلام اليه فيلزم هناك تمام مشتركات غير
 متناهية يكون كل منها اعم سلفا من الآخر انتهى القول فيجب ان لا يكون الاول من كل
 النوعين بجوهر فلام ان لو كان ذلك الجزاء تمام المشترك بين الافعال المشتركة
 خلافت المقدم علم كونه تمام المشترك بين الماهية ونوع يحصل لانه في مقامه ان يكون
 تمام المشترك بين الماهية ونوع من الافعال المحصلة ولما كان او كثيرا يكون
 ويجوز النوعين ليس نوعا محصلا وان اراد كل واحد منها فلام لزوم تمام مشتركات
 الا ان ثبت انه في شرح الجديد والتجديد قالوا لو كان جنسا في مرتبة واحدة
 لم يحصل كل منهما بالفصل وجده وان كان النوع متحصلا بدون الجنس الآخر فلا يكون
 جنسا له والتقدير بخلافه بل كل منهما يحصل بالفصل والجنس الآخر فله يحصل كل منهما
 هو المجموع الحاصل من الجنس والفصل فيكون كل منهما على ما قصصه لتصل الآخر فيكون
 متحصلا على ما هو موقوف على الآخر فيلزم الدور انتهى ويرد عليه اعتراضات يحتاج في
 دفعها الى الطائفة لا يتحمل تمام ايرؤها **فلم** لم يثبت ههنا في مقام تخصيص خبر الماهية
 في الجنس والفصل فالدليل المذكور ههنا ناقص واحرازه لا يعلم الا في تسليمه ههنا لا
 بعيد اطينان قلب المتعلم فالمحسن ترك هذا الدليل والتسليم بدليل اخر لانه
 يحتاج الى الحول **فلم** ما هي بسيطة الماهية لا بد ان ينتهي بالتوصل الى البسيطة لان كل
 كثير وان كان غير متناهية لا بد فيها من الواحد لان رغبها لها فتراسف الواحد انتفي
 اكثر لانها سبب في ذلك فالحق بوجوه البسيطة والكتب معلوم بالقضية **فلم** عن
 الماهيات التي لا يشتركها آه فاشترك في ثبوت الماهيات المكية المتباينة ولا مركب لا بد
 من انتهاء الى البسيطة فاعتبرت فيلزم ثبوت الماهيات البسيطة وهو غير لازم قبل
 يمكن ان يقر الدليل على وجوه يلزم ان يكون تمام المشترك الثاني جزءا من الاول وهكذا بان

يقول بعض تمام المشترك لو كان اعم لابد ان يكون في نوع بدوته هو مشترك بين
 الماهية وبين تمام المشترك وذلك النوع ويجوز ان يكون تمام المشترك بل بعضه
 في تلك تمام مشترك بين هذه الماهية فلا بد ان يكون اثنى عشر جزءا من الاول ولما كان
 تمام المشترك لا بد له تمام مشترك وهكذا وفيه بحث لانا نقول انه بعض تمام
 المشترك بالقياس الى النوع وتمام المشترك بالقياس الى تمام المشترك الاول ولا يلزم
 خلافت المقدم لان تمام المشترك الاول ليس نوعا محصلا بل ماهية بجنسية فلا يثبت
 الجزئية وانما يلزم ذلك اي يلزم الترتيب من الدليل المذكور وكما انما لا يجد التأكيد
 او التخصيص والمادة انه يلزم ذلك على هذا التقدير لا على تقدير كون المشترك الاول جزءا
 من الثاني فانه باطل ففصل عن لزوم الترتيب لانه لا يكون تمام المشترك الاول تمام
 المشترك **فلم** اراد بالاسل وجود امور غير متناهية على القول بوجود الكل الطبيعي
 بل لزوم وجود الاسماء الغير متناهية بالفعل وعلى القول بعدم وجوده وبان الجزء والذات
 هضبة امور لا تنزع من الهوية البسيطة يلزم وجود الاسماء الغير المتناهية بالضرورة
 بعضي بوقوله وجودها كانت غير متناهية وعلى كل التقديرين للبحر في ههنا التبيين
 والمتصانيف فيه اما على الاول فلعلم تميز الاحاد بحسب الوجود واما على الثاني فلو كان
 متناهية بالفعل وبما ذكرنا فساد ما قاله المحقق المتقدم في من ان يستلزم حصرا
 ما لا ينشأ في بعض حاصرين واستدلالنا في شرح المطالع بان يستلزم امتناع العقل
 الماهيات بالكلية والكلام في الماهيات المعقولة او ما يمكن تعقلها وفيه ان يثبت
 تعقل الماهية بالكلية يعني الاطلاق على الذاتيات تمام يتم عليه دليل انما ثبت التعقل
 بالكلية يعني تعقل الشيء بذاته لا بامصادق عليه كيد لا يلزم تسلسل الوجود **فلم** لما
 ذكرتم من ثبوت الماهيات البسيطة **فلم** مجرد تميزها اي تميزها في الوجود في الجملة اي عن
 كل مشاركات ولا انتهاء الى واحد منها لا يوجد بعده آخر واما بعض تمام المشتركات
 فهو امر واحد لان وجود وصف المساواة فيه لما كان سوجبا لا انقطاع تلك السلسلة

فبالتالي انما هو شاي وما ما قيل ان المراد من بعض تمام المشترك فوه غير له واجمع الى البعض
الذي هو جزء تمام المشترك يخرج عن سون الكلام مع استدلاله فطالب البعض **قوله**
بغنى بالفصل آه واي بعد كونه جزء تمام المشترك فطوبوه لم يتعرف له **قوله** وهذا
اي الى ما ذكرنا من الاستدلال **قوله** اي سواء كان تفسير من الشارح للتعريف المستفاد من كيف
كان محل بين الشرح والجزء اعني بجزء الماهية فهو من كلام المصنف **قوله** ودخل تحت قوله
وفي بعض النسخ جزء من الماهية وهو ما استد ان لا يمكن جملة من كلام المصنف **قوله** وجعله من
كلام الشارح مع انه لا فائدة فرد احتياج الشاء الى تقدير الشرح بمجمل قوله كيف كان ما نصا
عن بيان اشار الميراثم لا ان يراد كيف كان الى آخره **قوله** من الدليل اي من الدليل الذي
مرد هو ان اذا لم يكن تمام المشترك يكون مختصا به او بعضا منه مساويا له وكل ما كذلك
يكون مفرقا في الجملة فاذا لم يكن تمام المشترك يكون مفرقا في الجملة وكونه يمتنع بهذا
الدليل لا ينافي كونه مقتضا للدليل حصص الجزئي في الجنس والفصل **قوله** كما فصلها اي الفصل
الذي انقسم الى الجنس كاهو اعتبار من مقابلتي الجنس الماهية فلا يرد ان الجواهر اذا تركيب
من امرين متساويين يصدق على كل منها ان فصل ماهية الانسان مع انه ليس مفرقا عن
المشاركات الجنسية وما يقيد الفصل بانقسم او يقيد فيقيد للدليل عليه وحالته تقسم
اي ما ليس معلوما **قوله** فيكون فصله ان لا يغني بالفصل الا الثاني الجزئي وهو كذلك و
توهم انه لخص او مبينا باطل لان الجزئية ينافي المختص والحمل ينافي المباشرة **قوله**
فيكون كانهما فصلا او يرد على القولين على معقول واحد لان التميز لم يحصل لهما
غير التميز لم يحصل بالآخر **قوله** بعضها جنبا وبعضها فصلا او مطلقا ومن جهة كما اذا
كان بينهما عموم وخصوص من وجه كالحجرات والمناطق عند البعض **قوله** قد ينافي
آه والجواب بان عدم ذلك من الجنس المتوسط باعتبار التعيين عنه بمفهوم لا يحسم بآه
الشيء لا يرد على المصنف الجواهر المناطق باعتبار التعيين عنه بمفهوم لا ينافي ان لا يحصل
الجنسية والفصلية وارتد على النقاط **قوله** او فصلا ولا يجوز ان يكون كلاهما اجناسا

لان ان لم يحصل منها ماهية فظاهر ان حصلت كان كل واحد منها مفرقا عما يشترك في المشترك
فصله وجنبا بالقياس الى الآخر **قوله** وهو الفصل انه كل آه اي بهذا الطريق بهذا الرسم فلا يرد
اخذ المصنف في الرسم **قوله** في جوهري في موضع الحال عن هو ما على التاويل او يردونه وجنبا اي شي
هو كائنا في ذاته اي مع قطع النظر عن عوارضه **قوله** وانه لا ينفصل عن غيره بل هو
يطلق على الذات وما يقابل العرض **قوله** فاشارة الى ان دليل لفظة التاميل بالمناطق والمناطق
قوله اما يرد آه اي باليسر دانيا غير انه فلا يرد انه يتم للجواب شام وقابل الابداء اي **قوله** اذا
سئل عن الانسان آه مقصود السيد السند قدس سره بحقق المقام وتفصيل جميع ما يقع في
جواب اي شيء مع الاشارة الى التفسير بعض الاقوال المجمل من لفظ في الجملة ولفظ في
اي شيء هي ان ليس المراد اختصاصه بكونه جزءا لهذا السؤال حتى يرسل ما في جوهري وجسم
او حيوان مثلا لا يكون الواقع في جوابه فصلا بل المراد به اي شيء واسأل الله انهم اشاروا بهذا
اللفظ شمول جميع الفصول فان كل ما غير الماهية عن المشاركات في السببية قوله يميزه اي
عن المشاركات في السببية والضابط ان السؤال الذي يكون عامي المسئلة عنه ما يشترك فيها
اليداي **قوله** سواء كان آه وما قيل لتفسير في الجملة بان ذكر يجعل الترتيب في السؤال الثاني في
الشرح فيجاء فليقتصر على التعميم الثاني ليس شيء لان مقصوده قدس سره تحقيق مطلب
اي وتفسيره فكيف يصح لاقتصاره وان لم يرد في جميع الترتيب او يقتصر على اشارة له في نفسها
وان تعين المراد منه على ان القصر استفاد منه انما في قوله انما يطلب والتعميم المستفاد من
قوله وكل ما يقيد في الجملة ينادي على التعميم الذي قد ذكره قدس سره **قوله** بالخاصة مطلوبا
او مضاهية لم يصح آه لعدم كونه مفرقا دانيا اي بالنظر في ذاته **قوله** وهو بالفصل المذكورة
كونه كاي جزء منها مفرقا دانيا عن كل اشارات السببية او بعضها **قوله** الا بعد اعتبار ان لا ينفصل
بما ان المشترك في الجنسية ومفهومه انه ما سببا في ان يطلب الميز الجوهري آه انهم
فيه في جوهري وفي غيره **قوله** ويقولنا يحل على الشيء اي يعني ان مجموع الفصل وشعلا
عبارة عن مفهوم فصل واحد لم يقبل جوهري في جواب اي شيء او كل جواب **قوله** في قوله

قوله

كيلا يتوهم لزوم وقوعه في الجواب بالفعل فان المعتبر مجرد صلاحية له وانما يتم
 بقاها في سائر الكليات لانهم ذكروا ان الفصل عند حصة الجنس فكان منطقتان
 الفصل لا يحمل عليه لاستناع حله العلة على المعول فصرح بلفظ الحمل لان هذا هو
جواب النوع آه أي من حيث المحاذاة **لذلك** في جواب اصلا أي لا جواب أي شيء
 فانه يقال في جواب كيف هو كما اذا قيل كيف زيد يقال صحيح او سيئ **ولذلك** فان
 قلت ايراد على التعريف بانه لما غير جامع او غير مانع فيكون نقضا او على قوله
 يخرج الجنس فيكون منعنا وعلى ذلك الجواب منع وعلى الثاني اثباتا للتقدمة
 الموهمة وقيل ان ورود السؤال بالرفع اشدد لوروده على شقي التزويد **الجواب**
 عنه بانه اعتبر في **شيء** ما يكون جزءا للماهية فوهم اما الازداد فلان الطاء
 بأي شيء انما يطلب ما يميز المسؤول عنه عما يشترك في الشيئية والنوع نفس الماهية لا
 مميزة واما الجواب فلا نرح ما يكون النوع خارجا بقوله في جواب أي شيء هو زيد
 يجاب عن السؤال بان الجنس من حيث هو جنس ليس مميزا لان الجنسية من حيث
 الاشتراك والتمييز الاختصاص وفيه بحث لان الجنسية الكائنة ثبوتية بلزم
 ان لا يكون الجنس ذاتيا بل علم دخلا للجنسية في الماهية وان كانت تعليلية فلا
 يعيد لان يكون ذات الجنس مميزا كان في النقص والتكاتف علة التميز الاختصاص
 لا يكفي آه ظاهر كلامه بلزم على ان عدم كونه تمام المشترك معتبرا في جواب أي شيء
 لكن الملوكة في كتب القيسية ان **أي شيء** يطلب به المميز مطلقا كالحرج بر الشايح
 في سابقا اما ان يقال هذا معتبرا فيه اصطلاحا وقيل ان المراد ان قيد عدم كونه
 تمام المشترك معتبرا في التعريف بقريته تقابله تمام المشترك في عدم ساعدة
 عبارة الشايح في له وعدم جواز اعتبار شئ هذه القريته في التعريفات يرد عليه
 انرح يكون الجنس بطارحا بل قد لا يفعله في جواب أي شيء هو زيد **ولذلك** يحصل
 أي يحصل قوله ان كل شيء يحصل له لا يحصل التعريف لئلا يكون قوله ان الفصل

ان يكون الجنس الظاهري على الجبر وجنس فوهم **ولا** الفصل الاخير فصلا اخيرا لان
 هذا الفصل كونه سركيا من الجنس والفصل يكون نوعا محصلا في نفسه وكان فصلا
 مبرز لا عايشا له في نفسه ويكون جنسه مشتركا بين الماهية وهذا الفصل لا يحوط
 فيها اما تمام المشترك او بعضه فيكون للماهية جنسا ان في مرتبة واحدة اذ لا
 يجوز كون احدهما جزءا للآخر لزم تكرار الذي والجنس الماهية من هذا الفصل فصل
 الفصل لا نفس هذا الفصل فلا يكون الفصل فصلا اخيرا لانه المميز عن كل المشاركة
 وما ذكرنا ظهر بعد تخصيص استناع التركيب منها بالفصل الاخير اذ تركيب الفصل
 المتوسط والعالى لا يستلزم عدم كونهما متوسطا او عاليا اذ لا يكونان مميزين للماهية
 عن كل المشاركات وقبل المراد من الفصل الاخير القريب وجبر الزوم انه اذا كان
 للفصل القريب جنس يكون تمام المشترك بين هذا الفصل والنوع المبين له
 فيكون مشتركا بين الماهية وذلك النوع المبين اما تمام المشترك او بعضا منه و
 على التقديرين يكون هذا الجنس جزءا من جنس الماهية لا العكس ولا يمكن للجنس
 القريب للماهية جنسا زائدا داخله في التخصيص والتمييز وهو غير متضمم الي الجنس في
 الحقيصة هو الجزر الآخر فلا يكون الفصل الاخير فصلا اخيرا اذ لا بد للفصل الاخير
 ان يكون محصلا ومميزا له وفيه بحث اما اذا قلنا لا يلزم من اشتداد العكس كون جنس
 الفصل جزءا للجنس الماهية لجواز عدم دخوله واحدهما في الآخر واما ثانيا فليجربانه
 في جميع الفصول والاختصاص له بالاخير واما ثالثا فلات اللازم على تقدير تامة ان
 لا يكون الفصل تامة فصلا بل جزئية والمبارزة من العبادة ان لا يبقى الفصل موصوفا بصفة
 الاخر وقيل ان الفصل اذا دخل الماهية الى الجزر الى ان يتم تخيلها بغير العلم في جانب
 الجنس وبغير الاختصاص لان المحصل العام المميز هو هذه الخاص ولذا يعتبر للجنس
 جنسا ولا يعتبر للجنس وبغير الاختصاص مجرد الجهر وقابل الابداء والحساس والباطن
 فصلا بان يكون مجموع هذه الامور فصلا فاذا تركيب الفصل الاخير فصلا اخر

وخصا من يتيقن ان يجعل العام واحدا في جنس الماهية ويجعل النوع فصلا فلا يكون
 الفصل الأخير فصلا حيث لم يكون الفصل الأخير بعضه وضربا من المادة فلا ان العقل انما
 يعتبر لا محالة وجوب الجنس اذا كان محصورا في الحيز ويجوز ان لا يكون جنس الفصل
 اعم من ذلك جنس الماهية او ساواها او بازاها بنادى الجمع المركب مجزأ عليه وانما انما فلا ان
 اللازم من عدم الاشتغال وانما انما على تقدير تمامه فينبغي عدم كون المجموع فصلا لا عدم كونه
 اجزأ **فرد** ان يكون الاجزاء متساوية لا متساوية متباينة **فرد** كل منها اى شلا فلا حاجة
 الى تصور كل منها **فرد** في الشفا وانما في الاشارات فقال في جنس او وجود **فرد** فاكمل ميزان
 المشارك الجنس انه لم يقبل من النوع اشارة الى ان التقييد في المتن حيث قال الفصل
 المميز النوع بطريق التمثيل ان لا يختص القريب والبعيد بالنوع الحقيقي وانما حله على
 النوع الاضافي فيفيد ان لم يعرف فيما سبق معناه **فرد** وان ميزه عن مشاركا في الجنس
 البعيد البعيدة اى فقط بقية القابلة ليل لا يفتقد التعريف بالفصل القريب فانه
 مميز عن المشاركات في الجنس البعيد ايضا **فرد** وانما اعتبره اى انما من القريب البعيد
 بحيث يختص بالفصل الجنس ولم يفسره بما يعم الفصل الموجودي فلا ريد ان اراد
 بالاقريب والبعيد الاصطلاحات فلا يكون اعتبارها الا في الفصل الجنس وان اراد في
 آخر فليبين ان لا يخفى تكلم فيه **فرد** فلا يكون على بعضها اى فيه اشارة الى ان لا يكون تحقق
 القريب بدون البعيد وبالعكس لانها من الاضافات فلا يعم كون الفصل الموجودي كلما
 قرينة فان دفع ما قبل ان عدم نقادته الفصل الموجودي في القدر انما يعيد عدم كونه قسما
 الى القريب والبعيد لا عدم كونه اقساما مطلقا الفصل لهما بان يكون الفصل في الوجبة
 كلما داخل في القريب ودون البعيد **فرد** فقد وجد كما وجد احلا فيصولا لجنسية
 مختلفة في القدر فان فضلا واحدا يكون قريبا اى ماهية بعيدا اى بالمشية الى الخفا
 لحاسن فصل قريب للحيوانات بعيد للانسان فلا ريد ان الكلام في الفصول المختلفة في
 التميز بالقياس الى ماهية واحدة دون الاختلاف في التميز بفصل واحد بالقياس الى

ماهية **فرد** واما التعريفات آه اعتذر عن عدم تخصيص التعريفات بالفصل الجنس
 دفع ما يقال ان الشارح لم يعترض سابقا على المص بتخصيصه تعريف النوع بالمخارجي
 وهذا جزأ التخصيص وجه الاول انه ان التعريفات للماهية متخيشة في ذلك الزمان
 فاللا يتيقن ان الشمول للوجود والمعدم **فرد** ليس بتحقيق الوجود واختلاف الفصل
 الجنس فانه ثبت بتركيب الجسم من المادة والصورة وكل منهما اذا اخذ لا يشترط شيء كان
 جنسا وفصلا على ما حقق في موضعه **فرد** كالجوهر مثلا تقرير الدليل في شرح الحق يد
 ان كل ماهية اما جوهر او عرض فان كانت جوهر كان الجوهر جنسا لها وان كان عرضا
 كان لحد التسعة او اشتمل على اختلافات المذهبين جنسا لها فلا يكون تركيبها من
 امرين متساويين وان فرض تلك الماهية جنسا من الاجناس العالية فالجوهر مثلا
 لو تركب آه فعل هذا قوله مثلا متعلق بغيره كالجوهر مفعول مطلق لتأكيد معنى التمثيل
 المستفاد من الكائن فانه قد يفي التمثيل بالحق فيه المثل ويجوز ان يكون متعلقا بالجنس
 العالي فيكون اشارة الى جزئية في الفصل الأخير والجنس الفرد وايضا **فرد** ان كان عرضا
 التزيد بين مفهوم العرض والجوهر بالعرض اى يكون العرض مجزأا عليه وساطة وذلك لانه
 لا يستلزم الاشتداد فلا ريد لعدم السرر بالهوية القائمة بالجنس على ان في كون السرير
 بمعنى المكعب من نفس ذلك الجزئي الذي فرض جوهره ففقد منصوب على الجزئية
 ودخله وجازعا معطوفان عليه **فرد** وانما محال لانه لا يلقى الكل كلا والجزء جزوا
فرد لا شئ مركب الشئ من نفسه وغيره لا يستلزم كون الكل نفس الجزء احتياج الشئ
 في فهم نفسه الى خارج عنه وقدم الشئ على نفسه الى غير ذلك **فرد** فلا يكون العارض آه
 مثلا تركيب الجوهر من اب واثنى عرض له الجوهر الذي حشره اب وعميق ان يكون عار
 لنفسه ففهم ان يكون العارض بب **فرد** يعني انه الاستدلال آه سبي الترجيمين ان
 الطابع جمع سطوح طوع مكان من المصدر المبني للفاعل على الترجيم الاخر الكلب من
 المصدر المبني للمفعول بخ المفعول على الترجيم الثاني **فرد** اى هو من المباحث آه يعني انه كتابة

من دقة ولا اعتبارا لانه لم يطلع الفكر كما نرى انه يكون استعارة شبهة على شبهة
بالقول **ثم** وانما هو آية من الامور التي لا تارة الى الخارج ساق الدليل من الاطلاق **ثم**
الماهية المحصورة في الموصوفة بالوجود في الخارج استعارة لغير الماهية الاعتبارية كالصفة
فانه لا يلزم فيه احتياج بعض اجزاء الموصوف الى حصولها ما هي **ثم** المتمايزة في الوجود الحق
صفة كالصفة الخارجية فالاولى ان يحصل بعضها الى بعض يحصل منها ما هي حقيقة ويكون
كلها موضوع في جنب الانسان وادعوا بذهلة ذلك الحكم **ثم** حاصل احتياج بعضها الى بعض
من جهتين كما قالوا في التصديق والصوره **ثم** فلانهم يرون في بعض الشاغلين ان الماهية
بقوله فان احتياج كل منهما الى الآخر احتياج من جهة واحدة فيلزم الدخول قطعا في
احتياج من الطرفين باختلاف الجهة داخل في وجه التبرج بلا مرجع ولا يخفى اختلاف
ظاهر البنية لا فائدة فيه الاقل انظر من وجه **ثم** تحتها فيكون في الماهية كقبي مجاز
التخالف بناء على متصف بغير المنع والاختلاف واجب والاهم يحصل التركيب وما في
الدليل انه لو لم يقع على تركيب الماهية من اجزاء المتوحد كانت اولا وفي التركيب
عن الاجزاء لكانت اجزائه لا تخفى ولم يذكر قدس لان المقصود بان الانتظار الواردة على
مقدار **ثم** خاصا عن الماهية اي ماهية افراد على ما هو الخارج من جهة الكليات
اي ماهية متحدة فلما خرج عن الحقيقة الشخصية كالواجب بالذات الى ما في مطلق
الشخص الى افراد خارج عن القسم وحل الماهية يعني ماهية الشيء هو هو شامل
لثلاثة بل الحقيقة الشخصية على ما هم خرج عن القسم السابقة **ثم** اما ان يقع
انفكاكه عن الماهية اي لا يجوز ان يفارقه وان وجد في غيرها فلا يرد اللازم الاعم
ذلك الاشياء اما كانت المزمومة او ذات اللازم او لا منفصل كالمسود ليس **ثم**
وقوله كالمسود هذا على تقدير مذكورة للعرض اللازم للوجود واما على تقدير مذكورة مثلا
اللازم الوجود فلا يخرج الى الاول بالمساحة لللازم اعم من العرض اللازم
يجوز ان لا يكون محولا **ثم** اعتمادا انه نكتة صحيحة ولا حجة مجرد التوسعة في التعبير

كذلك غير لفظ الشاغل **ثم** اما لازم الوجود اي لازم الماهية باعتبار وجودها الخارج
مطلقا اما مطلقا كالتحريم ليس او بخلافه باعتبار كالمسود كقبي فانه لازم الماهية
لما باعتبار وجوده وتخصيصه الصفي لاما هيته من حيث هي ولا من حيث الوجود
مطلقا ولا كان جميع افراد المسود باعتبار وجودها المذموم بان يكون ادركها شيئا
لا يترك على ما ينبغي اما مطلقا او مسخوفا بها من فالحاصل ان اللازم اما لازم الماهية
من حيث هي مع فتح النظر عن خصوصية احد الموجودين اما مطلقا او مسخوفا مع عارض
خارج عن الماهية واما لم تعرض لاستبعاد لازم الوجود بل اكتفى بالبراد مثل اللازم
للوجود الخارج في الخصوص الذي هو الخفي لان ذلك وتيقن الحكمة لا يتعد عرض التحقيق
وعني الكتاب به فان الكاسب لازم الماهية اذ هو يعمل في الحدود انما ذكره لازم
الوجود استطراد او كما ذكره الخلف ايراد التحقيق الدواني من ان المسود كالمسود ماهية
الاشان لا يلزم وجودها اليق لان الانسان الابيض كثير بل انما يلزم الماهية الصفية في
الشيء بحسب وجودها في الخارج فيصير كالمسود بحسب الظاهر في قوة ان المسود ليس
لان الماهية لاشان لازم لوجود الصف الذي منها ولا يخفى عدم انتظامه وفوات
المقابلته المطابقة بين لازم الماهية ولان الوجود واما ما قال في توجيه عبارة الشرح
من انه اريد بلان الماهية ما يلزم النوع ويلزم الوجود ما يلزم الشخص لما يشعر به قوله وتخص
فقد القسم آخر سري القسم المشهور فان محصور هذا القسم ان اللازم اما ان يكون
لازم النوع او الشخص من حيث هو شخص ومحصور القسم المذكور ان اللازم اما ان يكون
لكل الوجود من الوجود **ثم** هما قسمان متغايران لان القسم الاول منها ما
هو عليه ان القسم لازم الماهية فكيف يتدرج فيه لازم الشخص وان القسم غير
حاصل لان اللازم باعتبار الوجود من ليس لازما للنوع ولا للشخص **ثم** واللازم ذكر
بلفظ النظر للاشارة الى ان القسم اللازم مطلقا لا للعرض اللازم فانه محصور
بالكل الخارج عن الحقيقة بخلاف اللازم المطلق فانه يمنع انفكاكه عن الشيء كما

كان اوجزاً وليس لازم معينان على ما فهم **قوله** فانه متى تحققته اي في الخارج و
 الذهن وتغير اشارة الى ان امكن الوجود كان في لازم الماهية ولا يجب وجوده بالفعل
 في الخارج وفي الذهن كالمسود الحشوي المراد به المزج والمزج الضمني المخصوص سواء
 كان بالحشوي او غيره فيخرج من ليس له هذا المزج وان قولاً بالحشوي والمراد بالمراد
 كونه اسود بغيره والخلف لمريض لا ينافي ذلك على ان المريض لا يبقى له ذلك المزج
 كذا اذا تحقق الدوالي فانه يمنع لا تفكك اما كان السائل مبطلا للتقسيم واستلزام
 المحال كان مع لزوم المحال كما في ادفع السوال فلذا **قوله** اولاً ان لازم الوجود كان
 ذلك غير كانه في صحة التقسيم فلذا لا يصح ان يشأته بقوله فانه يمنع لا تفكك
 آه دليل على الكبري يعني انهم انهم فيهما واذ اجمع فسميت اليها كان صادقة **قوله** كان
 المعنى آه وكذا اذا كان متعلقاً بالافكار كما لا يخفى **قوله** ما يمنع في الجملة اي بوجه
 من الوجود **قوله** فاما اعتبرته آه واذ لم يصير الفكرة بل نظر الى نفس الماهية لا يمنع
 انفكاكه عنه وان كان العلة متحققة فمقدراً في ذلك فانه اقدم لبعض الناطقين **قوله**
 لم يكن له معنى اصله المتبادر منه يكون ماهية بوجه من الوجود ولا يعنى له **قوله**
 ان يقال آه بانه يكون في الجملة عبارة عن الاطلاق وما قيل بان المراد بالماهية في الجملة
 ما يطلق عليه لفظ الماهية سواء كان مطلقة او مقيدة فوهم لان ما يطلق عليه
 لفظ الماهية فهو الماهية والمراد ما يصدق عليه مفهوم الماهية وقال المحققون في
 الحق فالماهية في تعبير لازم اهم من الجردة والمخلوطة ليصح جعل لازم الوجود
 قساسة وهو عجيب اذ ليس المراد بالماهية من حيث هي الماهية الجردة لا تتعارض
 شي بها فضلاً عن الفرق **قوله** فلا ياتي آه انا فلا ذلك لانه يمكن ان اراد بالماهية في
 الجملة مطلق الماهية انشأه مطلقاً اي من غير تقييد بشي والاخوذة مع **قوله**
 لكن التقسيم لا يكون مقيداً للاقسام المحصلة بل بجملة اعتبارات المتعددة في
 ما قالوا في اعتبار الماهية بشرط شي وبشرط لا شي ولا بشرط شي **قوله** الماهية

الموجودة قال قدس سره المتبادرين الوجود وهو الوجود الخارجي وحديثه يعلم
 اللازم بشرط الوجود الذهني بطريق المقابلة ذلك ان تحمله على ما يشاءونها معا وقوله
 فيما ساقى لي في الخارج يعني يشير الى الوجه الاول وما قيل ان لازم حديثه حرفه انساب
 اللازم الماهية المعدومة ليس بشي لان المعدوم المطلق لا عارض له فضلاً عن
 اللازم وكذا المعدوم الخارجي من حيث انه معدوم من حيث انه موجود مقيداً **قوله**
 في الماهية الموجودة **قوله** او مقيداً كالمسود فانه يلزم كونه طامراً على تقدير وجوده
 ان لم يقبل آه فانه قدس سره في جوابه المطالب لو قيل ما يمنع عن الشيئ للتخصص
 في لازم الماهية لازم الوجود انتهى وذلك لجواز كونه لازماً للتخصص وقد عرفت ثانياً
 سبق دخوله في لازم الوجود **قوله** فاما ان يقال آه يعني ان تصور النسبة هو لانه
 ترك ذكر يعلم التفاوت فيه بين البين وغير البين ومدار الاختلاف بينهما هو
 الطرفين بل تصور النسبة على نهم واحد في جميع التصورات النسبة بحيث يقع انفكاكه
 عن غيره يكون تصور الطرفين بل تصور النسبة كما فيا في الجزم كقولنا الاشياء ضد في
 وما ليس كذلك فهو ليس ببيان والمناقشة بان شال الذي ذكره الشارح ليس من هذا
 القبل سهل فيكون فرضاً وما قيل ان مراد ان تصور اللازم من حيث انه لازم مع
 الملة من حيث انه لازم فليس لازم تصور النسبة على وجه الفروقة فليس بشي **قوله**
 يصدق حديثه على اللازم الغير البين ان تصور اللازم والمزوم من حيث انه مزوم
 قبل تصور اللازم **قوله** في جزم العقل فلو كان كما فيا في النظر بالمزوم لم يكن بين اللازم
قوله بان اربعة مقسمات يتبادر الى بالضرورة يحصل الجزم بالفرق **قوله** فلو كان
 يقصر آه ولا يقصر الى الوسيط لا يقتضي ان يكون مكن الحصول باللازم الذي يمنع
 حصول الجزم بالفرق اما باستناع التصديق بالفرق او باستناع الجزم بلها يتبع النظر
 داخل في غير البين لا يصدق عليه اذ لو وجد الوسيط حصل اللازم **قوله** اذ وقع
 متيقم على شمل خلافاً ما اذا وقع خطه متيقم على قوس فانه يجدتها وان في الاصل

وهو من جنس في الخارج **قوله** كساري الزوايا الثلث تعافى متعلق بالسادس والثلث
متعلق بالزوايا باحاطة **قوله** وما الثلث اي الذي يلزم التساري فان مطلق الثلث ويكون
اصلا **قوله** ان مقصودهم منع الجمع فلا ياتي الخلو وتحت قسم ثاثة لا يصدق عليه
ولحدتها **قوله** لغزوت الانضباط اي المقسم انضباط اقسام اللازم وهو نقوة حيث اذا ارد
منع الجمع **قوله** او يوضحه انه لما كان في جوار احتياج اللازم الى شي سوى الوسط خفا **قوله**
او ظهره بارجاعها الى الحقيقة الاولى والظاهرة ولا شك في ثبوت الوسط بينهما **قوله** فن اراد
حجرا **قوله** وما فسر الكفاية اي معنى علم الاحتياج الى الوسط فيدخل الاحتياج الى
آخر سوى الوسط فيه كاحتياجه للتحقق الفعالي فيجوز عن فقط الكفاية وتخط الذين
الدال على كمال الظهور وكذا اهل الوسط على المعنى التعري لما اطلت الوسط على المحرمين
واشاله تكلف لعدم كونها واسطة بين الشئين ولذا لم يتعرض لها السيد قدس سره **قوله** ما
يفرق لهما لانه اي ما يحصل محولا للموضوع الذي هو اسم ان الداخلة عليها لم لا تستلزم
على ثبوت شئ او نفيه كما قال العالم حادث لانه متغير كذا اذا لم يصدق التفتا في يخص
بالشكل الازدي وان دخل الاشكال الثلث باعتبار وجودها فيه لا يدخل المعادس لانه في
الوقت ما يقع بعد ثبوتها لانه صوابا كان حذا واسطرا فيكون الوسطا هم من الحزب
يادخل الجميع **قوله** هذا هو اللازم المعبر به والكان العوض اللازم الذي هو قسم الكلي في الخارج
عنا حصر ضرورة وجوب كونها محولا على الماهية وشي منها لا يعنى في اللازم وانه
يجوز ان يكون جزئيا وان لا يكون محولا بالمواطاة وان يكون لازما للتخصيص فاللازم قد
القسم اعم من القسم **قوله** وان لزوم شئ سواء كان وجودا او عينا محولا بالمواطاة في الاشياء
او لا نحو العي والبصر **قوله** بحسب الوجود الخارجي اي باعتبار خصوصه **قوله** على ان يقع آيا
لا على معني انه يقع وجود الشئ الاول بدون وجود الشئ الثاني بل على معني انه يقع وجود
وجوده في نفسه او في شئ في الخارج اي بالوجود الاصل سواء كان في الاعيان او في الازدهان
منفكا عن الشئ الاول اي عن نفسه كما في العدييات او عن حصوله في نفسه كالوجود في ذاته

الظلي

الوجود في شئ غير اللازم كالأقوة والنفوة والملازم كالمصنفات اللازم هذه كلها
اقسام اللازم الخارجي والمقتصر على البعض تقصير فلا تكن من الضامرين **قوله** لانه
خارجا لكونه لازما براه في الخارج وذلك لا يستلزم وجود الملازم واللازم في الخارج
بل وجود الملازم فيه على ما بين في محله **قوله** بحسب الوجود الذهني اي باعتبار الوجود
الظلي بخصوصه وهو وجود المعلوم في ضمن صورته الموجودة في الذهن **قوله** اصالة **قوله**
على معني انه يقع آي لا على معني انه يقع وجوده الظلي بدون حصول الشئ الاول
اصالة فانه بالكل اذ الوجود الظلي لا يرتب عليه الخارجي بل على انه يقع وجوده في
الاول بدون الوجود الظلي الثاني **قوله** وحاصله آي يعني ان المراد بالحصول في الذهن
في الوجود الظلي الذي هو عبارة عن ادراك المطلق لا الحصول الاصل في فانه لا يربط بين
على الثانيين اللذين بينهما لزوم ذهني خارجي لكون العلين من الموجودات لاهية
قوله على معني آي لا على معني ان الماهية من حيث هي مجردة عن الوجود يقع ان
منفك عنه فان الماهية من حيث هي ليست الماهية منفكة عن كل ما يورثه بل على معني
انه يقع ان يوجد باحد الوجودين اي وجودا كان منفكته عنها فلا يدخل في الاشياء
لخصوصية شئ ومنها منفكته عن ذلك اي عن الانصاف به بقرينة قوله موصوفة به
لانه حصوله في الخارج اذ في الذهن والكان اللازم خارجيا او ذهنيا **قوله** بل انما وجدت
ايضا في الخارج اذ في الذهن كانت مع فاستناع الاشكال بالظن الماهية نفسها واحد الوجوب
ايها كانت ظرفا للانصاف به بناء على ان ثبت شئ شي في ثبوت الماهية في وقت
الثبوت سواء كان للماهية وجودا ان كان الوجود حيث يلزمها الزجيرة فيها او وجود
في الخارج فقط كذا في دفع قدس فانه لا يوجد في الخارج منفكا عما يلزمه لكنه بحيث
لحصول في الذهن يقع التفكير عنه اي وجوده في الذهن فقط كالطباع فالحال يقع
ان يوجد منفك عما يلزمه من الكليات والذاتية وسائر المعقولات الثانية كالتلخيص
ليجوز في الخارج كانت مفسدة بها ولذا قال بوجوب الطباع في الخارج فلا يانصافا

فانه لا يخفى على من علم الاطلاع على الدقائق **قوله** بل يجوز ان عطف على قوله يجوز بل
عن لفظ الوجوب كالشيب والشباب الكني في شرح الطالع على الشباب وهو انما
واما الشيب فهو بياض الشعر والسن الذي يضعف فيه الحرارة العزيمية فنجي
كونه بلي الا لا يخفاه الا ان يراد به الشيب الغير الطبيعي فانه يزول بالادوية بمدة
مزيدة وتسمى اذا يعالجون بالعلاج ممتدة مديدة فيصير الشعر الابيض اسود
يعود الحق التي كانت في الشباب وكثيرا في كثرهم ورايت شيئا بلغ عمر مائة وث
عشر سنة قد صار شعره لحيته البيضاء من اصله اسود وبقي بياض في اعلاه يتبدل
يوما فيوما بالسواد **قوله** وهذا اقسام ليس بجاف فلذا قسم في شرح الطالع الى الفارق
بالقوة والى الفارق بالمفصل وقسمه الى سريع الزوال وبطيء وما قيل ان التقسيم بعد
حاضر مجرد ان يكون القرض الفارق ما كان انما به وسفارقا عنه ابد الا بياض العيشي
فيعبر ان القسم الكني بالخاص الى احيته من القوة وهو لا بد ان يكون محورا عليها فليكن
يكون سفارفا اهدا **قوله** الكلي الخارج آه القسم الكلي الخارج وعمر اشارة الى ان الاثرين بالمعجم
تقسيم الى اللازم والمفارق ان يجعل القسم للخارج وتقييمه ليحصل مقصوده من قسمة كل
من اللازم والمفارق الى الخاص والعام ويصح ترتيب الخصائص والكميات في الجنس من غير
تكلف لا تقسيم كل واحد منهما اليهما وان كان ذلك محججا باننا على ان الخاصية قبل القسم
لا تقسمه فان يبطل الخصائص ظاهر ويحتاج الى الاعتذار **قوله** ان استحسن آه على صيغة المجزول
يقال لخصمه بكذا او لخصمه به في العلاج خصوصا وخصوصية بالضم والفتح فخصمه
بالفتح فصم خصمه كرون يقال لخصمه بكذا ولخصمه به وكان المناسب لما سبق ان اخضع
لماهية المعدوم لان المعدوم مطلوب في نفسه فكيف يتصف بشيء وزاد لفظه
الافراد لان كنية الكلي بالنظر الى افراد الخصائص في الجمع اشارة الى ان الخاصية بفرق
واحد سواء وكان له حقيقة كخاص الاشخاص التي بها ماهية كنية ولا كونه تعالى
وخواص الشخصيات لا يتعلق عرضها به الا لا يبحث المنطق عن احوال الجزئيات واراد

قوله

بما فيه ايضا على ما في شرح التبريد الجديد قال قدس سرى في حواشي شرح التبريد المعقولات
الاولى طبائع المعقولات المقصورة من حيث هي وما يورث المعقولات الاولى في الذهن
ولا يوجد في الخارج احرى بغير كالكلمة والذاتية ونظايرها يسمى معقولات ثمانية
فان قلت قد مر قدس سرى في حواشي الطالع في شرح الموافق ان المعقولات الثمانية
عوارض ذهنية لا يورث المعقولات الاولى في الذهن قلت كونها عوارض ذهنية لا يورث
بمحتمل ان عوارضها ليس الا باعتبار الوجود الذهني لا بالنظر الى ان يكون امتناع التفكير
عنها تطل الى انها محتمل ان لا توجد في الخارج كانت متصفة بها بكلمة عارضة
للمخبرين مثلا في الذهن ومن لوازم ماهية بمعنى يتنوع التفكير عنها ايتا وجبت
ثم اعلم ان هذه الاقسام للآزم باعتبار اقسام الازم فالوجوب لا يصدق اقسام الازم
بعضها على بعض واما اقسام الملازم فللخارجي لآزم الماهية يكون لازما ذهنيا ولازم لآزم
لا يكون لآزم الماهية فقد برز ان هذا القسم من المراتب كم زلت فيه اقدم المتأخرين
قوله موصوفة به اشارة بذلك الى ان امتناع التفكير لآزم الماهية باعتبار الانصاف بها
انصافا متزايعا لا باعتبار حصولها ونفسها او في غيرها كآزم اللازم الخارجية **قوله**
فان قلت آه موصوف هذا السؤال عدم صحة قسمة لآزم الماهية الى القسمين على قسمة لآزم
الماهية بما ذكرنا ونشأه عدم الفرق بين حصول الشيء في الذهن بالوجود الظلي الذي
هو لا ادرى وبين الانصاف به فيه وان اشار اليه سابقا بقوله وحاصله ان لا يقع
ادراك الشيء الثاني بكون ادراك الاول وحاصل الجواب اهدار الفرق بينهما كما فصل
بما لا يزيد عليه **قوله** والازم آه وان كان صفة سوجبا للشعوب بها لآزم ادراك ادراك
امر غير متناهية لان ادراك امر يستلزم حصول صفة في الذهن وهو كونه مدركا
فيلزم الشعور به بناء على ذلك فيلزم ادراك كونه مدركا وذلك يستلزم حصول
صفة في الذهن وهو كونه مدركا لا ادراك في الذهن وهو كونه مدركا فيلزم ادراك
الادراك وهو يستلزم حصول صفة الادراك الا ادراك وهو كونه مدركا وهكذا المتكبر

بما فرغ الواحد فدخل في التعريف الخاصة الشاملة وغير الشاملة في الحقيقة عام
من النوعية الجنسية ليتم خواص الجنس ايضاً ولا بد من اعتبار الحقيقة لان
خواص الجنس اعراض عامة النسبة الى احوالها والمركب باحتمالها باق حقيقته
واحدة ان لا يوجد في غيرها لافها المقابلة للعرض العام والخاصة الاضافة فهي
ليست خاصة مطلقة والاطلاق الخاصة عليها بالاشتراف اللغوي على باقي الاشياء
فان كذا يخرج فصول الجنس الى نوعها واما بالقياس الى الجنس
فهو مقول على اقل حقيقته واحدة فقط يخرج بقوله عرضاً وما قيل ان
المقول على اقل حقيقته واحدة فقط يصدق على الجنس من حيث انه يصدق على
اقل حقيقته واحدة كما يصدق على خاصية الجنس فلا يخرج الجنس لهذه الاعبات
الاقول قوله عرضاً قد فرغ بان المتبادر من التعريف ان يكون المقول غير الحقيقة
والجنس من حيث انه يصدق على اقل حقيقته واحدة ليس غير الحقيقة الواحدة
اعني الفصول اذ يعني ان فصول الجنس بالقياس الى الانواع خارجة بالقياس
واما بالقياس الى الجنس فغاية لقوله وغيرها كما لا يخفى فافهم فانه قد خفي
على بعض المناظرين وذكرها ما ظنوا **فان** صالح مراتب العقل منبئية على ان الجنس
ايضاً خارج بقوله وغيرها بناء على انه يقال على اقل حقيقته واحدة جنسية لان فصل
الجنس والخاصة له وذلك باطل لانك قد عرفت ان التعريف يقتضي مغايرة المقول
للحقيقة ولا يتحقق ذلك في الجنس بالقياس الى اقل حقيقته الجنسية وتتحقق في
الفصل والخاصة بالقياس الى اقل حقيقته **فان** اي موجودة في الاعيان اذ هي موجودة
بوجود اصلي يشمل الصفات القائمة بالنفس لثباتها واما باعتبارية اعتبارها العقل مابا
باعتبارها عن امور موجودة في الخارج كالمرجوب والامكان والاشياء وما لا امور لا عقل
فالها موقوفات انتزاعاً العقل من الموجودات الحسية وليس لها وجود اصلي ومعنى قولها
في نفس الامر ومطابقة احكامها اياها ان سبب انتزاعها من الخارج وان لم يثبت يكون

ان يقع العقل تلك الامور منه ويضمها او يخرجها من عند نفسه كالافان وفي رأيي
واثبات الاعراض وتظهر لك ما ذكرنا فساد ما قيل ان الاعتبار الذي وقعت في مقابلة
الموجودة فسان احدها ما يكون له تحقق في نفس الامر لا باعتبار المعبر المفهوم
الاصطلاحية والثاني مفهوم له تحقق في نفس الامر دون اعتباره وان لم يكن موجوده
كالمرجوب والامكان والمحدوث وغيرها من امور المتعة الموجودة في الخارج ولا شك
ان التعريف ذاتها موقوفات في اعتبارها لثباتها موقوفات في حقيقة في نفس الامر دون
اعتبار المعبر **فان** المسماة بالمحدود والرسم للحقيقة وهي التي يشرح ما هيها الموجودة في
الخارج بمقتضى التعريف بحدودها ورسومها المسماة بالاسمية اعني ما يشرح لمفهوم في
الاسم بالذات **فان** لا يعتبر **فان** لان كل ما هو دخوله اي لافها مفهومات اعتبارها العقل سواء
كان سبب انتزاعها في الخارج او لا وكل ما هو دخوله اي لافها مفهومات اعتبارها العقل
من حيث الاعتبار فهو ذاتها ان كان محمولا عليها وفي حكم الذاتي ان كان غير محمولا
جنس او في حكم الجنس او فصل او في حكم الفصل **فان** فلا شبهة اذ لان ما اعتبره **فان**
فهو داخل وما اعتبره خارج **فان** الجنس او فصل **فان** اي لا يخرج عنها
يخرج ان يكون كل واحد منها جنساً وفصلاً بان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه
وان يكون بعضهما جنساً وبعضها فصل وان يكون كل منهما فصلاً بان يتركب من امرين
متساويين **فان** وذلك المقبولات اي قدم تلك المقبولات اي متقدمة عليها با
الذات فيكون تلك المقبولات خارجة عنها سواء كانت متشابهة عليها او لا فيكون
المقبولات بما راسها **فان** بحث لم يثبت ذلك على صفة الجوردي اي لم يثبت ذلك على
قوله تحققها في يقينه فلا مرد ان الاطلاق الرسم سببي على تحقق هذا الاختلاف لا على
عدم تحققه والحل على ان المراد لم يثبت انتفاء ذلك بعيد كل البعد **فان** حصص
مفهومها اي الكليات فلا ضارة من قبيل مفهوم الانسان بالفرق بالاجزاء والفصل
وراد لفظة المفهوم اشارة الى ان هذا الفصل في العقل دون الخارج **فان** صرح بذلك

المذكور من التفصيل والوضع وما كان ذلك محتاجا لاقتضاحه قد مر من سبقه في باب
اهلها التوبة وانذرع بذلك ما قبل انه يحصل من التفسير المذكور مفهومات لا اقسام
التحتم سوى ما فهم من التعريفات فالظاهر تلك المفهومات ان ماهيات وضع الاسماء
بازائها **قوله** اي هذه التعريفات تعني ان ضريحي ربح لا التعريفات لا المفهومات
والذي ابرق **قوله** منزلة اعتبار الزوم بها وعلى هو المشهور من ان الرسم لا يكون لا بالخاصة
اللازمة وان جود الشائع في شرح المطالع الخاصة بالمفارقة واما المرات فيكون التعريف
لجاسما وانما اوكون هذه المفهومات كذلك **قوله** والمصروف المساعده يعني
توقف المساعده الا ان من التمثيل المذكور في مقام شائع فيه المقوم بتفسير على تلك الفائدة
فلا تفسر على ذلك في مثال النوع والجنس لاننا قد مر المقوم فيه وعندني بعبارة اخرى
معنى آه هو ان في تمثيل كليات التثبث بالمشقات لا بالمبادي مع ان الاختلاف بين
الكليات ليس لا باعتبار المبادي اذ الذات المبهمة مشتركة بين الكل تفسر على تلك الفائدة
فمع الحاجة الى اعتبار تلك المساعده في مقام المساعده **قوله** دون سادها اراد بها سادها
انواعها على ما بين في محله من الجنس والفصل بداهة المادة والصورة فكذا المفردات
للمحولة بداهة الحواضي الغير المحولة وقبل فيه مساعده اذ لفظ المنطق مبدا واللفظ الثاني
واما مفهوم المنطق فليس بداهة المفهوم الناطق بل المنطق آه وقع لما يترى من ظاهر العبارة
ان هذه المفهومات لعدم كونها محولة على ازيد الانسان لا يكون كليات بان المقصود في كلياتها
كليات بالقياس الى ازيد الانسان لا بالقياس الى خصوصها **قوله** وما كان مودى العبادتين
وهو انصاف لا الاتحاد كما في محل المواطاة **قوله** كما جعلها آه تعليل لا انتشار بعد الامكان
والحاصل ان البعض تطلو الجانبي للفظ والشائع الجانب المعنى **قوله** معتبر في اقسام
الام بان تسمية بل تريد الا انه ضم فتد فحقا الفت وسببا مش **قوله** فيكون انما الكلي لا كاي
اقسام المحصلة الاولى كما هو المتبادر من اطلاق اقسام وايضا فتد الى الكلي فلا يرد ان
قام الاولى ثمة والاقسام المطلقة تسعة الاقسام كل من الجنس والفصل الى ترتيب التوحيد

لكن الاقسام الثمة والامكانات الاولى ليست محصلة فان للجز الخارج مبهمة واقسام الجنس
والفصل اقسام بادية وفي عطف قوله لاحتمل اشارة الى كونها مبهمة فان كونها مبهمة فان
اسم العدد نحن في مظهر لا يحتمل الزيادة والنقصان المجاز على ما بين في الاصل فلا يحتمل
في جود ان يقال كونها مبهمة لا يتأ في كونها مبهمة **قوله** وقد يعذر في الراجح عند بعض اعداء
عذر خو استي وفيه اشارة الى ضعفه لان لا يكون لتفسير الخارج الى اللازم والمفارقة مثلا
في التفسير اصلا مع انما المذكور ولا **قوله** على تفسير اي المقصود وليس التفسير لاجل الخارج لان
التفسير على تفسير الكلي الى الاقسام المذكورة هنا اي في العنوان على ما بين في الدليل فانه
يعذر انه لا شغل للمنطقي بذلك اصل لعدم حوط غرضه به ومن هذا نظر سادها ما قبل ان
ذكر الجز هنا لتفسير على ان له خطا من بعض هذه المباحث اذ البحث عن اشياء الر
جود وامكان يرجع الى البحث عن الحيات الحقيقية والبحث عن المعاني الثمة للبحر
بل الجز ايضا فاننا اذا قلنا زيد جزئي فبذلك اسررته وانما قاله هنا لان ذكره في صفة
القيضة الى الشخصية والمسورة ليس باصطلاحي لتعلق الفرض به من حيث الموضوع
الشخصية وتوحيها الكبرى الشكل **قوله** لكنه آه استدراك لدفع القوم ان الشيء
من في البحث عنه على سبيل العموم وقد بينه قدس سره سابقا بالتفصيل فاعاده هنا
تذكيرا لما سبق **قوله** فباط الكلية آه اي المحرط في الكلية والبرهانية الوجود العقلية وله
بلا حظ في ذلك الوجود الخارجي فيجوز ان يكون ما يصدق عليه الكلي ممكن الوجود
ومتنع الوجود وكون الاشياء وامكان ايض مناط الوجود العقلي لا ينفرد فاقبل ان ذلك
ان الوجود العقلي الفصل سابقا من ان يتصور العقل المنطقي مفهوم الكلي فلا يرد **قوله**
الكلي واسنانه ايض مناط الوجود العقلي لا الحاجة اليه **قوله** وانما ان يكون متنع الوجود
آه اي ما يصدق عليه الكلي لان مفهومه متنع الوجود في الخارج لكونه من المعقولات **قوله**
فقد ازيد لفظا المفهوم في تقريره خارج عن مفهومه ومن لم يفسره قال لفظه خارج
عنه اذ الكلي هو المفهوم لا ما له مفهوم **قوله** الخارج عن مفهومه اي ليس معتبرا له لا بشرط ادله

شواكها بدل عليه قرار لا يقتضيه نفس مفهوم الكلي وحده المصداق بالمتاح للوجود
 لانه اذا لم يكن امتناع الوجود مقتضى نفس مفهومه جاز ان يكون ممكن الوجود فيلزم جواز
 جميع الاقسام **قوله** احتمل عنده احتمالا مطابقا نفس الامر كما يشهد به الواحد ان فلا
 يرد ان الاحتمال عند العقل لعدم العلم بالضرورة كونه نظريا ويكون في الواقع مقتضيا لا
 حدها كشيء الجاري اي ما يشاهدنا انه تعالى في صفاته فانه متع الوجود في الخارج
 لا دل عليه بهان فوحيد الوجود وكذلك في الصفات اذا حصل في الصفات فلا يكون
 موصوفا بصفات **قوله** مقتيد بجانب الوجود الامكان العام من جانب الوجود معناه
 سلب ضرورة العلم فهوهم الواجب الوجود دون الامتناع كما ان الامكان العام
 من جانب السلب معناه سلب ضرورة عن احد الطرفين الوجود والعدم كذا افادة الحق
 المتعارفين **قوله** فلا يتجه انه ان المبدأ الامكان العام المقيد بجانب الوجود لا مطلقا **قوله**
 فلا يتجه تحت الواجب لانه عبارة عن سلب الضرورية عن الطرفين والوجوب ضرورة
 الوجود **قوله** والحاصل اي حاصل هذا البحث وفي جعل الاقسام الاولى المفهوم و
 الموجود تعريف للمص **قوله** بان اللان ان تسمى هكذا لان هذا التقييم الكلي يا
 عبارة الوجود في الخارج فانظر الى التقييم اليه اولى من النظر الى احواله وهو ايضا
 شمان اي مع امكان هبوع امتناعه **قوله** وهو ايضا شمان اي مناهي الازداد وغير
 مناهية **قوله** فالصرف العام الكلي اي اقسامه الخشقة نفس الامر ولذا مثل لكل قسم
 بشك فلا يرد ان الكلي المفهوم المكنون ان يكون مختصا في فرد مع امتناع غيره او
 وان يكون مفهوما الازداد المناهية وغير المناهية فانه يجوز احتمالا غير
 آه وانما غير لا ملوب اعتناء سبب التناهي وعدم التناهي **قوله** من دون تقديم العلم
 وعدم التناهي ايضا كما مظهر فانه اذا كان نوع الامكان قد بما ويكون الكلي قد
 نفس يلزم ان يكون المفهوم المناطقة المفارقة عن الابدان غير مناهية وامانة
 افلاطون القابل بعلم العام مع التناهي فالحا حده مناهية غير **قوله**

الشيء

قاصدا لاختلافه شواكها اشار بذلك الى ان الوقت استدراكا حيث قال ان وقتا
 للحويان بان كماله وان مع ذلك باعتبار ان العلم في قوة تعالى وقالت اخبرهم بالهم
 ربنا هو بلاه اصفوا اي عنهم ولبيت ولبنة على العقل كما في ذلك لربنا كذا وان
 وحدها ان في صفاته القول كونه بعني التكلم على ما في القاموس عن ابن ابينا اي انه
 يعني بعني التكلم **قوله** فذاك امور ثلثة اي ما يتعلق به عرضا فلا يرد ان هناك امور آخر
 كالمفهوم المقيد والعارض المقيد والحكم والتمسك بينهما **قوله** ومفهوم الكلي اي مفهوم الكلي
 الصادق على الحويان صدق العارض على المعروض على ما بينه عليه قوله اذ قلنا للمفهوم
 كلي ويرشد اليه ما يحكي في كلامه قدس سره بقوله والحاصل الاخره وهذا المفهوم من حيث
 هو هو من حيث انه يوضح الى الكلية اي من حيث اشتراك بين الكلي والعارض الا ان
 والكلي العارض للفرس الى غير ذلك على اختلافه المتناهي في كلي طبيعي والكلي العارض
 له كلي منطقي ففي قولنا الكلي كلي ايضا امور ثلثة مفهوم الكلي من حيث هو والكلي
 العارض المحوي عليه والمجوع المركب منها وكذا ان قولنا الكلي مجنس والمجنس جنس
 والمجنس قريب نوع الى غير ذلك فتدبر فانه اشكال الفرق بين هذه المفهومات الثلاثة
 يلحق الفرق بجل المشكلات **قوله** لو كان المفهوم من احدها الى احد الطرفين اعني الحويان
 والكلي واذا انى الغير وليس رجعا الى المفهوم حتى يلزم ان يكون المفهوم مفهوم على ما
 وهم والتصرف في فرد من العقل احدها رجح الى المفهوم اي مفهوم احدها والمفهوم
 من الآخر ويرشد الى جميع ذلك **قوله** فان مفهوم الكلي آه والعبارة والتغاير بينهما
 حيث نسبتها الى الطرفين **قوله** يلزم من تفعل احدها تفعل الآخر وقل يلزم ان يكون
 تفعل احدها عين تفعل الآخر **قوله** فلا يرد آه تفريع على تصوير المفهومات اثنتي في
 مائة معيش حكم على نوع المفهوم الذي يصدق عليه مفهوم الكلي يسمى كليا طبيعيا
 ومفهوم الكلي العارض له يسمى كليا منطقي والمجوع المركب من المعروض والعارض
 كليا عقلي فحصل لكل واحد منهما محصلا مما را عن الآخر فانه في مفهوم العارض

بعض الناطقين من ان الفرق بين مفهوم الحيوان ومفهوم الكلي لا يقتضي ان يكونا نفسا
اعني تحصيل مفهوم الكلي للصادق على الحيوان وغيره **قوله** جواز تعقل احدهما اي واحد
فيكون معنى كل واحد **قوله** نظرا لثبات كونها آفة فلا بد ان التقريب غير تام لان المدعى ان
بين المفردات الثلث والدليل مفيد انهما قريبان منها **قوله** والمفاد ان تعقلا
للمعرض والعارض والعرض الذهني بالاسماء الثلاثة الخارجية حتى يتضح ثباتها
حتى لا تصام فان الاشياء بعضها ليس كونهما عوارض ذهنية **قوله** حالة اعتبارها اي
حالة ليس لها وجود بالاعتبار ولا تنزع **قوله** كسبة المباحث آفة في ان كل منها قائم
مختص به اختصاصا انا ع بالغيرت الا ان احدها سريع حيث الرجوع الذهني و
الآخر من حيث الوجود الخارجي **قوله** وعارض هو مفهوم الكلي فيه اشارة الى الكلي الطبيعية
هو مفهوم الكلي حيث صدره على شئ وصدق العارض على العوض **قوله** فلا فرق ان
آفة اي اذا كان من الحيوان من حيث **قوله** طبيعيا وحيثا طبيعيا البق كما ان مفرقا
الطبيعة من حيث في فلو لم يمتد الفرق بينهما من حيث المفهوم بخلاف ما اذا اختلف
بشرط عرض الكلية تركيبة كما قيل كون الحيوان نوعا لا لا يوجب اتحادا على
بينها فرق بالعدم والخصوص **قوله** فالصواب ان مفهوم آفة هذا ما ذكرناه المتابع في شرح
الطائفة وقيل ان منصوص في الشفاء وقيل الحق التقاطع في هذا مخرج به في كلام المتكلمين
والمتأخرين لان بعضهم حرجا بالقيود وبعضهم تركوه وقيل معنى قولهم الحيوان من حيث
هو كلي طبيعي انه مع قطع النظر عن عوارض سوى الكلية وكذا الحال في الجنس الطبيعي ونحوها
ومعنى قولهم الكلي الطبيعي موجود في الخارج ان الطبيعة التي يوصف الاشتراك في الله
موجود في الخارج لا انضمام انضمامها بالكلية موجودة فيه لكن كلام الحق سبحانه
شرح الاشارات مخرج فيها من المشبه حيث قال المعاني التي لا يتبع مفهومها عند
توحي الشك قد يوجد من حيث هي لا من حيث الفاعل واحدة او كثيرة **قوله** او جزئية
او موجودة او معدومة لا يؤثر فيها لا من حيث هي في ذلك بل من حيث طبيعتها **قوله** اي اعتبارا

الموجود

الموجودات وحيثا يقال هي التي تسمى بالكلي الطبيعي آفة **قوله** او صلحها ان كلاً والاختيار
يعني انت غير في اعتبار احد القيد من التحصيل الفرق بين مفهوم الكلي الطبيعي ومفهوم
الجنس الطبيعي ليست للزائد والتعميم **قوله** لانه طبيعة من الطائفة اي حقيقة من الخلق
اعيان الوجودات في الجملة ويجب لا يجب الطائفة **قوله** يعني باعتبارها فليس معنى انظر
انه بحث عن مفهوم الكلي عنه من غير ان ينسب اي مادة من المواد **قوله** اراد بالمبدأ والمخلق
شبه لا الحلق وان يراد ان الانضمام بالكلية علمة لحمل الكلي عليه لان الكلام في مفهوم الكلي
لا في العمل والانضمام **قوله** فان نسبة الكلية آفة لما كان في كون الكلية مشتقة منه والكلي
مشتقة احق بالمال بانها بمنزلة المشتق منه والمشتق يكونها بمعنى المصدر واسم الفاعل
قوله لعدم تحققي اي هذا المفهوم في العقل لان التركيب من العوارض والعارض غنيا
عن سوادها الرجوع ما يصدق عليه في الخارج كون العوض والعارض موجودين
في الخارج كالأبيض او قلنا بعدهم لعدم كون العارض موجودا **قوله** ولا يفهم الكلي
هذا بيان زائد على ما يستفاد من المتن فان لفظ مثلا فيه متعلق بالحيوان فلو
لا يجوز الحيوان كلي لان الفصل منعقد في مباحث الكلي ولذا اقدم لفظ مثلا
على كلي **قوله** اي قد يكون موجودا فيه هوذا كان ذاتا لما تحته وما تحته
موجودا فيه **قوله** والكلي الطبيعي موجود في الخارج اي حقيقة للجنس بالبعي ان زوجه
موجود فيه على ما ذهب اليه المتأخرون كالمشهور ومن مع ذلك ان هذا الحيوان اي الحيوان
الجزئي المحسوس مع قطع النظر عن كونه عبارة عن الحيوان على الشفاصة ليس كما
طابق لفظا لغيره على معانيه وكالحال في الابيض على الجسم حيث يحتاج الى الاحتكاك
امحتاج عنه بل الجسم بانتهى به ولا يفي بالجنس الا ما يفهم به الشيء ولا يمكن الفصل
ما فيه بدون كالمثلث فانه لا يفهم ولا يتصور بدون الخط والسطح مع قطع النظر
عن وجوده وعلية ولا شك ان ما يفهم به الموجود يجب ان يكون موجودا
لان لا شك ان بعض الاشخاص يشار اليه بعضا آخر دون بعض في امر مع قطع النظر

عن الوجود وما يتبعه من الغوايض فذلك الامر مشترك بل تقوم به ثلاث لا يخفى عن
في حد ذاتها ولا بد من وجودها انما وجدت والام يكن مستقيمة به فان دفع الامر
الذي نفسه المحذور بالقبول وهو ان اريد ان يخرج في الخارج فخرج وهو ذلك
المسلح وان اريد ان يخرج في الذهن فلان ان الخارج في الذهن الوجود الخارجي
بحسب ان يكون موجودا في الخارج وذلك لان الخبر ما يتقوم به الشيء ولا يعلق له الخارج
والذهن بل يتقوم به الماهية مع قطع النظر عن الوجود والعدم نعم انه ينقسم الى
الخارجي اي غير محصور عليه وذاتي اي محصور عليه بحسب اختلاف اعتباره بشرط ما
ولا بشرط شيء على ما حقق في موضعه ولو كان بينهما اختلاف بالذات لم ان يكون
شيئي واحد ما هيئته او يكون اطلاق الخبر على احدهما مجرد اصطلاح كقولنا الخارج
من ان الشخص هو ذات بسيطة في الخارج ينتزع العقل منها بحسب تسمية المتكلمين
والمباينات امور كلية لان ما ينتزع من ذاتها ليس محصورا وذاتها هي ما ينتزع
بملاحظة الخارج عند لحي عرفها كوجوده فانه ينتزع بملاحظة ترتيب الآثار
المطلوبة من الشيء ويشهد على وجوده ما اتفقوا عليه من ان الماهية اذا لم يكن
نفسها لا بد له من حلة اما نفسها فيخرج نوعها في فرع ولا يعلم بمرادها واعلم ان كشف
لها فان لا يحتاج في ان تصات بالتحقق الى الحلة فيقتضي ان يكون انصاف به خارج
فمن يقتضي وجوده اخصوص في الخارج واما على هذا المطلب الا ما كان من ان لا يكون
موجودا فاما لوجوده فهو فيلزم قيام وجود واحد باسرين واما لوجوده فمقابل له
فلا يصح الحكم وان كل موجود في الخارج فهو متحقق بالبداهة وهذا هو الذي فاده
الى الحكم باستماع وجوده وقد اجيب عن الامر بالايجتهل المقام ابراهه
حكم في كيفية لا والتفتيش المذكور سابق الى وجود الامر المشترك والى ما ذكرنا من التفتيش
اشاره الرئيس في اشارات بقوله تنبيهه على انهم الناس ان الموجود هو
الحسوس وان ما لا ينال الحس محصور ففرض وجوده محال **فلم** خارج الصفات

بها بالهسته عالم دخل في اتصال **فلم** من حيث هو موجود اي مع قطع النظر عن خصوصية
زاوية على كونه موجودا ابراهه آه يعني ان المشار اليه بقوله هذا مجموع فالهم من الكلام السابق
من خبر وجوده عن الصاعه وكونه وطيفه الحكمة الماهية **فلم** واما الكليات لا يخفى ان
مفهوم الكلي قد مر مشترك بين المفردات فلهذا عارض لها كايضا عليه اسمها فاقبل
ان ما نسبته للنظر المشترك وهم **فلم** السب بين الكليتين آه هذه السب من قوله ايضا
وحقيقة ما النسبة المشتركة لتعمل بالقياس الى نسبة الحزبي معقوله بالقياس الى
اولى فانه اعتبر من حيث انها دليلا بين الطرفين من غير اعتبار نحوها بالحدود
وتحقيقها به يقال النسبة بين الشئيين كذا وجد الاعتبار واحدة اما بالرفع فيغير عنها
بالنظر واحد كالخبر والجواب والتساوي والتباين واما بالجنس فيعتبر على مجموع
الطرفين كالابوة والبنوة والاقرب والبعد والعم والخصم وعلم ان التقديرين حسب
اقتناع كل من الطرفين لوقوعها موافقا لا يخفى او يخالفانها فالمسب بين الكليتين الواحدة
بالرفع كالتساوي والتباين او بالجنس كالعم والخصم مطلقا او من وجه ارفع
وباعتبارها بالطرفين ثمانية فافهم ولا تنفع الزيادة من قال العم والخصم
المطلق نسبتان عدوان واحدة لعدم انفكاك احدهما عن الآخر فانه وهم لا ملاذه في
جميع الاضافات ففهم ان بعد الابوة والبنوة نسبت واحدة وباحتراف ذلك انفع
ما قبل ان العم والخصم اما صفة مجموع الطرفين فينبغي ان يصح المطلق اسم
العام والخاص على المجموع واما صفة لاحد الطرفين فينبغي ان يطلق عليه اسم العام
والخاص اذا كتب لفظ لكم باحد الاسمين اعني الصدق وعدم الصدق لا لفساد ذلك
فيه ان الصفات الكليتين بالسب ثابت سواء نسب الكلي الى كلي اخر او **فلم** ياد
الاشي والامكان واما اذا كان احدهما من الكليات فرضيت نحو الاشياء والاشياء
فيها داخلها في المباينين وبين نقيضها اعني الشئ والاشياء عمومهم وخصمهم
من صدق الشئ بدونه في الانسان والاشياء بدونه في الاشياء واجتماعها

في الفرض وقس على ذلك الاشياء والباري فلا يخفى مادة النقص بالكميات لا بالصفات
قوله واجب ان كان المحقق للثبات في الوجود لا يثبت له اعتبار في مفهوم النسب الصدق يجب
ان كان الفرض والتقدير والتقيضات كونهما كليين وكانت العقول ان يفرض كونهما
صادقا على ما يصدق عليه الاخر فيكونان متساويين لانا نفرض لو لم يكن الاعتبار
في مفهوم النسب الصدق في نفس الامر لم يثبت لانه يمكن للعقل ان يفرض صدق
احد المتساويين على الاخر وصدق احد المتساويين على غير الاخر وصدق العلم على
غير اوزو الخاص والكان ذلك الفرض محال بل الجواب ان التخصيص لكونه كليين
لما يظهر من صفة حاصلته في العقل وهي الاشياء بالذات وبشيء بحيث ان ضرورة
حاصلته في العقل ويصدق عليه الامرين حتى ان الامرين التصور صادق على
شيء في ذهنه وياتي خاصا بوجهي الاحجاب والسلب والصدق ههنا لا يكون كما
في النقصا با حتم لا يعتبر في الموضوع نفس المفهوم انتهى وحاصلها وجاها في المتباينين
لكن انما يتم لو فرض التساوي بصدق كل منهما على الآخر واما على فرض صدق كل منهما على
كل ما يصدق عليه الاخر فلا يخفى على ان يفرض على الاشياء بالذات فلو كان مفهوم
الاشياء شيئا اما الاشياء ما فرض صدق عليه فتدبر **قوله** او ان يكون صدقها آة كذا او
للتقدير لا للتوهم او لتوهم قوله بتخصيص المدعوي ارضى بارجاع النفي في قوله لم يصدق
على شيء واحد الى قيد الوحدة مع بقاء الصدق وتخرجها على تعريف المتباينين لانه
يجب ان النسب في الوجود **قوله** بل في الكميات آة اي بل غرضهم اصالته في الكميات المرجوة
وتبعها في امور الصادقة على شيء لان المنطق التردد في فكرة السامعية قد اعد الام
الاعيان الخارجية على وجه كلي ففرضها كانت مسايلها ومحورها فاما اذا اشكيت الاعيان
في كليات موجودة او غرض صادقة عليها في نفس الامر كالمسألة العامة وما ليس
شيئا منها فلا غرض للمطابق والبحث عن احواله فخره اصالته وتبعها متعلق بالقرينة
ومن لم يهتم بقرينة وجهه بيبين **قوله** ولا يمكن آة تعني لراكن او لوجهها لم يعم بها بوقوف الكلي

دبر

والجواب فيه وانما يتعلق الفرض بها **قوله** مع رعاية تلك الاحكام اي الاحكام لا يتغير
للتخصيص **قوله** في ذاته ولحد نصير المعية لرفع ان يحمل على مجرد الاجتماع في الصدق
قوله فان انما لم يستيقظ متساويان في الفرض الاستيعاط بينا ارشد ان ازجوب في
قبل يجوز ان يكون على استيعاط واحد منهما بل يجوز مع عدم النصا بالقرينة
والا يصدق كل استيعاط نالهم وهم متساو على اطلاع على عفو الاستيعاط **قوله** اما هو
في الجملة اي وقت **قوله** ونفس على ذلك آة فلا بد ان يصدق العام على جميع افراد الخاص
بالاطلاق العام وح لا يكون تحقق العام نفسه لازما لخاص بالصدق بالاطلاق لانه
لحققة ولا يكون نفي العام متلزما لنفي الخاص بل نفي صدقه بالاطلاق متلزما لنفي صدقه
واعلم ان المراد بقرينهم في تعريفه المتساويين ان يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه
احدهما عن الآخر ان لا يخرج كل في توهم العلة السا حجب ما توقف عليه الشيء سواء
تعدد ما صدق عليه او لا فيدخل فيها الكميات المتخلفة في ذلك واحد كالمساويين بالذات
والتقديم بالذات وكذا الحال في العلوم يدخل في العام والخاص للوجوب بالذات و
القديم بالزمان **قوله** انهم مطلقا اي عن مطلقا غير متغير بوجه دون وجه **قوله** و
يرجع المتباين آة مصدر ميمي وليس يعني فاربع اليد اي بالوجوب ان يتحقق تحت تحقق المتباين
على ما وهم لكونه مستعملا بالي والعدم كونه ما يتوقف عليه المتباين ثم يرجع المتباين في الكليات
الى المتباينين كليتين لا يقتضي ان لا يتحقق المتباين بدورها فلا يناف ذلك ما يجبي من تحقق
المتباينين بين الجزئيين وبين الجزئي والكلي الغير للصادق عليه كما يتركيب المتباين عن
المفهوم **قوله** الا ان لم يصدق شيء منها او واحد منها فخط على امر مع عدم المتباينين فيها
صدق على امر معتبر في النسب كما مر **قوله** الى المتباينين كليتين واما يمتثل لا لاخر
يتبين ومن الظرفين يتعلق بالمتباينين معناه حاصلتين من سلب الظرفين اي كونهما
من الاخر على حذف المضاف وكذا قوله من احد الظرفين يعني ان الجواب احد الظرفين
وقوله من اخرى من سلب الاخر واما قيل من ان قوله من الظرفين يعني المتباينين

من الطرفين لان شارة القضية الموضوع وان قضية لبيان تلك كانت تصير من الطرفين
من الطرفين غير جاد في قوله من احد الطرفين **قوله** الى المرجعيتين كلتيهما اي مطلقتين عا
ستين كما عرفت في النظم والمستيقظ **قوله** على معنى آه اعلى معنى ان كل كلتيهما يقتضي ان
الاربع بينهما **قوله** فلا يوجد فيها الاقسام ان هذا معنى على الملخص في مقوله واحد كما اختاره
الشارح **قوله** اما على تحقيقه فمن شرو فلا يمنع جملته لا يتحقق شيء من النسب الا ربع في
الصورتين **قوله** فلو قالوا المفهومات آه تعريفه فليس سره هذا التوهم على مجرد النسب الا ربع
بين الكلتيهما بل على ان منشأ التوهم خصوص هذا التقسيم بناء على ان بعض الحكماء
فلا يرد ان هذا التوهم ضعيف لان تقسيم الشيء لا يكون بجزائه في كل الحصة وليس اكثر مما
لا يكاد يوجد مثله **قوله** لكان ذلك التخصيص لغوا لكون البحث عن الكل مقصودا بالذات
بقتضى التخصيص لان الاصل في القول عند التوهم **قوله** باذي التفات اي بعد العلم بحصته لا
تسام الا ربعه لعلم النسب بينهما باذي التفات على ان المقسم آه يعني ما اذا فيها فلا يفرق
قلت آه خلاصة مع نصا دقها على تقدير تعدد المتاركة ومنه كونهما جزءين على تقدير
وحدة وانما هذه فكر لا يشق الا لا يوجد المستقل اذا لا يذهب الزم الزيادة على تقدير
قوله وبذلك لم يمتد آه اي بسبب متاركة باوصاف متعددة لا يدخلها في شخص واحد
الجزئي تعدد بحقيقته اي لا ينافي في نفس الامر بل هناك تعدد بمجرد الفرض والاعتبار كما
ان متاركة زيد باوصاف متعددة لا يوجب تعدد تعددا في نفس الامر لا مجرد الفرض **قوله**
ولو عد جزئيا آه اي لو عد جزئيا واحد جزئيا واحد بمجرد متاركة اعتبارات التي لا يمتثل
لها في شخص جزئيات متعددة بحسب نفس الامر لم انا يكون الجزئي مقولا على كونه
لاستمراره بالوصفات المتعددة الموجبة لتكرارها في نفس الامر فجزئيات متعددة
يصدر كل واحد منها على عاده فان دفع ما قاله المحقق الدواني ان قدم كون الجزئيات كلمة
منوع لان الكلية مجرد صفة على ذات متكررة لا صفة مع مفهومات اجزاء على ذات واحدة
والمحقق هناك هو الذي في دون الورد وكذا ما قيل انهم قالوا انه الحداثة **قوله** فاما في الحدود

باعتبار مع انهم اعتبروا المساوي بينهما فعلم انهم لا يشترطوا في المساوي كون الطرفين
مقارنين بالذات لان الكلام فان تعدد الاعتبارات لا يوجب التعدد فيها اعتبر
فيه لان تعدد الاعتبارات لا يمتنع في الحد مع الحدود اعتبرها بالاجزاء وقيل
حيث جعل احدها موصلا الى الآخر ولم يعتبر ذلك التفاد موصلا لتعدد الناحية
كما في الحد يشهد **قوله** بين العنيتين اي بين نفس الكلين ودوايتهما او كونها احدا
بين على الحصة من غير اعتبار عرض وصف كونها مقتضى لمفهومين اخرين سر
كانا وجوديين كالانسان والنفس او عديدين كالانسان والافرس ولذا اعتبر في اليد
قدس سر فيها سبق على تعريف المتباينين بالامتداد والوجود **قوله** في بيان النسب
بين التخصيصين اي في بيان النسب بالتصادق والتفارق بين الكلين من حيث عرض
هذا الموصف اعني كونها مقتضى لمفهومين اخرين باعتبار عرض تلك النسب لا
ايح بها لا باعتبار دوايتهما فالمجهر عنه مثلا لنسبة بين الانسان والافرق في النسبة
بين الكلين لحد الاعتقاد قد يختلف فان الاسرين اللذين بينهما عموم من وجه
سابقة باعتبارها في القسم يكون النسبة بينهما باعتبار كونها مقتضى التباين الجزئي
فتدبر فانه الخفي على من يدعي فهم الدواني **قوله** ولا للكتب اي ان لا يصدق كل احده
منها على ما يصدق عليه الآخر لان في صدق احدهما على بعض ما يصدق عليه لان وقع
الاحتياج الكل ليس له النسب الجزئي وكلمة على صلة الصدق الذي يتبعه الكذب
فانه عبارة عن عدم الصدق باي تفسير فرض صدق من العمل والمحققين ومطابقة
الواقع **قوله** والكتب التخصيص اي لا يصدق شيء منها على ذلك البعض وهو محال
بعدم الاعتدال التخصيصين مثلا يجب آه فقوله كل انسان لا ناطق وكل ناطق لا انسان
مثال لقوله اي يصدق كل واحد من نقيضات التباين على ما يصدق عليه التخصيصين
وقوله ولا كتاب بعض الانسان ليس بلا ناطق مثال لقوله ولا للكتب احد التخصيصين
على بعض **قوله** على غير اخرى ولذا لا يصدق التخصيصات يصدق نقيض احدها كان بعض

بعض الإنسان ليس بلا ناطق مثلاً فهو كونه بطريق التمثيل والاحتياط لا يقدر مدعيه
 الأناطيق ليس بلا انسان وقوله فيكون بعض الإنسان ناطق مثلاً لقوله فيصدق عين
 احد المتساويين على بعض ما يصدق عليه نقيض الآخر وليس مثلاً لقوله كذا ما يكذب
 عليه احد المتساويين فيصدق عليه هذين عليهما وهم لا يحكم كل واحد على الصورة
 يقتضي المتساويين وغيرها يصره لقوله ولا ارتفاع النقيضان او دليل القول
 فيصدق عين احد المتساويين على بعض ما يصدق عليه نقيض الآخر فهو المصالح الى المثال
 وقوله في بعض الناطق لا انسان عكس لقوله في بعض الانسان ناطق وشال لقوله فليعلم
 صدق احد المتساويين مدعيه الآخر انما يجيب اليه ان معنى صدق لحد المتساويين
 بدون الآخر ان لا يصدق عليه الآخر بل بحلفه لنقيضه وهو غير لازم من قوله فيكون
 بعض الإنسان ناطقاً فان قيل ما قيل ان قوله في بعض الناطق لا انسان مستلزم للآخر
 اليه في معاداة ما ذكره سابقاً من التمثيل **قوله** اورده عليه انه لا يخفى ان لا يرد على المثال بعد
 متدلل على الخلفي لا معنى له الا انه اورده هنا لوضح وروده منه فهو في الحقيقة راجع
 لقوله فيصدق عين احد المتساويين على بعض ما يصدق عليه نقيض الآخر ثم ان هذه
 المقدمة ايضاً مدعيه قبوله كذا ما يكذب عليه احد النقيضين يصدق عليه عين الآخر
 فالمنع عنها راجع الى منع قوله والكلب النقيضان فلا اعتراض آخر بان هذا المنع ممكن
 لان ارتفاع النقيضين محال بديهية واجاب بان النقيضين بمعنى العدد وليس ارتفاع
 وانما لا يرتفعان النقيضان بمعنى السلب وقد استشهد على المسدل احدهما بالآخر هكذا ينبغي
 ان يفهم هذا الكلام لا كما قيل ان كلام المسدل ظاهر في دعوى استلزام السالبة المدعوية
 المحررة الى جبر الحصلة فاورده عليه يمنع الاستلزام فانه الامارة في كلام المسدل ان
 ذلك **قوله** ان الايجاب يستلزم انه اي صدق لايجاب يستلزم وجود الحكم عليه في طرف الايجاب
 ان خارجاً في الخارج وان هذا فذهنا **قوله** ان السالبة المدعوية المحررة اي القضية السالبة
 التي يكون السلب جزوا من محمولها من القضية المرجبة التي لا يكون له جزءا محمولها

قوله ان ثبوت مفهوم صحة اي وجود في نفسه او معدوم او ما لا يكون السلب جزوا
 او كونه جزاء منه يستلزم وجود ذلك الشيء والسلب له في طرف ذلك الثبوت لا استلزام
 المعدوم للصفة **قوله** في المنع المذكور وهو انه يجوز ان يصدق الاور لعدم موضوعها
 فلا يصدق الثانية لانه يقتضي وجود الموضوع **قوله** فان قلت انه اثبتك للمقدمة للمعنى
 يعني استلزام قولنا بعض الاشياء وليس بلا يمكن لقولنا بعض الاشياء كان وليس انما
 استدلال على ان بعض المتساويين متساويان على وجه **قوله** متساويان ان اعتبرنا انفسهما اي
 اذا اعتبرنا في مفهوم في نفسه وادخل عليه السلب حصل هناك مقومات متناقضتان يعني
 انها متباعدان غاية العباد ليس بينهما واسطة ويسمى هذا النقيض بمعنى العدد **قوله** او ما
 اذا اعتبرنا صحتها اي صدق ذلك المفهومين المعبرين في انفسهما **قوله** لان نقيض آية ما وعي
 ان نقيض كل شيء مرفوع **قوله** ولا شك انه يعني فيها نحن فيه اعتبر صدق المفهومين سواء
 كما ان وجوده في او معدومين على شيء بار على ان يرجع المساواة الى الوجهين الكليين وكذا انها
 ذكر في ثباته لانه قضايها والمعتبر في طرف القضاء اي وجانب الموضوع ونحوه يصدق
 مفهوم الموضوع ونفهوم المحرر على ذات واحدة فاذ اخذ النقيض لشيء من كان عليه
 صدقته على شيء لا ما هو نقيضه في نفسه **قوله** فرضعت احدها مقام الآخر حيث ذلك
 ان لا يمكن نقيض الممكن فاذا لم يصدق الممكن يصدق الممكن ولا ارتفاع النقيضان فانهما
 نقيضان باعتبارهما في انفسهما وقد اعتبرتهما نقيضين باعتبار انفسهما **قوله** والمخلص
 او الخالص وبما يجب لخالص عن الاشكال المذكور **قوله** باعتبار انفسهما اي صدق المتساويين على
 شيء بناء على رجوع المساواة الى الكليات المرجعية فيكون نقيضها سلبين اي سلباً
 المتساويين على شيء لا سلبها في انفسهما فيحصل قضيتان موجبتان سالت الطرفين
 اي حكم فيها بايجاب سلب المحرر لا سلب عن الموضوع **قوله** والموجبة السالبة الطرفين متبا
 على ان ما نحن فيه كذلك والمقصود ان الرجعية السالبة المحررة لا يقتضي وجود الموضوع لان
 ايجاب **قوله** اعتبر العقل ان سلب شيء عن شيء بايجاب لذلك السلب لا ضرورة

قوله

يصدق عليه نقض النقص يصدق عليه نقض لا عم بكنس النقص حتى يبرز عليه
فكر بالاسد بالحق المتكبر به عند المص ايضاً الثاني قوله او نفرد وايضاً قوله او لا
وما قبل ان المص مدعين احدهما قوله ليس كل نقض النقص يصدق لا عم والثاني
وهو سلم يصدق الى آخره والذي يثبت الشايع بكنس النقص هو الثاني وايضاً
به التمسك عند المص به هو اسد لا على الاثر فيلزم الاكتفاء فليس بشئ لان معنى قوله
الشايع بكنس النقص بسبب كون عكس النقص اي مدلوله لا ان لازم بتوسط عكس
النقص اذ لا مغايرة بينهما بل على ذلك قوله فليس كل ما انبان للاحولان آه حيث
اكفي على عكس النقص **قوله** قريب من الطبع لان التحول في النقصية الموجبة الكليّة
اماماد الموضوع وما تخرج المتأخرين فانما هو في عموم وجوبه في غير كل ما كان شئ
فانما يصدق كلما شئ لا ما كان لعدم وجود الموضوع الذي يستلزم الوجبة **قوله**
جزء الدليل اي عكسي القياس وكرام مطري اي كلما كان كذلك نقض النقص انما يصدق
الاعم فربما بالحقيقة اي اذا كانت الصفة تعريفاً للمدعي فهو بالحقيقة اسد لا بغيره
على ثبوت المحدود فلا يصارفة وما الثاني آه **قوله** ان المقص اي ليس المقص اثبات الحد
للمحدود لانه انما يصح لو كان المحدود معلوماً بغير الحد وفيما نحن فيه قلنا بالحدود
الحد بل المقص تفصيل المدعي الى جزئيات يستدل على كونها على انفراد اذ لا دليل يثبت
المدعي بماسد **قوله** ويقال اي يصدق عطف تعريفي بقوله يحصل الى الملة فسيروا ان لو لم يرد
بحيث النص يستفاد منه التفصيل لا يكون الفرض من التفسير التحليل **قوله** في الكلام
تساع اي تساع في اللفظ حيث اورد لام التحليل مقام حرف التفسير **قوله** يحصل التفسير
اي ما هو تفسير في الحقيقة بجزء الدليل بحسب الصورة بادخال لام التعليل عليه فغير قوله
الشايع وهو مصادره على المطلوب ان مصادره صورة وما ذكر قدس سره من كون شاي
حقيقة ولا حاجة الى ان القول بالسايع تساع لانه خطأ ولا الى ما قبل ان السايع اللفظي
به يفيض الى انفساد كافيض في الوقت الاول فاش خلافت التعارض بينهم **قوله** مصادره على

المعقول في الخارج مصادره جون كسي بالاشارة في القاموس صادرة على كذا طائفة وبه
المتابعة ظاهر **قوله** حاصله كما كان في كلام الشايع الجانب بين حاصله ووقع به ما قبل
ان الشايعين الجزئيين ايضاً يثبت المدعي لانه لا ينفصل بين الشايعين الكلي والاشعالي في وجود
العموم من وجده لان ذلك انما هو في لفظ الشايعين الجزئيين ومقصود الشايع ان لا ينفصل
الشايعين لاحتمال ان يكون ذلك ثابتاً في احد الحدوين عني الشايعين الجزئيين لاجتماع
من رجح فلا يثبت في العموم بينهما **قوله** اذ لم يتصادف آه اي لم يحصل كلي احدهما على الآخر
عبار بعض الزاد يكون رجحه الى صائفي جزئيين فاقصلا ويختل فيه العموم لفظاً
فلا يصح قوله فان لم يتصادف آه وهم لانه انما يلزم ذلك اذا كان معني لم يتصادف آه
في بعض المص **قوله** فان قلت آه معارضة فشايع لوهم كون الدعوي سالبية كلية كالمهم
الشاعر من وقوع الشك في سياق النفي وعدم تقييد مادة من المواد **قوله** الملة لانه ليس باللام
آه بقرينة ان جميع القضايا التي اثبت النسبة بينهما حروب مع ان الشايع **قوله** ان تضالاً
المعلوم كليات اكثرها غريبة فلذا قدم هذا الجواب ثلثة اقسام العموم بناء على ان مملات
العموم يتبناها على ان اكثر الصور كليات **قوله** فيكون سالبية جزئية وليست من الشايع
اذ المقص منها وقع اللوهم العموم بينهما بناء على ان اكثر الصور كذلك على ان ما ذكره عام فمحمول
البعض **قوله** كان حاصله آه كيلا يكون التعريفات اليهم مع تحقق خصوصية احد الطرفين
انما هي بيان النسبة **قوله** ولا يعني بالمباينة الجزئية لانه في كلامه قدس سره وان هذا
القدر غير كاف لان الملة بها المباني مجردة عن خصوصية فردية فلا بد من وجود فردية
قوله كاللا وجود ولا عدم اي الامور وجوداً ولا معدوم فان كل واحد منهما يصدق على فقيض الآخر
ولا يصدق ان على شئ واحد فاقبل ان من الكليات الفرضية فلا تميز بينه على فقيض
الآخر النسبة بالكليات الصادقة نفس البرهم **قوله** بتايي جزئي يعني صدق كل منهما
بدون الآخر في بعض الصور فقط بقرينة جملة في مقابل الكلي **قوله** وهذا كما يطلق عليه
الجزئي في ثلثة الشايعين الكلي السلب الكلي ويراد به النفي عن البعض مع اثبات البعض كقائه

فلا بد ان صدق كان بينهما عموم من وجه لا انه عرضي بالمباين الجزئي يترتب عليه قوله
فالمباين الجزئي اي بالمعنى العام لا بالاجزاء **ف** يصدق في كل واحد من المتباينين مع نقيض
لاخره من تلك الكليات الصادقة ونفس الامر على امر ميانه في قوله ونقيضاه
المساويين اي بين الترتيب وان اعتبر العموم اما بقدره لفظي كل او بجعل الاضافة للعموم
يثبت الدعوى بخروج تلك المقدمات فيلزم استدلال ما في المقدمات من قوله لا اما
يصدق في قوله ضرورة صدق آه كاستدراك ما في المقدمات **ف** غير مستقيمة بخلاف
استدلاله قيد فقط قلنا اقتصر في بيان فكر لا يحتاج اليه على استدلاله قد حفظ
وباحر بالمشا لدفع ما حصل ان المقصود لم يترك قيد لفظي كل بكل ما ذكره المعنى مستدرك **ف**
اجيب آه خلاصه ان قيد فقط متعلق بقوله مع نقيض الآخر لا بقوله احد المتباينين
ويحط الفائدة اضافة لحد الى المتباينين اي يصدق في احد المتباينين لا لحد الشقيقتين
مع نقيض الآخر لا مع غيره فيفيد الاول صدق احد النقيضين بدون نقيض الآخر والثاني
صدق نقيض ذلك الاخر مع غير الآخر مثلاً يصدق في الطرفين مع الانسان ويصدق الا
غرس مع الانسان فيكون مفاد هذه العبارة مفاد يصدق في كل واحد من النقيضين بدون
الآخر **ف** وليس معناه آه اي ليس قيد فقط متعلقاً بقوله احد المتباينين ويكون محط
الفائدة لفظ احد فيكون معناه ما ذكره **ف** خالياً عن الفائدة اللفظي للجنس عليك من
العبارة **ف** المجهول العهد متعلق بتردد متضمن معنى الرجوع **ف** وحول اللفظ آه لا فائدة
ان يكون محط الفائدة لفظ احد الاضافة الى المتباينين **ف** تكون الخلاصة لا بالمعنى فلفظ
عليه اولى **ف** اذا لا يقال آه لا امر من الاكثار على اليهم مع تحققه في جميع الصور فيكون
احد الطرفين مخصوصه بصور في بيان النسبة **ف** ويعلم من ذلك آه عطف على قوله قال
ان النسبة آه اي يعلم من ذلك القول بثبوت المباين الجزئي في الموضوعين اي في اشارة المذكورين
من غير حاجة الى التصريح بخلاف ما انه قيل النسبة بينهما المتساوية الجزئي فانه لا بينهما
من احدهما بعينه فيكون البيان محال **ف** ولا شك آه عطف على قوله بان من غير ان يتم كونه

ناية من الجواب **ف** وهذا الكلام ام محتمل ان يكون من قوله كلام الجيب ويحتمل ان يكون
من كلامه قل من سره تحصيل الجواب قبل آه جواب عن اعتراض ذكره الشارع بقوله
نعم لم يبين لما ذكره المعنى النسبة بين نقيضين امرين بينهما عموم من وجه كما صرح
به آخره ههنا لوقفة على قوله يصدق احد المتباينين مع نقيض الآخر **ف**
في بعض الصور هو عين لاخص مع نقيض العام **ف** فاذا ضم آه انا الجيب الى الفهم
لان اللزوم ما ذكر ثبوت المباين الكلي في بعض الصور وثبوت العموم من وجه في
بعض اخرى اما النسبة التي هي شاملة لجميع الصور فلم يعلم ما هي فاذا ضم ذلك الى الشك
فاذكره في نقيض المتباينين من صدق عين كل واحد مع نقيض الآخر فذلك **ف** فانه
جاء فيها اي ما ذكره في نقيض السابق جاز في نقيض الامرين اللذين بينهما عموم
من وجه **ف** فبالجملة منقضة باني قوله في الاوليين المعطوف عليه اعني قوله
ولم يتعرض للدفع ففهم انه اذا كان المقصود في ما يتبادر فلم يبق العموم مطلقاً حيث
قال ليس بينهما عموم اصلا اي لا مطلقاً وان وجه بانه لفظي المضاف في الثاني **ف** ولم
يتعرض للسبب الثاني **ف** المتبادر لاحتمال ان يجعل الكلي مفهوماً واحداً يسمى باعتبارهما
مع الجزئي الحقيقي حقيقة او باعتبار انه امر ليس لا يعقل اطلاقاً لقياس الكثيرين اضافة
كالمادة كلامه قدس سره **ف** لان المتأريين آه فان عدم صلاحية فرض الاشتراك
وان كانا متعلقين بالقياس الى الكثيرين لكنه عرضي لشيء يجب نفس تصور مفهومة ولا
يحتاج الى وجود كثيرين فالجوابية بهذا المعنى ثابت لشيء باللفظ المفروض مفهومة وكونه
اخصوا معرضاً له بالقياس الى اضرارهم منه فهو معني اضافي لا يمكن عرضة لشيء الاطلاقاً
عرضي للعموم لشيء اخر **ف** ما يزان كذلك اي يكون احدهما حقيقياً والآخر اضافياً لا يعقل
واحد اضافي **ف** ولا شك انه امر لشيء اي النسبة داخل في مفهوم النسبة الى كثيرين لا يعقل
عرضة لشيء واقتضاه به لا بالقياس الى الذات كثيرين وبذلك نسبة اخرى عارضة
لكثيرين وجوه كونهم مفروض اشتراك فيه **ف** هذا المعنى ويكون التعبير بوجه وهو العام

من شئ صغيرا او فصح في كونه اضافيا كما في خبر الارب قوله قدس سرور في رسالته انما رست
 ان كل واحد من الكثيرين يسمى فردا للكل وجزيا اضافيا له **قوله** ولذا اذا دعى اي غايلا ذلك
 المعنى المتعقلم لم يقبضه وشاء السواد عدم الفرق بين صلاحية لا اشتراك بين كثيرين
 وبين الاعم من شئ الامن حيث التقيد علم انه لو تعلق السواد والجواب واكتفى بقوله
 معناه انه انما يندرج في الشئ لكان احسن واحضرا التردد في السؤال والقول بالعدم
 يقتضيه بعد ان طرأ الشايع الكل الاضافي بقوله وهو الاعم من شئ في الجواب بان ايراد معنى
 لثبوته بغيره مستقيم جدا لان الشايع في شرح المطالع صرح بانه هناك مقبولان
 ثلثا للبرهان والكل فلذلك اورد قدس سرور وتشكك في كون الغنومات اربعة وثلاثة
 عند الشايع ولذلك قال صافا المتبادر معنى صحيح الى المعنى آه المعذرة انه لم يتعرض
 لما ذكره في المتن سواء كان المقصود من كافي الفقهاء او جمعا كثر تلك الباري **قوله** لان
 الاضافة فيه الظاهر لان كون الاضافة في بادي ايرادها في صلاحية لخص
 صلاحية لخص الاشتراك بين كثيرين ولذا باننا في **قوله** كونه مقابلا آه خبره صيد
 لشئ بوصف مقابل بحدود التقابل بمرعى المناسب **قوله** في كونها اضافية اي مضمومة
 الى الاضافة نسبتا لغيره الا انما هو موقوف على تعقل الغير اعني الكثيرين كونه اضافيا في
 محضها **قوله** كذا تعقل آه اي تعقل مفهوم الجوزي الحقيقي موقوف على تعقل الغير اعني
 كثيرين لغيره في مفهومه انهم **قوله** لان تحققة في شئ وعرضه له لا يتوقف على تحقق
 الغير وكذلك مفهوم الكل عروضة لشئ لا يتوقف على تحقق الكثيرين فالتوقف في كونه
 قدس سرور في جميع الموارد على معناه الحقيقي لا بمعنى الاستلزام على ما فهم **قوله** مقابلة
 لعدم والملكة هكذا اخرج في حاشيته شرح المطالع والحال يانه على ما ذكره سابقا في القصة
 حيث قال الغنوم اي ما من شأنه ان يحصل في تعقل سواد حاصل في تعقل ولا ان يمنع
 من حيث انه مقصور من دفع المذكرة فيه بل على كثيرين ليجاب بان يرد في الجوزي الكل في يد علم
 شأنه وعرضه مفهوم مطلقا معتبرا بانه لا يجاب والسلب ان تحقق في كثيرين شأنه

قوله

المقصود

المقصود في العقل اصلا لمحلته ثم ان الملاك ان التقابل بين الكلية والجزئية اعني الجمع وعدم
 الجمع كذلك لا بين الكل والجزئي لانها مقبولة من صفتها الجمع وعليه فليس لها على
 لا يخرج عن كونها تقابل لعدم والملكة ولا يجاب والسلب فيهما متضادان **قوله** تقابل
 المتضادان فالكلية والجزئية من المضافات الحقيقية والجزئية والكلية من المضافات المشهورة
 من ان المعبر في الكل الاضافي لا بد راجع بافعال وفي الحقيقي ان كان فرض لا بد راجع وهو
 اخص منه من حيث **قوله** وهذا هو معنى الخاص بعينه وانما قيل ان معناه ان يقع موصوفا
 في الحقيقة حتى ان احد المتضادين عدم جزيا اضافيا لا يخرج كونه خلاف المتبادر
 يستلزم ان لا يكون تعريف المص جاسعا **قوله** فلا يجوز ان يذكر لحد آه فيه إشارة الى ان
 الشايع في بيان الكل الاضافي في معناه الاعم ليس للجل ان تمام المنظر في تعريف المص
 موقوف لانه ما اخذ الكل الاضافي في التعريف بل فقط الاعم فيكون في تمامه ان الجزئية
 الاضافي معناه الخاص وكان الخاص خاص بالنسبة آه بل دعمه القاعدة وهي انه لا يجوز
 ان يكتفى في تعريف الكل الاضافي الجزئي الاضافي والخاص **قوله** مقدم على معرفة المعرف
 كون معرفة لسيا المعرفة فلو اخذ اخذ المتضادين في تعريف لزم تقدم الشئ على
 نفسه بمقتضى **قوله** تعقل الاعم آه يعنى ان الاعم من حيث انه على زيادة الاعم ما
 خوذ في التعريف وهو موقوف على تعقل زيادة الاعم على عام اخر فيلزم اخذ المتضاد
 في التعريف بالواسطة فيلزم تقدم الشئ على نفسه في شئ مرات **قوله** مع ان المقصود آه
 والكان اللفظ مستعملا في المعنى التقضي كما يقال العمل احل من الخالي على تقدير
 فرض الخلافة فيه فيرجع الى معنى اصلا تعقل فلا يرد انه لا يكون ارادة هذا المعنى في
 عبارة الموت لان صيغة التفصيل اذا استعملت يكون نص في الزيادة **قوله** لا معنى
 الزيادة والتفصيل ولا لزم ان يكون الشخص جزيا اضافيا بالنسبة الى ما خوزه ولا
 ما خوزه كلها اضافيا بالنسبة اليه **قوله** اقرى من الثاني لان اشياء تعقل اشياء قبل نفسه
 اظهر من اشياء تعقل احد المتضادين قبل الآخر فلا بد ان لا يعبر آه المقصود من ان

قوله

في كلام الشارح نقصا ما كلف ابطال الهند المخصص فلا يرد انه ليس من ان صاحب الشئ
 فلا وجه لا يراه انما قاله فالاولي لان غير لازم على المعرض ان يرد جميع الاعتراضات
 تعريفه الشارح وما قيل ان التعريف هو المخصص من شئ خارج عنه فبقية
 نسبة المخصص الى شئ آخر معتبر في نفسه **قوله** مع زيادة وهو تعريف الشئ بنفسه
 وما يتوقف عليه **قوله** وان لم يعلم بان تعريفه معنى لا يتدرج الاخر في نفسه ومعنى المخصص
 عدم التميز لما يشمله الاخر وما معناه متعارفان وان استلزم احدهما الآخر
 يستلزم الاشكال ان اللذان ذكرهما الشارح **قوله** وهو لزوم تعريف الشئ بنفسه عارضا
 وعلم جواز ذلك فقط كل واحد منهما تعريف الشئ بنفسه وما يتوقف عليه وان اذفع
 ايضا لكنه اشكال آخر قدس سر **قوله** ان المقام الى المقام مقام بيان معنى آخر للتعريف
 والذاتية بالمعنى الاول وهو يقتضي الاعتبارية فيكون المقصد الى التعريف **قوله** وهذا
 منقوض آه اى دليلكم على ان كل جزء حقيقي اضافي ليس بجميع معانيه صحيحة الاستدلال
 للحول وهو ان يكون الذات تعلى ماهية كلية وقد قيل في الحركة بطلان ما قيل في نفس
 تفصيل المقدمه القائلة ان كل جزء حقيقي داخل تحت ماهية العلم لانه لا يمكن ان يكون
 لا يبطل وكذا ما قيل ان نفس اولى تلك المقدمه بناء على كونها مدركة بزم المتكدر
 توجيهه ان اى دليل اورد عليه ليس صحيحا اذ لو كان صحيحا يلزم منه بطلان المقدمه
 صحة صحة تلك المقدمه مع انه باطل لان المقصود من بيان عدم صحة الدليل بان عدم
 ثبوت تلك المقدمه فلا معنى للاستدلال بعدم صحته على عدم صحة اى دليل اورد عليه
 كل من يهوى اى ادعاء حيث فالمنزوم اى يحصل في العقل باجرائه او كذا **قوله** وليس
 من شأن آه ان كان المقسم بحيث الحاصل في العقل بالفعول فالمتوقف على ان الشئ المتباعدة
 كانه قيل ليس شأنه الحصول في العقل من حصوله فيه بالفعل والكان بمعنى ما من
 شأن الحصول فيه فالمراد ظاهره **قوله** حتى يتصف بالجزئية فهو لا يسطر بين الجزئية والكلية
 وكذا الحال في التخصيص الجزئية فالمراد كذا شرع في كونها متخصصة بنسبها الى ما يرد

عليها ولا يلزم التسلسل من هذا الظاهر كون المقابل بينها مقابل لعدم والمركبة **قوله** بل لا يخل
 آه اى فيما اذ المراد العقل بالوجه نفس العلم بالوجه على ما هو المخصص فلا يرد ان
 كون الوجوه الكلية سمة لمشاهدة لا يستلزم كون عدم كلي **قوله** وهو بان معنى الجزئية
 انما لا يخرج منها شئ من المفردات على ما هو اللائق بهوم قواعد الفن فعلى هذا
 الكلية والجزئية من عراض الماهية لان هذه الجزئية لا يتناولها اربابا راجت ويكت
 المقابل بينها فنابل السلب واليجاب وما قلنا ان سطر الكلية والجزئية هو الموجود الذهنية
 وانما من المعقولات الشائبة فبقي على ان اتصاف المفرد بهذه الجزئية دار على اتصاف
 صورة بالمعنى عن الشك فيه وعدمه ولا ينفك عنها انما يتصف بها الشئ بعينه حصوله
 في الذهن سواء خسر الشك في المعانيه فيكون اتصاف الصورة بها بالذات وذو الصفة
 بالمتبع فان تطابق صورة كليتين صفتها وان كان المتطابقة صفة للصورة او شئ
 بالنسبة الصحيحة للفعل فان الصورة الحاصلة ما فتر عن شركة ذى الصورة بان كنهين اى
 حمله عليها سواء قلنا ان العلم نفس المعلوم او شئ مثل فذير فانه دقيق وما لم يتحقق
 وان شئت الى قيل انه يعلم ما ذكره قدس سر في حاشية المتعلق المالكى والجزئية على
 ارجح الاول لشركة خصمه وانما فيها الشركة بمعنى المطابقة وانما النسبة الصحيحة للحول
 كون الشئ بحيث اذ حصل في الذهن عرض له الشركة والمعنى الاول لا يعرض للشئ لاني
 كون الشئ الخارج والى الذهن والثاني والثالث يعرض في الذهن والرابع يعرض للشئ
 في الخارج والى ما وقف في الواقع من ان الكلية والجزئية صفة الصورة على اى من
 قلنا بانجاد العلم والمعلوم وصفة المعلوم على اى من مذهب الاشرف بالشمع والمثال على
 ما وقع في شرح البيرجى المجديك انما يصح تفسير الشركة بالمطابقة لان الكلية والجزئية
 صفة المعلوم على الشئ عليه المتطابقات والمطابقة وعدها صفة الصورة على الحقيقة لانه
 قدس سر **قوله** بمعنى آه اورد كلية لما شاعرة الى ان فرض الحصول كذا في الجزئية والكلية
 وان كان المقصود في الاولى بان ذلك لى اشعاره الى ان فرض الحصول استلزامه على

تقدير حصوله في الشك او عدمها لعلاقة عقلية بينهما ولا يراد عليه بان على تقدير
فرض الحصول يجوز ان لا يكون متساوي الشيء منها او متساويا كليهما ان لم يتصور
ان يتصور المحال يدفع بان لا بد لزوم من العلاقة ولا يتصور الشيء علاقة بالمتحققين
كما يشهد به المرسية وفرض المحال يجوز ان يتصور المحال بخصوص ما اذا كان لها
علاقة عقلية على ما هو التحقيق **قوله** اذ لم ير يدبره كونه مقبولا بالعقل ولا كونه
من شانه ذلك ولا الخلق الاسير والحاصل بالفعل وليس من شأنها ذلك عنها
واكتفى بنفي الاول لانه المتباين في العلم **قوله** وذلك اي المتكدر من معنى الجزئي الحقيقي
قوله يصدر على الوجوب تعالى اي على ذاته المقدسة لانه على تقدير الحصول في
العقل ما نه عن وقوع الشك فيه ولا يمكن تخصيصا **قوله** وايضا الخلق آه على انه
طريق مستدرك للحصول كونه الشيء ولا يتحد به واليسيطر يمنع تجديده **قوله**
لاذاته على وجه يفرض له الجزئية اذ يجوز ان يحصل من اجتماع الوجود الكلية
وجم جزئي يكون سوية لمشاهدة ذاته المخصوصة وما قيل انهم اكل الى اكل
لا يفيد الجزئية فليس اكل على ما بين في محله كيف لا وتدحرجوا بان لفظ الله
علم لذاته تعالى والتعريف بالعلية للحضار شيء يعينه في ذهن السامع فلو لم يكن
احصاءه بوجه جزئي يحصل الفرض من وضع العلم واجاب العلامة الفتاوى في
النفق بان تخصصه تعالى عين ذاته في الخارج والباقي في ذلك تحليله الى ماهية
وتشخص في الذهن فيكون دخلا تحت ماهية المودة والوحى اذ هذا مصداق
ما قيل ان لكل عالم هنة لانه مخرج في كتب الحكمة بان تخصصه عين ذاته تعالى
بحيث لا يتصور الا تفكاكه وهذه غاية سرية التوحيد وان ذاته تعالى فرد
للوجود والشخص والصفات مع كونه قائما بذاته وما قيل ان نسبة الشخص
لالمهية نسبة الفصل الى الجنس فيكون كل واحد منهما رادعا للابهام فعلى تقدير صحة
انها في الخاصيات المذكورة **قوله** فاذكرت من معنى الكل الحقيقي والكل الإضافي **قوله**

تجربة

النسبة بين الكلين وهما الكل الاضافي اخص من الكل الحقيقي بدرجتين اولى **قوله** وبعد
بعد هذا الآخر وقبله بحث اذ كل مفهوم شامل يندرج تحت الآخر ولا يمكن شمولها
شاملا ليدرج تحت نفسه والحجوب اشارة بان اندراج كون كل منهما موضوعا للآخر فلا يقع
فيكونه جزئيا اضافيا عند الجمهور وان اردوا كون كل واحد منهما اخص من الآخر منوع لما
في العموم والخصوص باعتبار الصدق ورجوعه الى موجبة كلية ومساوية جزئية والاشارة
جزئية فيها **قوله** فليس يعينها فليس فيها اضافية زائدة على اعتبار مفهوم الكل لانه
عرض لها الخصوصية وهو كونهم متحققين فيها بمجموعات النوع الاضافي وانما يقال هنا ما قل
في الجزئي الحقيقي والكل الحقيقي من ان تقديره وان كان موقفا على العقل الغير لان
تحققه لا يتوقف على تحقق الغير لان تحقق النوع الاضافي وانصاف شيء به يتوقف على
تحقق الاول ذهنا ذهنا وان خارجا لاجلها والبرقي ذلك ان في مفهوم الكل والجزئي
اعتبارا كان فرض الاشتراك في النوع الحقيقي كونه مقبولا بالفعل على كثيرين متفقين
بالحقيقة فلا بد في نوعية اي ما اعتبره النوع الحقيقي **قوله** فيكون مضائفا اي يكون النوع
الاضافي مضائفا للجنس وهذا اظهر انه لا يجوز اخذ احدهما في تعريف الآخر لانه لم يتعرض
له ههنا لظهور ما تقدم **قوله** وبان ذلك وانصاف بينهما ان الجنس آه بيان سبب التضاف
بينهما كما تولد بسبب تضاف الاب والابن **قوله** فلا شك ان بيان ترتيب الاضافة الى اصل ذلك
السبب النوع الاضافي اعني مقولته الجنس عليها في جواب ما هو **قوله** كما ان صفة الجنس وكونه
مقبولا على مختلفين في جواب ما هو مضائفا لان شهور بان عرضها للمضافان الحقيقيان
وهو كون الجنس مقبولا على جواب ما هو وكونه مقبولا على الجنس في جواب ما هو وانما
لم يكتف في بيان تضافهما لكونهما متدجرا وسدجا فيه لان ذلك ثبت كون جزئيا اضافيا
له لانه اضافيا **قوله** اشارة الى ان موافقة على المعنى على ما هو الحق لا على الاعتقاد
من كون تعريفات الكليات وسواء لم يرد الله لا يرد ذكر السبب في الرسم **قوله** كما هو الظاهر
فانه ان الحقيقة بهما سوى تلك المفاهيم **قوله** وبما يطابق الفهم اه تعين بقرينة

أو ملازمة أنه على تقدير كون المذكور في الغيريات حدوداً أصمية كما سيجوز أن يكون ما
ذكره المصنف فلا نأصفاً **قوله** إذا اعتبرنا الآخرة بيان ترجمه قسمية أخرى بالرفع أيضاً في
وهو استعماله على إضافته أخرى سوى ما اعتبر في الحقيقة على غير ما قيل في تسمية المقدم بما
الحقيقي ولاضافاً في **قوله** الصورة المعقولة من شيء إلى المخلوقة من شيء ويجعلنا الشخص
لأنه عبارة عما يوجب لها عن السواء ما هو وهو لا يكون الكلية والصورة كغيره فيطلق
على العلم والمعلوم وكل منهما ساج **قوله** والصورة العقلية أي المخلوقة عن الشيء فلا يرد
صور المجردات على تقدير حصولها وحزبات الأمور العامة فالها عقلية وليست كلياً
غاية في الباب فيه إشارة إلى منع كونها ذاتاً ذهنية **قوله** بل يقتضي بالاحتجاج هذا مثل
قوله سلسلة الكلمات ينتهي بالواجب فالنقطة خارج عن المسئلة **قوله** النوع الحقيقي
المعقولة فالشخص عارض للنوع نسبة إليه نسبة الفصل الجنس جزء للشخص ما يرد
عليه قوله في زيد مثلاً فأقول أن ذلك لا يرد على الحقيقة والآخرة بل على الحقيقة وهم هذا
توحيث الشخص الذي ينتهي إليه سلسلة الكليات فلا يرد أنه منقوص بذاته تعالى وذلك
بالنوع ما يصدق عليه النوع كما أنشأ مثلاً لا مفروجه فاقبل أنه لو صدق عليه النوع المطلق
لكنه ليس كذلك **قوله** وهو النوع المعقد بصفات عضية كلية وهذه الصفات يعود
للنوع جزء للصفة فالصفة مركب من المخلوق والمحتاج وبذلك الخاصة كما مر ببعض
وفي احتياطنا المعقد على الصفات إشارة إلى أن النوع المصنف بصفات عضية متساوية
لكل أناس الضالحة خارج عن سلسلة ذلك الجنس المتصنف بصفة ما يرد له كالحول
الماضي **قوله** ولا ينعى كليات أي ذاتيات متروكة فلا يرد أن الرجل أنشأ على زيد ليس بسطح
حلي الترتيب عليه **قوله** لكن في جواب ما هو أي من حيث الإضافات وخاصة وعرض وعام
فلا يرد أنه قد قيل عليها الجنس في جواب ما هو إذا كانت واحدة فحققت لها هذا الاعتبار
النوع أيضاً **قوله** فإن الحيوان أو تصوير الحكم التي بصورة جزئية ليقاس عليه جنسها وليس
اشكالاً لأنه ما حقق يرد أن المثال الجزئي لا يثبت القاعدة أي الحيوان مثلاً بما يتصور به

فقط

في المجرى بواسطة لفظ الإنسان معروفاً يستدل بثبوت الشخص على ثبوت الأعم استدلال
فيقال زيد أناس وكل أناس حيوان فزيد حيوان **قوله** فإن الحيوان أو أي الحيوان
المطلق أي لا بشرط شيء الذي هو الجنس كونه اسماً من حيث لا نوع كثر **قوله** مالم
يشترط أن يكون نوعاً محصلاً بهم الفصل فيه لم يكن محمولاً على زيد أي مستلزم من ذلك
أنواع لا يرد من منه تحققة في الخارج قبل تحصيله فيلزم من جرحه كونه زيداً حيواناً
من غير أن يكون نوعاً من الأنواع وذلك بالحل **قوله** فإن الحيوان أي لا كذا الحيوان المطلق
محمولاً على زيد من غير تحصيله اسماً أي نوعاً معيناً خارجاً عليه باعتبار تحققة في نوع
آخر أي ما ليس بالإنسان مثلاً كمن الحيوان الذي ليس بالإنسان يسلب عنه ذلك وذلك
على أن عمله عليه بعد تحصيله اسماً وما ذكرنا أن دفع ما يؤمن من أن عدم صحة حمل الحيوان
الذي ليس بحيوان لا يثبت علم صحة حمله مالم يرد أن الحيوان يكون الحيوان عليه
الحيوان سلباً فإن حمل الحيوان جزء للإنسان مقدم عليه فلا يكون محمولاً ولا قدماً
لأنه في ذلك كان الاستماع فإن يكون المتأخر في الوجود عدلاً ثبت المتقدم بشيئاً لم يكن
في حواشي المطالع وهو ملحق من كلام الشيخ في التعارض حيث قال فليكن الجسم المحمّل على
نسان علة لوجود الحيوان وليس ذلك ما نفا أن يكون الحيوان علة لوجود الجسم لأن
فرد وصل المعلول الشئ قيداً بالذات فكان سبباً لعلة غيره إذا لم يكن وجود العلة
في نفسها ووجودها لتلك الشئ وأصله في شئ وجده العرض في نفسه ووجوده في موضوعه
فإن العلة فيها واحدة وليس كذلك كذا الجسم والإنسان فانه ليس وجود الجسم حرجي
لأنسان انتهى كلامه لكن لا حاجة إليه لأن الجزر هو الجسم شرط لاشيئاً أعني المادة والمحمول
لا بشرط شيء فالمحمول غير المتقدم **قوله** لما كان مضافاً إلى أي المطلق الجنس كما مر في ذلك
من قوله تدل من ذلك على ذلك **قوله** فاذن ما قيل أنه إذا اعتبر قيد الأخر في تعريف
الجنس كالمضاف للنوع الجنس القريب لا المطلق الجنس والعلم أن لا يكون قسماً للجنس
الجناس المعينة التي بعيدة بالقياس إليها بل أن لا يكون مضافاً بالقياس إليها ولا اعتباراً

قوله ويقال النوع الإضافي آه فعوله كل جنس وقوله فعوله في جواب يخرج العقد
 والخاصة والعرض العام الفصل ويقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو يخرج
 الجنس الثاني **قوله** دون الحقيقي فالذين رايث النوع لاسن فاعل اراد ويشير عو ما
 وهم فاعل ضمير بان لا حاجة اليه اقدم سبق الفهم لذلك اي اراد ان يشير الى مذهب الفيلسوف
 حال كونها متجانسة عن النوع الحقيقي غير موجودة فيه واستبعد ذلك المتجانس
 من اراد ضمير المفرد الرابع الى النوع الإضافي ولذا اختلف في رتبته لان ذلك يستلزم
 بطريق التبادلية حيث لم يقترن له مع ان المقام مقام البيان وانما قالوا سوابب النوع
 الإضافي دون اقسامه لخصوصه بالمرتبة تحت نوع اخر اوفوقه للجب القاسم
 اليها ونفسه **قوله** لان النوع آه دليل لقرينه دون الحقيقي كاهو الظاهر لوجودها في
 النوع الإضافي وعليها في الحقيقي بان يحصل قوله وانما النوع الإضافي نوع الحفظ على اسم
 ان ولان ذلك الذي ليس مذكورا محجبا **قوله** وذلك آه اثبات الملازمة وحاصله ان
 مقصود الشارع لزوم كونه جنسا على تقدير الترتيب حال كونها نوعين حقيقيين فلا
 بد من الملازمة بان اللازم اما تعدد الماهية بشئ واحد وحدان المفروض بان لا يبقى
 الفوقاني نوعا حقيقي لضرورة جنسا او عضا او فصل جنس اوان لا يبقى الثاني نوعا
 حقيقيا لصيرورته صفا تمام ماهية اخرى لم يعل جليج اذ لا بد من هذا التمسك في
 التسمية لا يرى ان الجنس النوع حقيقي بالنسبة الى حقيقة مع عدم كونه تمام الماهية با
 النسبة الى جميع افراده **قوله** بالقياس الى كل فرد من افراده حتى يكون تمام الماهية بالنسبة الى
 افراده النوع الثاني ايضا لانها ايضا من افراده على تقدير كونه **قوله** ولا كان الذي
 تحت آه اي كان للجنس في اشتراكه على الفرقاني الذي هو تمام ماهية افراده على اقسام
 عنها كلي فيكون الثاني صفا او في حكمه فلا بد ما يلزم من كون الشيء شتملا على تمام
 الماهية وكلي ان يكون صفا او في حكمه فلا بد ما قيل ما يلزم من كون الشيء شتملا على
 تمام الماهية وكلي ان يكون صفا فان الكلي من الانسان والضاكن كذلك مع انه ليس بجنس

الإضافي تحت الدليل بان
 كانه اضافي قوله وانما النوع

قوله

قوله امر اذ اي خارج الاشاع ان يكون بشئ واحد حقيقيا **قوله** هذا اختلف اي
 خلافات الفرض وهو كونه نوعا حقيقيا **قوله** فتعين آه اي اذ لم يكن ان يكون الفرقاني
 تمام الماهية بالقياس الى كل فرد من افراده يكون بالنسبة الى الثاني ايضا تمام الماهية
 الثاني نوعا حقيقيا فيكون تمام الماهية بالقياس الى الثاني ايضا تمام الماهية
 تمام الماهية بالقياس اليها فيكون جنسا بالقياس الى الثاني وقد فوضه نوعا حقيقيا
 بالنسبة اليه حيث فرض كونه نوعا حقيقيا حال كونه نوعا حقيقيا فيلزم كون الكلي
 الواحد بالقياس الى افراده معين نوعا حقيقيا وجنا وان كان محال فسد رتبة من
 المدخلين في ترتيبه المقادير في بعضهم انكروه رجاءا قريب وبعضهم قالوا بالشبهة
 وتفسير **قوله** وتوجه آه اذ في التوضيح لزوم تعدد الماهية وبيان تصادف ذكر في
 المحل بطور قساده **قوله** فلو فرضنا ان الجنس مثل ذلك اي تمام ماهية كل فرد من
 افراده اعتبر بها سبق نوعية الفرقاني ونفسه لا يكفي على كونه تمام الماهية بالنسبة
 الى افراده مطلقا انما لا يمكن ان يكون تمام ماهية كل فرد من افراده وهذا غير
 بالقياس الى افراده للجنس فلذا اوجب عليه قوله لوجب ان يكون الجنس تمام ماهية
 كل فرد من افراده الانسان **قوله** لم يكن مشتملا منها تمام ماهية فردية احتيل على تفريقه
 الى كل واحد منها **قوله** بل جزئها لعدم كونها خارجا عن الماهية **قوله** ومع اي حين
 اذ ثبت ان تعدد الماهية المختص بمحل فلا يكون تمام الماهية احداهما فاكاد ان الفرق
 قاني وحده تمام الماهية يلزم كون الثاني صفا وان كان وحده تمام الماهية يكون
 الفرقاني بالنسبة الى افراده الثاني تمام الماهية المشتركة يكون جنسا **قوله** لما مر من
 استلزامه جنسية النوع او صفة ما شئت او تعدد الماهية المختص **قوله** الامور المما
 عرفت من استلزام الترتيب بين الانواع الحقيقية اما مفردة لا لا يكون تحت نوع
 بل انحصار فان لم يكن فردا نوع يكون مفردا وان جسا فلا **قوله** اما مفردة آه اي لا يجوز
 ان يكون متوسطا واسملا والارتم النوع الحقيقي تحت حقيقي وقيل سبق بطلان **قوله**

ايضا متعلق بغيره تحت اي كان ليس فوقه نوع حقيقي بل جنس **قوله** نظرا الى الحفظ اهـ
قبل ترتيبه باعتبار وجود الترتيب وهذه اربع بدلتها في قول المشايخ قد يترتب
فان لفظ قد يدل على الحفظ عدم الترتيب وليس هذا من قبيل تسمية الجاهل بالجاهل
باعتبار عدم العلم على ما فهم بل من قبيل جعل الانسان قسما باعتبار وجود العلم وعدمه **قوله**
هذا المثال آه تعريض للمص بان ترك احد الاسمين اللذين لابد منهما في هذه التمثيل النوع
المعروف بالعقل واللام في قوله متعلق بالحقيقة العهد او عرض المضامين الاربعة حقيقة
للعقل فلا يرد ان مطلق الانفاق في الحقيقة لا يكفي في صحة التمثيل وكذا ما ورد على المشايخ
ان يكون العقل لا يعرف حقيقة في حقيقة العقل لا يكفي في صحة التمثيل باللام في ذلك
من كون تمام الحقيقة فان الانفاق في الحقيقة لا يفي بالتمام الماهية وكذا انفقوا في
تعريف النوع الحقيقي بذلك **قوله** هو ان يكون هناك نوع معين الترتيب سواء كان
في النوع او لا كما ان بعض الاصناف منها وما كان النوعية الإضافية باعتبار الانواع
تحت الجنس **قوله** ان كان معنى نوع النوع تحت نوع اخر فيكون الجنس منه فهكذا فيكون
الترتيب من عام الى خاص الى اخص هكذا فيكون بطريق التشاغل وما كان للجنس في الحقيقة
كان معنى جنس الجنس جنس فوق جنس اخر فيكون اعم منه فيكون الترتيب من خاص
الى عام الى اعم وهكذا فيكون بطريق التصاعد **قوله** ان النوع الساغلة وكذا النوع المفرد وطريق
ما سبق لم يوضح له **قوله** عليك بالاحتجاج الامثلة قال في شرح المطالع اما بين الجنس الساغلة
والنوع العالي فلفظا بينهما اذا ترتيب جملتان فقط كما تكون تحت الكثرة وصدق
احدهما بدون الآخر والجسم والحيوان واما بين الجنس الساغلة والنوع المتوسط فلفظا
في الحيوان وافتراقهما في اللون والجسم الثاني واما بين الجنس المتوسط والجسم النوع
العالى فتصادقهما في الجسم وافتراقهما في اللون والجسم الثاني واما بين الجنس والنوع
المتوسطين فتصادقهما في الجسم الثاني وافتراقهما في اللون والجسم **قوله** قد عرفت آه
فقد عرفت لشارح **قوله** بان تخصيص فساد احد التمثيلين بالترتيبين ان يكون العقل

العرف

العقل متعلق بالحقيقة ومختلفا ليس على ما ينبغي لان صحة التمثيل لا يرتبط
على كون الجسم حقيقيا له والتمثيل الثاني على عدم كونه حسا والتمثيل ان هذين التمثيلين
ايضا لا يجتمعان كقصد الانفاق والاختلاف في الحقيقة ولحد التمثيلين
فانظر الى هذين التقديرين ايضا **قوله** او يكفينا الفرض آه لكن في تخصيص
هذا المثال بالفرض بناء على كل واحد من التقديرين المتناقضين مع كونهما
لحد التمثيلين **قوله** لما بينه آه انما قال به لان معنى النوع الحقيقي يعلم من تعريف
النوع ومعنى النوع الاضافي من تعريف الجنس الا انه ما تقدم تسميتها بذكره
معنى **قوله** حاصله آه وقع لما لا يري من ان الشريطة المذكورة بقوله لما بينه سندركه
ذلك في قوله ذهب فداوا لمنطقين الى اخر الكلام في شرح عبارة المتن وحاصل
الواقع ان المقصود منها التبيين على ان المقصود الاصل من قول المص في النوع الاضافي
آه بيان النسبة والتعرض لنفي العموم المطلق استظهارا لتحقيق النسبة بالعموم من جهة
قوله لكن لما كان آه في ايراد كلياته لكن الاستدراك كونه اشارة الى ان قول المشايخ وقد
ذهب آه اشارة بحوايل سواد كانه قيل فلم تعرض لنفي العموم المطلق **قوله** اذا
تصريح لما علم من كلمة ثم في قوله ثم بين قوله اعم من قولهم اي من حيث الحقيقة **قوله**
وهو الى ما هو اعم منه **قوله** فقال تفسير لقوله او **قوله** فقوله آه تعريض على البيان السابق
اي على من ان نقطة ذلك اشارة الى ذهب القدماء وان قوله اعم صفة لا دعوى
وان قوله وهي واجبة الى الادعوى وان اعم هو المنفي دون النفي فانه رد له **قوله**
اي تلك الادعوى فسر التركيب الموضوع بالمعنى **قوله** بناء على ان الاوصاف في الاصل
اخيار للتخصيص على ان العموم صفة النفي ودون النفي فتبين من ذلك في قوله وهي
ان ليس بينهما عموم مطلقا باعتبار المنفي ودون النفي وقيل ان الضمير يرجع الى المردم
المذكور عليه بقوله رد وانما حيث باعتبار تأويل الخبر بالتعريف وفيما لا شاهد له و
قيل ان الضمير يرجع الى الصورة واضافتها الى الادعوى لست بآه لا يمتنع باو في

المراد المدعى

كيف

نفس

ما هيته والملازمة في هذه العبارة من غير شك وتلحق في انما هي جميع الترتيبات
لا يظهر للفظ الصورة فاذن لا بد من التعبير عن ذلك الحكم بعدم بلفظ الدعوى وجعله
ليس دعوى القضاة ولا دعوى المص والوجه عندي ان المص من الدعوى هو الذي
ومعنى كونه انما انما من رد قولهم وزاد لفظ الصورة لان المص اورد في صورة
الدعوى حيث جعلها في وجه الدليل وليست دعواه حقيقة لان مقصوده الاصلي
الرد **ف** يعني الحق ان لا يكون انواع حقيقة **ف** يكون الجوابا للمختص من
العقل والنفس والبول والصورة والجسم فيكون انواعا اضافية **ف** وكذا في
لا زاده اما العقل لان محله القرون العشرة التي هي انواع حقيقة كل واحد منهن في
قو واما النفس فلان النفس الفلكي والاشياء في انواعا حقيقيات او اضافيات
خلقت من صفاتها **ف** وقد يناقش في آخره اما في الموضوع الا في فئات الحقيقة فحقيقة النفس
التي هي **و** في الخط **ف** النقطة التي هي طرف الخط **ف** والنقطة التي هي طرف الخط **ف** الخط **ف** الخط **ف** الخط
والنقطة التي هي في وسط الخط ونقطة المركز فيكون ان يكون كل منها نوعا من دجا
تحت جنس النقطة وكذا الوحدة فان صفاتها الوحدة الشخصية والنوعية والجمالية
والعرضية والصلابة والجمالية ولا اعتبارية واما في المواضع الشاق فانها من دجا تحت
جنس الكيف عند البعض فيكون نوعين اضافيين وملاحظة المشاهدة والزمين
ان الثابت انما هو بياض افراده في الخارج وهو لا يتلزم البياض في الذهن فيكون ان
يكون لها ماهيات كلية مركبة من الجنس والفصل والصلابة تحت احدي المقولات
الحق **ف** ولا يثبتهم تعدد المناقشات باختلاف العبارات **ف** وليت انواع حقيقة
اي بالنهاس الى افراده الحقيقة ولا في انواع حقيقة بالنسبة الى حصصها لا الهما
اخره اعتبارية اذ ليس الفرق بين الخصم والماهية الا باعتبار ملاحظة التعدد بالخارج
وعليه **ف** يعني ان لا يثبت ان تعريف المسند اليه والمسند واداه في كل منهما في غير
لان المقصود هنا هو تعريف القول في جواب ما هو على الدال لا العكس وان محط القول هو

المقتضى بالمطابقة لافض الدال فيثبت ان الدال بالضمين ولا التزام لا يقال في جواب
ما هي **ف** انما يقال انما يعني استعمال اللفظ في جزء ما وضع له اذ لا ضرورة لاجاز
شروط بالتمسك لما نهى عن ارادة الموضوع له في الحذف والكتاب اذ استعمال استعمالا
والجواب الضمني او لا لئلا يلبس ان يكون معناه قسمة ما نهى عن ارادة معناه المطابق
فلا يتقوله لكن يجوز ان يقتل الجزء الآخر والى انهم احرار في التسمية المعينة لان لا
يجب ان يكون قطع الدال على تعينه او يجوز تعريفه او لعادة او لخصوصية المقام
او اعتبار خطاي في مخرجه فلا يرد ما يوجب ان الظاهر ان يقال اذ يقال يتقوله الذهن الى
معناه المطابق ولا يعتد في مفهوم المقصود على القرينة لجواز خفاها ولا حاجة الى
اعتبار قدس من الاتصال بالجزء الآخر واللازم لآخره فيكون ان يدل عليه مطابقة
كما يقال في جواب ما يرد لجواز ناطق **ف** لا يكون التفصيل المستفاد من مقصود الحق
المسؤول عن تمام الماهية المطابق في صورها وهو باعتبار التفصيل لا بد من تصور الوحدة
وتفصيل في خواص المطالع **ف** وان يدل عليه تضمن ان يقال في جواب ما هو **ف** لا يقال
الاجزاء مقصودة فلا يتقوله الذهن في غير المقصود **ف** معبره كذا واجد بالي معبر
في كلا الجوابين وجيز ونس على ذلك **ف** هذا الى الحكم المذكور من حجر الضمن كلا وجه
الالتزام بطلان **ف** بعد تقرر ان التعريف للضمين كونه محبوا ونباحا وهو ظاهر كونه
ركبة وكذا ايضا لان الرسم الاكمل يدل على ماهية الحدود تضمن **ف** ان لا التزام بمحور المحور
ان يذكر لفظ بل لا التزام على مفهوم معبر في التعريف وحاصل عدم جواز ذكر اللفظ
المجازية ولا يوجب من ذلك حجر الرسوم فاما المنهات المطابقة موجبة لمعنى
العرف **ف** ولا وجواز ان لا استمرقا من جوار استعمال لا لفاظ المجازية في اللفظ
مع القرينة المعينة للضمين وذلك لكثرة الاحتياج الى تعريفات وكونها مشروطة بالانواع
المبينة المسماة للحدود فلا يوجد لوان شئ **ف** ولعل ذلك ولو وجد نكل واحد
نما موجب لمعنى الحدود فلا يفتقر الى غير ما قصدده صاحب التعريف **ف**

أي يلفظ بلسان المقصود باللفظ المذكور من قبل تلبس الكل بالجزءي لأن من قبل تلبس
المدلول بالدار فلا بد أن المقول وجوه من قبل اللفظ فلا يكون أن يكون مدلولاً عليه
بالمطابقة ويحتاج إلى أن يقال للجزءي ومنه **قوله** انصب بالمدلول مطابقة لغير
الوقوف فيه كأنه لا يكون في الثاني **قوله** وكان لكل جزء أي من الوقوع والاختلاف **قوله**
مع كل من الجزئين أي المدلول بالمطابقة والمدلول بالمقتضى لا يستلزم كل من الوقوع
والوجود **قوله** نظر إلى أن الحيوان آه فان قيل فلم حصل قوله نوحاً دون عدل المقول
من الملائكة قلت لأن معنى تحصل الفصل انقسم من الجنس تحصل قسمه في نفس الأمر
لا في مجرد اعتباره العقل وإن لا يكون الفصل من أحد **قوله** لا بد من وجه في الجنس المقسم
أي في حكمه **قوله** في أن فرقته لاجتماعه وتحتها نوعاً وكذا قوله لا بد من وجه في النوع
المقوسط أي في حكمه فلا بد أن النوع العالي لا يجب أن يكون جنساً متوسطاً والجنس
الساكن نوعاً متوسطاً كالنوع فانه نوع في وجوده تحت الكثرة وجنس ما في ذاته
لا في نوعه الحقيقة وكذا الحال في النوع المنفرد فانه في حكم الجنس العالي في وجوده المقسم للكثرة
جنساً دون المقسم لجواز زيادته فلم يتصور قدس سره في شأنها لأن الكلام في بيان
بين الفصول التي للجناس والافعال الواقعة في الترتيب والمفرد ليس منها **قوله** أراد
بالعالي آه فيكون الحكم شامل للوسطات ايضاً **قوله** العالي آه أي على تقدير جردها
فيحصل المتوسطات والعالي بالتركيب من امرين متساويين وأما أن يقلل العالي مقوم
للساكن لأن الكلام في الفصول المقومة والمقسمة **قوله** كان جميع مقدماته لأن جزء
الجزء **قوله** لأن الكلام فيها يعني أن الحكم المذكور والكلان صحيحاً في قسمه كونه
خروج عن البحث فانه المراد بقوله كل مقوم للعالي فهو مقوم لساكن الفصل المقوم
في العكس ايضاً يجب أن **قوله** فرض متعلق بالمشاركة **قوله** اتحاد العالي والساكن **قوله**
لاشتراك كل منهما على ماهية العالي لا الفصل المقومة آه وهو مختص بالساكن لأن
لا يكون عالياً بالمواظرة الساكنة بالقياس إلى العالي الذي فرقته بلا واسطة بمقتضى

واحد بقصور وهذا يدل على السافل بالقياس إلى العالي الذي فرقته بلا واسطة فلا يكون
قوله فافترض مشتركاً من سائر فرق بينهما لقوله فافترض مشتركاً لثقل السافل إلى
العالي وحاصل التعميل أن ذلك سافل بالقياس إلى العالي الذي فرقته بلا واسطة
لا يمتاز بالافتصال واحد مقوم له فلو فرض الاشتراك فيه بينهما لم يمتاز ذلك بالساكن
بالقياس إلى العالي الذي فرقته بالواسطة الواحدة لا يمتاز عند الافتصاليين وهكذا
فلو فرض الاشتراك فيها لم يفرق بينهما **قوله** ما يتلزم بصورة آه أي بالذات كجوه
المباين فلا بد الفصل بالجزء الجزء من الحد انما لأن استلزامه بواسطة اشتراكه
تمام الحد **قوله** بطريق النظر هذا التقييد أو لي ما قيل أن الحد الاستلزام جزئي التباد
الاستلزام بطريق الاستعقاب فانه لا يثبت على هذا التقييد مع أن التقاض بالمزومات
بالنسبة إلى الانقسام البينية لا يندفع **قوله** ما يقدم آه ليس المراد أنه مذكور فيها تقدم حجباً بل أنه
ستفاد منه على ما ذكره قدس سره في جواهر شئ المطالب وذلك أنهم قسموا العلم إلى التصور
والتصديق وبنوا أن كل واحد منهما ينقسم إلى جزئيين ونظري وان كان الكتاب النظري
من الجزئيين بطريق النظر وان الوصول إلى التصور النظري يسمى قولاً شاملاً حتى
تأمل في مقامهم هذه علم أن مرادهم ما ذكره هنا هو أن معرف الشيء ما يكون بصورة
مستلزم بطريق النظر للتصور الكسبي لذلك الشيء **قوله** وكنت آه نصب وقصد لخصي
على العكس **قوله** بيان طرق اكتساب آه ولاكتساب لا يكون إلا بالنظر **قوله** بأن تصور
العرف آه وذلك لأن معنى الاستلزام امتناع لا تفكك بين المقومين فكأن
تصور الحد بالكتلة مستلزم لتصور الحدود بالكتلة كذلك العكس ضرورة اتحادهما بالذات
لأن الاستلزام من جانب الحد استلزام السبب للسبب ومن جانب الحدود استلزام
السبب للسبب فاقول أن تصور الحد وبجمله غير مستلزم لتصور حده ومفصل بين
الحد فلا استلزام أصلاً وهم متساوون عدم الفرق بين الاستلزام والسببية **قوله** تصور
لوازمها بالكتلة أو بوجه يمتاز عما عداها **قوله** آه ليس شئ منها آه وذلك اندفع أن تصور

للجسم الناطق والجسم الكتاب ثلاث غير ان ينسب الى ايطاليك بقرينه باسليم
 حصص الانسان في الفهم فكيف يسلم تصويره بكنه الحتمه واستيانه عاده **قوله**
 لا يحصل الا من تصور جميع اجزائها فانه اذا تصور بعض الاجزاء في جرحه غير كان ذلك
 تصويرا للشيء بالرسم واذا تصور بوجهه الى مكان ذلك تصويرا له بل هو التصور بناء
 على ان تصور الشيء بالوجه تصوير لذلك الوجه من حيث التجاده بذلك الشيء وكان
 للمركب من ذلك العرض او الذي مع ذاتي آخر قد بر **قوله** لانه قد نزلنا آه وذلك
 اذا كان بينهما علاقه من جهة لا شاع الا فكذلك في التصور **قوله** ولكن قوله او انما
 آه حكم بالصدق بناء على اخره في الذكر لا فاللازم استدراك احد **قوله** من غير
 بر صلا آه بناء على ان العام اذا قيل بالخاص كان المراد ما عدل الخاص فكذلك اول انقطاع
 الحقيقي فالرسم لا يحل خارج عن الاقسام المعبره عندهم كتركيب من العرض العام والفصل
 او الخاصه او سها وان كان معرنا لصدق تعريف التعريف في بعض الناطقين فلا ي
 من غير اشتراط ان يوصل الى كنهه فهو يدخل في الرسم ويكون كلمة او للمعنى المعلوم فيه
 انه لا حاجة الى هذا التقييد فان الاطلاق اظهر فيها قصد من **قوله** ولذلك حكمنا فيه ان
 الاخص يرجع استيانه عن كل ما عدل المعرف ضرورة علم وجوده في اعنانه ولا عدلوا
 عدم صلاحية التعريف بكونه اختي وعابره ما شاع ان الاخص لا يكون آلة وفلة الا لمشاغلة
 نفسه لكن من حيث التجاده بالاعم فلا يكون جرح الا اعم من حيث عمومته والمبشر قوله
 قد صرنا اشتراط السامه ما ذهب اليه المتأخرون اذ يحصل الاختيار لتمام بحيث يمتاز
 جميع افراد العرف عن ساعده **قوله** مع التصور بالوجه فهد بذلك لان التصور بالكنه لا
 يكون مع الاختيار لتمام **قوله** اوله يمكن آه لانه التميز لا يتم التصور وباقيل انه يجوز ان يتم
 الشيء بالرسم لجميع المقنونات فلا يعين التميز لصلو فهم لانه يرجع التميز هو
 وان كان ذلك التقييد ذوا باعتبار اخر **قوله** فيها بعضا آه فلا بد من ادخالها في العرف
 ولا يمكن المنطق جميع قرائن الاكتساب **قوله** ثم العرف آه فان قلت بعد ما عرف العرف

بالتميز منه مغايرة للعرف فالتميز يد المذكور قبح قلت اللازم منه ان يكون بينهما
 مغايرة بوجه ولا يلزم ان يكون ذلك من حيث انه معرف فالمراد ثم المعروف اما ان
 يكون نفس العرف من حيث انه معرف او غيره **قوله** لا يجوز ان يكون نفس آه اي من
 حيث لا يغايره بوجه من الوجه **قوله** هذا موقوف آه اي هذا الحكم الكلي لما هو المطلوب
 موقوف على تميزك الامر من فلا ينافي كون وجود الخاص مستلزما لوجود العام في
 بعض الصور وان يكون العام لازما للخاص **قوله** محققا لكنه اي التفصيل لا الاجمال فانه
 لا يسلم تصور العام **قوله** لم يلزم آه والى فيه ان العموم والخصوص بينهما في العقل
 وجود الزعم البين بينهما ليس بلانم فحيز حصول الخاص في العقل دون حصوله
 العام فيه **قوله** والعرف لابد ان يكون اجلي من العرف اي العرف من حيث الرجوع اليه
 هو معرف لابد ان يكون اكثر ظهورا من العرف من حيث انه معرف بالنسبة الى السامع
 لرجوع تقدم معرفته بكونه سببا او شعبة في الحصول لتمام زيادة ظهوره عنده
 العقل وانما قيد بالنسبة الى السامع لان الشيء قد يكون اجلي بالنسبة الى قوم محجب
 علومهم وصفتهم ولا يكون كذلك بالنسبة الى قوم اخر كذا فاده قد صرنا في حاشي
 شرح المطالع وانما قال اجلي لان العرف ظهورا في الجملة بالوجه الذي هو آلة الطلب
 وهذا الشرط شامل للحد والرسم كما لا يخفى فالتجني فالتجني التي شبهة التي عرفت لبعض الناس ان
 وطول الكلام فيه **قوله** فكل ما يصدق العرف آه الاول بكسر الراء والثاني فيفتحها **قوله** ان
 يكون العرف مستلزما له الاول بكسر الراء والثاني فيفتحها وكذا في تفسير المنع **قوله** بل ان
 للكلمة انما يشبه آه الصواب **قوله** انه عينها كما نص عليه السيد في حاشي المطالع اللهم
 الا ان يعبر بها **قوله** اعتباري **قوله** وهو لازم لكلمة الاول لكونه عكس نقضها لها اي
 ما لم يصدق عليه المعرف بفتح الراء يصدق عليه المعرف بكسرها **قوله** متى وجد العرف
 آه الاول بكسر الراء والثاني فيفتحها وكذا في تفسير الانكسار **قوله** ليعتبت الملازمة آه اي
 اللازم من الطرفين التي ادعاه وان لم يكن لها مدخل في المعصود اعني استلزام التقية

اشارة الى ان كانت **قوله** والمقصود بيان آية يعني ان **قوله** الاطلاق في المنعقد هو النقل لانه
وضع ثاب والمناصرة بين المهين المحرر ترجم هذا اللفظ على غيره من الانطوائ
جود المرجح لا يكتفي في الاطلاق بخلات الجواز فان الصح فيه وجود العلامة والمناصرة
نكلا فوجد فيصير الاطلاق **قوله** ما يتركب من الجنس آة او ما في حكمه بان يقال تعريف
الجنس والفصل مقامها والمركب للجنس والفصل الحكميات بانفسها متى كان حاصلها
بانكنا التقضي ولا اذ لو كانا حاصلين بالدرجة كان العرف هو ذلك الوجه وهو
صحة للعرف ايض قبوله وذلك الوجه في التعريف لا الجنس او الفصل واما المركب
المفصول المسوية وان كان حدا ايض الا انه لم يثبت وجوده في الحكم لولا سقوط
عن درجة الاعتناء واما التعديل الاجزاء الخاضعة فان شرط في العرف كونه محورا
على في التفسير فلا يمكن التعمد بها لا ماخذ لانها بالنسبة الى العلم لا بقلها ليست
ذو سقف وجعل ذلك فيكون رسما للحد وان لم يشترط ذلك فالتعديل يحصل بذلك
الاجزاء الا انه لم يشر الى سقوطه عن الاقسام كما سقطوا البحث عن نفس تلك الاجزاء
وكذا المركب من امرين بينهما عموم وخصوص من وجه ساقط عن درجة الاعتناء
لا شاع في الماهيات الحقيقة **قوله** وانما يعتبر آة فيه اشارة الى انها تختلف
في العرف لانهم لم يعتبروها في الاقسام فلا بد ان تعريف العرف مستقص بها في الرسم
الحكم من الملائم كالحيزون الناطق المتصلح فانما يعتبره في الاقسام فلا تده
في الحقيقة اجتماع التبيين **قوله** وكثيرا ما يفترض على الملائم بالام كونه جزاء
اشتمال على الذاتيات **قوله** واعلم ان الحكمين الموجودة ذكر الموجودة مع الحكم
يقال للماهية الموجودة تنصيصا للحد ودفع العمل على الماهية سطقا للملك الموصوف
في نفس الامر سواء كانت في الاعيان او في الازهار كان الامكان والوجوب **قوله**
تعبيرا واصلا الى الحد التبع لانه لا يعتمد على ذلك الاصحاب نفس القدسية
الذي ليس علم كسبها **قوله** وليس يقوم اي الشئ ابا على تسمية **قوله** فيجوز التقوي

المالك

بجوز

اي من حيث انها مفردات وضع اللفظ ان لها في اللغة او اصطلاح **قوله** يسمى بحدودها
ورسوا بحسب الامم لانها اشارت الى مفهوم الاسم اما بذكر انبائها او بغيرها **قوله** بحسب
الحقيقة كونهما اشارت الى الماهيات الموجودة ونفس الامر بالذاتيات والاعتبارات
قوله واما الاطلاق عليه آة فيه اشارة الى ان في عبارة الشرح لتاسيها ان ليس المقصود من
التعريف الاطلاق على الذاتيات بل الاطلاق على المحدود بالذاتيات **قوله** هذه الفرضية
هكذا التي في اكثر النسخ ولا فائدة في لفظ الاخير وانما هو هذا الفرض ايض **قوله** والعرض
العام قد يقيد بالتميز الثاني وهو انما حصل آة لمعرف شئ **قوله** لان يكون جزء
معرفة الجواز ان يصير المركب من العنصران العاين خاصة مساوية كالمقابل الى
قوله فالصواب آة ولا اشارة الى هذا الرسم الناقص في وجه الحكم لئلا يفتقر
بما ذكره او لا يكتفى على ما ذكره الشارح المركب العنصر العام والفصل مع الخاصة وتدخل
في الرسم الناقص في وجه الحكم بخلاف ما ذكره قدس سره في المص المقالة الثانية في القضايا
والمحكمات اي في تعريفات القضايا واسماها في بيان احكامها اي حوالها من العكس **قوله**
واللفظ وعكس التقيض والسلا من زائد لفظ في القضايا في العنونة اشارة الى ان
المقدمة ايض من مصادر المقالة الثانية فاقبل ان الجنس المتقابل بين القضايا
احكامها لان معنى قوله في القضايا انها الموضوعات الحقيقية لهذه المباحث ولا
يصح ذلك المعنى في قوله واحكامها اذ احوال القضايا ليست موضوعات حقيقية في
شئ من المباحث فالملة اما ما صدق عليها المحال وهو بعض القضايا فيلزم مقابلة
لخاص بالعام واما انفسها والملة انها موضوعات ذكر فيلزم ان لا يكون قوله لمكملها
على نصح قوله في القضايا واجيب عنه من ان الملك في **قوله** الموضوعات انها موضوعات
ذكرية ليست بشئ متناغا فلهذا قد روي ان لا معنى لكون القضايا موضوعات ذكرية
اذ الموضوع المذكور ليس الا وصف العناني وهو مفهوم بتصور **قوله** لا فاع مفرقا
القول آة فليجرب عادة الشارح ان يراد هذه القضية الانفاقية بعد التفرغ عن باب

القول

والشرع في آخره كقسط العلم وتحدد الطلوع فيما سبق حيث حصل قبل ان يشرع
من العلم وينتهي على ان يقع سائلة ما تقدم فيما تخرجه بطريق الاستطاد ومضى في شرح
حان ان يشرع فيه كالحج به في الفصل التعريفات فالعني ما فرغ المصنف من
المختصة بقوله المسمى وهي المباحث المذكورة في الفصل الرابع حان ان يشرع في المباحث
المختصة بالمجته وما توقف تلك المباحث على مباحث القضايا وضع المقالة الثانية
بيان ذلك اي قلنا عليها لمخط الفائدة هو وصف المقالة بالثانية والمجملة
مما لا يخفى عليه والتعريفين المبادي والمقاصد على ما هو الاصل فلا يحتاج الى ذكر انما
الحجج المبيحة بها في مقالة واحدة في القول السابع وقوله ويرتبطها معطوفة على
المجته الشرطية لا على الجزاء واستينافه فليقل بسكون الطريق المستقيم وذكر
لغات الى التكاليف والخصائص التي عرضت لبعض الناظرين ان يشرع بكما
وجه اهدي اسن يشرع سوبا على ما هو مستقيم وما قبل ارد بقوله المباحث المتعلقة
بها فيدخل مباحث القضايا وكذا في قوله مباحث القول السابع للفرافق في شرح
على حقيقة واليحتاج الى التاويل بالاردان يشرع او حان ان يشرع في المصنف للفظ
عن المبادي بالعلم قوله وما توقف معرفتها على معرفت القضايا والحكاما **قوله**
كأن للقول السابع آه يريد بيان جهة التوقف التي اجتمعت البره وحاصل ان
توقف بعض المسائل على بعض كونه مبادي له والمفهم من التشبيه نوههم بآخر
علم سابقا من توقف مباحث القول السابع على مباحث الكليات والمبادي بقوله
السابع مباحث لان المقص بيان جهة توقف المباحث على المباحث ولذا فلا قدس
مروهي مباحث الكليات الخمس وان مباحثها مبادي لمباحثه لانه انما المبادي
لذاته نفس الكليات **قوله** التركيب المعرف منها اي من الكليات الخمس ولو باعتبار البعض
تعليل يكون مباحثها مبادي لمباحثه ان موصوف من معرفتها من حيث يعنى
ان المعروف مركب من الكليات الخمس فلا بد في معرفته يتوقف عليها الاتصال يكون

مباحثها مبادي لمباحثه كذلك المباحث المبادي يتركب منها اي من
موضوعاتها على حذفت المضاد بقية قوله وهي مباحث القضايا بقوله كذلك
اعادة بقوله كالأقوال السابع مبادي لمباحثه الفاصلة الكثيره وكان الظاهر
تركه والناظر ان اعتبر نفس القول السابع والمجته وجعلها مبادي لمباحثها كليا
والقضايا فاشكل عليهم اسر الحيل في قوله وهي مباحث الكليات الخمس وقوله
وهي مباحث القضايا فكيف هو بما لا يرضى لهما عدم اذنت الكريمة وعناية جهدهم في
العبارة ولم يحرموا حلاله على ذلك التقدير لم يزد لفظ المباحث ولم يقل وهي
الكليات وهي القضايا وان المقص بيان وجه تقديم المباحث على المباحث **قوله**
فان القضية آه تعليل للمقدمة مطوية مستفاد مما سبق اي انما قيد الاقسام بالاولية
لان القضية اقسام ثمانية والقرص من وضع المقدمة ذكر الاقسام الخمسة وهذا
على تقدير ان يكون قوله والقرص بالاولى كما في بعض النسخ وما على تقدير كونه بالاولى
كما في النسخا في جزاء الشرط محذوف اي انما اقر ان لها اقسام ثمانية ايتم ما فيها
من وضع المقدمة ذكر الاقسام الاوليته فلذا قيد الخواص بها ان يكون تكملة
في تصحيح التحليل بالارضي الطبع السليم **قوله** بل اقسام الى المتصلة والمفصلة ليست
يقصود في المقدمة بل استلزم في التحفي واجبه والجه ان يقال ارد بالاقسام الاوليته
ما يكون اقسامها بالنظر الى ما قابا باعتبار خارج عن حقيقتها فالحكمة والشرعية والمتلة
والمتفصلة من الاقسام الاوليته كونه باعتبار الحكم المنقسم الى الحيل والشرطي التقاضي
والا تقاضي الذي هو جزء القضية بخلاف الموجبة والمسالمة والضرورة والاتفاقية
فالها باعتبار صفات الحكم ومجالات الكلية والجزئية والفرعية والضرورية فالها باعتبار
صفاته الموضوع والمجته **قوله** فليحجم آه لم يقل قوله بقوله آه لا يلزم في القضية ان يقال
بالفعل لقوله ان صادق اوكاب ولم يقل قوله بل لاصح في آه اوكاب فيخرج قوله
للمجته والذم يرد قائم فان كل مجته وان كان في نفس الامر صادقا في كلامه اوكابا لانه

لا يشاء ان صادق او كاذب في العرف ان كلامها يعم الخاف الطيور ليس بجوهر
 افتشاد من عليه في التوزيع ولم يقل مرصاد و كارتب ليللا يفهم الدور حيث اخذ
 في التعريف الصدق والكذب الجوز المراد للقصيدة ولذا قلنا التعريفات المشهورات هي
 بحتم الصدق والكذب مع احتياجه الى موثريان الاحتمال بان المراد الاحتمال بالنظر الى
 ذات الجوزين قطع النظر باهو خارج عن حيز حصرية الطرفين اما المقيدة او اي
 اما تعريف القضية وتعريف اشياءها لا ودية فلا بد من تقديره على المباحث التي يفتري
 الفصل الثاني لان البحث عنها موقوف على معرفتها واما تقسيم القضية الى تلك
 قسم فيا للحلجة اليه في تلك المباحث فكان ادوية تكيل التعريفات القضية وتلك
 الاقسام اذنا لتقسيم يكلف المضم زيادة الكشاف حيث يكلف من حيث الحقيقة
 ويعني الاقسام الاولية بحيث لا يتصور غيرها وكان التقسيم من التفرع تعريفات المضم
 والاقسام دون الخصوم واما ما عطف على القضية والتعريفات كما استقصى في القصة
 فاقبل ان التقسيم اذا كان تعريفين تلك الاقسام ناسبا ان يجعل علم تعريفه ناسبا
 ثم التعريف وهو معنى على ان مراده نفس هو بقره واما التعريف تعريف القضية
 فقط وان قول المصنف واما ما عطف على تعريف القضية ومعناه وتقسيمها الى قسمين
 ثم الجلية الضرورية آه والوجبة والسالبة والمحصورات وغيرها وان كانت من الاقسام
 الاولية فاهلها كانت الاختلافات الاحباب والسلب والكلية والجزئية في الجلية والشرطية
 كانت في الحقيقة اقسامها ثلثية لان الاعتبار لاها الموصوفة بالصدق والكذب وال
 يصلح هذا الوجه تحقن حقيقة المقام والوجه العام ما قالوا من ان النقط اذ لا يكون الا
 شترلك والجهان يحمل على الجاهل فتمت آه الى الملقط علم لا يفتت له واما كان
 شتركا وكذا تلك القول آه تشبه في مطلق الاطلاق فان القول برادع الكسب والطلب
 صفة الملقط لا ثم ما دل جزوه على جزء معناه والمضى انما برصد به المرض على انفس
 عليه قد من سره في اول بحث المعاني المفردة فان تعريف حقيقة في الملقط جهاز في التعريف

هذا

على عكس القضية ولا يمكن ان يقره لفظ القضية مشروط عن القضية الملقط الي
 المعقول بل على ان المقدار جعلوا موضوعات سابل المنطق الا لفظا والمآخزين
 اخذوا الحكم على التعريفات لان المعقول بشرط فيه هو الحق الا انه وللمعرجنا على
 ان جعل المقدار لفظا هو موضوعات لسابل لا يقتضي الوضع ليجوز ان يكون ذلك
 الجمل باقاة الدالة مقام المألوف مشبه للقيم كعت وهذا افتقار على ان موضوع المنطق
 المعقولات الشائنة او العلويات التصورية والصدق لفظية ثم القضية آه بيان
 الفرق بين القضية والقصد ليد فانه قد يشبه على بعض الاحكام واعتبار المقصود في الشيء
 والملاقاة المقصد في علمها وحاصل الفرق ان القضية من قبيل العلم والمقصود في
 الذهن شرطها والصدق من قبيل العلم والاطلاق الصدق انما على الجوز باعتبار انه
 صدق الصدق انما على اذ لا صدق تحت الصدق هو علم والمعلوم آه يعني
 وعان والسليم له لا يعني التصور له فالعقوبات من حيث آه محصورا لمعقوبات محصورة
 على الوجوب انصاف النفس بما وحسوس العلم محصورا على فلا بد انه اذا عتبه المحصور
 في الذهن في القضية بزم الحاد الصدق والقضية الا فرق بين المعلوم عند انما بالمعقول
 لا شيئا وانفسها في الذهن لا باعتبار القيام بالذهن وعدم انقسام به على اقرار في محله
 لا يتعلق الا بما يخلط اطراف القضية فانه كما يتعلق الصدق بما يتعلق بما علقها
 اعني الوقوع والافتراق فليس لها اختصاص بالصدق بل بطلان بمعنى المصاد
 به عليها فادعوا للمعقول لكون الاطلاق الصدق بمعنى الصدق نوع اختصاص بالقضية
 وقوله يعني ان يقال آه اي في حكم الفصل في حق الاشياء فان الفصل يشترط ان يكون مفرا
 محورا انما حصل بطريقه اي باعتبار انها او اختل اشياء الى مفرد فالتصور للذات
 في جانب اذا الموضوع المحور كالجزم غير معتبرة في الاختلال حتى يرد الله تدبير المحل
 الى اكثر من مفرد من غير تد العالم قائم في الدالة القضية لا بدجها آه مقصود بيان ان
 زعمنا ليعبر بين الطرفين لاختلال الجزئية قوله منه الحكم بمعنى الوقوع ولا وقع حكم

في القضية لان الصدق والكذب
 انما يعرض لهما في حصولها في
 الذهن ام

والعلم

سابقا حقا كذا بشرط كونه معنيا كما ذكرنا سابقا بقوله من حيث انه حاصل في الفهم
فلا ينافي بما ذكره قدس سره في شرح المشايخ من ان المختل للصدق والكلب هو الحكم المختل
الحق لا يقع ولا يتراعى دون الوقوع والادعاء **فرد** فما آتاه الماء للتفسير وجزا شرط محذور
اي اذا كان لا بد فيها من امور ثلثة **فرد** بتأثير المادة في كون القضية بها بافرد كما
الجسم بالمادة وانما قال بتأثير المادة لاختصاصها بالجسم ونسب ذلك قوله بتأثيره
الصورة **فرد** ولتحلل القضية آه فان التحلل في اللغة كشارة كدوت وهو ابطال للصحة
مع انقار الجبل بجعله **فرد** كلمة ليس آه كما كان كلمة ليس هو صلب التركيب الاستثنائي
والا على رفع النسبة اليجابية فلا يكون ولا على ما يربط المحذور بالموضع وجهه بان
اليجوع من حيث اليجوع يدل على وضع النسبة السلبية فيكون رابطا لها وبغاية
الصورة للقضية السالبة فيصح التحلل فيها فثبت لها التعريف **فرد** حال الحكم
آه بالحكم المحوري او انصالي او التفصيلي فيدخل فيها المقدم والثاني **فرد** ان يثبت
كما لا بد في القضية المعقولة من الحكم الذي هو بتأثير الصورة كذلك لا بد في القضية
المختلطة ما يند على الحكم المذكور لفظا كان او حركه وهو بتأثير الصورة كالحكم
كانت ثنائيه او ثلثيه فحل فيها وانما ابطال الصورتها ولتحللها الى اجزا يربها
لها وبه فيشمل تخويله قائم وقام زيد بلاريته وحال الخلف منها على التركيب لفظا او
تعبيرا المستعمل الثنائيه بناء على حل الذات على الفاظ الدالة على الربط لا يصح تعبير
الاحتلال به فانه ابطال للصورة ثم ما ذكره الشارح معنى لتحلل القضية المختلطة والتحلل
القضية المعقولة ما ذكره قدس سره في الحاشية السابقة **فرد** ان حكم بان احدها
هو الآخر اما حيا كما في الجملة لاصح او ضمنا كما في الفعلية فاما آخر من الحكم فاعلم
لاقسام وصيغته لان نشأته بقدر الاستكان **فرد** ان حكم فيها بان احدها ليس بالآخر بما
اي قصد اظهر المتبادر فلا يرد الموجبة السالبة المحورية فان الحكم المقصد بما فيها
لا يجاب **فرد** بقى الشئ طالعه وانما هو موجود لما ينبغي ان كان رابطا زائدا

يجب حذرها ايضا فالك بقوله كلمة ان مع مدحها اولان معنى كانت الشئ
طالعه الشئ كاي ان طلوعه وهو معنى الشئ طالعه على ما حققه الشارح في شرح
المطالع من ان كلمة كان معبر في جانب المحذور كما سيأتي واما القول بان ايراد المحذور
ربما غير ان حروف الشرط لا يدخل على اسم تام دخلها في القضية فلا يطابق كلامهم **فرد**
المراد بالمفرد واما المفرد بالفعل او المفرد بالصفة اي ما يربها فكلمة او للتعريف كما في قوله تعالى
كونوا عجماء او حذو يد اياتكم اجمعين واما الجواب التاكيد وليس للمفرد يد في القسم
فرد وهو الذي آه تعبير للمفرد بالصفة بمعنى لفظ القوة يدل على عدم كونه مفردا يا
الفعل وهو ظاهر وعلى صلاحية ما وردت بان يكون التعبير عنه بمفرد **فرد** وانما
آه اي اقل الفاظ وتدل برتها ظاهر لعدم احتياج الى اقل حقيقة خصوصية لا اقل اضافة
فيها وانما اظهر ان ترك كلمة ان كما لا يخفى ودونها بكسرة غير صحيح لوقوعها موقع الفرد
فرد بل انما ان تحققه آه يعني ان الحكم في الشبهة لمكان بالانصاف وقوع نسبة بوقوع اخرى
او افضاله عنه لم يكن التعبير عن اطلاقه بالمفرد واقتل انه قد عبر عن طرف الشبهة
بقوله هذا القضية فنقول فان المعبر عنه بجمع قوله ان تحقق هذه القضية
ففي هذا التعبير صار كما كان مفردا في التعبير لا بد حيز قوله لا من حيث ان مقدم **فرد** اي
هنا شي آه يعني وان اذ نفع بالتعميم المذكور لا يتفحص بالاشارة المذكورة عن الطرفين
لكن بقى اشكال آخر وهو انه على هذا التعميم لا يدخل جميع الشرطيات في الجنية لتحقيق
التعبير عن اطلاقها بالمفرد من بعد الاحتلال اي حذت الحكم الانصالي ولا تفصالي
لانها كانت متضمنة للملاحظة الطرفين **فرد** فمقتضاها ما نفع عن التعبير بالمفرد من فاذا اذ
فكان التعبير بالمفرد من بعد على جميع الشرطيات انما احتلهاها الاخرين بالاشارة ونفع
ما قبل ان لا يكون التعبير عن طرفي الشبهة بعد الاحتلال المفرد لان التحلل القضية الى
متركيبها فان تركيب الشبهة من تعبيرها بالمفرد يمكن التعبير عنها بمفرد من بعد زوال
الحكم الشرطية لانه كان متضمنا للملاحظة الطرفين فمقتضاها ما نفع عن التعبير بالمفرد

فان كان يصدق على جميع الشرائط انه لا يحصل لها ما هو مقرر بالضرورة وان كان يمكن
التغير عن ذلك في الشريطة بعد التحلل او غير ذلك فان التحلل يقتضي الايمان بتركيبها
توكيد الشريطة من قضيتين بالضرورة يمكن التغير عنها بغير ذلك بعد ذلك الحكم الشرطي
المتضمن للتحقق الطرفين فلو كان لا يكون له ما هو مقرر بالضرورة فلو كان لا يكون
على المناظرين **قوله** ولا يفي لم يقل والصواب لا انه يمكن لتوجيه ما ذكره بحيث لا يرد
عليه شيء وكما للحقارة المحقق النقاش ان يبين ان التركيب بالضرورة ما يمكن التغير عنه
بغير حال كونه جزءا من القضية وعند افادة حكمها بالجوهرية حصل الى سببها يمكن
التغير عنها بلفظين مقررين حال الاعتبار للحكم الحكمي منها بلفظان الشريطة فانه لا يتم
فيها هذا اذ ان عند افادة الحكم الشرطي يجب لا يحصل الى سببها يمكن التغير عنها بغير
عند قصد افادة الحكم الشرطي وان كان في هذا الترجيح نكته في تفسير المقدر بالضرورة
ولزم استدراك قيد التحلل لا الاشياء ولا في قولنا ما ينبغي انما اخرجه الى الحقيقة
والاولى ان يراى انه لا يتم عدم صدق تعريف الشريطة على ذلك من افاده قولنا في
الاولى فغير ترقى من الصعقة الى الاقوى **قوله** والصواب ان في التفسير والتفسير في قوله
يرد عليه قوله وعليه واضح الى القول الاول عليه وعلى ذلك قولنا ان الوجود قائم على
ليس المقصود بخرجه عن القسم الاول ودخوله في الثاني بطلان هذا التفسير بل انه لا يرد عليه
وكذا ورد بعض المصنفين عليه فاما ان الواجب تفسير التغير في الموضوعين فوجهه لا يقتضي
وسداد ليل يرد بقولنا لا يرد به وهو ان معنى ليل يرد ليل لا يحصل احد القسمين في الآخر
قوله ومن الصفاة والمراد في ذلك ان الحكم في الجارية بلحاظ الطرفين في الوجود وهو متحقق
سلاخه اجمالا فلا يرد ان يكونا مقررين بالفعل او بالضرورة بطلان الشريطة فان الحكم با
بصلا وقوع نسبة بين متبنيين لوقوع احتياج اولا لا تفصل بينهما وبذلك انه يقتضي تحققت
النسبة والظرفين فصلا وقولنا هذا يلزم لذلك ليس بصرا عن الشريطة بل هو قضية جلية
معناها معنى الشريطة **قوله** سميت جلية ذلك لفظ التسمية اشارة الى انه مفهوم اصطلاحى

قوله هذا هو المطلب في الجهر اشارة الى ان القول بالمتلذذين من زيادة فقط المحلل غير
لكلا **قوله** اي ان الجارية لا يجرى فيه اولا ولا يرد كاشعير آخر كانه وقوله اشاعير ما يرد
فان التركيب مبتدأ ومنه الى حصول الصورة فلا يرد ان الصورة من الاجزاء المجرودة
وللصلا بينها **قوله** اذا اعتبر الحكم ايقاعا او انقضاء اي اعتبر الوقوع او لا وقوع حال كونه
حاصلا في الذهن ومعنى كما عرفت سريلا **قوله** لا يرتبط بغير ضرورة لان النفس لا يمكن
ان يلتفت الى شيء تصدق او لا ذات وعدم ضرورية محكوما عليه او به اقدم اهدا بالنفس
على ذلك لا يستلزم عدم انصافه لشيء من التفتين في نفس الامر حتى يلزم ارتفاع التفتين
على ادم **قوله** ان يصير محكوما عليه اوب الحكم الحكمي ولا تفصلي او لا تفصلي ما يجوز
انضمين **قوله** اي عن الوقوع ولا وقوع من حيث حصوله في الذهن فلا يرد ان كيف
يكن محلهما عنه والحال ان الحكم الاتصالي او لا تفصلي انما هو بين وقوع المستبين
التفتين في الظاهر والثاني ما لا ينضم اليه الحكم بمعنى الوقوع ولا وقوع من حيث انجاء
في الذهن ولذلك فيما بعده **قوله** فقد وجد الحكم في الاما ان الى الوقوع او لا وقوع من
حيث حصوله في الذهن على وجه الاذن فلا يرد ان الوجه الحكم لا ياتي في الوجود بكونه
التفتين قد تكون كادبة **قوله** وان اردت ان هذا التفتين المحذور من كلام الشيخ في البقاء
ويكن مسئلة لك بعبارة فانه لا يجب التفتين عما هلك في الحقيقة معنى الجارية **قوله**
قوله والقول الجازم حكم فيه نسبة معنى الى معنى بالحياب واما بطلان ذلك العتي اما
ان يكون فيه ايقم مثل هذه النسبة او لا يكون فان كان مكان النظرية لاسر حيث هو
والجود عمل بان حيث لا يفسد فانه القول الجازم ليس ببسيط والحال كقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فذلكم هذا بالحياب نسبة الاتصال اي قولنا
الشمس طالعة وبين قولنا فالنهار موجود فذلكم هذا بالحياب نسبة الاتصال بين
قولنا الشمس طالعة وبين قولنا فالنهار موجود فذلكم هذا بالحياب كونها ابد وكقولنا
اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجود فعلا وجب ههنا نسبة ههنا

فلا يكون الحكم بالتحديد **قوله** ان كانت الشمس طالعت او كذا ان جاءك زيد فاحزنه سواء فذا
ويصح التامير جزءا او اقل او كذا **قوله** على التقييد بمرطبا اي من غير تفصيل كما اشار اليه
بقوله بالانكشاف فصيحة في التقييد بمرطبا وذلك لانها لا يكون ملحوظا لانها لا تدل على حال
المستوي بالقياس الى التسوية **قوله** لان ولا تتم اي المثل المذكور **قوله** او لا يكون المستند
آه لما عرفت من ان المستند لا يلحق بقصدا وبالذات وذلك يشهد على ملاحظة الطرفين
كذلك ولا يمكن ان يستفاد من الفرق ملاحظة الامور المتعددة منفصلة وبما قيل ان يرفع
مفردا ولا يكون متعددة مرتبة فيهم من تلك الامور منفصلة مرتبة بآراء على ان الامور
تأثير الوضع لجرايمه ان اراد قدس سرى في الامكان الوقعي ما الذي **قوله** ان اراد ان كل
آه ونحن جازيك فأكبره دخل في الشبهة بنا وعلى احقق قدس سرى ان الجواب
الطبيعي بالانجيز اي يقال فيجوز كونه واما قوله عليه من ان مقصود السائل به
ليس ان يفتقر الطبيب بالشبهة واستلزامه الاخبار لا يقتضي التامير فالحق ان يقال انه
ليس بضمير بل هو انشاء كقولك اكرم زيد ان جازيك بفتح جاحقق في حواشي
المطول **قوله** يلقى الموضوع ببيان **قوله** يكون ضمير بالقرعة العربية من الفعل الذي
فيها بعد حذف الرابط الى معنى سوى الادعاء لتلك النسبة تفصل ايضا **قوله**
فيصير التقسيم هذا الترجيح اي باعتبار اختلافه الى قضيتين وهذه **قوله** لا يوجد في طرفها
الحكم يعني الوقوع والادفع الذي اعتبر فيها من حيث انه حاصل في الذهن انه
لو وجد ذلك لم يتركب الشبهة الصاوقة عن كاد من بل وحق الحكم فان وقع **قوله**
ان كانت الشمس طالعت لانها موجوده ان يقع التامير على تقدير وقوع النسبة
لاولي سوارتت البيان اول **قوله** فان ادوات الشرط والاعادة آه اراد بالشرط على
التعليق كما هو الشائع فلما فاد بالاعادة **قوله** اخرجت اي على تقدير وجوه الحكم
فيها **قوله** اخرجت اي على تقدير البيان وانما خص هذه الصيغة بالبيان لانها ليست و
ثم القائل بان الحواش الشرطية قضايا او لا قيل ان المراد اخرجتها عن صلاحية الحكم

قريبين بين اجزاء كل واحد من العنوين في المثالين تركيب ايضا يحكم فيه هذه النسبة اعني النسبة
لحالة الفاعل جازي لمكان قولنا الشمس طالعت تشمل على الحجاب نسبة بين الطالعة وبين
الشمس وذلك في سائر الاحوال وان لم يستعمل من حيث هو هذه النسبة جميعا كما ان على هذا
الوجه يسمى شرطيا ملحوظا محي الاول يسمى صلا ومحرك محي الثاني يسمى منفصلا واما ان
لم يكن كذلك بل كان التركيب في معنى لا تركيب فيهما اصلا كقولنا زيد جازي فان لم يكن
تركيب الجوز وسنه وهو جازي فان لم يكن التركيب في معنى لا تركيب فيهما اصلا كقولنا زيد جازي فان لم يكن
لا فساد او تركيب فيه صدق وكذب ولكن اخذ من حيث هو جملته يمكن ان تدل على ملاحظة
مفردا واعتبرت وحدته منفصلة كقولنا الانسان غشي قضية فانه ليس يفتقر الى
نسان وجازي المسمى عليه بل الى الجملة التي يحوز ان يسمى قضية وكذا لو لم يستعمل ان يراى
عبد الله زيد او ما اشبه هذا المجموع هذه التي لان مراد ان يحكم في اجزائها بالنسبة لاجابية
او السلبية وان كان يفتقر في بعضها ان يكون في الجوز منها ايجاب او سلب فيحصل السالف
الاجابي والسلبى كشي واحد يفتقر الى وحدته بحيث يمكن ان يدل عليه اهم واحد ان
اريد فهو محي وخاضع الى التسوية اليه يقال في ايجابه انه هو ما جعل نسبه كقوله ان
انسان هو محي وفي السلب خلافة واما في الشرط فان يقال في ايجابه ان هذا ان لم يلا ذلك
او معانده ولا يقال لاحد الحواش ان اخر انتهى فاسل في هذه العبارة الحرة تجد فيخص
واضا بيان الاقسام شاملا عن الشكوك والاهام كاشفا لما ذكر قدس سرى في تفصيل الام
قوله الانسان جازي بان على ان معنى الجازي ان جسم تام هاسم لا شئ وجعلوا ولا مكان
شتملا على النسبة التعينية **قوله** نسبة تقييد المراد بها ما على انما تعني ما يقع المكون
عليه ويحل فيه الوصف والاضافية والامتزاجية ونسبة المشتقات الى افعال **قوله**
فكون القضية ايضا حلية لانه لا بد من ملاحظة النسبة لبيان الحكم **قوله** بالتحديد **قوله** كقولنا
زيد ابره قام واراد اضربه لانه لا يقع محي الى الجوز من حيث المجموع **قوله** ايضا حلية تعني الحكم
بالتحديد **قوله** ملحوظا اي يكون النسبة ملابها اليها فضلا عن ذلك مستدعي لملاحظة طرفها

منع كونه كذا محال منع ذاته لو امتنع الصلاحية للمعاد الحكم بها المحذور كما في القياس
 لا سيما في **المصلحة الموجبة** أما كان توفيقها المتصلة في المقتضى الذي
 حكم فيها صدق قضية أو لا صدقها على تقدير الحركي بعد ما افاد الشارع ان المراد بالصدق
 سلب الصدق لا العدم **ولا الحكم** السالبة ولم اعتبار لما صدقها في قوله على تقدير
 صدق اخرى بل لا يخرج الحكم فيها صدق قضية أو لا صدقها على تقدير لا صدق
 اخرى **ولا استخلاص** الواقع او لا يكون في المتصلة لا تعليق الصدق بالصدق في غيره
 اتمام اختصاصه بالذاتية فان المتبادر من صدق قضية على تقدير صدق اخرى
 بل لا يخرج الحكم فيها صدق قضية أو لا صدقها على تقدير لا صدق اخرى **ولا الحكم**
 الواقع او لا يكون في المتصلة لا تعليق الصدق بالصدق في غيره اتمام اختصاصه
 للذاتية فان المتبادر من صدق قضية على تقدير صدق اخرى ان يكون منها على تقدير
 ذلك وإتمام الحكم فيها باي وجه ان معنى لا صدقها هو لا بعد الاضاعة وان تعين
 طرزا من جهة جزئية لا محالة لان معنى لا صدقها هو لا بعد الاضاعة وان تعين
 الشئ وذلك لا يعتبر البساطة من حيث الجزئية لكن بعد اعتبار الجزئية بالجزئية الى
 اعتبار البساطة كاللحفي **ولا** لا تعني اي من قولنا انها يقع جعل الشرطية **ولا** التعيين
 سوى الحكم اي الوقوع والوقوع من حيث حصولها في الذوق بطريق الاذهان وهذه
 الجزئية معتبرة في كونها قضية فلا بد ان ذات الحكم معتبرة في الشرطية ايضا **ولا** ان
 فيها بدعي في الجزئية وصف الجزئية لا تدخل في الجزئية فيكون الجزئية صحيح جزئية
 جزئية للشرطية من غير حجة الا لكثرة السيد قدس سره **ولا** كما نأه اي اذا كانت
 باعتبار اكثر اجزاها جزء منها وكانها بما هو اجزء منها فيكون مقتضى عليها طبعها
 فاستعت من التقديم في البحث للواقع الوضع الطبع **ولا** ومن موصيها الى الحكم غير
 في الجزئية لاسقاط الحكم عليها وكذا ان يسمى محولا **ولا** ان هذا لفظ نسبية بين الاجزاء
 فلا بد ان يحذف ان يلا عليها بل لا يحذف كان **ولا** واللفظ هذا بنا وعلى اكثر ولا فالرابط

من ليس بين الحكمين
 بمعنى الحكمية لتوافق
 والتحقيق تعرض قدس سره
 لتعريفه او بيان في
 بحيث يندفع ذلك
 ان الحكمين بان تصاحبا
 لتحقيقه او ان يعلو
 او لا وان الصدق
 بمعنى التحقيق في نفس الامر
 لا بمعنى المطابقة لتوافق
 فتركبة المتصلة الكلية
 مطلقة في ما بين ضرورة
 صدر عن الحقيقة العامة ليس كذلك
 فانه يبعد في قولنا الحكمين لان الحكمين
 هو في زبد قالم ولا يصدق كماله ان لا

قد يكون حركي كما يصح **ولا** ان يحصل معناه اي معناه الذي لا بد له من الجارات
 وهذا الاعتبار حفيضا القضية في الجزئية والشرطية وان اختلفت القضايا في الملالا ولا
 الذي يختلف بحسب الجارات **ولا** اشارة الى ان لفظ زاد لفظ حصل فاجل لان ان
 يحصل معناه بل هو على لفظ لان مع هذه القضية **ولا** اما النسبة التي هي النسبة التي
 هي مورد الوقوع والادعاء فان الاحجاب والسلب يطلق بمعنى النسبة والنسبة ايضا على
 ما ذكره المحقق النفاذ في شرح العنصر حيث قال الوقوع والادعاء هو الاحجاب
 السلب اي ثبوت شئ لشيء وامامه عنه وفي وصفه السلب الحكيم بالوجود والعدم
 بهيئة الاحجاب والسلب بوضع لعارها على ما هو في المتلزمين من انبائهم للقياس
 اخرى سوى الوقوع والادعاء لسمونه النسبة الحكيم بالنسبة المشتركة بينهما كما ولا عليه
 قولهم وقوع النسبة **ولا** وقولها **ولا** وان اجزاء الجزئية اربعة على راي المتلزمين و
 المحقق ما ذهب اليه المتقدمون ان الجزء الثالث هي ثبوت المحرر الموضع كغيره
 به علما ان علم تصوري من حيث النسبة بينهما وعلم تصديقي باعتبار سلبا تقدير النسبة
 التي منها في نفس الامر وعدم سلبا بقدر اياها **ولا** فان النسبة مالم يقدر معها آية
 رابط بالعرض والمتبادر من قولها رابط ما يكون رابط بلا واسطة وهي الوقوع **ولا**
 وقوع في قولها يرتبط اشارة اليه **ولا** يتاويان بعبارة واحدة احدهما
 المطابقة والاشافي بذاته الالتزام فلا يلزم الجمع في الحسنة والمجاز على ما ذهب **ولا** وان
 كانت الجزئية كما يذهب عليه التعقيب بوقوع النسبة التي امكن بين المحرر والموضع
 منها في نفس الامر وتصوره وقوع النسبة **ولا** وقولها بامكان ان النسبة واقعة في
 بواقع الاشارة الى ان المراد يكون المراد بطريق الاذهان لذلك الوقوع والادعاء
 الذي هو امر لاجالي مورد النسبة لان الوقوع والادعاء عبارة عن هذه القضية
 والامر باعتبار القضية في القضية المنطوق وهذه اختلف عليه بين القاصدين **ولا** ان
 في اجزاء القضية المعقولة حتى تحصر الاجزاء في اجزاء القضية المنطوق **ولا** في الرابط

هذا في زبد قالم ولا يصدق كماله ان لا

النسبة المحققة العقل في المعنى العام بتعريفه باعتبار جميع اذنه واما في موجباته
والفرق بينه على انها مستقرة الى المعنى العلم الاصطلاحي النسبة ما سبق من قوله وهو
ما فيها الاصطلاحية آه وقد خرج به السامع في مخرج المطالع **قوله** فلا حاجة الى التزام
آه وكيف يلزم وهو يستلزم ان يكون الملاحقها على الموجبات فمجرد ان العقل شرط
هو المطلوب عند **قوله** في الحقيقة والشرطية واما ما وقع في الاشارات من ان اضاف التركيب
الجزئي لشدة حله وتصله وتفصله فالمراد منه الاضاف المحصلة والشرطية كونهما
لها ليس امر لخص **قوله** كان مفهوما آه اما قاله لان الايجاب والسلب خارجان عن
الحقيقة فالعقل بها مشتمل على الماهية المبرزة الفصل بخلاف الشرطية ولذا فلا
يحصل مفهوما لهما **قوله** ان انقسام القضية آه لا لا حصر في نفس الشيء ولا ثبت بحكم العقل
يجوز ملاحظه مفهومي القسامين بالاختصاص بآه فيقسم قسمتي القضية من الانقسام
المذكورة واما كونها في الشرطية شتملا على ملاحظه النسبة تفصيلها لفظ الملاحق
حتى لو وجد قضية احد طرفيها مفردا اما بالفعل او بالقوة وآخر مشتمل على المية
المحفوظة تفصيلا يكون شرطية واما ما قيل ان علت في علت زيد فاما قضية بالفعل
والنسبة المحفوظة بين علت وبين زيد اقايا شبهة تامة خبرية وليست بحقيقة لان احد
طرفيها ليس مفردا لان بالفعل ولا بالقوة فانه لا تفاوت بين ملاحظته مفهوما علمية
حده وبين ملاحظته حاكمة جزوا من هذا التركيب ولا شرطية لان الشرطية لا يكون
من طرفيها قضية بالفعل ولا شتملا لاحتياطها قضية قد فرغ بان علت قضية حادثة
بمعنى اما عالم وزيد اقايا تاويل قيام زيد ولذا يقع خبره ان المشرحة عليها المخرج
قضية خارج عن النسبة التامة الخبرية كانه قيل ناعام بقيام زيد ولو كان ثقل الفعل
بالمفعول نسبة تامة خبرية لزم ان يكون مشتملا على زيد اقايا في الدار وقت النظر شتملا
على نسب خبرية ملحوظة قصدا فالجواب ان كونه كلاما يقوم ببطالة **قوله** فان الحقيقة
آه يعني ان الحقيقة مركبة في نفسها من اجزاء الثلاثة فليست بسيطة بمعنى ما لا يجر له

كونها يقع جزوا من الشرطية ويكون بسيطه بالقياس اليها من بعض اقل جزوا منها ويكون
بكونها اقل جزوا منها لان تعريف الشرطية لابد فيها مع لابد في الحقيقة من الحكم عليه
وبه والنسبة ان يكون في الكواذب الموجبة **قوله** فيشتملها قطعاً لان النسبة التي هي ملاب
الكواذب يقع بها عند تأملها ان الموضوع محمول وليس بمحمول لكن هذا انما يقع في
الكواذب التي لا يعلم كذبها اما الكواذب التي يعلم كذبها وتبعد الكذب فلا يقع بوضع الفعل
ايضا ان الموضوع محمول وليس بمحمول اللهم الا ان يرد بما هو يجب زعم انما لا يلهو كذا
نظرا الى الظاهر **قوله** لسفاد من كلامه ولا يخفى بعدهما وقال المحقق الفناء في المية
التي فهم من قولنا الانسان مجردي التي فلا يقع ان يقال الموضوع محمول حتى
وان يقع ههنا بخصوصية المادة والى قولنا الانسان ليس بخير ان هي التي لا يقع
ان يقال الموضوع ليس بمحمول وان يقع ههنا وهذا في غاية الموضوع هذا لكونه لا يقع
ان يقع اتحاد النسبة في الكا وبتر الصادقة لم لا يجوز ان يكون للظنون من دخل في ذلك
والظاهر ان المراد بالهجرة بحجب التعيين الى تعين التعيين هذه القواعد سواء **قوله** ان
اولا **قوله** اي على كية الاقراء سواء دخل على الموضوع او المحمول او على متعلقها **قوله** يحجبها
ويحجبها بحيث يحجبها عن الشيء الذي كان قبل دخول السور فيدخل لفظ البعض
ايضا من غير حاجة الى العمل انه مسمى باسم الكل **قوله** فلما شتملها على السور ويجوز وجوب
في المحل في تخويل بعض الانسان لا يصح اطلاق المسورة عليها لعدم وجوب **قوله**
وسورها كذا ولا يفرق في معناه من اي لغة كانت **قوله** اي كراحت واحد لا الكل المجزوي
اي تسو للمرجحة الكل الا الذي اي الذي شتمل الاقراء لا الكل المجزوي الذي هو عبارة
عن شتمل الخبر لان القضية الشتملة عليه شخصية لا شتمل صدقة على كثيرين وهما
وخارجا واما قيل في هذا ونظرا كونه ذلك الموضوع لبيت بسور وعدم خبره
لفظ بعض على الكل المجزوي ليس لاجل عدم تعدد اقراؤه حتى ياتي كونه مملو بالبيان
كون الموضوع مملو بمحمول في ذلك كانه العالم وواجب الوجود والقديم والسموي والبراني

الاولى فوهم فانه لا بد في المجهلة ان يكون الحكم على ما يصدق عليه العنوان وان انحصار
في ذلك انما يصح فيما تعدد اذنيه ذهنا واما خبر فيه لا عنوان ولا اذنه فظنا عن
التخصيص كما لا يخفى ويستشعر في هذا الفصل في محو كل زيد حسن فانه حكم
على الجزاء معينة للخصص معينة ثم ما قاله من ان ادخال بعض على المحصر في ذواته
لحسن غير مستحسن اذ لفظ البعض لا يقتضي ان يكون لما دخل عليه اذنه مستهدة
في الخارج بل يقتضيه التعمد الذهني **فرد** اي بعض ما زاد الحيوان اي انما يكون لفظ
البعض سور الموجبة لغيره كانه لا يذنبه بعض اذنه ما دخل عليه بخلاف اذا اذنه
بعض اجزاءه بخلاف بعض الربحي اسود فانه لا يكون موجبة جزئية بل هي عامة لان
لفظ البعض عنوان القضية لا سور كما انه جزئية الربحي اسود وله مفهوم لا يصدق
على كثيرين في الذهن لا يبين ان الحكم على كل اذنه او بعضه **فرد** ان ليس كل اذنه في
ان ليس كل اذنه قوله على القضية الموجبة المشتملة على الحكم الالجابي سوا كانت ثنائية
او ثنائية بدلى وضع السلب الجزئي فيكون ليس دخلا في السور والرابطة معاللا فادرس
ففي الرابطة الكلي وعلى السلب الجزئي بالانتماء وهو مستعمل فيه اعرفت من ان الجزئي
يدل على وضع النسبة السالبة فلا يرد ان ليس هو في قولنا ليس الاشارة هو العالم بذلك
على وضع النسبة بينهما بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالانتماء ففردية اندفع النسبة لا يكون
لا يرفع عن كل واحد واحد او عن البعض فقط وعلى التقديرين يتحقق السلب الجزئي
فيلزم ان يكون المجهلة السالبة بكل الملة الموجبة ايضا سور والرابطة سور لا انما
دالة على اثبات المطالب ويلزمها الالجاب الجزئي وذلك لان ليس هو في السالبة الملهة
وهو في الموجبة لم يستعمل في الملهة الا لئلا ياتي قوله فاما ان يكون الجزئية وذلك لان
ارتفاع الالجاب الكلي اما بارتفاع القيد اعنى الكيفية او بارتفاع القيد اعنى الالجاب
وما قيل ان الثاني يترجمه الى القيد وانما يحط القيدية كون الملهة المرفع عن البعض
والثبوت للبعض فهو في المقادير الخطا بغيره او في المقادير البرهانية فينتج

التي لا تامة المتضمن **فرد** جريلا في صدق الاشبهه فيه للعقل اصل فيكون السلب الجزئي
لازما للتقديرين اللازم احدهما لا على التعيين لرفع الالجاب الكلي قبل ان عدم
تحقق رفع الالجاب الكلي بل دون احدهما لا على التعيين وعدم تحقق التقديرين
بدون السلب الجزئي انما يدل على اللازم الخارجي وهو في ذلك لا يثبت كون دالة
ليس كل عليه بالانتماء ما لم يثبت اللازم الذهني بينها قلت كونه دالة عليه مسلم لانه
فرض ان سور السلب الجزئي والسور ما يدل على كونه الاقرار والمقصود هنا ان
بان وقع الالجاب الكلي نفس الموضوع له والسلب الجزئي خارج عنه لازم له بل ان
على هذا الكيف الشايع هنا وفيما ساقى على جرح اللازم والتقييد باللازم في نظر الفصل
ادفع الذهن على ما قيل تكلف ما يساعده عبارة الشايع **فرد** من حروف معبر
اي ما يدل كونه وقوله ومن لوازمه عطف تفسيره ويريد ما في بعض النسخ للشرح
اي من لوازمه لا يقال آه معاضة مبنية شيوخ الخلاق السلب الجزئي على ما قاله
المطهرى لان يكون ان هو راجع الى الموضوع ليكون عينه بحسب المعنى **فرد**
على انه ادعى صورة الاسم ويكرهون اختصاص الفصل بالموضع المخصوصة ولا
يلزم من سور حقيقة التخصيص ولا يخفى انه يحكم لان اختلاف حاله بالذكور وانما
ولا زادوا المشقة والجمع بل اختلاف الرجوع اليه واستفادة الحكم بدون ذكره ينافي
على عدم كونه مستعلا في لغة العرب للربط واي دليل على ما ادعوه وانما هو يرمي به
من غير ادع يدعيه **فرد** فلا يكون رابط ولو قل الماد به الفصل ولو سلم فغير
الفصل ايضا لا بد على الربط بل على التخصيص وانما كيد والفرق بين النوعين
الحركة في شرح المطالع **فرد** وقيل آه عطف على يافق والمنافق وانما بل الشارح
في شرح المطالع **فرد** وقيل آه عطف على حركة الرفع قال المحقق النفاذ ان كان
الموضوع والمحمول متساويين فانه قضية ثنائية وان كانا غير متساويين فانه ثنائية ثالثة وان كان
احدهما فقط معبأ ثالثة ثالثة ناقصة انتهى ولما ريد ارفع لفظا او تقدير او محلا يمكن

ومحذور

الذي هو بعض منه فذلك للحال الذي هو الذي ينبغي سببها لا محذور المحرم والخصم **والله**
 لا يفتقر إلى منع عموم جرمه لايجاب الكلي عن السلب الجزئي وبني منشاء غلط بل لا يفتقر
 بل اعلم من السلب عن البعض مع الايجاب للبعض وهذا المقدور لم يجزى عن المعاصرة
 فقولنا واذ الشخص محذور فذلك دليل المذكور على لزوم السلب الجزئي لرفع الايجاب الكلي وحاصل
 ان اذا الشخص رفع الايجاب الكلي في مسمى عن السلب الكلي والسلب عن البعض دون
 البعض المسمى في حاله وان السلب الجزئي كان السلب الجزئي لازما فثبت لزوم
 رفع الايجاب الكلي والسلب الجزئي ودلالة ليس كل عليه سلم يكون مدلول الزيادة **والله**
 وبعبارة اخرى آه يفسر قوله واذ الشخص فيه اشارة الى اقسام الجزئين واحدا كالتعدي
والله يكون مفهوما الصريح آه وذلك لان لفظ البعض يستعمل فيما اذا لم يقصد الحكم على الكل
 فلا يقال بعض الانسان حيوان ويراد كل بعض منه بان لا يكون الاضا فلهذا استغنى عن القول
 صحت السلب يكون معناه الذي عن صحت منه غير معين وما قبل ان ليس بعض وبعض ليس
 رفع الايجاب الجزئي والسلب الجزئي لان رفع الايجاب الجزئي فلا يكون المدلول الجزئي
 مدلولها المطابق فوهم فان السلب ليس معناه الرفع الايجاب والمختصات في التعير
 فلو لم يرد انما يدان آه تعرض لذلك مع عدم الاحتياج اليه ليعطى الفرق على وجه
 الكمال وان بينها تعاكسا في الدلالة على رفع الايجاب الكلي والسلب الجزئي فليس كل
 بعض جرم لايجاب الكلي لم يرفع لتقيض الايجاب الجزئي وليس بعض وبعض ليس
 بالعكس **والله** لان معنى بعض الاء آه اي ليس مدلوله التقدير ومقابل سببه في الجزئ فلا
 يكون التقي في ليس بعض مترجعا الى المعنى صحتي للجهل بالحال على السلب الكلي **والله**
 فافهم انك لا اذا قال ذلك لان لا يستعمل لفظ كل وبعض الاضا فا او ما دلالاته من ان
 اليه نفس عليه الرضى فلا يكون كونه لان شقين الشكوك ومعنى وقوعه في اقسام
 يكون التقي مترجعا اليه فلا يرد ليس كل انسان حيوان لان التقي مترجعا الى الكل
والله لان ليس واقعا في سياق التقي اي ليس التقي مترجعا اليه لا يفتقر له **والله** التكرار

بعض

قوله

فيما

وفيما في التقي آه اي قد يفيد العموم اذا قصد منه في الجنس دون الوحدة نفس عليه
 السيد قدس من في حاشي المخطوط بل اعتبارا لبعض اولاد السلب عند المحور فالسلب
 وادرك عليه بعد اعتباره فلا يفيد العموم واعتبارا للظهير في ليس بجوز الوطء فلا يفيد العموم
 كالميل عليه الرجوع الى الوحدة ان والتعير عنه بالمقاربتة بقوله بعض الانسان ثبت
 ان بعض كاتب رس لم يفهم مقصود الشايع رجح التعير المرفوع الى البعض فقال بل
 السلب انما هو لفظ البعض وادرك عليه لعدمه عليه في الذكر ولا يخفى ان لفظ السلب
 ما اذا يد اذ كفي ان يقال بل انما هو وادرك عليه **والله** هذا الكلام ظاهري اي منشاءه ان لفظ
 اللفظ حيث دخل ليس على بعض في الاء بعض على ليس في الثاني ولما في الحقيقة
 فليس كذلك لان كلمة ليس لا يطرأ التقي مترجعا الى ربط المحور بالبعض سواء قدم ليس
 او آخر **والله** فان اردت بحيث السلب اولاد اعتبارت البعضية بعده يكون معناه سلب
 المحور عن المرضع من غير تقي البعضية كان مفاده سلبا جزئيا وان اعتبرت البعض
 اولاد اعتبارت السلب بعده ويكون السلب التقديرية الموجبة للجزئية كان مفاد سلبا
 كلياً وليس ملة به بقوله وان اردت سلب القضية آه ان يجعل التقي مترجعا الى القضية
 حتى يرد عليه ان قصد ان هذه القضية ليست بتحقيقه يجعل القضية متحصدة و
 القضية بتمامها اسم ليس وتعتبر متحصدة فلا يصح مع هذا القضية نصب الجزئية
 من هذه القضية التي ذكر فيها كل وبعض **والله** فعلى هذا آه هذا على عكس ما ذكرنا فاننا
 اعتبرنا السلب اولاد اعتبارت الكلية بعده كان سلبا كلياً وان اعتبرنا كل الموضع
 مقدما على السلب كان سلبا جزئيا **والله** كما حققته اي في ليس بعض وفي بعض الفهم
 كما حققته اي الشايع في شرح المطلاع حيث قال والصواب ان يقال ليس كل وليس
 بعض اما ان يعتبر سلبا بالقياس الى القضية فليس كل مطابق لرفع الايجاب الجزئي
 وان اعتبر بالقياس الى المحور فليس كل مطابق لسلب الكلي وليس بعض للسلب الجزئي
والله ما كان آه اشارة الى ان قوله وان لم يبيح آه على التعير وان يبي معطوف عليه وذلك

هو ان يصلح ان يصدق كليمه وجزيته بقرينة ما على صدق ان يصدق
 الكليم والجزيته وليس حاله ان ليس المقصود صدق القضية حال قارنتها الكليم والجزيته
 ليرد ان الانسان في خبره لا يصلح ان يكون كليمه وجزيته فلا يصلح ان يصدق حال
 كونها كليمه وجزيته اذ الماهية ليس لها وصف الكليم والجزيته حتى يقارن صدقها
 بها بل يصدق من حيث الكليم والجزيته ولا يصدق اذ الظاهر كليا وجزيته **قوله**
 بان يكون نفس الصلاحية يعني ان صلاحية الصدق بالجنات عبارة عن ان يكون
 الحكم فيها على الاثر فان شرط الصدق المذكور وليس المراد معناه الظاهر اعني ان
 يصلح ان يصدق بالصدق في كلا الحالين حتى يخرج مثل الحيوان انسان والكون
 بخلاف الانسان مخرج عن تعريف الماهية ووجه ان ذلك احد الوصفين كاف في التعريف
 وذكر آخر الماهية وان التعريف صادق على بعض الطبيعات اعني على تلك التي هي
 مثل الانسان حيوان ناطق فانه يصلح ان يصدق كليمه وجزيته مع الماهية
 وذلك لان معنى الصلاحية المذكورة ان يكون الحكم على الاثر وليس الحكم بما على
 الاثر حال كونها طبيعية نعم اذا اعتبر الحكم فيها على الاثر كانت مهلة والله و
 الشارح حيث وقع ظلمات الشكوك بكلمة واحدة والحبس من لم يتنبه لهذه
 اللفظة ما ورد في الجاهل المذكورة ثم ان الشارح قد ذكر الماهية لكونها وجودية وخطا
 المص لعلق بيان الحكم بها **قوله** نعم بعضهم آه في اختيار الشارح التمثيل به اشارة الى
 الرد على اعم المذكور **قوله** ههنا اي في قولنا الحيوان جنس واحترز به عن الماهية كونها
 الحيوان ما شئ فان الحكم عليه فيها ما يصدق عليه الحيوان لعدم صحة الحكم على
 الطبيعة **قوله** فان المقصود آه يعني ان الزعم المذكور لم يفرق بين قيد الثبوت وقيد
 الاثبات فان قيد الاثبات ما يلاحظ حال الاثبات ويعبر فيه الموضع وقيد
 الثبوت ما يكون الثبوت باعتبار فان قيل قيد العموم اذا خرج في جانب الموضوع وان
 لم يجب اعتباره حصل هناك قضية خاصة كقولنا الانسان من حيث العموم نوع قلت

كيف بالان فالقضية طبيعية وان كان الحكم على احد القسمين على طبيعة الكليم وفي
 الآخر على طبيعة الكليم المعقود كذا في شرح المطالع **قوله** وان لم يلاحظ آه اي ان لو لم يلاحظ
 قيد الثبوت حال الحكم رجلا القضية متعددة باعتبارها مثلا القيود المعبرة
 في قيدية الحسية للحيوان من الكليم والذاتية وكونه تمام المشترك لو اعتبر
 حال الحكم او بعد القضية باعتبارها لا يكون القضية متحركة في حصة اذ لم يلاحظ
 حصة كل قيد قضية اخرى كما انها باعتبار قيد العموم قضية غير الطبيعية
قوله احسن ما في المتن اما قوله في قوله ان يصلح ان يصدق كليمه وجزيته من اقسام
 للتأخر الى القسم الذي ذكره الشارح واما ثانيا فلان قوله وان لم يبين فيها كليمه الاثر
 يتبادر منه ان الحكم فيها على الاثر لا يثبت فشمس له الطبيعة بناء على اجماع النحويين
 اي القيد والمقيد واما ثالثا فلان الطبيعة مخالفة للخصوصية باعتبار كون
 الموضوع فيها كليا والليسورة والماهية باعتبار عدم كون الحكم فيها على الاثر فلا يفي
 ان يحصل في التقسيم عدلا جليها والجمع بشئ من تلك الاقسام واما ما قيل في
 وجه الاحسية ان الطبيعة على مقتضى تقسيم المص لا يصلح الكليم والجزيته وعلى
 تقسيم الشارح ما يكون الحكم على نفس الطبيعة سواء يصلح للكليم والجزيته كاشلا
 المذكور او لا لقولنا الحيوان جنس فقد عرفت ان تقسيم المص متنازلة والله اعلم
 فلو لا قيد احسية تقسيم الشارح بل يطلان تقسيم المص قد اهل في النتائج الالهية
 فوكذا استثنى فهو لقضية الصلاحية فلذا قال لان الحكم فيها آه كقولنا الانسان في
 خبره على ان اللام للعهد الذهني **قوله** ثلث القسم في نتائج البرهني التثنية سكونهم
 كون وسبكي كون جنالته ودور يشود وسبكي بانه ونوع مساختن اذ عظم كذا
 مثلنا خرافة ومختلف اشتريست وفي الحديث شئنا اناس المثلث يعني المسألة
 باختره لثلاث قسمه واخاه واما انه في فهم ان التثنية مستعمل في اللغة لثلاث
 مستعدا وان لا تقصى سابقه حاله فاقبل ان لا مستعد وان لا يتبادر منه انه كان قبل الشئ

القسمة اليان في ثلثة اشخ وهم **الخرج** الطبيعة اي عن انقسام الثلثة بناء على احوالها
فيما بينهم من تغاير تلك الاقسام فلا يرد ان القسمة خارجة انا الا لازم دخول الطبيعة في
المركبة وبعضهم تكلف بان يجعلها في الشخصية بناء على ان الطبيعة لا تحصل الشكرية في
في المجلد بناء على ان معناه مالم يسم كية الا في سواد صلي الحكم عليها ولا تفصيل في
شرح المطالع **في العلم** اي في العلوم الحكرية مطلقا وذلك لان سائر العلوم قولية
فلا بد من اعتبار الطبايعا على كبريات موضوعها كما عرفت في تعريف المنطق فمن
قال ان المنطق خارج عنه بناء على ان الحكم في قولنا كل جنس موصل بعيد وكما عرفت
يجب ان يكون اجلي من المعرف على الطبايع فقد سمي لان الحكم فيها على افراد الا
ان افراد تلك القضايا الطبايع وليس الحكم في شيء منها على طبيعة الموضوع من
حيث هي **في** لان الموجودات آه اي الموجودات التي ترتب عليها الآثار في الخارج
انها هي الافراد والطبيعة انا توجد في ضمنها بمعنى انها اسرارها عتية على اهرارها
الباقين المتأخرين لوجود الطبايع او بمعنى انها لا توجد بدون الفرد عند القابل
لوجودها وانضمام الشخصيات اليها **في** لانه لا يبحث فيها عن الاختصاص لما عرف
من انه لا كل للفرض في معرفة احوالها والها لا تكاد تفهم في عدد **في** هي معتبر في
ضمن المحصورات فان الحكم فيها في الحقيقة على الاشخاص والمفهوم والكل عنوان
الاشخاص اوها **في** بخلافات الطبيعة فانها ليست وما فهم من ان الحكم في قولنا كل
الطبيعي موجود على الطبيعة فهم لان الحكم فيها على الطبايع من حيث انها افراد لا
ضوع لا من حيث انها طبايع **في** لا على الطبايع آه اي من حيث انها طبايع **في** في نظام
انا قال ذلك بناء على حقيقة سابقا من ان الجزئي الحقيقي يمنع جمل على شيء وانا
على تقدير جواز حمله على ما ذهب اليه المحقق الدواني فالشخصية يقع كبرى الشكل
الاول في الحقيقة ايضا **في** تقوم مقام الكلية فلها مناسبة تامه لسائر العلوم ايضا
كبريات الشكل الاول فلا يرد ان الطبيعة يقع صغري الشكل الاول لان الصغري لا تختص

بارها

عابا لعدم حتى يكون مناسبها سوجبة للاعتبار في العلوم **في** والطبيعة بدونها العتية
وفي بعض المنع جاهل بمتاح لوقوعه بالمضات اي موضوع الطبيعة ليست من الافراد **في**
لان عدم التخصص اي عدم الحصر التقييد واما سائر الاقسام ثانيا لاقسامها في القسم **في**
التقييد لعدم انحصاره **في** الماهية في قوة الجزئية بمعنى مقابل الفصل اي ليس جديدا
لفعل الاختلاف فكذلك السرور وعدم الاختلاف بالسور لا يوجب الاختلاف في حقيقة
فيكونان مثلا زمينان في الصدق ففرض راقوة بالانتم تفسير الانتم **في** فانه معروفا
لالتفسير للانتم بئلا يزم المصادق والدليل ما بعده **في** يصدق والحكم على بعض وكما يرد
المتفهم بقولنا الشمس معين خاف رجا والرجب قديم حقيقيا لعدم صحة ادخال البعد
لان **في** المكنة للوجوب والافراد الخارجية للشمس لا يتعدد ولا بد من في فصل بعض
لان الامام انقضاء دخول البعض في وجوده التعدد لا يرى انه اذا قيل كل الشمس رجل في
الخارج يوم معين وكلها فرض صدق الواجب عليه سواء كان محققا او متقدرا
فوقه يصدق ان كلتيه فذلك الجزئيان **في** مصر في محقق المحصورات الاربع في
القارح التحقيق بيان حقيقة كرون وبه اقسام وفي المخرج حقيقة الاسرار اثبت
سنة على انهن يتكلمت درست ورايت كرون وكلام يحقق اي رصين وجميع هذه
المعالي شاسبة لتمام كلاما يخفى والفرض من هذا البحث بيان معنى الحقيقة والمخاد
والقسام الحقيقية اليها ليس بملطوب فيه ولذا قال ليتهربارة كذا ان قبل ان تقسم الحقيقة
الى الحقيقة والخارجية فلا بد من حملها بحسب على مجردة لا وجب له عند التحقيق **في**
عن الموضوع وعن المحرر اي عما يقع موضوعا في القضايا الموجبة الكلية
وعما يقع محورها لا عن مفهوم الموضوع والمحرر لا علم انه قد اشهر السلف برب بسيط كما
الكتابة وهو الحق لان الانحصار حاصل به واما التلخيص باسمه اعني كلهم باو فهو
تلخيص باسمين ثلثا من ثلثا كها سائر الاسماء التلخيص ولانه اذا تلخص باسميهما فهم
سما الحرفان المخصوصان كما في قولنا كل انسان حيوان ففهم منه مدلول طريف فلا يكون

حققة

التعبير والاعتماد على التحويل لجميع القضايا بالصفات ما إذا أطلقا بسطين فانه معنى لها
 فيعلم انه تعبیر عن الموضوع والمحول فاقيل انه خطأ خطأ واجب انه استدلال على ان
 الحق ان يلفظ هكذا كل جيم باد بانه لا اسم طرقت انتهى وبعبارة فان حروف التي في
 لكونها من قبيل الحروف للعلاج في التلخيص بها الى التوسل باسماء كما في قولنا زيد فلان في
 واختبار هذين الحرفين لان العنصر الساكن لا يمكن التلخيص بها والتحرير ليس لها اثر
 في الحفظ فاعبروا بالحروف الاولى المعنى البار ثم الحروف الثانية الذي يتميز عن غيره في اللفظ
 وخرج وعكس الترتيب الذكرى فلم يقولوا كل جيم ج الا باعتبار ما بها احاد ج ان
 اصلها وهو ان يرد بها لنفسها **قوله** وكانهم قالوا كل موضوع محمول اي كل ما يقع موضوعه
 في القضايا الموجبة الكلية فهو من محمولها والثنية وتحويل كل موضوع محمول على
 الاخر فلا قال **قوله** في هذه المادة آه وان ضم معها ما يد على التحويل لعدم كونه
 نصا في فهم جميع الموجبات الكلية الاحتمال ان يكون المراد ما يكون عن نوعه **قوله**
 قال فتصوروا آه اي تصوروا مفهوم القضية الموجبة الكلية اعني ثبوت المحول
 للموضوع شامل لجميع افرادها وقس على ذلك **قوله** وجردوا آه اي جردوا وحصلوا
 في صورة معينة وليس المراد انهم انزعوا ذلك المفهوم من القضايا الجزئية فيكون تحويله
 مقدما على التصور بل على ما قلنا من غير مشارة الى مادة من المواد **قوله** ويجعلوا عن
 احرازها اي من احراز مفردات الكليات لاسيما حيث انفسها بل من حيث صدقها
 وشروطها بطابع الاشياء التي تحتها بحيث يرى الحكم منها اليها فالشئ لجميع الجبا
 يقع بالثنية الى جميع المفردات على سبيل التوزيع كل واحد منها لما تحتها **قوله** ولذا
 صارت آه لانه لما صارت ساحات الكليات والقضايا اقرا بين والبحث في التوزيع
 الشايع والقياس الا هو منها من حيث الصورة ساحت الفرض كلها فواين **قوله** بان
 يقال كل موضوع محمول آه في عدم انجها هذه القضية المخصوصة لانه لا يمكن
 له يدخل في الاحكام فيقولون ان يلزمهم ان الاحكام الى برعه عليه من حيث خصوصه

انما هو قولهم ان بغير القضايا على التوزيع

هذا العنوان والتعبير بالموضوع والمحول يختلفا فثبت ان كل جيم ب اذا معنى له ونفسه محمول
 لاخصاص **قوله** يعني اخذوا تفصيل الجمل الشارح في قوله والاشارة اياها جيم
 المفردات بعد صفها اي المفردات الشارحة للطابع وقوله محمولها عليها شعور ان الجمل
قوله امر ان بل ثمة نالها محمولها فيكون لا اشتراك على الكلي وعلى الكلي الجوع وعلى الكلي الاخر
 كما في شرح المطالع **قوله** مفهوم ج وحقيقة مخصوص بعد التعميم للتخصيص على ان معنى الموضع
 قد يكون حقيقة ملتبسة على ما قال في شرح المطالع ان عصر العصر لابد ان يكون عالما
 منطقيا على جميع القضايا المستعملة في العلوم يكون احكامها قوانين كلية فلو كان المراد
 ج لا يشارك لمخصصه وكذا ان كان المراد لمخصصه **قوله** من الافراد اي الافراد الحقيقية
 كما هو المتبادر من شرح سمي اي مفهومه المطابق لعدم كونه قد اخرج المسامحة واللام
 حتى لا يدخل في قولنا كل انسان حيوان مفهومه الناطق ولا مفهومه الجسم وخرج الافراد
 لا باعتبار ان اعني المخصص فاذا لا يعتبر في الحكم وتوهم كل وجود كالحكم على افراد الجوع
قوله وهي الموجودات الخاصة لا على مفهومها بل اوهم **قوله** سبعة اذ استعمال كل بمعنى
 الكلي فادرس كلامهم سيما المخل على المنكرة **قوله** لفظين مترادفين اي كقراوين
 كانا مترادفين او مكينين او احدهما مجازيا والاخر حقيقة وما يذكّر هذه الزيادة التي
 بانه كما للحكم في المترادفين لا يكون الحكم ههنا ولذا استقر السيد قدس سره **قوله** فان
 قلت آه يريد ان ابطال ارادة المفهوم منها لا يصح الا ضرب المذكور بقوله بل معناه ان
 كل ما صدق عليه من الافراد فرب مجاز ان يراد ما صدق عليه من الجائدين يعني
 احتمال ان يراد من المفهوم وبما صدق عليه من بعض له الشايع لانه لا يمكن ذلك الاحتمال
 في المخصوصات والكلام فيها ونخص له السيد قدس سره لانه يصدر بيان المعنى بدلالة
 الصورة **قوله** فتقول آه ابطال الاحتمال المذكور لبتعين المطالب اذا احتل بسوي
 الاربعة **قوله** كان فردا في الثبوت آه لان الوصف الجزئي والمحول في اللفظ
 الجزئين ليجب التغير والحكم الا هو اتحاد ما صدق عليه الموضوع بما صدق عليه المحول



وهذا الطريق واحد فيكون الحكم بثبوت الشيء لنفسه وهو حقيقي فاقبل اذا عرفت
 الاخر في جانب الموضوع من حيث يصدق عليها واعتبرت في جانب المحرر من حيث
 عليها بكان الحكم في القضية بان يصدق عليه هو يصدق عليه وعلى هذا لا بد من الفصل
 القضايا في الضرورية للضمان ان يكون صدق بصدق على اصدق عليه بامكان وقد اختلف
 فيصدق في الممكنة ذلك الفعيلة او في بعض الاوقات لا دائما فيصدق الفعيلة وذلك
 لما لم يرد كلامه من ان عدم الفرق بين ان يكون مفهوم المحرر في الملاحظة وبين ان يكون
 نحو لا على ذات الموضوع **قوله** ولم يصدق في آه اسأل الى ان الخصا صافي بالقياس
 الى الممكنة للخاصة التي هي نفس الضرورية فلا يرد ان الاخصار عم آه انما اذ اصدق الفرق
 صدق كل ما هو عام منها ايضا **قوله** فيصدق هناك آه وذلك لان الحكم المحكي عبارة عن هو
 هو فاما ان يصير بين المفهومين اويين اذ اني اويين ذات الموضوع ومفهوم المحرر
 او بالعكس فاقبل ان الاحتمالات لا يرد على اللاحقة من ان عدم احصاء معنى الحكم المحكي
قوله سواء المحضر آه اي سواء كان المحرر مساويا للموضوع او اعم منه **قوله** واما اعتبار الفرق
 من حيث دالة اللفظين **قوله** فغير ملتفت اليه اذ التباين في اللفظ لا يؤثر في تباين الحكم
 بخلاف التباين من حيث المفهوم **قوله** وهو ايضا اي كما ان اعتبار التباين في مفهوم ذات
 باعتبار الدالة غير ملتفت اليه كذا في هذه الاحتمالات غير معتبر وتفسير بما قبل كان
 القضية التي يراد لكل واحد من طرفيها الاخر ليس بمتبر كذا في هذه القضية ومع
 لان ذلك الاحتمال بالحل لانه غير معتبر **قوله** اذا لم يخص منها اي من القضايا المعبره
 في العلوم اجزاء الاحكام آه لان المقصود من العلوم الحكمة معرفة اعيان الموجدات
 فلهذا اظهر البشرية فلا بد اي سوى الاحكام الى الموجدات المعينة فان وقع
 فيها بعض القضايا المختصة بالامر الذهني فهو مستطرد او بطريق البداية
قوله هذه شبهة آه اشار بذلك الى انه ليس اعترضه على سبق فان ما كان بآه
 محصوا معنى القضية الخوجبة الكلية وهذه ابطال للحل او ردها التحققات فالتباين

سند والجيب معارض وما تكلف القاطرون من ان منع لقوله فقد ظهر ان معنى القضية
 آه بان ابطال الاحتمالين لا يستلزم كون معنى القضية ذلك انما يستلزم ذلك لم يكن
 هذه الاحتمالات ايضا **قوله** المحلل المستلزم لبطان جميع الاحتمالات او معارضة لان
 يحقق معنى القضية فرع صحة الحل فكذلك ادمي بذلك وادعي شاهدا والمعارضة
 للمعارضة على هذا الطريق بان يكون ثبوت مدعاه مستلزم لبطان جازية ذلك الكلام بالحق
 يشاعره على ذلك انكار السليم **قوله** فاما ان يكون مفهوم ج اي ما يفهم منه عين ما يفهم به
 وليس المراد من المفهوم ما يقابل الذات فالشبهة واردة بعد ما حققنا الشايع من ان
 معنى القضية كل ما صدق عليه ج من الافراد فهو ب لانه الترتيب المذكور جازية فيه
 بخلافات بالقرينة في مرتبة الجواب ان معناه ما صدق عليه ج يصدق عليه ب وبخلاف
 صدق الامر بالمخاطبة آه فانه بعد ذلك يتكشف المقصود ويحتمل الشبهة فاقبل ان يراد
 هذه السوال بعد تحقيق معنى القضية مانع لانه فاعبر بالتحقيق ليس شيء من ادناه
 عدم الفرق بين العبارة **قوله** ان لا حل آه يعني ان القول بجم الا فائدة بالنظر الى
 محكية من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلا حل وانما يستلزم التفسير الواحد
 كما ان العبارة تقتضي صحة الاثنين **قوله** هذا الجواب معارضة آه فريها معارضة
 لان لا يمكن حمله على المنع وهو ظاهر ولا على النقص لان الدليل ليس مستلزم للحال بل
 ثبوت المدعى مستلزم لبطان فيكون بالحل **قوله** فلا يصح هذا الجواب قيل هو الجواب
 انما يتم لو كان الشبهة مخصوصة بالموجدات وليس كذلك فانه يمكن ان يقال في
 قولنا ليس ج ب اما ان يكون مفهوم ج غير مفهوم ب فلا يفيد السلب غيره لجواز
 ان لا يكون المخاطب لما به واقبل من ان الجواب ان يعود ويقول ان الدليل مشتمل على
 المحكي فيستلزم ابطال الشيء بنفسه فمخاطبة ما تفرد الدليل هكذا الرصم المحلل فاما ان
 يكون مفهوم الموضوع عين مفهوم المحرر ويكون غيره وكما كان عينه بغير المحلل
 اعني اثنين المراد كذا كان غيره بغير المحلل اعني واحد الاثنين فلو صح المحلل بغير

على
 ان هذا الجواب كذا في هذا السوال

للمحال فيقبل ان المسائل ان يقرر ان لا يدعي المحل بل ان كانت ذات بين المادة ولا مكان جديا
 وهذا يعني ان الدعوى منفصلة حقيقة لا موجبة سلبية فلا يخفى فساد ما كان المدعي
 ابطال المحل اثبات المناقاة بين المادة واللعان **قوله** بل مرجح ان يقال هذه
 الجواب منع للحصرت اريد بالهيئة من كل الجوه وما يعرفه العينية من كل الجوه
 ومنع للملازمة ان رد في القسرين بين السلب واليجاب **قوله** ان مفهوم ج هو عي
 انه زاد لفظ المفهوم مع ان انظاره على طبق ما في الشرح ان ج ب نفس لفظة ان الحكم
 بوحدة الاشياء مطلقا محال سواء اريد المفهوم لوالذات رعاية لطايف الكلام السابق
 حيث قال ان يكون مفهوم ج عي مفهوم ب فالمراد بالمفهوم بانهم من اللفظ انما
 للذات والمفهوم **قوله** ان اصادق عليه اة فالاعتقاد من حيث الذات والتعاليق
 حيث المفهوم فلا يلزم شيء من المخدورين **قوله** فقد حلت اة يعني ان معنى اصادق
 الموجد على المحل يكون معنى قوله ان اصادق عليه مفهوم ج تصديق عليه ب
 اي ما يحل عليه مفهوم ب ويؤيد ان الشيء الذي هو مفهوم ج هو مفهوم ب فيجوز
 الترويض المذكور في الموضوعين وتضاعف الاشكال **قوله** سواء فرض بينها اتصال
 او لا ذهب اليه البعض من اجزاء المحل **قوله** صور الامور متعددة موجودة لوجودات
 متعددة في الخارج الا انها المشددة الاتصال بينها وحصول ذلك متعددة واحدة
 منها واحدة حصصها على الذات وحمل بعضها على بعض **قوله** اتحاد المتعاليقين
 ذهنا اي في الوجود الظلي هو العلم في الخارج اي في الخارج عن الوجود الذهني الذي
 يتعاليق فيه سواء كان في الوجود الخارجي المحقق او المقدما في الوجود الذهني
 الاصل المحقق او المقدما فلا بد كالحيلون والناطق المتحدين في ضمن وجود زيد
 والاشياء كهنس القمعاء وفصل المتحدين في ضمن وجود فروه المقدم والاشياء
 كوجود جلس العلم وفصله في ضمن وجوده كالم بالانسان والاربع كشرى ابدري
 متمتع فانما يتجدد ان بالوجود الذهني المقدم وسواء كان الاتحاد بالذات كما في

الذات او العرض كما في العصبية والذريات فالحصل اتحاد المتعاليقين مفهوم
 اي وجوده اقلية في الوجود المتاصل للحقق او الخفيض ولا شك ان المتاصل في
 الوجود **قوله** من اشخاص نوعين الموضوعية والمفهومات الجوهرية وهذا امر خارج
 عن مفهوم المحل **قوله** يسمى ذات الموضوع المراد بالذات ما يستعمل بالوجود وبالوصف
 ما لا يستعمل سواء كان ذاتيا او خارجيا والاضافة اما بامية اي الذات الذي هو
 الموضوع الحقيقي او لاحية اي تصديق عليه الموضوع المذكور وكذلك الحال في قوله
 وصف الموضوع **قوله** فلا بد ان يكون احدا لا قسام الثلثة كما مر اشارة الى ان لا يكن
 اجتماع القسرين كما لا يمكن ان يكون الكلي بالقياس الى ما تحته ذاتيا وعرضا
 ونوعا وجسدا وتقسما ولذلك لم يعتبر في المحرر المذكور ما هو المشهور من ان الشيء
 بالقياس الى اخرا ما نفسه او جزئية او خارج عنه فانه يخرج اجتماع الاقسام
 بقوله الغير **قوله** وغيرها من افادة دون حقيقة لا عرفت سابقا من ان الحكم على
 الافراد الحقيقة دون الاعتبار **قوله** فحصل مفهوم القضية الموجبة السورة مع قطع
 النظر عن خصوصية السور يرجع الى عقد بين المراد بالعقد والاتصاف بالحاصل
 بالمصدر ليصح تفسير احدها بالآخر **قوله** تركيب تقيدي لان المراد بالموضوع الذات
 الموضوعية بمفهومه ولقطة كل الاحاطة والشمول **قوله** فهنا نشأ اشياء اي في مقام
 تحقق المحصورات فلا يرتفع المحرر عن مفهوم الموضوع والشمول والجملة وغيرها **قوله**
 اودج مطلقا اي سواء كانت حقيقة او اعتبارية حتى يدخل الجنس والخص
 والاصناف بالملك الافراد الحقيقية **قوله** بل افاد التخصيص في شرح المطالع التقييد
 بالجنسيات ليس للخارج سمي كل ما يقال عليه ج سواء كان كليا او جزئيا **قوله**
 التعريف خصصه بالجنسيات والملك بالجنسيات بالجنسيات الاضافة لا الحقيقة
 ولا كل جنسيات اضافية كيف تلفظ حتى ان طيهر ج اذا قيدت بقية او غير
 يكون دخلة في كل ج بل المراد بالجنسيات التخصيص الكان ج نوعا او ايا مثل من

الفصل والخاصة والشخصية والنوعية المكان جنسا ونحوه من فصله والخص
العام انتهى فاقيل ان المفهوم في شرح المطالع ان ادخل الانواع والاشخاص في خارج
الفصول والجناس مع انها لا انواع متساوية الاقدام في انصاف بالبحر في ضمن
الاشخاص وعدم الانصاف بالاستقلال مبني على دعوى انصاف العرفية والمفرد
ذلك فان تم تم والا فلا فترد بحض انما المفهوم ما في شرح المطالع اخرج المسألة
والغم من الحكم واما قيل ان الملاك من النوع اعم من النوع الحقيقي فهو كذا وقد
بين اشباح الطباع النوعية بقوله من الانسان والقرين وغيرها وفي ان
تخصيصهم الاثر المحصل بل بالاشخاص والافعال بناء على ان الحكم في القضايا المستعملة
في **العلم** انما هو على اذنه في الخارج وهي الاشخاص والانواع دون الجناس والفصل
فانها غير مستعملة في نفسها كالاضافات والمخصصات **قوله** والاولى الشخصية والنوعية
ان كان آه لا يقبل هذه الاشكال بالاحكام على الكميات كقولنا كل نوع كذا وكل كذا
كذالك ان الكلام في تحقيق القضايا المستعملة في العلوم الحكيمة واما القضايا المستعملة
في هذا الفن فلما كان مرادهم منها بيان ما يرجع الى التعريف وتعليم **قوله** من قصر الحكم
مطلقا سواء كان الموضوع نوعا او جنسا **قوله** وهو قريب الى التحقيق واما التحقيق
فهو ان يخص ذلك بما سوى المحولات التي يتصف بها الطباع استقلال المحول
حالات شي او مفهوم او ممكن الا ان التعريف والادلة على اعادة التخصيص لما ان الكلام
في تحقيق القضايا المعبرة في العلوم الحكيمة والمحولات فيها احوال الموجودات
المتصلة في الوجود فانصاف الطباع بها انما هو في ضمن اختصاصها وان وقع البحث
فيها عن احوال الطباع ايضا على سبيل المبدأ اثر او استلزام **قوله** لان انصاف
الطبيعة بالمحوراي في القضايا المعبرة في العلوم الحكيمة كما سبق به الاشباح في آخر
البحث **قوله** ليس بالاستقلال اي بانه بدون الاشخاص **قوله** بل بانصاف شخص آه
لا يعني ان هناك انصافا بين احدها بسبب الآخر اذ لا تعاريفي لطبيعة والاشخاص

في الخارج

في الخارج فستدل عن ان يتصور انما فان يكون له سببا لا يخبر باليعني ان هناك انصافا
ولذلك يعتبر بالقياس الى الاشخاص ابتداء وبالقياس الى الطبيعة بعد انتم اعراضا
شخصا او تحليلا غير ولا اعتبار بالاولى بسبب الثاني **قوله** الا لا وجود لها آه سواء
لوجود الطباع في الخارج وزيادة اليقين عليها في الخارج كما هو مذهب الاول او قد
انها من الاسرار لا تنزعبة والموجود في الخارج هي الهوية البسيطة **قوله** لانه لما اعتبر آه
شبه المحول لجميع الاشخاص اي لجميع الشخص شخص بحيث لا يشك منها وقد كاهر مذهب
الاولى لا زوايا بالمحوري من حيث هو مجموع كاهرهم ظاهر الجادة **قوله** فقد اندرج فيه
شبهة آه قد عرفت ان شدة الشخص هو شدة الطبيعة فلا بد ان يحجب الغالب لا
مخبراي واما قيل ان شدة الاشخاص هي حجاب وشدة الطبيعة ضئيلة لا اعتراض عليه
بانه لا كراهية بين اعتبار الشدة الحقيقية والذهنية والتحليل الجواب كذا فاش من قبل القدر
قوله ههنا المعنى في الحكم المشترك قيل بغير بحث لانه يجوز ان يكون من الحكم المشترك
ما يصف به الطبيعة مستعملا كاشخاص محمول على جناس مفهوم والجواب ان الكلام في
القضايا المستعملة في العلوم الحكيمة ومحمولة في الغالب احوال الموجودات المستعملة
في الوجود **قوله** واما صدق وصحت آه في القضايا التي لم يحدد فيها عقد الوضع فيجوز
من المحولات فبلا مكان يحجب نفس الامر بحجب الفرض اما اذا قيل بجملة مخصوص
فقد عقد الوضع فيها على ما ذكر وما قيل بغير مذهب الشيخ انه لا يصدق التعريفية والشروط
على مذهب النصارى كالكاتب متحرك المصالح بالضرورة او بما دام كاتبا بال
مكان فوهم اذ الحكم فيها بشرط الانصاف بوصف الموضوع كالحكم المذكور صادق انهم
اذا اعتبر جميع عقد الوضع بلا مكان **قوله** فبلا مكان آه اي لا مكان العالم المقيد بحجاب
الوجود ليشتمل ان يكون وصف الموضوع ضروريا للذات وما اوردوه لمحقق الطوسي
من ان النطق يكون ان يكون انسانا فلو دخل في كل انسان كذب كل انسان حلو ان
للعالم فشارت من استمر لك فقط لا مكان يعني الامكان الذي المراد ههنا يعني الامكان

لاستعدادي الثابت المنطوق **ما** ما يمكن ان يصدق له اي الذات الذي يمكن صدق
ج عليه **قوله** بعد ان كان قبل لقوله ساد باعنه ليدخل تحت ما يمكن ان يصدق عليه
قوله قبلنا علة في الشفاء قولنا كل ابيض معناه كل واحد هو وصف بان ابيض
دائما او غير دائم كان موضوعا لا ابيض موصوفا به او كان نفس ابيض وهذه الصفة
ليست صفة الامكان والصفة فان قولنا كل ابيض لا يفهم منه المبتدأ في كل ما يصح ان
يكون ابيض بل كان ما كان هو موصوف بال فعل بان ابيض كان وقتا ما غير معين او
معينا او دائما بعد ان يكون بالفعل وهذا الفعل ليس فعل الرجوع في الاعيان منقطع
فربما يكون الموضوع ملحقا اليه من حيث هو موجود في الاعيان كقولك كل كرة
محيطة بذي عشرين قاعدة مثلثة ولا الصفة في علم ان يكون للشيء وهو موجود
بل من حيث هو محقق بالفعل موصوف بالصفة على ان العقل يصفه بان وجوده بالفعل
يكون كذا اسواء وجد اولم يوجد فيكون قولنا كل ابيض معناه كل واحد هو وصف
عند العقل بان يحتمل وجوده بالفعل انه ابيض دائما او في وقت اي وقت كان قد اجاب
الموضوع انه هو كماله يعني هذا الفعل الذي اعتبر في انصاف ذات الموضوع بمفهومه
ليس الفعل الذي يكون باعتبار الوجود في الاعيان حتى لا يشمل الموضوع الا اذا كان
التي دخلت في الرجوع اذ ربما لا يكون الموضوع ملحقا اليه من حيث انه موجود كلفي
القضايا الهندسية ولا الصفة ملحقا اليها على ان يكون للشيء من حيث انه موجود
بل يكون ذات الموضوع ملحقا اليه من حيث انه حاصل في العقل موصوف بالصفة
بمفهوم الموضوع على معنى ان العقل بصفة اي يعتبر انصافه بان وجوده بالفعل في نفس
الامر يكون كذا الذي انصافا مثالا مقولة على معنى ان العقل بصفة اي الموضوع بان وجوده
بالفعل يكون كذا يدل على ان معنى الانصاف بالفعل في الموضوع ان يعتبر العقل بالفعل
نصا الذي يكون الذات الموضوع بمفهومه باعتبار وجوده بالفعل في قولنا كل اسود
كذا يدخل المحسوس في الوجود وغير الموجود في الحكم ولا يدخل الوجود في المعقولات

المعروف واللغة لان يعتبر العقل انصافه وبفضه بالفعل بعد امكان انصافه به
يبدخل الوجود في الحكم المذكور على ما قاله الشارح في شرح المطالع من ان انصاف
على حد الامكان وحيث وجه الشيخ مخالفا للعرف زاد فيه قبل الفعل لا فعل الوجود
في الاعيان بل بايعم الفرض الذهني والوجود الخارجي فالذات الى نسبة عن العنوان
يبدخل في الموضوع اذ افترضه العقل موصوفا به بالعقل مثلا اذا قلنا كل اسود كذا
يبدخل في اسود ما هو اسود في الخارج وما لم يكن اسود ويكن ان يكون اسود اذا
افترضه العقل اسود بالفعل وما على رأي الفاء الى ذكره لا يتوقف على هذا الفرض
وقد افادني الشيخ في الشفاء حيث قال وهذا الفعل ليس فعل الرجوع في الاعيان
فقط بل يمكن الموضوع ملحقا اليه من حيث هو موجود بل من حيث هو محقق
بالفعل موصوفا بالصفة على ان الفعل بصفة فان وجوده بالفعل سواء وجد اولم
يوجد وتارة في الاشارات اذا قلنا كل ج ب بمعنى به ان كل واحد واحد واحد
بوصف ج كان موصوفا به في الفرض الذهني او في الوجود الخارجي وكان موصوفا
بذلك دائما او غير دائم بل كيف انفق ذلك الشيء موصوف به به ما كمالا
صحيحا فان اعتبار عند الوضع بعم الفرض الذهني والوجود فانه فاسد من وجود
اما اوله فلا بد لادج من اعتبار امكان الانصاف في نفس الامر انهم كما اعترف به
الشارح ولا يدخل الادج المتضمنه لانصاف اذ انصاف انصافا وليس في عبارة الشيخ
دلالة على اعتباره بل هي من حيث في نفس اعتبار الامكان والصفة واعتبار الفعل
واما ثانيا فلا بد من مخالفة العرف باق على حالها اذ المعروف واللغة لا يحكم ببدخل الوجود
في الحكم المذكور واما ثالثا فلا بد من مخالفة هذا الاختلاف في الاحكام اصلا وانما هو
اختلاف لفظي بخلاف ما قلنا فانه يؤثر في الاحكام من اشراطه فليس العرفي
في الشكل الاول وعدم الفعالة الضرورية لنفسها وعدم انفكاكها عن الممكنة على ما ينبغي
واما رابعا فلا بد من مخالفة الشيخ لا يبا عده فانه قال على ان العقل بصفة بان وجوده

بالفعل كذا كذا الاعلى ان العقل يعرفها والمخاسط لانه لا دلالة في كلام الشيخ على النعم
الذي افاده الشارح بقوله بل يا نعم الفرض الذهني والوجود الخارجي اما المستفاد من
كلامه نعم الاذ كان حيث فلا سواء وجد ولم يوجد وهو المراد من النعم الذي تفعله
من اشارت لا نعيم الاضاف **قوله** سواء كان في الماضي على سبيل الخلو يشتمل الدوام
لا يتبادر لهم آه ما هو المشهور من مذهب الشيخ من ان المعبر عنه الاضاف بالفعل
في نفس الامر وما على تحقق الشارع لمذهبه فقد عرفت انه لا فرق بين المذهبين
الا باعتبار **قوله** بحسب الحقيقة على ذلك حقيقة القضية وباعتبار ما من غير اعتبار
اسرائيل عليها يقال هذا بحسب ذلك اي بقدر ذلك **قوله** كما انها حقيقة القضية لكثرة
استعمالها هذا الاعتبار في نسبة الشيء الى غيره وما الذي هو كالحقيقة **قوله** والمراد
آه لا الخارج عما هو حقيقته لان هذا اعتبارا بغير معنى حقيقته له ولذا قاله سابقا
كما انها حقيقة القضية وسوى بين الاعتبارين فقال تعبروا كذا او بارة كذا **قوله**
الخارج عن المشاعري ادراك المشاعر فلا شك في الحكم على صفات المشاعر مع القاطنة
وليت بحاجة عن المشاعر بل قائم بها **قوله** والقوة الممكنة لا النفس ولا ما يلحق بها من القوى
العالية والسافلة ولا كان كلها قابلية للعلوم الغائية من جنابه تعالى بلا واسطة او
براسطة كما ذكرتها مواضع الشعور وانها ويكون اسناد الادراك اليها يجوز كما ساد
القطع الى السكين الكاظم من ان اطلاق الشعور على النفس تغليب لاها مشاعر **قوله**
من الاذ كان لكنت في نفس الامر فلا يتأني كونه في الخارج فخر في ذلك بالامكان انعام المقيد
بجانب الوجود بقرينة انه لا يخرج الاذ بالمتنوع **قوله** بل على قدر وجوده آه علم التقدير
هنا بحيث يشتمل الوجود والمعدوم فالمراد بالمقدرة الوجود في قوله على الاذ في القول
في الموضعين المعدوم بقرينة المقابلة بالموجودة **قوله** وانما قيد الاذ آه في تفسير
الحقيقة الموجبة الكلية **قوله** لم يصدق الكلية لم يقيد بالموجبة مع ان الكلام فيها
اشارة الى ان اعتبارا بقيد المذكور فصحيح الكلية ولا دخل للجواب في ذلك والى ان

قوله

أفعل

اعتبارا بقيد المذكور في الجزئية بغير اعتباره في الكلية للتخصيص الشافعي بهما **قوله**
يعني اعتبر المص آه يعني ان في قوله وانما قيد اشارة الى ان قوله من الاذ كان لكنت يقيد
الخارج الاذ بالمتنوع وذلك لان ايراد كل واحد من الشئ في المستعمل في المقدرات لا
دخالا الاذ بالمقدرة المعدوم في الخارج في القضية الحقيقية ومن جهة المقتضات في
الخارج فلا يكون الحكم بثبوت المحرور بها في نفس الامر الجواب كان او سلبا صاندا ولا
يصدق قضية كلية اصلا نعم لو كان الحكم في جانب المحرور انهم بطريق الفرض كان
ساقا وفي قوله قدس سرى اشارة الى دفع ما قيل ان القيد المذكور ليس لخارج
فرد المسألة بل هو لتعريف الاذ حتى لا يتوهم ان اعتبارا صدق ج بالفعل على ما هو
الشيخ بخصمه بالاذ بالفعل لان كلمة المستعمل في المقدرات دفع ذلك التوهم
والدفع ما قيل من ان القيد المذكور لا بد منه في تفسير القضية يستفاد منه اعتبار
الصدق بالامكان اذ لو لم يقيد بغير القضية لمجرد ما لو وجد فكان ج لم يصدق
قضية اصلا لما دون وجد فكان ج بالامكان او بالفعل ولا يجب ان كان ج لان تقدير
الوجود يمكن ان يستلزم كون الشيء بالامكان وبالفعل ولا يكون الشيء بالامكان
ولما بالفعل لان ايراد الشئ في مجرد ادخال الاذ بالمعدوم لا لا فائدة التعليل
حتى يكون معناه استلزام تقدير الوجود كون الشيء بالامكان او بالفعل
اولا معني التفسير الجزئية بالشرطية كما ينبغي تفصيله في كلامه قدس سرى **قوله** وهذه
القيد آه هذا البحث اورد المحقق العسكاري ولم يتعرض للبحث الثاني وهو ان
لا تم امتناع صدق المحرور على الفرد المقيد بقضيته ولا امتناع سلبه عن المقيد بعينه
وانما يلزم ذلك لو لم يكن ذلك التقدير محال لا نظورا فاعلم ان المعبر صدق
المحرور في نفس الامر بطريق الفرض والقيد يجوز صدق المحرور في نفس المحرور على الفرد
المقيد بقضيته كما مر **قوله** بل في صدق الكل آه متعلق بالشئ **قوله** فاعلم ان اعتبارا لا
ينفذ امكان صدق الصف في ذلك من امكان الاذ فيه فاعلم ان قولنا كل متع

معدم لا يرد مستحيلة وغروانه يمكن الصديق عليها فلا بد من تعذيبه ليعرف ان كان
لان امكانه في العقل عليها انما هو في الذهن واذا لم يكن فيه وقيل لا ينافي
استحالتها في الخارج **قوله** اما الموصية آية اي اما عدم صدق الموصية الكلية فلا بد اذا قيل
كل ج به هذا لا اعتبار له باعتبار كون الحكم فيها على الاثر المقدرة مسطحة صادقة فتعريف
ليس كذلك اي ليس بصادق فهو مدعى له لعله ما بعده وليس له لاحتمال كون مصادقه على
ما فهمه وتكلم في دعواه **قوله** لان ج ليس به لوجوده آية اعرض بان المحذور اذا كان امرا مستلزما
لا يكون القضية كاذبة سئل قولنا كل انسان شيء اذ الانسان الذي ليس بشيء لا يصح الا
يكون شيئا والجواب ان عقد الجواب يجب نفس الامر فلا انسان المفروض ليس بشيء لعدم
تحققه في الخارج والذهن لا يكون شيئا في نفس الامر فمفهوم الانسان لا يؤول في ذاته
لكنه امر لا يؤول في الذهن وخلاصة الاستدلال ان كل مفهوم له نصيبه فلا فرض ذات للزعم
متصفا بغيره لا يصدق وغير ذلك المفهوم في نفس الامر فلا يصدق القضية الكلية لا من جهة
والاستحالة **قوله** وانما يتحقق آية وانما صدق تلك الجزئية ويكون الكلية صادقة وهو المطلوب
قوله هب ان ج منع الاستلزام فوضي ج ليس به يصدق الجزئية المذكورة حتى يلزم كذب
الكلية ليستلزامه يجوز ان لا يكون ذواله والحكم في القضية ما هو على اثار الرضوخ فلما اكتفى
بالمجرد **قوله** لا ينافي ولا ينافي ان يدفع ذلك بان الفرد الذي يتحقق الكلية يتناول
الفرد يجب الفرض لكن لا يحيط به المسور ويقتضيه اليه الحكم الفرض يجب نفس الامر
فلا حاجة لتقييد بالامكان في اجله ما ذكره قدس سره سابقا لا اعتبار امكان صدق
الاعتراض في نفس الامر اربع الفرض مضمون اعتبار حصول الشبهة لكنه يجوز ان يكون
هنا بالمجرد لان الذي اراد بهذا التقييد بيقيد امكانه المجزأة يجوز ان يصدق الكلية
ولا ينافي ذلك فيكونه جوازا لكونه متحققا بالجملة واما اذا كان المدعى بتحقيق صدقها فانه
لا يلزم من الجزم باستلزام وجوده **قوله** هذا يجب القاطعة آية تحتمل للمقام ذكره الشارح
في شرح الطالع **قوله** ان لا يقصد ههنا آية ان ليس ههنا حكم يتحقق نسبة على تقديره

قوله قد عرفت آية او معناها ان كلما دخل ج به **قوله** بان يكون معناه متصلة فان
الاتصال نسبة تامة جارية **قوله** لكن جاري اي عند بين الطرفين لبرهانهما على الاتصاف
في الحقيقة بين الطرفين **قوله** فان كانت الشبهة معا لوفات استعماله في المعنى لا يقع
قوله بل هو ايراد آية قد يقال فاذلت انه لو لم يكن التوهم ان ما فرض ج به بالفعل
قوله ولزمه ايضا آية عطف على قوله لزمهم خروج اكثر آية والخروج والحكم المذكوران
متعاركان من حيث المفهوم وان كانا في الحقيقة فلا اجتماعا لازما **قوله** وفي
بعض النسخ اي فتح المآل **قوله** على فرض جاري في نفسه حيث **قوله** اي كل واحد من
ج فهو من جاري جاري ان جاري جاري في نفسه التوهم دليل على عدم صحة تفسيره
بالجزئية ولا يلزم عدم مصداقه تفسير صاحب الكشف وانما آية كونه غلط
فلمشاهدة في نفسه في التفسير **قوله** ولا معنى للواو العاطفة بين الاثر والالزام
اي من حيث انها لا تتبادر في تصديقها آية لانه من بينها اختلاف ما اذا لم يقصد
ذلك فانه يدخل الواو بينهما نحو الانسان والعصاة متساويان **قوله** ليس بمشبهة
ايضا آية اي كما انه ليس بمشبهة على التفسير المذكور **قوله** لا بد من جريته يكون ان
يقال قد جردوا عن الشريطة ويستعمل بجرد الفرض لما قال صاحب الكشاف في قوله
تع وتوحيك حسن من مفروض التجاك حسن وهو مناسب للمقام اذا لمعني لاس
اتصاف في تفسير الجزئية كما ان قيل كما فرض ججوه وكان ج **قوله** لا تخرجوا من الاستدلال
يجوز ان يكون تاباعا للجزء ولان ج يكون جزءا يجب المعنى فيكون من شتمه المستلزم
فلا فائدة في الجحارة بعد اعتباره في جانب الاستدلال **قوله** وكذا في الخارج ج به في الخارج
لا يقال فيكم في الخارج اما لو كانت الذات الموضوع والمحمول وتوصيفها اول صدقها على
الذات فان كان ظرفا لذات الموضوع والمحمول فتوهم انما في الخارج يكون مستدركا
لان ذات الموضوع هي ذات المحمول بعينها وان كان ظرفا لتوصيف فهو باطل لان الاثر
ربما يعتمد في الخارج كافي للعدو وان كان ظرفا للصدق فهو ايضا باطل لان المحل والواقع

من امور الاعتبارية فكيف يوجد ان في الخارج لان نقول فرق ما بين قولنا يصدق
عليه في الخارج وبين قولنا الصدق يتحقق في الخارج فلا يلزم من بطلان هذا بطلان
ذلك كما في شرح المطالب والفرق ان الموجود في الخارج ما يكون له في الحقيقة
ما يكون في نفسه الا ترى ان قولنا يوجد موجود في الخارج فان قيل امر مجرد خارجي
وجوده وما ذكرنا هو ان كونه في الخارج لا ينافي كونه من الاعتقالات المتأنيثة **قوله**
سواء كان انضمامه حال الحكم او ادب الحكم الوقوع والادعاء لا ينافي ولا يمتنع ان لا تستد
على احد وقوع الاجزاء من الماضي والمستقبل المعد ومكان حال الحكم **قوله** يستحيل ان يكون
ب في الخارج وفي نفسه السيد قدس سره يستحيل ان يكون في الخارج فكذا قال ان
ما لم يوجد اصلا لم يصدق عليه في الخارج اي مادام هو معدوم في الخارج فلا ينافي كونه
ممكن التجرع في نفسه فانه قد ما قبل ان ما لم يوجد في الخارج اولاد ابدانهم ان يكون ممكن
الوجود في الخارج فيصح ان يكون في الخارج فلا يستحيل **قوله** تعليل قوله بالحكم آة لا تقم
المطلوب عليه بقوله سواء كان آة كما هو وجه الغيب منه **قوله** لان ما لم يوجد اصلا في
وقت من لا وثبات لم يصدق عليه في الخارج لما قد عرفت ان ثبوت شيء لاخر في شئ
الاخر انما خارجا عنهما وان ذهنا فذهنا وان في نفس الامر في نفس الامر **قوله** اي وضع
بالذوق يعني قوله فان الحكم بتعليل مقدسة مطروحة مستفاد من قوله ذهنا لعموم من
ظن اي وضع الحكم لكونه باطلا لان الحكم ليس آة **قوله** ليس على وجه الجرم
بان يكون محكوما عليه او شرعا له او ظاهرا له بل هو آة للاحاطة ما هو محكوم عليه وكذا
لا محصاة **قوله** والفتن محجب ان يكون آة يعني ان قولكم كل ج ب يعتبر تارة كذا
وتارة كذا قاعدة منطقية لان ما له قضية بكل موضوعية كلية تعتبر بأحد الآثار
ينبغي ان يكون شاملة لجميع القضايا الموجبة الكلية مع انه غير شاملة للقضايا
الصاعدة التي اولادها بمنعها التجرع وما قال المحقق الشافعي من انه انما قال يعتبر
تارة كذا وتارة كذا ولم يقل ما حقيقته او خارجية لان ههنا قضايا خارجية عن

غيره

غير معتبر في العلم بالحكمة في شئ ان ذلك يستفاد منها انما يتم لفظا بآة على اعتبارها
فما اعتبر على آة فليقتد بآة الاعتبار الموجع على الوجهين كل ج ب متبعا للمعنى
الغوي ان مقام البيان وما ذكرنا اندفع للاحاطة التي اوردتها بعض المتأخرين وكلف في
اجوبتها ما لا يرضى الطبع السليم بتعليل **قوله** ضبط الفقهاء المستعمل في العلم في الغالب
اي في اغلب مباحث تلك العلوم فانهم من قولنا كل ج ب يعتبر تارة كذا وتارة كذا
كالتجربة بوجه كلية مستعملة في العلوم للحكمة يعتبر بأحد الاعتبارين وما ذكرتم من
القضايا التي اولادها ما قلناه الوجود يستعمل في تلك العلوم تارة لم يلتفتوا اليه لم يلاحظوا
من جميع القواعد انهم يكتفون بذكرها في امورها بسهولة وفي تقدير قدس سره في الجواب المجرد
اعني في اغلب الاشارة الى انه في عبارة الشرح مستعملة بقوله المستعملة الا انه اخرج عن الجرم
لوضعهم في الطرقت ذلك ان يقول انه محال من غير بخودة والمادة اولاد الغيبة فلفظ
ان القضية المستعملة في العلوم مأخوذة كائنت في اغلب اولادها بلحد الاعتبارين
فالاعتبارين واحد لا ان يجعل الغالب في عبارة الشرح على اولاد بقرينة ذلك الغيبة
بلفظ المفرد في عبارة تلمس سر على المباحث لكونه صفة ليحكم قدس سره في المباحث
العبارة **قوله** فلذا وضعوها اي ذكروها وعرفوها واستخرجوا احكامها من العرف
والتحصيل والعكس والتقيس والجهة وغير ذلك **قوله** واما القضايا آة وضع تقوم ان
القضايا المستعملة في العلم بالحكمة وان كانت مأخوذة باحد الاعتبارين الا ان المراتب
بالمباحث المنطقية النجيم لانها آة لاكتساب الحولات مطلقا وخاصة النوع (ان)
احكام **قوله** تلك القضايا غير مستحجة فلم يكتفوا بذكرها في القواعد المستعملة على ان
الاحكام بسهولة وتقوم القواعد انما هي بقدر الطاعة وانما قال الشارح بل زعم آة لان القوم
عنده ان القضية مغرورا واحدا منطقيا على جميع القضايا وهو ان كل ما يصدق عليه
في الخارج وفي الدهن حقيقا او مفاد يصدق عليه ب ولا يلزم ان الشرح جزيئات لم
قوله يتنا ذلك لان الموجود في الدهن الظاهر ان الماده الحقيقه الموجودة في الدهن

فيخرج من مثل ذلك للباري متنع ان ليس له روح محقق في الذهن لا شاع تعدد الوجبات
خارجا عنه على ما قالوا وتاويله بالمالحة دون كل شئ معدوم محكم فان قلت لابد من تعين
ولا احتج لحكم عليه فيكون موجودا في الذهن قلت تصوره انا هو باعتبار مفهوم الوضع اعني
شريك الباري وانصافه بمجرد الفرض والتقدير في نفس الامر بل هو نعيم الوجود الذي
ايضا كالوجود الخارجي **قوله** فلا وفي آية ان جعل اقسام الفقيه ثلثة فلا وفي ان يجعل الحقيقة
شاملة للأفراد الذهنية والحاجية المحققة والمعدية ولا يخص بالأفراد الخارجية المحققة
والمعدية كاجعله ذلك البعض يشمل القضايا التسمية والمسايسة فان الحكم فيها شامل
للأفراد الذهنية ايضا واما قوله انه يمكن ان يقال ان المقعد بالذات في الحكم على الأجزاء
رجح والكانت شاملة للذهنية ايضا وذلك لان المقصود معرفة احوال اعيان الموجودات
قوله قسم يتألف من اقسام الماهية من حيث هي مع قطع النظر عن خصوصية احد
الوجودين فان ما وجد من الماهية كانت تصفة وهذا القسم يكون شاملا لجميع أفراد
الماهية لازما لها والامكانات عارضة لها من حيث هي وبما يراى في احدى النظريتين عرض
القيام بالغير لجميع أفراد الجوهر في الذهن وبعضها في الخارج والتركيب وعدم الانقسام
له باعتبار بعض أفرادها في الخارج والذهن شذوذ بان اقيام بالغير العارض له في الذهن
مخالف في الماهية لقيام بالغير العارض له في الخارج فان الاول قيام المقوم بمفهومه
الثاني بالعكس وان انت كما في مفهوم اقيام بالغير اعني الاختصاص وكذا التركيب الخارجي
وعدم الانقسام الخارجي مخالف للتركيب الذهني وعدم الانقسام الذهني فليس شئ منهما من
لوازم الماهية بل ايمان عوارض الجود الخارجي اومن عوارض الجود الذهني **قوله**
كالنوعية لا بد من تأويل آية اورد الاشكالية اشارة الى ان المقعد يكون بنسبة
يكون غير بنسبة **قوله** وقسم يخص بالوجود الخارجي اي يكون لخصوص الوجود الخارجي
دخل في عرضه وكذا قوله يخص بالوجود الذهني **قوله** كالقضايا الهندسية آية فان
قوله كلكل كذا او كل مثلث يشمل الأفراد الذهنية ايضا بل الذهنية المتعدي والخارج

كالله التي تعرض اعظم من الثلث الاعظم والثلث الذي يفرض خلافا اعظم من نظرنا
لا اعظم **قوله** كالقضايا الطبيعية المستعمل في الحكمة الطبيعية كقولنا كل جسم ذات جبر طبيعي
او شئ طبيعي كالقضايا المسبوقة في المنطق فان موضوعاتها معقولات ثابتة لا يجازيها
اسرى في الخارج وهي كلها موجودة ذهنية بالفعل اما في القوى العالمية والنسبة العامة
فلا حاجة في ابطالها في الأفراد الذهنية التي هي الافراد الذهنية المحققة والمعدية **قوله**
فاما غير محجب الصدق آية اي المعبر فيها بينهم ذلك لانه لا يتصور النسبة بينهما الا كذلك
اذ لا مانع من اعتبارها باعتبار الحقيقة كما في الدلالات الثلثة وانما اعتبرها كذلك
لأنها لهم المفردات الوجودية والعدمية فجعلت اعتبارها من حيث التحقق فانه
يختص بالمفردات التي لها تحقق في نفسها وفي شئ **قوله** كما سري في بحث السب **قوله**
لان الفقيه لا يحل على فرد آية لان كون نسبتها ثابتة مستقلة في ملاحظة العقل متصورة
بالامانة يمنع ان يلاحظ ارباطها بشئ آخر على وجه يكون تلك النسبة مستقلة في العقل
مقصودة بالامانة اذ ترجح النفس المشيئة تصدور الذات في ان واحد **قوله** انما اعتبر
آية قبل ثم لا ي من هذا الكلام ان المراد من النسبة المذكورة هي النسبة بحسب الحقيقة وليس
كذلك اذا النسبة المذكورة اما هي بين مفهومي الفصلين لا بين فرديهما من قبيل المفردات
او بالنسبة بين المفردات في البيان والاشي من افراد الحقيقة الحقيقية ما يصدق عليه
الحقيقة الخارجية وبالعكس ضرورة ان الحكم في احديها على الأفراد المعدي وفي الاخرى على
الحقيقة نعم اذا كان الحكم ما يتألف من الأفراد المحققة والمعدية يتحقق مفهوم القضية الاولى
والثانية فالنسبة بالعموم والخصوص اما هي فيما يصدق عليه باعتبار التحقق بالبي المفرد
على ما وهم **قوله** اي تحتها في الواقع اي كونها ثابتة بين الطرفين مع قطع النظر عن اعتبار
المعبر فلا يتأثر كونها من الاسود اعتبارية بمعنى ان لا وجود لها في الخارج **قوله** والصدق يعني
الحال آية اي لا يفي الا من اعتبار كماله على ذكره او يحدو فاولا يتم معناه بدونها وفي الثانية
من اعتبار كماله في كماله وذلك لا ينافي استعمال الاول في بعد ذكر كماله على ان يقال الا ان

صادق على ذلك في الواقع فلا يرد ان مناط الفرق هو استعمال كلمات على في الوردون الثاني
واما كليات في مشيئة في المعنى **قوله** دفع لا يجاب لا يجاب بمعنى الثبوت لا الارتفاع
اذ لا يقع في القضية السالبة فالمعنى دفع الثبوت المقصود بين الشك والاعتقاد
انه ليس بينهما في الواقع وليس معناه ان الثبوت الواقع بينهما ليس بوضع حتى يلزم التناقض
في مفهوم السلب بمعنى انه لا يمكن اعتباره لاضافة اليه وليس جزءا منه كما ان التخصيص
مفهوم العي وليس جزءا منه ولا يتم اجتماع العي والبرهان في الاصل **قوله** لا يجاب على بعض
الاردن مطلقا اي بطلان لا انه عينه ضرورة ان لا يجاب المقصود على ذلك الخارجية
مقابل لا يجاب على ذلك مطلقا اي الشك المحقق والمعدلة **قوله** ما يميز جزيئة تحققة
في ضمن العموم والخصوص من وجه وانما يميزه لان المعلوم ما سبق في بيان السلب
بين المعاني المفردة في الجزيئة لا العموم والخصوص من وجه بخصوصية **قوله**
المعنى الثالث في المعدلة والتحصيل يقال في المعدلة والتحصيل تنبها على
المقصود فان البحث منها انما هو من حيث المعدلة والتحصيل ولم يهتم اليها اليأس طه لانه
اراد بالتحصيل ما يشتملها **قوله** لان حرف السلب آه تقسم بالقضية المفردة اليها منضم
لغيره في مقولتها وانما تقسم المعقولة اليها فان يقال ان يكون معنى السلب
جزء الشيء من طرفها اولا فلا يرد ان زيد اعلم معدلة على ما نصبت عليه في شرح المطالب
مع ان حرف السلب ليس جزءا من طرفها بل هو المحل للاجتماع حتى اذا سمى بالاجتماع
تخص فان حرف السلب جزء من الموضوع مع ان القضية محصلة لان الاول
معدلة من حيث المعنى لا من حيث اللفظ لا في اللفظ والثانية بالعكس
قوله وغيره اذا استعمل بمعنى لا **قوله** انما وضعت آه فيه بحث لانه ان اردت انما
وضعت لسلب الحكم ثم وان اردت انهم من ذلك فلا يفيد كونه هنا مستعملا في
سلب الشيء في نفسه فلما ولى ما في شرح المطالب من انما سميت معدلة ومعتبرة
لان الدلائل اولا على الامور الشكوتية واذا قصد الامور الغير الشكوتية بعد اليها

وتغير اذ كانت السلب او وضع اخرى اليها **قوله** ثبت للمجاز والمجوز في معنى
على انه مفقود تام باسم فاعلمه وكذا في سلب عن شريك ذكر السلب لعدم تعلقه
الفرض برؤية له في الموجبة المعدلة والموضوع وهذا شيء في الموجبة المعدلة
للمعدلة وليس سلب عن سلب في السالبة المعدلة والموضوع او عن شيء في السالبة
المعدلة والمعدلة **قوله** فاعلم عدله برأي بحيث السلب عن موضوعه المسمى اعني
سلب الحكم فتوضعت القضية بالمعدلة لتوضيح بحال جزئية وهو حرف السلب وقوله
اشارة الى ان الاصل المعدلة لها على الحروف والاصال والاستتراك في المشتراك فان
المعدلة على ما في التاميم بكنتي ويؤدي بعين يقال عدله واما استقاه من قوله
فغير صحيح لان المعدلة هي ماددات ويؤدي بعين ويؤدي بغيره وان جزيئة بجزيئة
ويؤدي الى المفرد الثاني بالباء وكلا المعنيين غير مستقيم **قوله** ليس جزءا من طرفها
اي من شيء من طرفها فبما طه بالقياس الى المعدلة ولا يخص هذا الاسم
بالسالبة مع ان المحل للموجبة شريك معها في عدم كون حرف السلب جزءا من طرفها
قوله لان جميع الامثلة اي كل واحد منها **قوله** حتى يرتفع الاشتباه يعني ان قوله
عبارة بيجاب آه رفع للاشتباه الناشئ منه قوله سميت القضية معدلة وحرف
او سالبة قوله فقد عرفت آه يعني ان المقول المصير بالنسبة المشكوتية والسلبية على
حذفت المضادات اي بالارتفاع النسبة المشكوتية ورفع النسبة السلبية وذلك لانك
قد عرفت ان لا يجاب ارتفاع النسبة والسلب رفعها لانفس المشكوتية والسلبية
ولا كانت كل قضية صادرة فالمعتبر في كون القضية موجبة وسالبة الارتفاع
النسبة ورفعها اذا الموجبة ما اشتمل على لا يجاب والسالبة ما اشتمل على السلب
اشتمل للدلالة على المدلوله في القضية المفردة واشتمل المشروط على الشرط في القضية
المعقولة فالارد بقوله فالمعتبر اعتبار الشرط والشرط لاعتبار الجزئية في الكل
حتى يرد ان الارتفاع علم فكيف يكون جزء المعلوم **قوله** حتى كانت النسبة واقعة

الموافق السابق واللاحق حيث قلنا مرفوعة ان يقول مرفوعة الا انه ارادوا
 في الذهن **قولنا** فان الحكم فيها اي مدلولها والمراد باللاعالية مفهوم لا عالم بغيره
 الشيء بمبدأ اشتقاقه **قولنا** لا شيء من المتخالف يساكن كون الشكوت جديا
 بناء على ان المراد منه المعنى اللغوي اعني الاستقراء فان المحقق انما في
 تمثيل المسألة المحصلة الطرفين بقولنا لا شيء من المتخالف يساكن إشارة الى ان
 المراد بهديته الطرفين ههنا ان يكون حرف السلب جزءا من الخط لا ان يكون العلم
 معبرا في مفهومه فان الشكوت عدم الحركة مع انه ليس من المعدولات في شيء محقق
 كيف وقد خرج الشايع في شرح المطالع بان قولنا زيد اعلم معدولة **قولنا** كل
 ما ليس بمحقق فهو لا عالم اشارة الى ان قولنا المص فان قولنا كل ما ليس بمحقق وقولنا لا شيء
 من المتخالف يساكن مثالان لما تقدم والفاء للتفريع دون التهيليل والجزئي
 لا يثبت المدعي الكلي وادخل كل ان لا يكون التأكيد **قولنا** كذلك يكون آه الصواب
 كذلك لعدم بعد العهد ما شئت السابق **قولنا** في شيء ما شئت كلمة ما اما ان يكون معدولة
 فان حينئذ لا يوجد التي يجوز اضافتها الى الجملة وهو حرف الفعل معدولة اي
 وجب التعرض لاحكامها وقوله لم خصص عطف عليه وليس ظرفا لخصص بل دليل
 ارادة الفاء فلا يلزم بطلان صدارة الاستفهام **قولنا** ثم ان المحصلات آه سألان
 كما قيل ثم يقول ان المحصلات آه وليس معناه انه بعد التخصيص بالوجبة المعدولة
 المحرول ان المحصلات آه حتى يرد انه ما بقي بعد التخصيص بالوجبة المعدولة المحرول
 الا المسألة المعدولة المحرول فكيف يصح قوله كثيرة **قولنا** اي لرجب اختلاف آه
 حاصل كلامه قدس سره ان اختلافات المحرول بكونه وجوديا وعدليا يرجع الى
 مفهوم القضية مطرد بالاشهر بحالات اختلافات الموضوع فانه لا يوجب مطردا
 ان يكون لذات واحدة عنوانان وجودي وعدي فيكون الحكم على ذات واحدة
 في الحقيقة ويمكن ان يقال ان اختلاف الموضوع لا يؤثر في اختلاف القضية اصلا

لان الرضا العرفي انما هو الله للحقيقة الذات غير سر في الحقيقة فانه اذا كانت
 لذات واحدة وصفان وجودي وعدي فان جعلنا موضوعين لم يختلف مفهوم
 وان جعلنا محولين اختلفت واختلافات الذات في تحريكها كاتسب جسم وكلها كاتسب
 ليس لاجل اختلافات العنوان بل لاختلافات بينها ثابت في نفسها والعنوانات الله
 ملاخضة تلك الاثر المختلف لا يخفى ان هذا الوجه اتم لعدم اعتبار المعدولة فيها
 الموضوع وقوله شايع والحكم على الشيء لا يختلف باختلاف العبارات اوله
 ان عدم تأثير اختلافات العنوان في القضية حقيقة لا يصح عدم تأثيرها مطلقا
 يرد انه لو لم يكن للعنوان تأثير في مفهوم القضية لما كذبت القضية بامتناع التعارضات
 شيء بالعنوان ولما دار الاستدلال على اختلافات العنوان **قولنا** فلان اعتبار المعدولة
 حاصله ان ههنا اربع قضايا وست نسب بينها خمس منها ظاهرة في وجودها اشتباه
 فلذا انقضت **قولنا** فلو علم حرف السلب آه بناء هذا الفرق على عدم اعتبار السلب في
 الموضوع واستطاع عن نظرا باعتبار كاهينه فلا يرد انه من الوجبة المحصلة في القسم
 الرابع قولنا الا لا يجد وفيه حرف السلب ومن الوجبة المعدولة الا لا يجد لا عالم فيها
 حرفا سلب فلا يصح ظهور الفرق المبني على عدم حرف السلب في الوجبة وجودها في الذات
 والمعدولة وعلى وجود حرف السلب في المسألة المعدولة وحرف واحد في المسألة
 المحصلة والمعدولة **قولنا** بتفاوت الوجبة المحصلة فانه لا يوجد فيها حرف السلب
قولنا فليجوز حرف واحد في الايجاب وحرفين في السلب بناء على المفهوم واما وجودي
 واما عدي واما بعدي ورفع الوجود واما عدم العدي فيجوز بعينه عن الوجودي فلا يرد
 ان قولنا زيد لا كاتسب معدولة موجبة مشتملة على حرفين كقولنا زيد ليس لا كاتسب
 فلا لئلا يباس باق **قولنا** ان حرف السلب موجود فيها واحد بناء على ان في كل من السلب
 امر وجودي الا ان في احدهما سلبا في نفسه وفي الاخرى سلبا عن شيء **قولنا** اما المعرفي
 آه حاصل الفرق ان بينهما عودا وخصوصا من حيث التحقيق لان مفهوم واحد ما يثبت

وهو مسمى سلب **قوله** وبالعكس أي كمالاً **قوله** وهو اجتماع التخصيص يعني المفهوم في الوجود
بينها غاية الخلاف ولجئنا عما يحل بالبيان وإن جاز أن نفاهاً بنا وعلى أن ثبتت شيئاً
لنقضي وجود المتيقن له سواء كان المتيقن وجوداً أو عداً **قوله** فلان لا يجاب لا يصح على
المقدم أي في الظواهر الذي ثبت الإيجاب **قوله** فزوجة الإيجاب الشيء أي صدق الإيجاب
الشيء بعينه فرع على مجرد المتيقن له لانه صدقته يستلزم شئته لغيره وثبوته لغيره فرع
ثبوت الغير ونفسه في ذلك الظاهر إذا كان الثبوت حقيقياً سواء كان الثبوت ضرورياً
أي لا يتحد في الوجود أو بالانضمام كما في ثبوت الصفات لمخالفة هذه فزوجة به
إذا الشيء ما لم يوجد يمكن التصديق معه في الوجود وللحصول صفته بخلاف المرجعية
المسألة المحل فإن معناه سلب المحل عن الموضوع ثم أثبت ذلك السلب في الفرق
بما انتفاء شيء وثبوت ذلك الانتفاء له بالوجود باعتبار العقل ولو كان ذلك انتصافاً
لزم من سلب شيء عن شيء وجود انتصافات غير متناهية في نفس الأمر وهذا ذكر السلب
قد مر صدقها لا يقتضي وجود الموضوع لانه حقيقياً ولجئنا إلى معنى المسألة فزوجة
أن انتفاء شيء عن شيء لا يثبت انتصاف الخرم وبالعكس بل لا يثبت بينهما إلا اعتباراً ولا
شك أن صدق المسألة لا يقتضي وجود الموضوع فكذلك ما لا يثبتها **قوله** كما يصدق قولنا شئ
الباري ليس بغير الشايع لبيان أن الإيجاب يقتضي الوجود دون السلب فإن هذه القضية
ليست حقيقية ولا خارجية لا يمكن ثباتها ليس مقصوداً على الأثر المرجعية والمخارج حقيقياً
أو مقبلاً بل يشتمل الذهنية أيضاً والفرق بالصدق حقيقياً وخارجياً نوعان الصدق
فرع قصد كقولنا **قوله** لما كان معدوماً أي في المخارج والذهن أو في المخارج **قوله** لا يثبت
لأنه لا يثبت صفات السلب أو يفتقر له بالسنن والعلل ولا يجوز أن يكون متعدياً من طرف
وما قبله لا يمكن إيراد هذا النوع على الإيجاب لا يصح إلا على وجوده بأنه لو لم يكن كذلك لم يكن
المرجعية الكلية لنفسها المسألة الجوهرية فهم إذا السؤالا وارد على الاختلاف بينهما في
لاقتضاها ولا اختصاصاً له بانحصار الإيجاب المرجعية ولا يعدم انتفاء السلب أي **قوله**

الحكم في المسألة لم يلام في لفظ المسألة والمرجعية المذكورتان في الجواب في جميع الواقع
لنعم أي المسألة الجوهرية والمرجعية الكلية ولفظ الجواب يعني كقولنا نحن بوجه
أي كقولنا من الأثر المرجعية **قوله** فتنقضي عند المحل أيضاً أي كما أنقضى عند الوجود
فإن ما أنقضى عند الوجود أنقضى عند كل صفة **قوله** لم يكن شيء منه لا يثبت وجوداً
أما اعتبار السلب الكلي لأنه لو كان شيء من الأثر موجوداً لصدق المرجعية الكلية
اعني كل ج المرجعية **قوله** لا يخلو له في بيان الفرق هو ليس ذلك مناط الفرق و
أن كان شيئاً للفرق حيث يثبت به التميز **قوله** فكانه جواب آه يعني أنه يثبت في
كأن القيم السؤالا المذكورة وهذا الكلام يصلح جواباً لما طعن المرجعية لذلك السؤالا
وليس نحن في الجواب لعدم الاشتراك فيه في السؤالا فلذا قال كانه قال ليس إلا في
القضية المقصود منه نص قوله على أن الأثر المرجعية في المخارج على التخصيص المذكور
لخاصة الجواب احتياطاً للسؤال الأول لعدم الوجود فثبتت الحقيقة **قوله** لا يثبت
القضية حتى لا يصح التخصيص بالموجود الخارج ووجه التخصيص بالاعتقاد الذهنية **قوله**
مقدور الوجود سواء كان موجوداً أو لا ثم علم أن استدعاء القضية المرجعية وجوداً
ضرورياً على التخصيص المذكور مبني على ما حققه الشارح أن الكلية المرجعية ليس قضية
في الحقيقة لظهور أن إمكانها سابق من قولنا نحن بوجه لا يلزم من صدق المسألة البسيط
ولا إلى الفرق بالاعية فإن وجود الموضوع يثبت الاعية والفرق بينهما وفيه اشتراك
أهمية المسألة البسيط أن قولنا المصداق ما إذا كان الموضوع موجوداً أم لا مثلاً زمان
عبدل لقوله يصدق السلب عند عدم الموضوع معطوف على تعدد الأثر إذا لم يكن
الموضوع موجوداً أو دليلاً لعدم مركب من مقدسيتين أحدهما سطرية وهي يصدق
السلب عند صدق الإيجاب تركها المصداق لظهورها على ما يدر عليه فقرر الشارح فيما سبق
ولم يجل قوله وما إذا كان الموضوع موجوداً أم لا مثلاً زمان على أنه مقدمة ثانية للدليل
لأن وجوده إما مدعى السلطنة بأقضية **قوله** كذا كذا أي في قوله فالأثر في قوله إذا أخذت

مصنفها يكون الحكم فيها على الزائد الذهنية فقط اعلم ان انقضاء الذهنية على اقسام
 منها ما يكون اذ اذها موجودة في الذهن متضمنة بحسب ما في الذهن انصافا مطابقا
 لا فاع كجميع المسائل المنطقية فان نحوها عوارض تعرض للمعقولات لا في الذهن
 ويكون موضوعها وجود ذهنيان احدهما مناط الحكم وهو الوجود الظلي الذي
 به يتغير الموضوع والمحمول واما الوجود الاصل الذي به يتغير المحمول والموضوع وهو
 الصدق والكذب والافارق بين الموجبة والسالبة ومنها ما يكون محمولها ثابتة للجهة
 نحو ثبوت الباري منتجع والاحتياج للقبضين نحو الحيز والاطلاق يقع الحكم عليه والعدم
 المطلق مقابل لوجود المطلق فالاطلاق قوله وكذا الحال في الموجبة لا يقتضي ان يكون
 في هذا القسم ايض الموضوع وجوده احد مناط الحكم والثاني مناط الصدق والحقيقة
 ان مناط الحكم هو نفسها بعنوان الموضوع ومناط الصدق هو الوجود الفعلي الذي
 باعتبارها في موضوعها كانه قال ما يتصور بعنوان ثبوت الباري وهو نفس
 صدق على منتجع في نفس الامر وقس على ذلك وقال المحقق النصارا في ان هذه الذهنية
 وان كانت موجبة لا يقتضي ان تصح الموضوع حال الحكم كما في السلب من غير فرق
 وفيما انهم المقتضية الغير هبته التي هي عليها اكثر من المسائل ان ثبوت شيء الثبوت
 نوع ثبوت المثبت له اذ التخصيص للجري في القول بعد العقلية وقال الشارح ايضا
 سوا السلب وفيه ان الحكم بالثبوت هو وقوع النسبة والارجاع الى السلب كلفي وسواء كان
 محمولها متقدمة على الموجود او نفس الوجود محموله ممكن او واجب بالغير وجوده
 فموضوعها وجود في الذهن حال الحكم كما في انقضاء ما يكون انصافي بها ذهنية
 انما عيا لا بد ان يكون موضوعها وجود كحرف في الذهن يكون مبداء لانترام هذه
 انموذج ومناط صدق القضية واتحاد المحمولات معها ثم اذا توجه العقل اليها
 وانحطها من حيث انها موجودة بهذا الوجود انزع عنها وجودها واما كان وجوب
 اخرا باعتبار انقضاء هذا الوجود ليستدعي تقدم وجوده يكون مصداقا لهذه الحكم

وليس هذه الملاحظة لازمة للذهن وانما يقطع بحسب انقطاع الملاحظة وانما اد
 رواه هذه الفرائض مع عدم كونه من سائر هذه الفرض وعدم تاسيس هذه الكائنات اخذ
 النصب المتعلقين كسلا بفرض في الشكوك الذي اوردها بعض المناظرين في هذا الكتاب
 وادله الظاهر للصواب **قوله** واما المنطقي آية في اشارة الى ان قولهم والفرق بينهما في
 اللفظ عند قوله والسالبة البسيطة اهم من الموجبة المحدودة وهو الظاهر وليس
 متعلقا بقوله واما اذا كانت الموضوع موجودا فما ملأ زمان بان يكون معناه والفرق
 بينهما في اللفظ فقط اذ لا اختصاص لهذا الفرق بحالة الوجود **قوله** وهو ان القضية
 اي القضية التي اشبهت كونها معدولة موجبة او سالبة بسيطة وهي ما يكون
 سلب السلب فيها من خارج الموضوع **قوله** لان من شأن الرباط اي التي في تلك
 القضية وكذا في قوله لان من شأن حرف السلب المراء حرف السلب التي في تلك
 القضية فانها تكونها شاحرة عن الموضوع يكون لويط ما بعدها بما قبلها فلا يرد
 زيد قائما وكذا الحال في قوله لان من شأن حرف السلب فلا يرد ليس زيد قائما **قوله**
 بان يعني ربط السلب او سلب الربط فيكون هذا الفرق لفظيا اي متعلقا بزيادة المعنى
 من اللفظ واما ما قاله المحقق النصارا في معنى ان الفرق اللفظي مناط لان هذا الفرق
 لفظي فغيره ان ذكر في ضمن الفرق اللفظي بالعدم وكذا ما قبله انما اشرى ربط السلب
 بعد السلب موجرا واذ اشرى السلب الربط بقدر مقبلا فهو ايضا فرق لفظي نظر
 التقدير الرباط لان النسبة لا يستلزم التقدير **قوله** اذا قلت آد يعني ان ثبوت المحمول
 للموضوع وان كانت مفهومة بين الموضوع والمحمول لانه له مزيد اختصاص بالمحمول
 وهو كونه متضمنا للرباط بخبره فلذلك اضافت النسبة الى المحمول **قوله** سواء كانت
 ايجابية او سلبية معينة نحو ان ايجابية او سلبية في جهة المنة تعين للنسبة
 لا الكيفية على ما هو هو القيد بها لان الكيفية لا يكون سلبية وما قبله ان لا ضرورة للحا
 دوام كيفيتان سببتان فتوهم نشاء من التغير بالسلب وهو في الحقيقة عبارة عن

لأنه كان ولاطلا والعلم لا يمتنع كالتصور ولا ضرورة أنه والمراد بها معنوية مطلقا إذ
 لو اريد بالصدق عليه كان كذا الدوام والافتقار مستدركا لا حصرها تحت لازمية **قوله**
 فان كل نسبة أنه تعديل بقوله لا بد اي كل نسبة فرضت وتعلقت بين الشئين اذا قيلت
 النفس الاسر واعتبرت وجوبها بينهما مع قطع النظر عن الاعتبار والمزج يكون بخلاف
 في الضرورة والافرية لا امتناع ارتفاع التقيضين في المقصور عن امر موجود افاد
 بهذا التعليل ان المراد بالمهمة المذكورة الكيفية وان لا بد من تقييد نسبة الحول الى امر
 ضريح يقيده اذا نسبت النفس الاسر الى الحقيقة المعبرة بين الشئين اذ لم يفرض
 وجودها في نفس الاسر لا عوض لها كقيمة في نفس الاسر اصل وان ليس المراد بقوله
 كالتفوية والافرية والدوام حصر نسبة في الأربع كما يجره حمل الكل شيئا واحدا
 بل حصها في اثنين اثنين منها كاصح به في شرح المطلب والمقصود من ذكر الشئين كثيرا
 للجهة على المطالبين والمراد بالافرية والدوام معانها الصلح اذ لا واسطرين الا
 مكان العام والضرورة والاطلاق العلم والدوام في الصدق وان رجحوا اسطر في التفرع
قوله تسمى مادة القضية بين الطرفين والنسبة وكيفيةها في نفس الاسر وتسمى كونه
 حيزا من القضية المراد به الحيز **قوله** والنقط الدالة عليها اي على الكيفية الشائعة في
 نفس الاسر لا يعني ان مدلوله النسبة المتصفة بالثبوت في نفس الامر حتى لو لم يكن
 ثابتا لم يكن اللفظ الدال عليها والاعلى الكيفية الشائعة في نفس الاسر لا يعني ان
 مخالفة للجهة المادة بل يعني انه يفهم منه ثبوت تلك الكيفية الشائعة في نفس الامر
 سواء كانت ثابتة فيها او لا وهذا المعنى وان كان مخالفا لظاهره لا انه يجب لكل
 غير متساويين من قوله لان اللفظ اذ دل على ان كيفية النسبة المتساوية **قوله** احكم
 العقلاء لكن بشرط ان اعتبر قيد في القضية المعقولة اذ لو لم يعتبر كذلك لا يكون
 جهة للقضية بالحكم براس **قوله** لم يكن الحكم آه لان الحكم في القضية مفيد بهذا القيد فلا
 بد في صدقته من تحقق الحكم مع القيد واذ انشئ احدها لم يكن الحكم القيد مطابقا

الامر
 لا في شئ

للتوافق **قوله** وتلخص الحكم فكرهنا سبق في ان نسبة الحول الى الموضوع كقيمة ونفس
 الامر كقيمة في حكم العقل وكيفية بدو عليها اللفظ وانما قد يجادلان لما في نفس
 الامر وليد كقيمة القضية عنه ذلك وبما كان في ذلك اجالا من حيث ان وجود الكيفية
 في الظروف المثبت فرع وجود النسبة وان الظاهر مطابقا المعقولة لما في نفس الامر
 ولا لفظ للعاني وانما كقيمة القضية مع تحقيق حكم فصل في هذا الفصل
 بما لا يريد عليه فثبت وجود النسبة وكيفيةها في الظروف المثبتة **قوله** وانما كقيمة
 على الموضوع والحول وسائر الامور الموجودة في نفس الامر واثبت ان العلم قد
 لا يطاق العلم وان اللفظ موضوعا بازاء المصور فلا يلزم ثبوت مدلولها
 في نفس الامر وان صدق القضية باعتبار مطابقته حكمها الواقع وذلك انما يتحقق في
 الموجبة اذ التحققت نسبتها مع كيفيةها في الواقع **قوله** نسبة الحول الى الموضوع
 اي النسبة الصادقة في القضية المعقولة اذ الكا دية لا وجود لها في نفس الامر وفي
 المعقولة لا وجود لها في اللفظ فلا يصح الحكم بقوله يجب ان يكون آه **قوله** من الاشياء
 التي لها وجود آه وفي بعض النسخ بدون التي ولا دلالة لفظ التعريف والثاني في الكثرة
 للبعد الذهني فيجوز وصف بالجملة الجزئية كالنقطة **قوله** اما مطابقته للواقع استناد
 لجريان المطابقة والمطابقة في التصورات وهو الظاهر وما قالوا من ان التصورات
 كلها مطابقه للواقع والخطأ افا هو في الحكم العيني فثبت سبق لاصلاح ان التصورات
 لا تتلائم لها **قوله** اما في عبارة صادقة اذ كاد يشبه الحكم على التصورات بالمطابقة
 والمطابقة وصف العبارة الدالة عليها بالصدق والكذب يتميزا واختصاص
 الصدق والكذب بالخيار لا ينافي في ذلك **قوله** فذلك اي مثل ذلك الذي كقيمة
 نسبة الجريان اوضح جريان المطابقة والمطابقة للواقع في كقيمة النسبة التي
 هي من المعقولات بجوابها في الصورة المحسوسة من الشئ ويريظهر ان الصادق القيمة
 بالصدق والكذب باعتبارها **قوله** القضية الى الموجبة قد تم تسميها الى البسيطة

والركبة على عكس اختيار المصنفين على انهم من ثلثة عشرة المذكورة التي قسمها الله الى
بسطه ومركبات والمادة لا تشمل الا شتمنا الدال على المدلول لا اعم منه ومن اشتمال الكلي على
الجزر فيهم التقسيم الملتزم والمعتقولة عليها هم فان قاد التفرع في قوله فالتعريف البسيط
بذلك **قوله** اي معناه فخر الحقيقة المعنى ان حقيقة القضية الملتزمة لا تضاف بمقتضى
الان الشظية اعتبارا له بدون المعنى فكانه حقيقة التي هو بها هو **قوله** اذ حكمت لا تفصل
لتعريف المركبة واسمارة للاعتبار بغير تركها الشارح لان مقصوده اشياء المركبة
عن البسيط لا تعريفها الجاهل المناهض وهي ان يكون السلب مقصودا في القضية كالاجاب
ولا يكون الا عكس مقصودا للمكمل وان يكون السلب تيدا للاجاب لا لبيان شتمه وان
يكون السلب زفعا لكي يثبت القضية لا لنفسها بخلاف الشيء اما من مجرد وليس بوجود **قوله** فمن
حيث انه وقع وهم ان اذا كان ولا على الحكم لا يكون جهة القضية **قوله** وكذا الحالة عطف على قوله
اذ حكمت بالاجاب **آه** يكون مرجحة لان العقد الدال على السلب جهة القضية **قوله** وليس
كل جهة مركبة بل وان يكون الجهة دالة على الحكم السابق ولا يجازي **قوله** في التي يكون **آه** اي
القضية الواحدة فلا يرد مجموع القضايا المختلفين بالاجاب والسلب **قوله** من الجواب
وسلب ولا يرد بخلافه لان الانسان مجرد بالفروية فانه شتما على حكم سلبه وعلى حكم يجازي
وهو ان ذلك السلب ضروري لعدم كون الحكم انما في جزء من القضية بل هو استفاد من
الحكم السابق بفيد الفروية بطريق التفرع فلا حاجة الى التقييد بان يكون الطرفين متحدتين في
الحكمين المختلفين وان خرج المصنف بذلك في جازم الخالف كاصح بالتوافق في الحكم توصيف
قوله فانه وما يكون قضية **آه** خلاصة ان قيد الامكان لعدم اشتماله على سلب لا يرد
على حكم مخالف لا طبعها بخلاف الادوام والافروية لا شتما لها على حرف السلب استفاد
من سلب الحكم السابق سواء كان ايجابيا وسلبيا فالقضية المشتملة عليها مركبة
لفظا ايض **قوله** غير محصورة في عدد تلك الكيفيات التي يمكن اعتبار عرضها للشيء غير
محصورة **قوله** لان الفروية **آه** لم يقل لان التي بحث عنها لان من المرجحات قضائيا

يرد وفي العكس لا ينفرد كما هي الانه لمجرد العادة بالبحث عنها وقد ضبط الحقوا اشياء
المخاتمة ستة عشر **قوله** والقياس عطف على الشاخص مجرد من المضاد اي تاييد القياس
منها ومن بحث المخططات وحمل القياس على المعنى اللغوي وازادة النسبة بين الموجبات
منها او جعله عطفًا على المعنى المجزوء في عنها وازادة القياس الموالف منها ومن غيرها
من مواد لا قسم خارج عن القياس **قوله** ثلثة عشرة تدعى صاحب الكشاف في تفسيره
قوله تعالى انت بين بالضم من اربعة اشهر وعشرة اذ الميكس تسمى العدد مجزوء لان
بذلك العدد على موافقة القياس وقال الرجحان انه المطر ويجوز عكس ما نثبت قوله
ثلثة عشر صحيح فيهم فاقبل الصحيح ثلثة عشر غير صحيح **قوله** وهي التي يحكم فيها بان
الحول ضروري الثبوت لذات الموضوع سواء كان متشابهة نفس الذات او امر غيرهما
فالافروية لا بالالموضوع فز من سلب كل جسم يتحقق بالافروية مادام ذات الموضوع مجردا
بانه يكون اوقات وجوده طر فالافروية لا شظية فلا يرد ان قولنا زيد موجود بالامكان
لخاص قضية ممكنة ويصدق تعريف الفروية لان الفروية فيها بشرط الجمع
لاني زان السجود واما اورد غير انه يلزم حينئذ حمل الفروية الذاتية في الزاوية لانه لا
يصدق في الموضوع الوجوب او التمتع لانه ما يجب وجوده لوجب امر في جميعها و
ثابت وجوده فذو فرع بان ثبوت الذاتيات للذاتيات ضروري في زان وجوده لا
بشرط الوجود نحو كل انسان حيوان بالافروية فان الذاتي متقدم على الذات وجودا
وعنده ما قيل في الجواب ان زيد موجود قضية ذهنية والكلام في انشائها الحقيقية
ولمخاتمة جية فلا يحكم مادة لا شتما لان كل قضية خارجية او ذهنية يكون محطها
الوجود واما انك لا تحكي كل شيء موجود فان الحول ضروري الثبوت مادام الموضوع
موجودا وكذا ما قيل ان الامكان الخاص للمعنى المعنى ما لا يكون وجوده وعدمه للجزء لانه
لا في الفروية الذاتية فحينئذ المعنى المجزوء ان يكون ضروري الثبوت لذات الموضوع
مع عدم كونه متضمن للذات فربما موجود ضرورية مطلقة منقطعة وممكنة خاصة

حكمة لان ترجيح الاشكال هون بهذا يصدق عليه الموجود بلا مكان الخاص المنطقي
 اذ ليس الوجود ههنا في الشئ والسلب لزيد مع انه يصدق عليه امر ههنا في الشئ
 له مادام موجودا فكيف يصدق عليه امر ههنا في الشئ فان الحكم فيها لفرضه سلب الحيز
 آه يعني اننا اعتبر في مفهومها ضرورة سلب الحيز عن ذات الموضوع في جميع اوقات و
 جوده الحق كغير المتناظرين على ان هذه المسألة ليست اهم من المعدولة لان السلب معيد
 بجميع اوقات وجود الموضوع فلا يصدق عند عدم الموضوع وقالوا معنى قولهم المسألة
 البسيطة اهم من الموجبة المعدولة معيد بما اذا لم يقع مانع عن ان يكون صدق السلب
 بعدم الموضوع وعندنا ان سببي هذا ان يكون في جميع الاوقات ظرنا للسلب ولزم ح ان
 لا يكون قولنا لا في من العنفا باسان بالفريضة فالحق ان طرف للثبوت التي يقتضين
 السلب اي يثبت الحيز لذات الموضوع في جميع اوقات وجوده يكون سلبا بالفريضة
 مع يجوز ان يكون صدقها با نفا الموضوع نحو لا شيء من العنفا باسان بالفريضة و
 ان يكون با نفا الحيز لا في جميع اوقات وجود الذات نحو لا شيء من الانسان كالحيز بالفريضة
 او في بعض اوقات وجود الذات نحو لا شيء من الفريضة لان الاختصاص في
 له في وقت الحيز الذي هو بعض اوقات الذات **قوله** وانما سميت آه اي انما اعتبر في
 اسمها هذا ان الفرضان وانما اولنا بذلك لانه لم يقع التسمية بكل واحد من الفرضين **قوله**
 لعدم تقييد الفريضة آه يعني ان الفريضة التي تذكر في ان هذه القضية لا تقيد بشيء
 من الوصف والوصف نقان كل انسان حيوان بالفريضة وان كان في مفهومها قبل مادام
 ذات الموضوع موجودا معتبرا للخارج الفريضة الوصفية والوقعية من قال ان جميع
 لاوقات ليس تقييدا بل تعييا لم يفرق بين اعتبار التقييد في المفهوم وفيما صدق عليه ولم
 يفهم انه في التعريف للخارج فكيف لا يكون تقييدا **قوله** مادام ذات الموضوع آه موجود
 المتبادر من التعريف ان يكون الحيز معا بالوجود فلا يرد انه يلزم على هذا التعريف ان
 يكون زيد موجودا عند ايامه لا مادام ثبت الحيز للموضوع مادام الموضوع موجودا واما

من ذلك ان لا يكون بين الموجبة الدائمة والسالبة المطلقة تقييدا قصدا لصدق قولنا زيد
 موجودا مادام موجودا وزيد ليس موجودا بالاطلاق العام **قوله** على قياس ما اراد ان يرد
 شتمنا على الدوام ومطلق لعدم تقييد الدوام في سوادها وصف **قوله** ما اراد ان يرد
 تعييا للموضوع وفيما اشار الى السادة لاجتماعها **قوله** فاعرفنا آه اعادة لاسر ليشير واذالة غفلة
 العلم عما سبق **قوله** استناع انفكالك النسبة عن الموضوع لاجتماعها كانت او سلبت لكن
 استناع انفكالك السلبية قد يكون باستناع الموضوع وقد يكون باستناع ثبوت الحيز اليه
 ثم هذا ليس تحديدا للفريضة بل يعتبر مفهوم عبارة مفصلة ليظهر النسبة ظهورا ثانيا فلا
 مرد ان الاستناع عبارة عن فريضة او سلب الامكان الذي هو سلب الفريضة فيلزم القد
 وليس متى كانت النسبة آه معناه ليس شاعلت النسبة متصفه بغيرها استناع
 انفكالكها عن الموضوع لان القضية سالفة لزومته لجواز امكان **قوله** فلا يلزم الاستناع
 فعلم ان جواز امكان الانفكالك كان في ثبوت المدعى ولا يرد **قوله** امكان الانفكالك لا
 يلزم امكان الانفكالك لجواز ان كانت امكانه ولا يقع فيكون **قوله** مستنالا للحجج
 الى اقل من ان لا يجوز اجتماع امكان الانفكالك مع عدم الوقوع **قوله** لان امكان
 الامكان يستلزم امكان الانفكالك لجواز ان يكون اذ غايتها لم يصب امكان امكان
 ابايان فائدة اعتبارها في الكفاية بجواز امكان الانفكالك اشارة الى ان النسبة
 بينهما وكذا بين سائر انضابا انما يعتبر بالنسبة الى مفهومها مع قطع النظر عن الامور
 الخاصة ولا فالدوام يلزم الفريضة اذ لا بد له من علتها يجب اباذاتها او بواسطة
 انتهائها الى ما يجب بذاته ومع وجود العلة يجب وجود المعلول ومع عدمها تمنع
 كيف ولوا عبر الامور الخاصة يلزم الخصاصة القضاء في الفريضة الموجبة والسالبة
 لان الحكم بانفسا الى العلة اما واجب او ممنوع **قوله** بشرط ان يكون آه متعلق بفريضة
 لا ثبوت فان الفريضة متضمنة الى الذاتية والوصفية والوقعية سواء كان الوصف متعلقا
 للفريضة نحو كل متعجب ضاحك وبسبب الفريضة الحيز الوصف او لا نحو كل كاتب متعجب

الاصابع مادام كاتبها **قوله** وهو انما يخرج احدى الفروية ملحق بها لجهة غير الفروية وهـ
 بقوله بشرط ان يكون ملحقا بها بالفروية الذاتية والوقوتية وما يكون الوصف طرفا
 بقوله مادام متصفا بالوصف الموضوع ملحقا بها بالفروية الوصفية لكن يكون الوصف
 غير العلوي نحو كل انسان يتحرك الاصابع مادام كاتبها فان قضية مشروط غير متصور
قوله مطلقا اي غير مقيد بالوصف او وقت بان يكون في جميع اوقات الذات بالضرورة
 شوية في المثال المذكور اما هو بشرط انصافه بالكتابة فلا ينافي في ضروريته له في مادته
 اخرى لاسيما في المثالين **قوله** احاصله ان الشروط اذا اعتبرت آه برهان ثبوت
 المحول فيها وان كانت لذات الموضوع الان الوصف لما كان له دخل في الضرورية
 كان ما ينسب اليه الضرورية ليحياها او سلبا لمجموع الذات والوصف فغير قولنا كل
 كاتب يتحرك الاصابع مادام كاتبها كل ذات مقصود بالكتابة ثبت له الضرورية
 الضرورية بشرط انصافه بها فاندفع ما فهم من ان المحول ليس ثابتا بمجموع الذات
 والوصف بل للذات فقط فانه مبني على عدم الفرق بين ثبوت المحول وضرورية
 ثبوتها ولا حاجة الى تأويل كلامه قدس سره بان مقصوده ان الموضوع في المعنى
 الذي يعيد وفي الثاني مجرد الذات فانه مع عدم ساعدة العبارة له يرد عليه ان
 التقييد ان كان داخلا يرد عليه ما يرد على تقدير ان التقييد دخل في الوصف من
 ان الثبوت للذات لا للمجموع للذات والتقييد وان كان خاصا لم يكن فرق بين
 المعنيين **قوله** وفايدة آه لان اعتبار الوقت لبيان اوقات الفروية وقد انفرد
 من اعتبار الضرورية بالنسبة الى المجموع فانه لو تحقق الحكم في بعض اوقات الوصف
 لم يكن ضروريا للمجموع فاعتبار الضرورية بالقياس الى المجموع يعني عن اعتبارها في
 جميع الاوقات على احوال اشارة الى ان ذلك مبني على فهم من ان نور الشمس مستفاد من
 نور الشمس ذاته في نفسه كدفعه الى الحركة لمطالع مد الحركة الشمس على نقطتين
 اذا كان اخذها في نقطتين اخرى تقع النقطتان على حامل بينهما ما هو من صورتي الشمس

التي هي على فاعلية الاصلية وطاعة الاصلية تلحقها عند كونها مقتضى طبيعة
قوله لان مادام الوصف اعم مطلقا منشاء زعم اما عدم الفرق بين الطرفين والشرط
 اما انظر الى ان الثبوت في وقت الوصف لا بد من علمه فثبت الوصف في ذلك
 الوقت خروبيكا وقد عرفت ان النظر في النسبة الى مجموع مفهوم القضية **قوله** اي يكون
 آه نفسا بشرط الجود وفي قوله بشرط لا يكون حتى يلزم اجتماع الشريطة والحرية
 فعدم المعنى على ما فهم والمقصود من النص ان ليس المراد من الشرط ما هو التباين
 منه حتى يكون الضرورية للذات والوصف خارجا عن الضرورية غير متحققا
 النظر الى الذات ولو قيد بالاعتقاد بل ان النظر الى مجموع الذات والوصف وان
 كان الحكم على ذات الموضوع فقط فلو وصف وتلقى الضرورية وانما قالوا بشرط الوصف
 لكونه خارجا عن الضرورية وان كان دخلا فيما ينسب اليه الضرورية فيما قيل يريد
 بقوله دخل اعم من الاستقلال والاشتراك وان كان المتبادر الثاني وهم **قوله** سبب
 لتسميتهما **قوله** سبب المطلق اسم مركب من الجزئية ففصل هذا الفصل **قوله** لميت خروبية
 الثبوت لذات الكاتب اعني اوله لانها في جزئية ثبوتها لبعض اوقات
 لا دواعي **قوله** فاعلمت بالمشروط بها اي بالكون المشروط ضرورية بالكتابة على ما
 تال الشارح في شرح المطالع فان الكتابة لنفسها ليست خروبية لما صدق عليه الكاتب
 في اوقات ثبوتها فكيف يكون حكم الاصابع السامع لها خروبية انتمى اراد الشارح
 لها في الضرورية فلا يرد ما قيل ان الكتابة مشروط بغيره الاصابع دون العكس ولا يخرج
 الى تكلف يشيع وهو ان المراد بالمشروط بها الضرورية كما يقصده اضافة الشرط الى المحقق
 الضرورية فان الكلام في كونها بشرط الاصابع خروبية او غير خروبية لا في ضرورة ضرورتها
قوله ذات الموضوع الى خصمه **قوله** فاذا التحداه فانه اذا كان المحول خروبية للذات
 الموضوع فالذات انما هو ذات تحققة كان للخصم انهم دخل في تلك الضرورية
قوله ولم يكن للوصف ما يخل آه سوا وكان الوصف خارجا كما في مثال الشرح او دافعا

مخرج كل ناطق حيوان بالضرورة واما اذا كان الوصف متخل في الطريقة الذاتية فلا
يجوز ان يكون الوصف سافرا بل لازما للماهية في ايض يصدق القضايا الشد
مخرج كل ناطق متعجب بالضرورة او دأبما وادام ناطقا ومخرج كل متعجب ضاحك بالضرورة
كذلك ومن هذا اظهر ان ضرورة الاتحاد لاجتماع القضايا الشد بطريقة التمثل
ولخاتره لكونه مطروحا من غير اشتراط اختلاف ما اذا تقابلت لانه لابد من اشتراط
ان يكون الوصف متخل في الطريقة الذاتية فتد بر فانه يحرم مديني الخطا **قوله**
كقولنا كل كاتب حيوان اه شال القضية التي هي ضرورية ودائمة وليست بشرط وقوله لا
بالضرورة عطف على قوله بالضرورة اي شال ذلك قولنا كل كاتب حيوان حاله ليس بالضرورة
والادام وعدم تلبسه بالضرورة بشرط الوصف **قوله** لا مفعلة في ضرورة ثبوت الحيوان الضرورية
ثبوت لذات الكاتب اعني ان الانسان كاتبه قطع النظر عن الكفاية **قوله** عن الضرورية
اي الضرورية التي جرد الكلام وهي الضرورية في جميع اوقات الوصف فالادام للعهد او طلق
الضرورة بانه لا يوجد الضرورية اصلا لان جميع الاوقات ولا في بعضها وليس كذلك الضرورية
المطلقة ادلا يكتفي بالخلو عنها في تحقق الدائمة بضرورة الضرورية في جميع اوقات الوصف
قوله لم يعتبر ههنا معينان اه يريد مريدنا مادام الوصف حكم **قوله** عدة ثبوت خبره ناطقا
عليها وذلك التوقيت قد يكون باعتبار المدخلية وقد يكون باعتبار الطريقة الضرورية
ولما كان هذا الاعتباران مختلفين بالقياس الى الضرورية لانه قد تحقق الضرورية باعتبار
المدخلية دون الطريقة فلم يعتبره معينان ولم يفرق بين الطريقة والمدخلية ولذا
وقع في عباراتهم مادام الوصف من غير تفصيل ولم يأت بشرط الوصف وليس مقتضى
ان احد المعنيين يعتبر دون الآخر فبشرطه وفلان **قوله** محتمل واما اشتراطه على ما
دعم **قوله** لان العرف يفهم هذا المعنى من السالبة اي العرف العام يفهم هذا المعنى من
بعض المراتب الغير المصدق لعينه مادام ومن الذي يكون بينه وبين موضوعه وجوه
ثلاث مخرج لا شيء من الثابت بقاعد وهذا القيد كانت لتبسط هذا المعنى الى العرف كما

اطراف هذا المفهوم في جميع المراتب فاقبل اي انه لا يفهم العرف التقييد بالوصف في ليس حال
هنا والاراد في ليس الانسان حرا وشال ذلك وهم وكذا ما قبل انه لا اختصاص به بالطلب
بل كذا في الوجوب فانهم في الوجوب الاطلاق العام مخرج كل عالم مستقطر وبالفلس **قوله**
بالفعل متعلق بثبوت لا بالحكم كالا يقتضي والماد بالفعول ما هو قسم القوة وهو كون الشيء من
شأن ان يكون وهو كائن **قوله** فان القضية اذا اطلقت اه يعني ان القضية المطلقة التي
لم تذكر فيها الجهة بل تعرض فيها بحكم الوجوب والسلب اهم من ان يكون بالقوة او بالفعل
فبشرطه بين الموجهات الفعلية والممكنة لانه اذا اطلقت يفهم منها فاعلية القضية
سمى المقيد باسم المطلق بعلة استعماله كذا الفاعل الشايع في شرح المطالع ويشاهد ان
الفعل والامكان كلاهما كقيمتان لا بد ان على النسبة ثم قال ولحق ان الفعل ليس كقيمة النسبة
لان معناه ليس الا وقع النسبة والقيمة لا بد ان يكون اسما مغايرا لواقع النسبة الذي
هو الحكم وانما عدم المطلق في الوجبات بالمجاز كما عدم السالبة في الكليات والشروطات
وان الماكز ليست قضية بالفعل لعدم اشتراكها على الحكم والما هو قضية بالقوة القريبة من
الفعل باعتبار اشتراكها على الموضوع والوجود والنسبة وعدا من القضايا كعدم الخيال
منها مع ان الحكم فيها بالفعل والنجيب من المحقق النفاذ في ان بعد الاطلاق على ما ذكره
الشايع في الوجوب كيف اعترض على الشايع بقوله وفيه نظر لان قولنا كل ج ب بالا
كان يشتمل على حكم ورايطه للمصداق وهو ان ب ثابت لم مع اشغال الضرورية عن
الثبوت والاشتبوت ولا معنى للقضية ان يحكم فيها بان وصفا محورا صادقا على ثابت
الموضوع سواء كان بالامكان او بالفعل وكل منهما كقيمة لا بد على نفس النسبة لانه ليس
نظرا للتفصيل ما ذكره الشايع ولا بعلة القضية المطلقة هي الذي لم يذكر فيها الجهة بل
يتبين فيها اه ولانه لا يدفع ما ذكره من ان القضية لا يدفع ما ذكره من ان القضية لا بد
فيها من وقوع النسبة ولا وقوع في مادة الامكان فان اراد بقوله اي قولنا كل ج ب
بالامكان ليشمله على حكم انه شتمل على وقوع النسبة لم واذا اراد شتمل على ضرورة الحكم

كما يشعر بعطف الرابطة عليه فلم يكن كما يصير مقصود من حيث الصورة كالمقتضيات
لاستحباب الحقيقة والذي يقتضيها النظر فيصاب ان الثبوت بطريق الامكان اكان خارجا
الامكان الثبوت فاما كونه يشتمل على الحكم والجملة فيكون نظيره موجبه وكذا المطلق العانة
يكون الفعل جملة متعابله للامكان وان لم يكن متقابلا فلا يحكم فيها والمطلق العانة هي
المقتضية المطلقة وعداها من الوجهات باعتبار كونها في صورتها الموجهة لا شتملها على
قيد بالفعل قد برزنا ان الحق بالثبوت لا ينافي من الوجوهية لا سيما لم يقل لها اعم
من القضايا المذكورة فيكون العزم والمقتضى في جميع القضايا على ديرة واحدة
وكذلك في الكلمة العانة وهي التي حكم فيها آه لم يقل الحكم فيها ثبوت المحرور وسلبه
بالامكان اشارة الى ان لا شتملها على جملة الامكان اشتملا اكلي على الجزء فلا يرد ان جميع
القضايا الموجبة شتمل على الامكان فان اشتملها على اعتبارها تحقق وانصدقة **قوله** ولا
عم منه لاعم اذا كان العزم والمقتضى من حيث التحقق فلا يرد ان الجاهل اعم من المحرور
وهو اعم من زيد مع ان الجاهل ليس اعم منه لعدم صدق عليه **قوله** والتفسير ان مثالا وبأ
اي تحقق فان خروجه احد الطرفين يستلزم اشناع الطرف الآخر فعلا يستلزم عدمه
قوله من المكينات المشروطة آه لم يعبد هابلا ولوية اشارة الى ان لا ديرة الاستفادة من
قوله المصلاوى المشروطة الخاصة اولية ذكرية ولست اولية وست **قوله** قيد الادوام معني
ان الادوام جزء منها فلا ينافي كون الجزء الادوام شرط عامة لان كونها بسيطا ينافي ان
لا يشتمل على حكم اخر بطريق الجزء ولا يقتضي انه لا يعتبر بمبدأ طرقة التقييد فاقول ان الحكم
المشروطة على الجزء الادوام مستر باعتبار انه كان مشروطا عامة قبل التقييد على دوام لان
المشروطة العامة هي الكيفية ككسفة واحدة لا المكسفة بالكميتين ومن شأنه علم الفرق
بين اعتبارها بطريق الجزئية واعتبارها بطريق التقييد **قوله** وانما قيد الادوام انه بعض
ان الادوام للتعرف في الوجهات نوعان ذاتي ووصفي فان قصد سلبه امان يكون با
لادوام الذاتي والادوام الوصفي ولا ينافي والقصد بالادوام الوصفي وكذا بالادوام

غير صحيح متى التقييد بالادوام الذاتي فبقي قوله فان قصد قصد الصحيح ان قيد بالادوام
قصد الصحيح لان الكلام فيه **قوله** لان المشروط اعانة اي جهة المشروطة العامة **قوله** و
الضرورة بحسب الوصف دوام بحسب الوصف اي ستانزله **قوله** لا داية في بعض اوقات
الموضوع طرف اي شتمل اي كائنة في بعض اوقات الذات فيه اشارة الى ان سلب الدوام
الذاتي فيه انما يتحقق باعتبار بعض اوقات الذات لا باعتبار جميع الاوقات تحقق
الضرورة والدوام في جميع اوقات الوصف الذي هي بعض اوقات الذات ولذا اقالوا
لابد ان يكون الوصف فيها رصعا متافقا على ما سيجي ومن لم يقبض هذه الاقتضا **قوله** الذي
لا داية في جميع اوقات الذات او غير محققته في بعض اوقات **قوله** الذات بناء على انه
ان قوله في بعض اوقات الموضوع طرفا لغوا متعلقا بالادوام **قوله** لان الجواب المحرور
الموضوع اي في التقييد الملقوظ كالمثال المذكور اذ المكون دائما بان قيدت بالادوام
دوام كان معني ذلك الايجاب المقيد بالادوام ان ليس يتحققا في جميع الاوقات
متنفا فالحال والمحرور متعلقا بمتنفا وليس طرفا الذي لان دفع الدوام انما يقتضي
رفع استمرار الحكم لا استمرار رفع الحكم واذ لم يتحقق الايجاب اي اذا انتهى تحقق الا
يجاب في جميع الاوقات تحقق السلب في الجملة اي في جميع الاوقات او بعضها فذهبن
الادوام باعتبار منطوقه الصريح مطلقه عامة وان كانت تتحقق جهنا في ضمن
رفع الايجاب في بعض الاوقات بناء على ان الجزء الاول الذي قيد بالادوام مقتضى
تحقق الايجاب في زمان الوصف ثم ان قوله لا داية عطف على ادوام وهي ثبوت
لثبوت المحرور للموضوع فيكون الادوام سلبا كذلك الثبوت بالنظر الى الذات
وليس ثبوت للضرورة حتى يكون الادوام فنيا لدوام تلك الضرورة وبما في ذلك
ظهر انه ناع الشكوك الثلاثة التي اوردنا بعض الناطقين حيث فلا يرد ههنا
اشكالات الاول لعدم اتحاد الشرط والجزء في قولنا اذ لم يكن دالما لم يتحقق في جميع
الاوقات ولزوم الاستدراك لهداه قولنا اذ لم يكن دالما يتحقق السلب في الجملة

الثاني ان اللازم ان يثبت تحقق الايجاب في جميع الاوقات تحقق السلب في وقت وتعلية
 النسبة اعم منها بل هي القضية المطلقة المنتزعة لا المطلقة العامة فالمتحقق بمعنى حمل
 الادوام مطلقة منتزعة لا مطلقة عامة الثالث ان قيد الادوام في القضية لا يفيد
 السلب دوام الضرورة بحسب الذات لا سلب دوام ثبوت التحول للوضع لا ثباته
 انفسه عطف دائما على ادم بكلمة لا فيكون نظرا للضرورة كادام **قوله** مستتر من الايجاب
 والسلب فيكون متخلة عليها فيكون احدهما وقد سبق ان معنى الموجبة والسالبة
 ما اشتمل على الايجاب والسلب **قوله** والحين الثاني آه جلة ابتدائية لبيان حال المحل في ذلك
 للحال ان لا يفتي **قوله** والنسبة بينهما وبين القضايا ما سيذكره اجزى محذوف
 عليه ما بعده اي مفصله بهذا التفصيل وعدل ما سوى في الصورة **قوله** والمقيد
 اخص من المطلق الى حجب التحقق **قوله** وصفا مغايرة لاذات الموضوع متعلق بوصفا
 للمغايرة ولا الرتيب عن الوصفية سلكه لكونها مأخوذة في مفهومها فلذا لم يفتي
 لاثباته واثبت وجوب كونه مغايرة **قوله** ولم يفتي احكامها من العكس والقبض **قوله**
 القياس في الهراج التعرف ثنائيتان صدق فعله النسبة لا بالضرورة اما فعلية
 النسبة فلان المطلق اعم من الادوام الوضوي ولما لا بالضرورة فلانه اعم من الادوام **قوله**
 وصدفها بدونها في مادة الضرورة التي تكون العنونات عين الذات تحرك كل انسان حيلة
 بالضرورة وكذا الحال فيما ساقى في الوجوبية **قوله** هي التي حكم بها آه خرج
 بقيد الضرورة ما ليس الحكم بالضرورة اعني المطلقة العامة والممكنات والجوهرية
 ويقره في وقت معين المنتزعات ان لا يعبر فيها بقصص الوقت بوجه من الوجوه
 ويقره من اوقات وجود الموضوع العاشان والخاصات ان اذا المتبادر من ما
 تعادل اوقات الرصف **قوله** كما في المثال المذكور اي قولنا كل فرسخا وقت جلوسه
 بالارض بينه وبين الشمس لا دائما **قوله** وجميع اوقات الرصف بعض اوقات الذات
 لكون الوصف مغايرة بناء على ان الكلام في الخاصيتين **قوله** من غير عكس اي ليس في تحقق

كيفية

الضرورية في بعض اوقات الذات تحسب الضرورة في اوقات الرصف تحرك كل شخص
 وقت جلوسه لا دائما **قوله** لا دائما بحسب الذات معطوف على ضرورة ليجر المعنى الذي
 حكم فيها بالضرورة المنتزعة كما يكون ذلك الثبوت او السلب بعد عدم الادوام **قوله**
قوله ان يخذ آه از وجود الوقت الغير المعين محال فضلا عن ضرورة ثبوت شيء
 فيه او سلب **قوله** ولا يثبت منه امكان الايجاب آه لان الممكنات لا يجب وقوعها في كل
 يلزم بخلاف الواقع عن النفساني لان انقوله ليس الايجاب والسلب على طرفي اليقين
 مطلقا فان قولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص صادق مع انجزتها كادام
 قد عاك الواقع وهذا المقدس كذا في عموم الممكنة الخاصة من سائر القضايا
 يلزم فعلية النسبة في القضية الشخصية والحجزية نحو كاتب بالامكان وبعض
 الانسان كاتب بالامكان كذا يلزم ارتفاع النفساني لا يضر في ذلك **قوله** واعلم ان
 الدائمة بجزء ادوام من الضرورة كما سرتنا دفعا الى الحسنة في مادة الوجودية
 الاخرية اذ كانت الاطلاق العام في مادة الدوام الخالي من الضرورة تحرك فلك
 تحرك بالفعل وادام فلكا لا بالضرورة حيث لا يخرج آه تحرك فلكا موجودا
 مكان الخاص **قوله** في مادة الضرورة اي الذاتية اذ كانت الرصف العنوا في عين
 الذات تحرك كل انسان حيلة بالضرورة **قوله** على وجه اي اذا قدرت بالضرورة في جميع
 اوقات الرصف بخلاف ما اذا كانت قدرت بشروط الرصف فانخرج لخص من الرقبة
 من وجه كما سرتنا وموافق لما في الكم بناء على انها ارفعان للنسبة التي قيدت
 بها من غير تفاوت **قوله** في معرفت تركيب القضايا اي تركيبها مع قبل الادوام ولا
 ضرورة من اعلم ان عبارة المقيد والضابط ان الادوام اشارة الى المطلقة عامة والا
 ضرورة الى الممكنة عامة آه يجوز لفظ اشارة عن الجملة الشائبة بكلمة يلزم الحفظ
 على معرولي عالمين مختلفين من غير تقدم الجوز **قوله** فلما كان آه قصده الاختصار
 ليرتب الجوز عليه ولا يرد انه لم يستعمل اشارة في الادوام والمعنى في الاخرية **قوله**

ليكون مشترك بينهما فان الإشارة يستعمل في المعنى المطابق وغيره وان كان استعمالها
في غيره الشيع وكوت استعمال الإشارة هذه المتكثرة لا ينافي ان يكون لاستعمالها كونه
اخرى تكون كل منهما اسما اجاميا لو فصل رجعا الى القضيةين وعدم حرجها في
الاتفاق في الحكم **قوله** في الحملات اتجمعها إشارة الى انواعها المختلفة كما قالوا في جميع الماهيات
والمركب من انواع من الجاهليات المصراع من تعريفات انواعها وتقسيمها والنسب بين اقسامها
وبالذهب عليك ان لا تجري العدول والمحصل في الشبهة لان حيث السلب اذا كان
جزءا من المقدم والناهي كان العدول في اطرها باعتبار الحكم الذي فيها بالقوة لا
في الشبهة لان الحكم فيها بالاتصال بين الشئيين او الانفصال او سلبها سواء كان
المتبعض موجباً او سالبين او معدولين وكذا الوجه اذا لزوم والعدول والا
تفان اقسام الحكم الشرطي لا كيقينه وكذا الحقيقة والحارجية اذ الحكم في كل الشبهة
شامل لجميع القضايا الممكنة والافتقار على التقدير المحقق **قوله** قد سمعت نذكر ما عرفي
المقدسة من تعريفات الشبهة وتقسيمها الى المتصلة والمنفصلة ليعتبر غير تقيم
المتصلة الى الاوسمة والاتفاقيات فتقوله وهي اما متصلة عطف على تركيب زعمين
وافتقار تحت المسموع **قوله** والقضية آه معقولة على قوله قد سمعت وليس دخلت
المسموع لعدم مقدرة تفسير لقول المصنف والمجزي لا ولا يسمى قدما والناهي تاليا قدم
بيانها لكونها ملحوظين من تعريفات النزوية والاتفاقيات والمادة فيها الموضوعات القوية
بقريته اذ المقسم معتبر في الاقسام فلا يتقص التعريف باقيا من **قوله** هذه الاخرى
عند مثله الاولى ظرف مكان وبيان كذا في القاموس وهما ظرف زمان **قوله**
حصول الاخرى **قوله** سواء كانت آه تقيم الشرطية ليعتبر ان المقدم والناهي
المتصلة والمنفصلة وجعله لغويا للقضية الاولى وهم يخفوه عما هو المقصود به
ان القضية لا يكون حالية **قوله** لتتمها في الذكر معني اذ الذكر المجزى لان المقدم الجزى
الاول طابا فيشمل الملحوظ والمقولة **قوله** والمادة بالعلامة هي هنا شئ المستوي تحت

الاول آه استقصيه دعاه الى المحبة ولا زسه كذا في القاموس يعني ان المادة بالعلامة
هنا ما يطلب بسببه المقدم ان يكون الثاني مصاحبا له سواء كانت موجبا او نكوتا
قيد يوجب ذلك احراز اعمالا موجبه وليس مقصودة تفسير العلامة حتى يؤيد ان العلامة
شئ بسببه يستحب شئ منها لا اختصاص له بالاول والناهي **قوله** كالحية والنهائف
هذا على ما ذهب اليه الجمهور من ان المتكلمين شئيين ليس احدهما علة للآخر وان يكون من
غير ان يقتضي الارتباط بينهما ثالث ويتمثلون في ذلك بالمضامين وذلك طعن باطل فان
المتضايفين المتضامين معلولا علة واحدة كالقول في الابوة واشهره كل من تصاحب الي
ذات لاخر فان الابوة يحتاج الى ذات الابن والشبهة تحتاج الى ذات الاب وبهذا ربط الشبهة
واما المتضامين المشهورات فلانها معلولا علة واحدة كالقول مثلا وكل من تصاحب الي
بل بعضه الى الآخر لا كله الى بعضه كذا اذاده المحقق الطوسي والحكم **قوله** فبان ان يكون المقدم علة
للتالي الى علة موجبة له هي الموجبة وجود العلول ناقصة كانت اوامة **قوله** او معلولا
اي المقدم معلولا لتالي فان وجود العلول يستلزم وجود العلة مطلقا موجبة كانت او لا **قوله**
او يكون معلولا علة واحدة لا كيقينه ماله بعد ولا كانه الموجبة است بامر ماضية كونه
معلولة للوجه بابل لا بدع ذلك من انقضاء تلك العلة ارتباط احدهما بالآخر بحيث
يتمتع لا تفكالك بينهما كذا يكون مجرد مصاحبة كالمثلث الاول والفعل الثاني كذا افادة
المحقق الطوسي ومن هذا تبين ان الاحتمالات التي ذكرها بعض الشافيين مضحكة وهي
ان يكون المقدم والناهي على معلول واحد بان يكون احدهما علة قامة والاخر علة فان
العلة انما تقتضي جزءا للامة فالما شانهم بينهما من حيث ذاتهما من استلزام العلول
العلة ومن حيث وصف الكيفية والجزئية من المتضامين ومن حيث اسناد العلول
الواحد اليها مجرد مصاحبة وان يكون كلاهما علة من متساويين وان يكونا معلولين علة
متضايفين او على معلولين متضايفين او الشرطية علة متضايفين لجزئيهما والعكس
فان في جميع هذه الصور مجرد مصاحبة كما في الفعل الثاني والفعل الاول **قوله** واما القضا

فإن يكون متصفاً فحينئذ لا تفصيل فيه كافي الغلبة فلا بد أن الحمل غير يقيد وأما قيل
أن تصادفها كما هو علة الاستلزام تصادفت عليها ومعلوم أنها ومعلوم لا أحدهما مع الآخر
كذلك فهم لأن تصادفت عليها ومعلوم أنها لا يجب الارتباط بينهما بحيث يمنع إلا
تفكك بينهما بل يجب المصاحبة بينهما **قوله** وهذه التعريفات لا يتناولها بناء على أن المتبادر
من قولنا هو الذي صدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم أن يكون كذلك في نفس الأمر
ولو اريد به أن يكون ذلك مقرباً منها ومدلولها لا يتناولها بل يتناولها في الواقع ولا يشمل الكثرة
أيضاً فلذلك قال بالاولى أو الثاني في شرح المطالع من أن هذا تعريف المتبادر وهو
الكثرة المتبادرة كما أن مقتضى ما لم يجز **قوله** عدم اعتبار لفظه لا اعتبار مستدركاً
لأن شاطئ الخرج عدم تحقق صدق التالي فيها بطلاناً ثم ما على جميع التقادير
أما كانت كلية أو على بعضها فكانت جزئية مما فصل أنه يتناول الكثرة الكلية التي
يصدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم لعل ذلك لا يصدق على جميع تقادير المقدم
لعل ذلك ما لا عدم صدقها على بعض التقادير ولا لعل ذلك وهم لأن المعتبر في التعريف
صدق التالي على تقدير صدق المقدم أن كلياً كلياً وأن جزئياً جزئياً لا على تقدير صدق
المقدم في الجملة وكذا ما فصل أن التعريف يتناولها لعل ذلك لا يصدق على أي حال
أن الاتصال المتعلق اليفعي يجب لأن الحكم لا يتحقق إلا بحسب ما عرفت من أن يخرج
الاتصال في التحقق لموجب لا يكفي في كونه لعل ذلك يجب ذلك بل لا بد أن يكون ذلك
الموجب مقتضياً للارتباط بينهما ولا كان عجزاً لمصاحبة كافي حلولى العمل لا بد من
موجب لكل واحد منهما غير مخرجته ليجاب الإخراج فلا يتبع لأن تفكك بينهما **قوله** كان
الحكم متحققاً أي بالي الطرفين وكذلك لعل ذلك لأن يكوننا متحققاً في نفسه أحتمل
أن الحكم والعلامة من المجرى **قوله** عدم الحكم أي بينهما **قوله** أولشبهته من غير علامته
فإن صدق الحكم المقيّد بقيداً ما يكون صادراً إذ الحكم مع ذلك لا يصدق في الواقع
وليس هذا من قبل انتفاء موجب الحكم حتى يرد أن انتفاءه لا يجب الحكم كما أن بطلان

البرهان لا يجب بطلان الحكم المتعلق بقيد **قوله** لعل ذلك قد تامل في تحقق التعاريف أو من غير
وجود علامته قد تفتق ذلك أو من غير اعتبارها لعل ذلك لا يلزم مع التزمين والانتفاء
بجملات الثاني **قوله** يجوز لوافق الجزئين بأن تحقق موجب تحققهما من غير أن يكون
ارتباط بينهما يمنع التفكك بينهما فإن قيل إذا وافق الجزئين أن التحقق كان المقدم متحققاً
فأبداً اعتبار تقدير صدق ذلك لا فائدة معنى الاتصال الذي هو مدلوله في الشرط
والعقل **قوله** بأنه لا علاقة بين ما هيته المتبادرة كل من يصدق على أنه لا علاقة في الانتفاضة
بل قوله وليس فيها الانتفاضة الطرئية على الصدق نص في ذلك وهو المستفاد من كلام المصنف
الطوسي في شرح الاستبصار كما سرفاً قال في شرح المطالع من أن الانتفاضة شتملة أيضاً
على علته لأن المعية والوجود امرئان فلا بد له من علة فلو فوج بان وجود العلة
لا يقتضي وجود العلامة ولا رباط بينهما لجواز صدقهما من علة واحدة بحيث
يختلفان بحيث لا يكون بينهما المصاحبة في الوجود مع جواز التفكك ولا حاجة
إلى ارتكابه من الفرق بالي العلاقة في التزمينات شعورية بجملة الانتفاضة
قالها غير شعورية فكانت وجبة في نفس الأمر ولا إلى ارتكابه صاحب العمل
من أن لعل ذلك في الانتفاضة نادرة الوقوع **قوله** على تقدير عدم المقدم لكن يجب أن يصدق
التالي على تقدير صدق المقدم حتى لو كان التالي انصافاً من حيث المقدم كقولنا
لم يكن الإنسان ناطقاً فحقاً لم يصدق انتفاضة كذا فائدة التحقق انتفاضة وإطلاق
الشرع يشعر بأنه لا يشترط ذلك ما نفا انصافاً صادقاً بالي تقدير معتبراً فترادفه
قوله وهو أن يحكم فيها بالتشافي بين جزئها صدقاً وكذا أي في الصدق والتركيب ظاهر
التعريفات انشأ ليعبر عن المنفصلات الثلاث لا بتركيب الأمر جزئيات والمير فضيت
الشرايع وشبه التحقق التفرافي وقالوا من مثل قولنا المفهوم أما واجب أو ممكن أو
ممتنع ومن مثل هذا الشيء أما أن يكون شجرة أو حجر أو حيواناً ومن مثل هذا الشيء أما أن يكون
لا شجر ولا حجر ولا حيواناً منفصلات متعددة يشار على أن الانفصال الواحد نسبة

والنسبة الواحدة لا يخصصها الا بين اثنين فينفذ لوانه الجزء يتعدد الانفصال في ظهور
ان العنصر بانه لا يمكن تركيب الحقيقة من اجزاء كثيرة بناء على انها تركيب من شي
ومن تقبضه او مساوي تقبضه ولا يكون شي لا تقبض واحد ويكون تركيب ما انهم
الجميع وانما لثلاث فرق من غير تارق لان المنفصلة الواحد لا يمكن تركيبها من اجزاء
كثيرة حقيقة كانت او غيرها والمنفصلة المركبة من مفصلات متعددة يمكن تركيبها
منها هذا لكن الحق ان الاشياء المركبة ونحوها مفصلات حقيقة من غير نظر الى
تحليلها الى المنفصلات وان الدليل المذكور فيمصادق لانه ان ارد بقوله والنسبة
الواحدة لا يتصور الا بين اثنين كل نسبة واحدة الفصا ليتها كانت او حليتها فهو محل
التفرع وان ارد ان النسبة الجيدة والاصالة كذلك فلم لا ينفع وكذا ما قاله الفارابي ان
الحقيقة لا يتكون الا من شي وتقبضه او مساوي تقبضه منوع بل يتكون من شي وعن
شيء من كل واحد منها احسن من تقبضه كقوة مثله المركبة وكذا ما قيل في تركيب الحقيقة
لثلاثة اجزاء فالحجزة الثالثة اما صادقة بالجميع مع الجزء الصادق من ذلك او غير صادقة
فيرتفع مع الكذب منها فلا يتحقق الانفصال الحقيقي والقياس الى الجزء الثالث فان
اللازم منه ان لا يكون انفصال حقيقي بين كل واحد من تلك الاجزاء والقياس الى الجزء
لان لا يكون بين مجموع الاجزاء الثلاثة فالحق ان اعتبر الجزء بين في التعريف اكتمال
على كل ما يوجد فيه الانفصال عند مر **قوله** صدقنا فقط اي من غير ان يتأني في الكذب
بل يمكن اجتناب عما على الكذب وكذا في ما ذكره الخليل معناه من غير ان يتأني في الصدق
فكل واحد منها بهذا المعنى يكون سائيا الحقيقة **قوله** فهو حق باسم المنفصلة كمال
الانفصال فيه وان كان يوجد في غيرها ايضا فالنسبة لها لغز كاحد **قوله** بل حقيقة
لانفصالها فاما مساويا لعدم فالنسبة نسبة الفرق الى الكلي كقوله في الحقيقة بمعنى ما
الشيء وهو لا يتقابل الجاز على ما وهم **قوله** سلفا قال الحق التفتا في هذا المعنى على معنى
احدها ان يكون الحكم في ما هو ويحكم بالشأ في الصدق واليمين النسبة في جانب الكذب

147
شيء من الشأ في غيره ويحكم في ما هو الخلو بالشأ في الكذب سواء حكم في جانب الصدق
بالشأ او بغيره او لم يحكم بشي منها فافهم الجمع بالمعنى الاول مشروط بالحكم بعدم الشأ في
في الكذب والمعنى الثاني مجزؤه عن ذلك لكنها مشروطة بعدم الحكم بالشأ في الكذب
وعلم بالمعنى الثالث مجزؤه عن هذين لاسر من نكل منها اعم مما قبله وكذا قياس ما ذكره
الخلو نكل منها **قوله** بالمعنيين الآخرين اعم من الحقيقة باعتبار المواد والمعنى الثالث حقيقة
اعم منها باعتبار المفهوم ايضا **قوله** وهذه المعنى يكونان اعم اي من الحقيقة ومنها بالمعنى
السابق **قوله** بحث شريف وصله بالشراف للقول سوار كان نقول من كلامه او صدق
من عند نفسه **قوله** كان الشيخ نص على انه الحق منها اذا لا يكون شي واحدا وكثيرا
جود واحدة **قوله** في هذه النظاري في ان يكون الملك عدم الاحتياج بحسب المحل **قوله** ولا يجوز
آه وذلك لان تحقق المزمع يستلزم تحقق اللازم وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء المزمع
قوله وجاز الله آه لصيقه الماهي علفا على حاله وفي بعض النسخ بصيغة تصدق
في معطوف يتقدم على الماهي يعني ان ذلك القابل قاله وارجوا من الله ان يعطي
على الجواب اظهار الصعوبة وهو **قوله** لا نطلب فيما اراده من عبادة الفهم فهم انه مراد الفهم
من عبارتهم لان ما هو مرادهم في نفس الامر كما يولد عليه آخر كلامه من قوله نقول بان
ان الاشكال انما نشأ من سوء الفهم **قوله** لم يعمدوا لاي قطبتين لكونه عبارة عن
الحكم بالشأ بين القضيتين ليحيا با او سلبا فاقول اسبحوا ان يريد واما المناقاة
عدم اجتناب محوري القضيتين والصدق وهم **قوله** وافله مفرد عن المفردات اي مفرد
اخذ من اخره تحت ضرورة اشتاع حقل التقبض على المفرد واما ان الشيخ آه بيان المناقاة
تخط ذلك الفاضل **قوله** لا يقال آه مشا هذه السوال الخلاق قوله المشا ليس مرادهم
بالمناقاة في الجمع ومخالفة الجواب تخصيصه بالمناقاة في الجمع في القضايا المزمعة
ان **قوله** فان اردت المناقاة بين هذا واحدا اي اردت المناقاة بين
الاستفادتين من هاتين القضيتين فيقدر بعد اما الثاني موضوعا آخر **قوله**

فالفصلية جملتها كما قبل هذا الشيء ويجعلها بالحد واحد والآخر يد في المحل **قوله**
 شبهة الفصلية باعتبار اشتراكه على الثاني في المحل **قوله** وقد يكون جملتها ابتدائية
 التكيل بيان الفصلية بين المفهومين **قوله** كانت القضية منفصلة لاشتراكه على الثاني
 بين الحكمين **قوله** كانت جملتها لاشتراكه على حكم واحد وهو ثبوت احد الطرفين **قوله**
 والمجلد في محله تقدم خلاصة **قوله** لابد ان يكون محله لها آة فان المفهوم الصحيح متعلقا
 فيها فان المفهوم الصحيح المنفصل له حكم بالتساوي بين الحكمين والمجلد ثبوت احد الطرفين
 للموضوع ولا يخفى ركائز العبارة فانه استدلال الخالف الى امر واحد والصحيح وان
 كان المفهوم الصحيح متعلقا فيه **قوله** ولما فاته آة معطوف على قوله ان المحل زيادة وهو المقصود
 من الجمل والمسبق كان تمهيدا **قوله** وقد يجبر في المفردات آة لم يعتبر في هذا الصنف
 التعبيرين كما اعتبر في صورة المناقاة بينهما في الوجود اذ لا يبقى المناقاة في الوجود وحده
 التعبير بالقضية ان ثم كلامه قدس سره حرج في ان مدلول الجملية التثنية بالمنفصلة
 لا انفصال في الصدق والمحل لما ثبتت احدها للموضوع فانه لازم فاقبل ان المقصود بقولنا
 هذا الشيء اما واحد او اكثر ليس الفصلية هو صدقها بل ثبتت احدها فاذ صدق الفصلية
 بينها وهو معنى صحيح الفصلية يكون المفرد غير جملية اذ نسبتها الفصلية ونسبة الجملية
 اليه وبقيها لو ان بعد فاما ان يثبت قضية غير جملية ولا شرطية واما ان يطل حص
 نسبة الجملية في الثبوت واما ان يطل حص طرف الشرطية في القضيةين سند في لان مدلول الجملية
 التثنية الفصلية الجولان في الصدق فان ذلك المحل لا يراه فثبت للوضع ثم اذا كان المحل
 الثاني باوفا وثبوت له مع ساقا فانه اياه والبر اشار قدس سره سابقا بقوله الفصلية
 جملية مركبة من موضوع واحد **قوله** قد رد في محله فدل على التثنية الانفصال في الثبوت
 معا وقوله اذ نسبتها الانفصال ونسبة الجملية الثبوت وبقيها لو ان بعد ليس شيء **قوله** فانه
 جملية حرفية لاشتراكها على حكم واحد من غير توكيله **قوله** وان عبرت عنها آة اي ان عبرت بها
 بل على الحكمين كانت منفصلة وان عبرت بالحد على حكم واحد وفي محله كان جملية

ولا ينافي ما مر من ان هذا الشيء اما واحد او اكثر محتمل ان يكون منفصلة وان يكون
 جملية **قوله** كان الفصلية اشار هذه التثنية الى ان المقامات المنفصلات الكث في الضيق
 ليس باعتبار خصوصية ذاتها كاي هو جعلها مقبلا بل باعتبار المقامات المنفصلة التي كانت المقام
 المنفصلة الى الاندية والافاقية **قوله** جعل المقسم كل واحد منها تقيما على وجود القسمين
 في المقام **قوله** شبهة المناقاة منفرجة على التثنية المذكورة في شبهة المناقاة والافاق
 الى المنفصلات التثنية في كونها قسمين لا انفصال من غير جملية خصوصية لا تمام في
 القسمين كسبب الفرق ولا نقاذ الى المنفصلات في كونها قسمين لا انفصالين غير خصية
 شيء منها في القضية **قوله** التي يكون آة زاد فقط الحكم يشمل الكاذبة وغير اشارة اي عدم
 بشمول تعريفات المان لها كما في الندية ونسبة الثاني لذات الجزئين يقطع النظر عن الواقع
 اشارة الى ان ليس المراد ان يكون المراد بينهما مع قطع النظر عن كل امر خارج عن ذاتها
 فانه لا يتصور الا بين الشيء وفيضه مع تحقق اتحاد بين الشيء وسواي بقية الشيء
 من اواعم **قوله** وان لم يقبض لا بنفسه ولا باعتبار ما يستلزم **قوله** قد عرفت اي من الطرفين
 المذكورة هي من المعرنة وقد فرقي على صيغة المحل من التعريف **قوله** لان تعاريفها هي
 تعريفات المقسم منها بقرينة قوله وسالبة كل واحد منها والافاق المذكورة في التعريفات
 من جهة الى المذكورات في القضية باعتبار قسم منها وهو الترجمة والمدعى الى الخصص الجملية
 بالموجبات او لا ثم تعريفات السوابب لفصل اقسام السوابب بحيث يميز عند التعريف
 اما **قوله** هي التي يرفع ماحكم في وجوبها فاما تعريفات المحل في عبارة المان اشارة الى
 ان خير موجبها يرجع الى سالبية ولا يلزم الدور لان سالبية كل واحد عنها معلومة
 بعنوانها سالبية وان لم يكن معلومة بخصوصها ثم المذكور يحمل المعاد في المنفصلة
 بعده وليس تعريفا حتى يلزم كون التعريف للافراق على ان تقول انه تعريف للمفرد التثنية
 بين ثالث السوابب لا تعريف لها **قوله** ماحكم فيها يلزم الثاني المنزوم واتحاد والافاق
 انواع الحكم الانفصال كما يجي في كلامه قدس سره فاقول بان كيفية التثنية الانفصالية الحكم

بالنسبة اليه لما تكفي به فالمراد بالزوم النسبة اليه كغيره من كلامه على ان لا يقبل **قوله**
فان الحكم فيها بالزوم السلب اه اي يلزم سلب الشيء عن شي لاخر من جهة الزوم
بل الحكم فيها بالزوم لان الزوم سلب **قوله** اعني كون الطرفين موجبتين سالبتين
او جهة اشارة الى ان طرف القضية لا يكون معدولة وان كان طرف طرفها معدولة
قوله انما هو مما يلزم الحكم بالانفصال اي في المتصلة على الواحد الذي اعتبر فيها من
الزوم والعناد والانفصال في المتصلة على الوجه الذي اعتبر فيها من الانفصال
الحقيقي او منع الجمع والاختلاف او انفا **قوله** لنفس الاسرائي الحكم الذي بين
الطرفين من الانفصال والانفصال في حد ذاته مع قطع النظر عن الاعتبار والحق
قوله لانها اي يكونان صادقين اي بعد التحصيل واعتبار الحكم فيها ولا فائدة شرط
ولجزء احدهما عن كونهما فئتين فضلا عن الصدق والكذب وهو صدقهما ان يكون الحكم
الذي فيها مطابقا لما في نفس الامر او متحققا فيها فلا فرق بين اعتبار الصدق بمعنى المطا
قة وبين اعتباره بمعنى التحقيق **قوله** مسلمين اما على صفة الامر للحكم او على صفة المضاعف
الحكم مع لام الابتداء ان الكلام الشرطية للمصلة والمنفصلة من اي هذه الاقسام لا بدوة
بتركيب والمنفصلة انضم بتركيب من الاقسام لا بدوة لان المقدم فيها لتمام كونهما راع
الشيء بالعلم اعتبروا الصريحت فيها قسما واحدا **قوله** من صادقين الى معلول الصدق
كذا قوله وعن كاذبين وعن مقدم كاذب وتالي صادق ليصح مقابلته لغير الصدق
الكذب **قوله** لا يحتاج اه استدل على عدم التركيب المذكور باستحاج الاستلزام المذكور وليس
هذا اعادة الادعى على ما قيل على ان الاستلزام المذكور اعني ان يكون في القضية احدى
المفردات **قوله** لا يقتل اه معارضة للذليل السابق الدار على استحاج التركيب المذكور حاصل
لجواب ان المذكور في موضع المعارضة لا يصلح للمعارضة لان كلاهما في الكيفية الملازم
منه العكس صدق الجزئية وتوجيه السؤال بالمع مع السند والجواب بانها ليست المقام
المؤيدة نفس كما لا يخفى **قوله** فلما قلنا ذلك اي عدم التركيب من مقدم الصادق وتالي كاذب

حفظ

في الكيفية او الجزئية مثلا اذا قلنا كل كانت زائدة حارة كانت حارة نايضا وعكس جزئية
وهو قد يكون اذا كان زيدا حاريا كان حاريا وايضا **قوله** فان قلنا اه حله
ان اعتبار جعل الجزئية في التركيب يتناقض حصر الطرفين في الاقسام لا بدوة فاما ان يسقط
هذا القسم في بيان التركيب المتصلة فلا شك ان ذكره يدخل في البيان وليس ساقا
كلما في حصر اقسام ما يتركب منها او يزداد الاقسام على الابد **قوله** فيقول تلك الاقسام
اي الابدية كايضا باعتبار نسبتها الى نفس الامر جفت الى الاقسام الزائدة المعتبرة بها
تقدم داخل في تلك الاقسام لا بدوة وخلاصة الجواب ان هذا الاعتراض منشاء الفقد
عن التقيد الذي ذكر سابقا به ان الاقسام وانما تعرض لغير الصدق والكذب لتزويده
بيان ما يتركب منه الشرطيات حيث تالفا في انفسها الى نفس الامر **قوله** هذا اذا كانت
المتصلة لزومية اي التفصيل المذكور سابقا في تركيب المتصلة الموجبة الصادقة
او الكاذبة اذا كانت لزومية فاما اذا كانت تلك الموجبة الصادقة اتفاقية فيصدق
عن الصادق قائل ويكتب عن الاقسام الثلاثة الباقية فلفظ هذا في تلك اشارة الى الجمع
ما تقدم وهو قسمة على ان المراد بالمتصلة الموجبة اللزومية فاقول ان المراد المقصود
الموجبة المتصلة الصادقة لا يصح قوله ويصدق عن كاذبين اذ الاتفاقية لا يصدق
عنها وما يعم قوله في بيان عدم تركيب الصادقة من مقدم صادق وتالي كاذب لا يحتاج استلزام
الصادق الكاذب وان اراد المتصلة الموجبة الصادقة اللزومية فلا حاجة الى قوله فيها هذا
اذا كانت لزومية واما اذا كانت اتفاقية فكذلكها من صادق وتالي يتضمن بيان صدقها عن
صادقين ولذا اوردت القصص **قوله** لان الكاذب لا يوافق شيئا فان قلت شئت الشيء
على تفسيره يقتضي شيئا في الواقع فقول معنى لا يتصل انه لو كان الاوحيث ان الثاني
حقا فاذا كان حقيقته الاوحيث حقيقته الثاني فلا يبعد اتفاقهما في الواقع لجزاز
استلزامهما محصلا واما اذا لم يكن بينهما لزوم فلا بد ان يكون الثاني حقا فانه لو لم يكن حقا
توافقا لا يكون حقا على تقدير ضرورة ان التقدير والقياس لا يغير الشيء في الواقع ما لم يكن

بينها ارتباط وعلاقة كذا في شرح المطالع **قوله** نعم المتصلة آه غير انما في قوله من
 اعتبر في انفايته عدم ملاحظة العلاقة بان يزم ان يكون المتصلة انفايته **قوله**
 لا يفي فيها اي في صدقها صدق الطرفين اي في انفايته الخاصة او صدق الثاني
 اي في الانفاية العامة **قوله** اي لا بدع ذلك من عدم العلاقة اي على ما ذكره المصنف **قوله**
 في تعريفها حيث تالده الذي يكون ذلك فيها مجرد توافق الطرفين على الصدق في الجا
 ب التحقق المعاري من ان هذا الشارة الى ان العنصر في انفايته عند عدم ملاحظة
 العلاقة واعتبارها لا عدم العلاقة اصلا غير مانع في وقع البحث عن المصنف
 تعريفه لانه يمكن تقدير الحكم وصدق الثاني على تقدير صدق المقدم بعدم ملاحظة العلاقة
 للصدق في نفس الامر **قوله** فيصور كذا فيهما عن الصادقين سواء كانت انفايته خاصة
 او عامة وعزم مقدم صادق وقال كان في اذ كانت عامة **قوله** لما عرفت آه فالصين
 المتأخرين يجب الوضع راجع الوهم ولهذا **قوله** كقولنا اما ان يكون الاربعه زوجا او متممة
 بتساويين الانقسام يتساويان اعم من الزوج لوجوده في المقادير فلا انفصال
 بينها انفصال بين الخاص والعام فيجتمعا في كذا ما فاعلم الجمع عنهما **قوله** الموجبة
 للتحقق العاين لا وجوب تركيبها آه هذه الاحكام الثلاثة التي ذكرها قد مر سابقا
 علما ان انفصال لا يكون لاجل تخصيص اما اذا تحقق بين اكثر من واحد في معرفة ما فاعلم
 فيما سبق **قوله** هذا اذا اخذنا الى ما فاعلم الجمع والخط **قوله** كما ان الجملة الجملية والكلية
 التي هي الجملية ليست بسبب كون موضوعها او محمولها كليا اي مقولا على كثيرين
 فان الموضوع في قولنا الانسان نوع كل واحد ان الحقيقة ليست كلية بلها اعتبار كون
 الحكم فيها كليا اي شاملا للجميع اذ ان الموضوع غالبا في الحقيقة الكلية الاولى للشيء
 وفي الثانيين المصديقية **قوله** لاجل ان تندبها وانها كلية ان كذا في بعض النسخ وهو
 المطابق لقوله شخصان وفي بعضها مقدها وتالها كل في موضوع مقدها او في الخط
 كل في موضوع كثيرين **قوله** فاما بله بقوله شخصان با اعتبار موضوع الشخصين

بحيث **قوله** اراد بالوضع الاحوال آه في الصراح الوضع هناك بجائي ولكان الوضع
 انفعليا مستلزما لمصوره بخلافه بسبب الوضع اطلق على مطلق الحال وانما اختارها
 على الاحوال ولم يقر في جميع الايمان والاحوال لان المتبادر من الاحوال الحاصلة
 في نفس الامر مجملات الاوضاع فانه يشعر بالفرض والاعتبار حاصلة كانت او لا
 لذات في عبارة البعض بعد الاوضاع لفظة والفروض شصصا لا بد عليه الاشياء
 بالانتماء مع اندفع ما قاله الشارع في شرح المطالع رد على من ذكر الفروض بعد الاوضاع
 بالانتماء مع اندفع وما الفروض فان اريد بها التقدير حتى يكون معنى الكلية ان
 الاتصال والانفصال ثابت على جميع التقادير كانت شرطية على التقدير والكلية في
 الشريطة في نفس الامر وان اريد بها فرض المقدم مع امور الكلية للجمعية تقا غي
 من كذا ذكره الاحوال **قوله** فالشريطة انما يكون كلية آه ناشك ان كون الزعم و
 الاعتاد في جميع الايمان والارضاء صفة الزعم والاعتاد والكلية صفة الشريطة
 فالكلية ليس نفس ذلك الكون بل صفة حاصلة بمحمولها كما يدل عليه قوله
 بل بسبب كلية الحكم بالاتصال والانفصال وهو كونه بحيث يكون الزعم المستفاد
 منه كذلك ولذا اطلاق الشارع اذا كان التالي آه فاما كان تلك الصفة مسببة عن
 هذا المحصول اسامع المصنف فعل وكليات الشريطة ان يكون التالي لازما للمقدم كما
 في تعريف الدلائل بغير المعنى من اللفظ وما قبل ان الوقت مقدر في عبارة المتن
 فصار له لا يفيد بيان معنى الكلية بل خصوصها في هذا الوقت والمقصود بيان ذلك
 ثم ان هذا بيان الكلية الشريطة الرئيسية والاعتادية الموجبة الصادقة ان حل
 قولنا اذا كان التالي لازما او معا نذا على الزعم والاعتاد ونفس الامر ان حل علما ان
 يكون ذلك مستفادا منها سواء طابق الواقع او لا كان شاملا لصادقة والكلية
 كلية لانفاية متروك البيان لعدم الاعتبار بشاها او لا يوجب اعتبارها
 شتائي منها وكلية السالبة يعرف بالانفاية بناء على ما مر في غيره من ان السلب

رفع الحجاب **قوله** في جميع الأزمان لا يتوهم من هذا الشيخ من انقطاع **قوله**
 الأزمنة والعنايته التي كان المقدم غير زاني فيها نحو كذا كان الله موجودا كان
 عالما او نفس الزمان نحو كذا كان الزمان موجودا كان الوقت نحو كذا لان كون الشيء
 غير زاني يعني انه غير واقع في الزمان ولا في ظرفه لانه في ان لا يكون لزوم شي من جميع
 الأزمنة يعني متاخرها او اياها وكذا كون نفس الزمان لا ينافي ان يكون لزوم شي من في
 جميع اجزائه فتدبر **قوله** فان كون الانشائية آه يعني ان الاجتماع نسبة بين المقدم و
 الامور الممكنة الاجتماع مع حصول المقدم بسبب هذه النسبة كونه متاخرها ولا ان
 كونها متاخره ولا الملاك بالاحتمال هذه المقارنات الحاصلة بسبب الاجتماع نعم باستقراء
 من كلام كلام المشايخ من سببه الاقرانه للاوضاع لانه عبارة عن النسبة التي من
 المقدم وبنان الامور الممكنة لاجل المعنى المصدري فلا يرد ما قيل ان الاقران المكان متاخر
 لا فاعل فهو صان متاخره تلك الامور ما كان سببا لافعله فهو ايضا فيكون
 متاخرها وعلى التقديرين لا يوجب تعديه بالاقرانه وبما يجيء في كلامه قدس سره
 ان الترتيب سبب للضاربية والمفروية فهو خلاف ما اشتد وجهه من ان المصنف
 المبني للفاعل يعني كون الشيء فاعلا والمعنى المنفرد يعني كون الشيء مفعولا فان
 ذلك سيجي على ان يرد بالاجتماع والاقرانه المعنى المصدري لا النسبة التي بين المحبوسين
 والمقارنين وكذا الحال في الغيب **قوله** وقد يفسر في كتب الميزان للاوضاع الحاصلة
 لعل الغيب عن الشايح بالاضاع باعني انما تحصيل من وضع المقدمة الممكنة الصل
 مع المقدم **قوله** لان فهم بعيد ان لا يقتل الذهن من تلك الاوضاع الى الشايح المذكورة
قوله سواء كانت قضايا او غيرها في هذا التعميم المستفاد من قول الشايح شل كونه قايما
 او فاعلا وكون الشمس طالعة **قوله** ولتحقيقها بالشايح ناها لتحقيقها اذا كانت
 الامور الممكنة الاجتماع قضايا بجمع جعلها كبرى للقياس بخلاف ما اذا كانت مفردة
 كالقيام والتعود او قضايا لا بجمع ضمها مع المقدم ككون الشمس طالعة مع زيد **قوله**

ويستفاد من قول الشايح وجوه آخر المرد هو انه قد يكون متاخره مع تلك الامور
 كونه قايما وفاعلا فلا يحتاج الى الاستشاح بالانقطاع **قوله** وهذه الحالات متاخرة لكان
 سوراي لاقران تلك الامور كما يدل عليه البيان **قوله** وبذلك اي ببيانها من ان تلك
 عبارة عن المقارنات المخصوصة يتدفع ما قيل لان اللزوم قد يكون متاخرها بكونه قايما و
 قاعدا وكون الشمس طالعة **قوله** في جميع الأزمان لان معنى كذا في كل وقت سواء كان ما
 مصدره وقتا او وقت معلولا وموصوفا بعبارة عن الوقت جملة الشرطية صفة فيفيد
 عموم الاوضاع امر اعتبره القوم في الكليات الشرطية زائدا على الاستفاد من سوراهما حيث
 اللغة ولذا لم يقل ارد بان ان لزوم الخلية لانه لا ينافي ثابت في جميع الأزمان والمحال
 ومن هذا الوجه اقتضاه الشيخ الرئيس ومن بعده على الاوضاع لان عموم الأزمان امر
 مقرر ثابت في اللغة انما الغاية بان يراد به القوم في كليتها اصطلاحا وما قيل ان عموم الأزمان
 يستلزم عموم الاوضاع بالعكس فهم لانه يجوز ان يكون اللزوم متحققا في جميع الأزمان متحققا
 باعتبار بعض الاوضاع الممكنة وان يكون اللزوم متحققا في جميع الاوضاع **قوله** الممكنة دون
 جميع الأزمنة بان يكون حصول المقدم في بعض الأزمنة متناهيا ووقع في شريح المطالع من الله
 لو انقضى لزوم الأزمان كان له وجه فقيده ان عموم الأزمنة انما يستلزم عموم الاوضاع المتناهية
 فيها لا عموم الاوضاع الممكنة التي لم يحصل **قوله** لانه في العبارة اشار الى ان ما ذكره الشايح ظاهر
 في القصد وذلك لانه اذا فرض المقدم على وضع عدم التالي او عدم لزوم التالي كان احد الطرفين
 ماخر فاستلزم فيكون متنازعا له فلهذا لا يوجب الاستلزام القيد لما قيد به وان لم يكن متنازعا لفظ
 الزمان تكون ما ذكره قدس سره الظاهر ان لا حاجت فيه الى دعوى الاستلزام فان عدم الاستلزام كان
 في المطلوب اعني عدم لزوم التالي للمقدم على بعض الاوضاع وما قيل في بيان كونه الظاهر من ان
 ذكره الشايح يرد عليه ان فرض المقدم على احد المحالين لا يوجب كونه متنازعا لاحدهما بكونه
 متنازعا مع عدم توجهه بان ذلك من قولنا استلزم انه ان كان الاستلزام المذكور وفيرا فلا يكون
 التالي لازما معناه لا يجب ان يكون لازما فيكون **قوله** ان كان آه معناه يحصل ان يكون المقدم متنازعا

للمقتضى ان لو جيبه بالامر يفرضه على عدم التالي او على عدم لزوم التالي فزم على احد
العديان بالضرورة مع عدم ضرورة الاعتراض لما عرفت وكوّن التوجيهاين خروجا عن ظاهر
العبارة انما مفيد انهما لا كونها ظاهرة وما اورد على السيد بان مع كون هذه المقدمة
في قوة الدعوى فلا يصح بها الجأ إذا ادعى ان المقدم مع فرض احداهما لا يلزم التالي
فكيف يبين بان المقدم اذا فرض على شيء من هذين الوصفين لا يستلزم التالي فخط
لان الدعوى ان المقدم على بعض الاوضاع المفروضة وضع علم التالي او علم لزومه ولا
استلزام على هذا الوضع والا لا يتبع التقيض **قوله** ولا كان المقدم على هذا الوضع مثلهما
للتقيض وانتاع معانيلهما وانما يتبع اذا كان الشيء اسير كمن اعترض عليه المتحقق
الفتان في ما لا م استناع استلزام الشيء للتقيض وانتاع معانيلهما وانما يتبع اذا
كان الشيء اسير كمن اذا كان محال لا تقسم مع الوضع المفروض يجوز ان يكون يلزم
التالي وتقيضه في المصلحة وعائد التالي وتقيضه في المصلحة مع لا حاجة الى التقيض
اقول الكلام في كليات الشطرنج بحسب نفس الامر على اسير فلا عن شرح المطالع ولا شك انه
ح لا يكون التالي لازما للمقدم في نفس الامر ولو لم يكن كيف خفي هذا على الفحول وتحمل الرفع
بالايرضى به المعقول من ان لو استلزم الشيء للتقيض لزم المناقاة بين اللازم واللازم
فان اللزوم المناقاة بين اللازم والمزوم ليس اجلي فاما من استلزم الشيء للتقيض
فمن يجوز الادعاء على التقيض المفروض المحال يجوز التالي ايضاً ومن ان الخلق الاوضاع فزمها
يجب عدم الجزم بصدق الكلية لان المحال وان جاز ان يستلزم التقيضين لكن لا يجب
ذلك وكذا المعاندة فاني لا انا ان يقول على تقدير تسليم عدم وجوب ذلك مطلق يجوز
ان يكون هذا المحال يستلزم للتقيضين بطريق الوجوب **قوله** كصدق الطرفين فان ادعى
على هذا الوضع لازم للمقدم لانه اذا اخذ المقدم مثلاً لاصدق التالي ومقيداً بكون التالي
لازماً بالضرورة وقبل المزدحج ان يكون لازماً وقوله فيكون تقيض التالي سواه
يجوز ان يكون تقيض التالي مدق الطرفين بالضرورة على قياس ما عرفت

تقدير

في الترتيب **قوله** وانما يخص هذا التفسير اي تفسير كليات الشطرنج او تفسير الاوضاع بالكلية لا
جملع بالمصلحة الفردية والمصلحة العامة حيث ذكر اللزوم والعائد في التقيض
في الافتاوية اي الخاصة بدفعه جعل النتيجة قوله فلا يكون التالي ماداً قابلاً
تقدير صدق المقدم والافتاوية العامة فلا يعتبر فيه الاوضاع اصلاً اذا لم يعم اذا
كان ذات مفروضا لا معنى لاعتبار الاوضاع معارفهم ولا يلتفت الى غلوط **الوجه قوله**
لا ذلك اشارة الى قوله ليس في اوضاع الكلية المجتمع الى قوله بل الاوضاع الكلية
او لان المقصود بيان وجه التخصيص فقوله بل المعبرة ببيانها للواقع وليس دخلا
في الدعوى فيصح عنه النتيجة المذكورة بقوله فلا يكون التالي صادراً **قوله** فلا يصدق
الكلية الافتاوية اي المصلحة وقس على ذلك حال المفصلة الافتاوية باعتبار العائد
بدل اللزوم **قوله** لذلك جزئية المصلحة او الجزئية التي هي حقبة المصلحة والمفصلة
ليس بسبب الجزئية التي هي حقبة المقدم والتالي بل بسبب بعضية الزمان والاحوال
والغيره عند الجزئية لكلكا كما يفصح عن آخر كلامه وليس الجزئية في شيء من الواقع
المصدري اعني كون الشيء جزءاً اجزائياً كما لا يخفى على من له اولى فطانه **قوله** في بعض
الازمان وعلى بعض الاوضاع اي بعضية كليهما لان بعضهما احديهما لا على البعضين يستلزم
بعضية الاخرى كذلك اذا لا يتحقق الوضع بدون الزمان ولا الزمان بدونه وبما العطف
التي حكم فيها في جميع الازمان من غير تعرض للاوضاع او بالعكس فغير معتبره **قوله**
لاصطلاحهم على اعتبار الاوضاع في مفهوم الشطرنج مع الازمان المعبرة فيها بحسب
اللفظ **قوله** على وضع كونه من الضرورات فان الجواز لا يطلق على المفكيات **قوله** فيتحقق
بعض الازمان والاحوال اما معاً او منفرداً بقية المثال فان الوقت فيه متيقن **قوله**
الوضع ولاد في شرح المطالع قوله او كما فيكون مثلاً للتعيين كراحد منها و
لكليهما فان كل واحد منهما الخلق فالتقيض التي حكم فيها على وضع معين من غير تعرض
الازمان نحو ان حشيشي راكباً اكرسك او في زمان من غير مقيد للاوضاع

كذلك الشرح واختلاف في الخصوصة واما القضية التي يحكم فيها على وضع ما بين في
جميع الزمان اذ في زمان معين في جميع الاوضاع فلا يكون وجودها اما ثانيا
مطابقا لان عموم الاوضاع يستلزم عدم تعيين الزمان ضرورة عدم تحقق جميع احوال
مما في زمان واحد واما الاولى فلان الرضا المعين ان كان متجذرا بحسب الارادة
لم يكن معينا وان كان باقيا لم يتخصصه كان جميع الارادة زمانا لا فيكون الحكم فيها على
وضع معين في زمان معين فالتدفع ما قبل ان التخصيص المذكورين واسطفا ان بين
الانقسام **قوله** بخلاف حينئذ اليوم فذكرت لفظ اليوم طرقت الشط فبعد توقيت
المزوم لكن توقيت المزوم من حيث انه لمزوم يستلزم توقيت المزوم ضرورة
فالتدفع ما قبل ان المثال المذكور لا يصلح مثالا للخصوصة وليس اليوم وقتا لزم
بل للمزوم وتوقيت بين المزوم في وقت معين وبيان المزوم لا في وقت معين **قوله**
قال الشارح في شرح المطالع وما يجب ان يعلم ههنا ان طبيعة المقدم في الكليات تقضي
للتالي لم يكن المزوم والعلة هو حصة بل هو صرح اخر واما في الجزئيات فليقدم ما قبل
في اقتضا الثاني فان كانت متوحد عن الكلية وظاهر الاخر لا يقبل بالانقسام بل
هناك امر لا يد على طبيعة المقدم اذ انضم اليها باقي المجموع في اقتضا ويكون الملازمة
بالقياس الى المجموع كلية وبالقياس الى طبيعة المقدم جزئية ثم اذا زاد شرط
الموجود في اقتضا المزوم الجزئي سقط ما قبل من ان يجب ثبوت المزوم الجزئي
بين كل امرين فرضا فان كلاهما لازم لا آخر على بعض الاوضاع وهو وضع كونهما
معروجا لا يصدق السابلية للزمنية وادراك كل امرين الامرين من الامور التي لا
تعلق بينهما كارجح به في سابق كلامه لا امرين مطلقا فلا يروى ما يوجب ان سلب المزوم
الكلية يتحقق بين الشيء ولقصة للتحالة ولا يفرقة سلب المزوم لربطه بالاجتماع لان
الاستلزام ههنا بحسب الزام وكلاهما في المزوم بحسب الواقع **قوله** والحال انه لا يظن ان
انه اي اطلاق هذه

معنى

معنى **قوله** لا يلدس بدلتا عدلها التي هي اما الثانية او لفظ او في المقدم
اماد اولان الانفصال بدلتا **قوله** كان تركيزها اي ابتداء **قوله** لا يزيد على هذه الانقسام لان
التركيب الشاى من الشئ منصوص في هذه النسبة **قوله** لان مقدم المتصلة اه او علم
المتصلة الزمنية فانها المتجوز عنها في الفرض واما الاخر فبما خلا يتميز بها
وبالبيان لا بالوضع وما قبل من ان المقدم فيها صحيح للشيء والمصحح اسم فاعل
غير المصحح اسم مفعول نعم لان ما فيها سواء فقل في الصدق وليس شيء منها مستحيل الاخر
ولا توجد العلاقة بينهما على ما من العلاقة اسر بسبب صحيح الاول الثاني ولعله لم يوفق
بين المتصلة والاستصحاب **قوله** اي بحسب المفهوم الطبع فقال بعض المحققين ولما لم يكن
للمقدم والقبلي حصصه سوى المفهوم لكونهما من القضايا اسر الطبع بالمفهوم **قوله** لان مفهوم
ختم آه بعض ان مفهوم المقدم في القضية للزمنية اذ انظر الى مفهومها مع قطع النظر
عن خصوصية المواد يتميز عن مفهوم التالي لان مفهوم المقدم فيها المزوم ومفهوم التالي
اللازم وذلك لان معنى قولنا هي التي تحكم فيها يصدق الا لازم على تقدير صدق المزوم
والمزوم الشيء من حيث انه مزوم له محتمل ان لا يكون لازما له والكان في بعض
المواد الاستلزام من الجوابين لكن ذلك خارج عن مفهوم المزومية فالمقدم في
المتصلة للزمنية متعين بان يكون مقدما لكونه لازما والتالي متعين بان يكون
تاليا لكونه لازما وباحرنا لك ان تدفع ما يقال المحقق القضا والى من اما لان ان
للمزوم متعلق في مفهوم المقدم والتالي وبعض المتأخرين قال يريد ان مفهوم ما يصدق عليه
المقدم في القضية مزوم وسبقت للزمنية نظرا الى انه مع قطع النظر عن وصفها في
القضية وكما قوله ومفهوم التالي والمجوز عليه انه بعيد عن عبارة الشارع ولفظ
امفهوم وايضا فان اللائق حج ان يقال ما يصدق عليه المقدم مزوم وما يصدق عليه
التالي لازم وان يكون ما يصدق عليه احدهما متاخر عن ما يصدق عليه الآخر لصفة المزومية
واللازمة لا يقتضي شيئا لاحدهما عن الآخر بحسب المفهوم المتصلة مالم يعتبر بينهما توجب

انها متصفاته بصفتها الملائمة والارضية ما حوزت منه **قوله** لثلاث المتصف به ايام
العابدية فان مفهوم انشأ معنى فيها اي بعد اعتبار كونها تاليا للعائد اسم فاعلم مشي
المفهوم فيها بعد اعتبار كونها متصفه بالمعادن اسم مفهوم وما يدون اعتبار الوصفية الذي
كوبن فلا يوافق بينهما ولذا قيل في تعريفه في الحكم فيها بانها ذات الجبرين لا كون
الشيء شائيا لا اذرا وبالعكس **قوله** والمعاد لا بد ان يكون معاندا لان المتفاعل يكون
من الطرفين والتفاعل انما هو بحسب المتكسر جعل احدهما فاعلم بحسب الآخر متفعله
فيحيا وهذا معنى قوله لان معاد احد الشين للآخر في قوة غدا لآخر اياه اي يتخلفه
قوله فكل واحد من جسيمه عند الآخر حل واحد اي اذا نظر الى اتيهما لم يلحظهما
الوصفان المذكوران وبما حوزت من ذلك اندفع ما قاله المحقق النصار في الامن ان يكون
الشيء في قوة لا آخر لا تقضي عدم غيره بحسب المفهوم لان غاية التلازم في الصفة ولا
يتخفى ان مفهوم المعاد اسم فاعلم غير المعاند اسم مفهوم لان ذلك التفاعل انما هو بعد
اعتبار الوصفين فيها واسما بالنظر اليها وليس بينهما الا العائد وهو متساويان في ذلك
قوله في لحيتهما واحكامهما لو احق القضايا في القضايا التي يقال لها النقص والعكس و
لان انشطة واحكامها هي المعاني المستدرة لان المحولات لو خذ منها فبما لنا قضيلنا
ومعكس الى كذا ولان كذا ولا يحاشا الاربعه شتله عليها **قوله** لتوقف غيره آه لان
اوله عكس القضايا ولانهم اشقييات يعرف على احد النقيض **قوله** وهو اختلاف آه اجل
هنا كونه حذا ورسما لان بيان كون تعريفات المفاهيم الاصطلاحية حذا وهو خلاف
آه او رسما قد سبق في تعاريف الكليات الخمس فلا يزيد عليه **قوله** كون لا وفي
صادق آه لفظ لا وفي في مقابلته الاخرى فهو يعني احديهما وقد وقع في بعض النسخ
احديهما **قوله** جسي جزم بالحسبة اسما كونه تعريف للمفهوم الاصطلاحي واسما لان
ذكر التعريف العام للمفهوم في التعريف مطلقا عند المتأخرين **قوله** لانه قد يكون آه واذا
كان كذلك فيتمتع بالحسبة **قوله** ايضا **قوله** يخرج الاختلاف الى اربع **قوله** في التعريف

الفرق بين كونه لخصوصا او لخصوصا اعتمادا على المحقق السابق في تعريف الكليات او لعدم تلق
الفرض بتبعيتها **قوله** لذاته وصورة ايضا ذاته الصورة الى الاختلافات من اضافته العام الى
الخاص بلحاظ ذاته الذات فلا نقضي ان يكون الاختلافات مادة وصورة على ما ذهب اليه
الاختلافات ضرورة له وفي الفقيهان **قوله** قد يجري في المفردات آه قد يكون معنى صرفا
من كونهما ان النقص المفرد قد يوجد بان لا يلحظ مفهومه ونقصه ويقتل عليه الشيء يكون
لنقصه له بمعنى العدول وقد يدخل بان لا يلحظ نسبة الشيء ورفع ذلك النسبة يكون
لنقصه له بمعنى السلب **قوله** فلا يلحظ نفسه آه لانه يلزم ان يكون التعريف جامعاً
قوله فيعرف بالمعاند الى بعد العلم بان نقص كل شيء في نفسه وان الصدق والكذب
حزات بمعنى المحل فيحصل تعريف التناقض في المفردات اختلافاً بالاجاب و
السلب بحيث لنقصه لانه حل احدهما وعلم حل الآخر فلا يرد ان المفردات الا
صطلحية كيف يورثها بالمقابلة **قوله** فلا وجه آخر شفع على قوله المقصود هنا
تعريف تناقض القضايا وقوله واما تناقض المفردات جلية معترضة **قوله** بل هو
المادة الى خصوص المادة اعني كون المحرر اعني الموضوع في شك الفقيهي لا يخلو
في تحقيق التناقض واسلام الاختلاف صدق احديهما وكذب الاخرى فلا يرد ما قيل
ان الاختلاف ليس مفقضا لصدق احديهما وكذب الاخرى بل احديهما صادق ولا
خزي كاذبة اتفاقا الفقيهان آه اي الفقيهان المتفادسان فلا يرد ما نقص المحرر
بالطبيعة على المحرر اختلافاً في الحقيقة عند البعض للتعريفات بالاجاب والسلب
الاستان يمكن تحقيق التناقض بينهما فلا يرد انه يجوز ان يكون احديهما مفقضا
والاخرى محصورة لعدم امكان التناقض بينهما بناء على استماع ان يتحقق بينهما اختلاف
الذي يقتضي لذاته صدق احديهما وكذب الاخرى **قوله** لان المهملان آه فلا يرد عدم
التعرض للملحة واما ما قيل ان المراد الفقيهان المختلفان بالاجاب والسلب بالاختلاف
انهم جزموا المبين في تعريف التناقض فليس بشي او بعد **قوله** في تعريف الاختلاف والنقص

لا معنى لاعتبار الشرائط في تحقق الشافعي **باب** في تحقق الشافعي لا يعد
تحقق شيئا في وحدات يعني بعد تحقق تلك الوحدات قد يتحقق الشافعي
على ما هو مقتضى الاستثناء عن الملب الكلي وذلك اذا لم يعتبر معها الجهات الثلاثة المخصوصة
لأنه لا يتحقق بينهما إلا بعد اعتبار شرط آخر هو الاختلاف في الكمية فان دفع ما قيل
أن يريد أن الخصوصيتين يتوقف تناقضهما على هذه الشرائط فلا اختصاص لهما
بالخصوصيتين ان اريد انهما يكفي في تناقض المخصوصتين ان لا يلبس تحقق جميعها
في كل خصوصيتين تناقضيتين فان اللازم في الجميع وحدة الموضوع والمحمول دون
سائر الوحدات او قد لا يكون الحكم ما يقبل التقييد بالطبيعة والزمان والمكان و
القوة والفعل بل المراد انه اذا اعتبر في احدي القضيتين واحدة منهما لا يلبس اعتبار
في الاخرى ثم ان ذكر شرط تحقق الشافعي بعد تعريفه لان التعريف انما يقيد معرفة
مفهومه ويبرز عما عداه لا يفرق عليه ونحن محتاج في الاشارة الى الحد الفاضل فلذا ذكر
شرائط تحققه واورد المحقق المسار في فان الشرائط المذكورة لا ينبغي لتحقيق بينها
فان الاختلاف قد يكون بغير ما ذكره خورنيد كاتب اي بانقل الواسطي على القول من
التعديدي زيد ليس بكاتب اي بقل آخر على قياس آخر ولعلنا جميع ذلك داخل
في الاختلاف في الشرط فان المراد به قيد اعتبر في الحكم سواء كان وصفا او انه ارجح
او غير ذلك **قوله** وحدة الشرط اي اذا اعتبر في احدهما قيد لابد ان يعتبر في ذلك في الاخر
قوله وحدة الموضوع لم يقبل وحدة الحكم عليه لانه من غير مسأل تناقض الشرائط
على جهة **قوله** عدم التناقض عند اختلاف الشرط اي عند اختلافات القضيتين
في الشرط وذلك بان يعتبر الشرط في احدهما دون الاخرى او يعتبر في كل منهما شرط
مختلف بشرط الاخرى فلا يرد ان الدليل لا يثبت وجوب وحدة الشرط فلا يله
في بطلان التناقض بينهما حتى يثبت وجوب وحدة الشرط مثاله الجسم يفرق
الجزري مطلق من غير تقييد للبايض فانه

ان الاختلاف الكلي لا يلزم لم يتناقض مع اشتغال الكل على الجزئ فاذ اختلفا بان يكون
الحكم في احدهما على جزئ في الاخرى على جزئ آخر غير الجزئ اسود اي بعضه والجزئ
ليس باسود اي بعضه فان انتفاء التناقض بطريق **قوله** لا يلبس اي بعضه وهو جزء
وشعور **قوله** اي كذا فان عظامه وعصاه وطفاؤه وغيره ليس باسود **قوله** وحدة
القوة والفعل اراد بالقوة علم المخصوص في زمان ومكانه وبالفعل المخصوص
في المكان فيما غير المكان والاطلاق العام في الحقيقة مما قيد ان المحمول ليسا بكيفيتان **قوله** يعني
لابد في التناقض ان لا يكون له اي معنى قوله يتحقق التناقض حيث لم يقيد بالمخصوصتين انه
بما هما في حقيقة لا انهما كما فيه ان لابد في الاختلاف اختلاف في الجهة في الكل
واختلاف الكمية في المخصوصات وليس ملية ان لابد في تناقض المخصوصتين هما
وان لم يكن كما فيه فيه حتى يرد انه لا وجوب التخصيص بالمخصوصتين **قوله**
السبب اقوى لان الشرط في الغالب وصف الموضوع وحال من احواله وكل والجزئ
انما هو الموضوع والجزئ في قيود الاجزات دون الذات فاعتبارها في المحمول
الذي هو عبارة عن المفهوم اولى **قوله** يعني ان انتفاء التناقض او حاصله ان اشتراط
الاختلاف في الحكم في المخصوصات انما يثبت اذا ثبتت ان الاتحاد في الكمية والجزئ
موجب لعدم التناقض وقد ثبتت الاول بقوله كذب الكليين اذا كان المحمولان
واما الثاني فلا يثبت بصدق الجزئيين فيلزم ان حدتهما كما انه متعارف للاتحاد الحكم ذلك
متعارف لعدم الاتحاد في خصوصية الموضوع فلم لا يكون الاتحاد فيها شرط لتحقيق
التناقض في الجزئيين فلا يثبت اشتراط الاختلاف في الحكم بل عدم الاتحاد في
الكمية ليس حاصله الاستفساد انه لم يعتبر لاختلاف في الحكم ولم يعتبر للاتحاد في
خصوصية الموضوع مع ان التناقض يحصل بكل واحد مع اعتبار كل الشرائط
حتى يرد عليه ان اعتبار الاختلاف في الحكم لا ينافي اعتبار التناقض في جميع المخصوصات

بجملات الاتحاد في الموضوع فانه لا يكتفي بالحقيقة مع الشرائط الباقية في الكليات مع عدم
 اشتراط **قوله** فلم لا يكون الاتحاد اشارة الى ان المقصود الشارح مع استلزامه
 الجزائي لاشتراط الاختلاف يستلزم ان يكون المصدق بالاسطة الاتحاد وانما ذلك
 بصورة الدعوى حيث قال ما يتبادر من لاختلاف الموضوع للاتحاد الكلية بطريق
 الاستظهار **قوله** انا هو مبرهاها وما قيل ان قد اعتبرت في اشتراط الوجبات الشتر التي
 هي سوى وحدة الموضوع والمحمول مع انها خارجة عن مفهوم القضية فتدفع
 بما عرفت من ان الملائم اعتبار تلك الوجبات فيه انه اذا اعتبرت احدهما في مفهوم
 فتدفع بما عرفت اعتبار في قضيتها **قوله** خارجة عن مفهوم القضية لان الحكم
 فيه على بعض المبرم **قوله** فالحا دخلة في مفهوم القضايا لان الكلام في المحصورات
 الاربعة **قوله** هذا السؤال يتعلق به مشارة علم الفرق بين وحدة الموضوع وخصو
 الموضوع **قوله** في القضايا الجزئية اشارة بذلك الى ان المراد بقوله في المحصورات المحصورات
 الجزئية بقوله في الكلام **قوله** وحدة الموضوع في الذكر اي يكون عنوان القضية
 واحدا **قوله** انه اعتبر الاختلاف في الكلية اي في الجزئيات **قوله** ومع اعتبارهم آه عطف
 على قوله اذا انقسم قد اعتبرت الاتحاد **قوله** ان حاصل السؤال واما حاصل السؤال
 فانه هو المذكور سابقا **قوله** اهم اعتبار وحدة آه فيكون السؤال متعلقا باجل المدعي
 اعني اشتراط الاختلاف في الكم معاضة لدليل **قوله** فكيف يشترط آه على سبيل الاستفهام
 التكراري **قوله** للكتاب الفروقات آه في شرح المطالع لا يقال هذا الدليل لا يرد على
 الدعوى لانه انما يرد على اختلاف الجهة في الضميمة والامكان والمصورة الجزئية لا يثبت
 الكلية لانه لا يرد على بعض الجزئية ردها واختلاف في ان دفع الجزئية اعم من دفع النسبة مرجحها
 بتلك الجهة فلا يكون الجزئية محصورة في النقيض ولما كان هذا المعنى كالمظهرية
 عليه بايراد الفروقة ولا مكان على جنب من التمثيل انه يعني ان دفع النسبة الموجبة
 بجهة قد يكون اعتبارا

الجهة بخلاف **قوله** في النقصين جازع الجبه مع بقا النسبة فوقع النسبة الموجهة
 وما يبادر ما قبل اعم من الرفع المكلف بلفظ الجهة فلا يكون الرفع المكلف بالجهة موجهة
 كما انه اعم من دفعها الموجهة بها اعم من دفع النسبة الموجهة بجهة اخرى فينبغي ان لا يكون
 لقيض الموجهة موجهة لان الجهة اخرى ساوية لدفعها او غير دفعها كما بينه الشارح
 واما ما قيل ان دفع النسبة مقيد بالوقت معاني يساوي دفع النسبة في ذلك الوقت ولما
 ثبت صاحب الكشف انما في بين المطلقين الوقتين حتى يخرج بانها كالمشترطين لنا
 قضين وان دفع الاطلاق ليس اعم من الاطلاق الرفع ولا يتحقق مع الاطلاق الرفع فلا يصح
 الاطلاق الرفع ولا يجاب معلوم ان دفع الامكان ليس اعم من امكان الرفع ولا يصح
 ان كان لا يجاب مع امكان الرفع فجوابة بالشارح في شرح المطالع من ان
 الكلام في الموجهات وقد سبق ان الاطلاق ليس من الجهات وكذلك الامكان قاله
 للكنة ليست قضية باحصل فضلا عن ان يكون موجهة وان الشانص بين الرضائي
 لم يثبت اصلا لانقسام الوقت الى جزاء يكون الشؤن في بعضها والسلب في البعض الآخر
 العلم اذا اختلفت النسبة بحيث لا ان الذي لا ينقسم لكن الوقت لا يكاد يطلق عليه يجب
 التعارض ثم قوله لا اعم من دفع النسبة مقيد بالوقت معاني يساوي دفع النسبة
 وذلك الوقت لجواز ان يتحقق دفع النسبة في ذلك الوقت بانفسار الوقت وان دفع
 الاطلاق وان لم يكن اعم من الاطلاق الرفع لكن الاطلاق الرفع اعم منه فانه يجمع الاطلاق
 لا يجاب ودوام الرفع بخلاف دفع الاطلاق فانه يختص بالدام فلا يكون مساويا لرفع
 الاطلاق الذي هو لقيض الاطلاق وكذلك الحال في دفع الامكان وامكان الرفع فان
 دفع الامكان لا يجمع الفروقة وامكان الرفع يجمعها قد **قوله** اعلم ان الذي قيل
 بيان نقض الوجبات فان هذه المقدمة ملحوظة وروايتها على ما استكشف عليه **قوله**
 فيه من انفسه آه يعني ان تلك المقدمة سرور كان المقصود منها الحكم على النقيض كما
 يشعره لفظ كل او تعريف لا يجمع لعدم شمولها لا يجاب كونه نقضا للسلب فاذ كان

كتاب
مباحث ابي علي

١١
١٢
١٣

تعريف لم يكن جامعا واذا كان حكما بلزم = العلم **قوله** بان العلم
 انه لا ان نقول لا شيء بل هو لا شيء من حيث ذاته والكان شيئا من حيث الوجود
 من المفهومات يصح تعلق العلم به والمتبادر من شيء ما يكون في نفسه شيئا ما اذا وقع
 تعابده الرفع ولو كان السلب نقيضه لا يجاب كما يستفاد من تعريف اننا قد عرفنا
 اعتبر فيه الاختلاف بالاجاب والسلب فلم يكن لا يجاب لنقيض السلب تحقق الناقض
 بينهما كان اولى **قوله** وليس الاجاب رفع السلب لان رفع السلب يتوقف فقله على العقل
 السلب بخلات الاجاب **قوله** فالاول ان يقال رفع كل شيء نقيضه لان رفع يكون حكما بالعام
 على الخاص فيكون ان يكون النقيض غير الرفع وهو الاجاب واما ضرورة ان يكون شيء
 واحد لقيضان وان لا يصح تعريف الناقض لان سلب السلب يحل نقيضه
 ولا يستعملان بالاجاب والسلب مشترك الوجود بين العبارتين ولا يصح قوله
 هذه الاشكال اختار السيد الفاضل الشيرازي في حواشيه على شرح التوحيد ان لا يجاب
 ليسا لقيضا للسلب بل لازم ساء والنقيضه اعني سلب السلب فالعبارة ان عند
 مسادقته في افاده المقصود لا يخفى اما اختاره بيبطل تعريف الناقض حيث
 اعتبر فيه الاختلاف بين النقيضين بالاجاب والسلب ويستلزم وان لا يكون
 الناقض نسبة مشتركة فضرورة ان نقيضه الاجاب السلب ونقيضه السلب السلب
 وهم خارج عن غير انفاك من النسبة واختار المحقق الذي ان السلب ان اخذ بمعنى رفع
 الاجاب فنقيضه الاجاب وليس سلب السلب لقيضه لانه في قوة السالبة السالبة
 المحرولة وهي لا يكون نقيضا للسالبة وان اخذ بمعنى شرب السلب يكون في قوة التي
 السالبة المحرولة فيكون نقيضه سلب السلب الذي هو في قوة السالبة المحرولة ولا يكون
 الاجاب لقيضه لانه في هذا لا يلزم ان يكون لسلب نقيضان بل لكل عيب في نفسه
 ويكون الناقض محض بين الاجاب والسلب كمن يرد عليه اما بالخيار ان شيء لا يوافق
 ان سلب السلب = سلب المحرولة لا يكون كذلك لا اعتبر سلب السلب

